المدخل: ابن هشام
مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: شرح التصريح ... الرقم ٢٤٢
اسم المؤلف: ... الازهري
تاريخ النسخ: ١٠٩٢
عدد الأوراق: ٢٧٤
ملاحظات: ...
٤١٥
مخطوطات

الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو
الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفرا ثم جاء بعد هولاء صالح ابن اسحق الجرمي وبكر
بن عثمان المازني ثم جا بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحاق الزجاج وابو بكر ابن السراج وابن
درستويه وابو بكر بن محمد بن ميرمان ثم جاء بعد هولاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد
الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري
ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس
ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين
وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين
ودفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات ولم يكمل وشرح الشواهد
الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا
في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد والبردة
واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين
وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام احمد ابن حنبل قبل وفاته بخمس سنوات قال الشيخ رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم اقتدا اولا بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدا
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ
عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة
ممكن بان يراد بكل منهما الذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله وهو حديث حسن او يحمل
حديث البسملة على الابتدا الحقيقي بحيث لا يسبقه شي وحديث الحمد له على الابتدا الاضافي وهو ما
بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى كتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل
اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم ... وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية
وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك اختلافهم في الاسم والمسمى هل هما متغايران او لا والاول
راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب اهل النقل ويعزى لمالك رضي الله عنه والتحقيق ان
الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشي فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا
المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو نفس المسمى او غيره والله
علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف
الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم
بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم
كما في فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من لازم وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من
مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام
الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ولا يبتدا به ... قاعدة في كل الصفات

الحمد لله لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فكان مورده
خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا
ينبي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة
الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح
شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم

ف ٢٨٦/٣
١٩/٣/١٣٩٨

التصريح بمضمون التوضيح (ط)
الازهري، خالد بن عبد الله الازهري ٩٠٥ هـ

٤١٥ / ت. ١	التصريح بمضمون التوضيح، تأليف خالد بن عبد الله الازهري ٩٠٥هـ. بخط الشهاب احمد بن خليل الرملي الشافعي الازهري الاشعري سنة ١٠٩٢هـ
	٢٧٤ ق ٢٥ س ٣٠×٢١سم
٢٤٢	نسخة جيدة، خطها معتاد، رؤوس الفقر والمتن بالحمرة، طبع.
	دار الكتب المصرية ٢:٨٦، الظاهرية (نحو) :٩٠
	١- النحو، اللغة العربية ا- الازهري، خالد بن عبد الله - ٩٠٥هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح اوضح المسالك

الحامد او غيره والشكر فاصرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكونه المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شموله الآلات جميعها
الحمد واعلم ان صدق الجميع واحد اعتبارا فالشكر وان كان اعما لاخفيفة فيصدق عليه الحمد العرفي والحاصل
من ذلك الاستة اقسام حمدان لغوى وعرفي وشكران كذلك وحمد عرفي وشكر لغوى وبينها لابادني توجيه
ان النسبة بادنى توجيه بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم من وجه وبين الشكرين وبين
الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوى
تساو واختار لفظ الحمد بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد
باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام حمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم
ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك
او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع
المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم
بالمعلومات رب معناه المالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي
تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره
الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لان ربها لكل ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح
اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع
ليشمل انواع كل جنس مما يسمى به اولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل
فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قال شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع يحمول على الجمع لانه
لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء
انتهى والصلاة فعلة من صلى اي دعا بخير والمراد بها الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية
وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر
ولو خطا الاتمان الاكملان نعتان للصلاة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل
واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي
لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد صلى الله عليه وسلم
لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد
خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى
الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متقي وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به
وقائد اي دليل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل
من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي
والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه انقلبت عن هاء
او عن واو ... بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل يؤول اذا رجع
... القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال في اصله اول قال في
تصغيره اويل وكل ... مسموع ولكن الاول اكثر واشهر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه وقيل
غيره ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة
باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلاة وسلاما اسما مصدر منصوبان

على

على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه دايمين نعت صلاة وسلاما ما دام اي بقاء
السموات جمع سما على غير قياس والارضين بفتح الراء ويجوز تسكينها الا في الشعر كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر وجمعت الارض جمع المذكر شذوذا
اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف
شرط انتهى وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما بين فمنطلق واما قول العلامة
عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هي حرف شرط وتفصيل فمخالف لما ذكرنا من
النقلين معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار
زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذ اوقعت
بعد اما فقيل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة
عن الفعل معنى دون عمل وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا
مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكون شرطا والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الشرط والابتداء لزمتها
الفاء ولصوق الاسم والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو المبتدا والشرط
وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد وملهمه نعتان للجلالة المدح وصح نعت المعرفة بهما لان نيتهما الدوام
والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المسند
على ابهامهما عموما وكلاهما مشتق هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب
ومنشئ الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء الايجاد قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اي اوجدناهن
ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق
والصلاة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام
لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعم
بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء وضم اللام ... اسكانها والضم
اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح
بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا
السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان افعل اسم التفضيل الى المعرفة معرفة
خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد صلى الله عليه وسلم
والخليل هو الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحبابه واحزابه معطوفات على
اشرف واعاد الجار رعيا للطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد
وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب
الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار
والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما
ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفة
المذكورة ليست مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معمول له اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني
قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر
اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم الى اخره كما في قوله سر زادات

الفية بنا على اشهر القولين
مرة اى مرة مختصر بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى الف بيت حال من الخلاصة في علم العربية والمراد
ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة وفائدة تحديده علم باصول يعرف بها
بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وحد علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبنا
وغايته الاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم
نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان جر الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتاء فيه
لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه
الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان الامام والعلامة نعتان
لجمال الدين وما ذكر بعده فقد مهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت
اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع
تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان
اللقب هنا سوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوفت النفس الى الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان
ذلك لغة كما سياتي كتاب خبر ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا
صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب
والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من
الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا خبر ثان لان لا نعت لكتاب
لجمل الانشائية لا ينعت بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اى نتو والغزارة
الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثنا المنقطع المخرج مما دخل في
دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثنا فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال
ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير هنا فتحة بنا لان غيرا اذا اضيفت لمبني جاز
بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني
انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لافراط اى مجاوزة الحد الايجاز الاختصار فهو كاد يعد اى قارب ان يعد
من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده
والاسم اللغز كالرطب واللغز كالفعل حكاها الدماميني فقال وغينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبيه
اى ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة
لمحذوف اى بشرح مختصر يدانيه اى يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحجم
يختلف وتوضيح اى تبيين وكاشف ويراشتهر يباريه اى يحاذيه وقيل يمشي مشيه ويباريه اى يعارضه
ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اى ابين به مفردات الفاظه واوضح معانيه بفتح اليا اى اكشفها
وابينها واحلل به تراكيبه اى مركباته وانقح اى اهذب مبانيه بفتح اليا ~~اى اكشفها وابينها~~ المثناة تحت
جمع مبنى ومباني الكتاب ما تبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اى احلى ومنها الماء العذب به موارده
جمع مورده بالهاء وهي في الاصل طرف الماء وبالطاء المهملة واعقل اى امنع والعقال المنع به شوارده
جمع شاردة اى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة
ملائمة للمستعار منه وهو العقل ولا اخلي اى اترك منه مسئلة مفعلة من السؤال وهو ما يبرهن عليه
في العلم من شاهد اى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح

او تمثيل اى مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما
اشير اى ذكر فيه الى خلاف في بعض المسائل اى مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او
نقد بالدال المهملة اى انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة ثاني وهذا المخالف مردود باجماع
على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو بمعنى التقصير ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى
الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا او يحتمل ان يكون بمعنى
اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب
وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اى تبيينه وا
وتهذيبه بالذال المعجمة اى تنقيحه وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل بالاسم والفعل
والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلام وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث
اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق
اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك وبالله اعتصم اى امتنع واسأله العصمة اى المنع
مما يصم بفتح اليا وكسر الصاد من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لارب غيره ولا مامول الا
خيره عليه توكلت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف
واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم
الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو التركيب والتركيب ضم كلمة الى اخرى
فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما مكتفيا بنفسه كما ذكره
في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عما
اى مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة اى انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ
والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته الى
خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا
كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهوى من داخل الرئة
الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قال الفخر الرازي والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة
والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما دل اى لفظ دل على معنى يحسن السكوت من
المتكلم عليه اى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرنا
انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود
لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه
فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفردات وتوجد الافادة بدون اللفظ في الاشارة
وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه جعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الاخر
من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ
ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي في نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي
المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا
هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام وضعية فان من عرف
مسمى زيد وعرف مسمى قائم فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام
ستة اسمان فعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسما وفعل واربعة اسما جملة القسم وجوابه والشرط وجوابه

واقل ما يتالف الكلام منه كان او اثنان من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فقط فسقط ما قيل ان زيد اقائم ثلاثة اسما لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل واسم استقم فانه اي استقم مع مرفوعه المستتر فيه بان كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتمة الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الخبر والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ يستدعي تقدير وجوده حينئذ ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة

والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي اي من غير نظر الى كل فرد فرد وليس بجمع خلافا لما وقع في المنخول لانه لا واحد له من لفظه والغالب على اسم الجنس خلاف ذلك ولا اسم جمع خلافا لبعضهم جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلام بتسدد او ما بعده خبر عنه فتوقف ماهية الكلام على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلام قد يوجد من نوعين منها بل من نوع فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبرا لمبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الفعل والاسم بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذه اللهم الا اذا اعني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكماه وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تا التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التا دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات وهو مطردة نحو نبق ونبقة وليس نظيره نحو كما وكماة مما يدل على الجمع بالتا وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للنوع الاول

فقط

فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كما وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرنا من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شرطا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتالف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي بمجموع هذين الامرين وتبين ان الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد نحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب من غير الها بل الاربعة بالها من ابوه بل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من الثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة هنا قال الحلواني بعد نقل الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من موضوع امور معروض وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع هذا الفن انتهى الثانية ان جعله جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص غير راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان ينظر الى الماصدق ويمكن ان يندفع ان الحيثيات مراعاة في التعريفات والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره واعم من الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم وانفراده في نحو غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه اثنان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يعلم شيء من الكلام والكلمة والكلم بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان اعم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا في خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبعية كما في اح فانه يدل على وجع الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول عم من الكلام والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المحرف اذ افهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق على القول لغة ويراد به الاعتقاد والراي نحو قال الشافعي كذا اي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب انتهى وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة ويريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك

كثير فى الورود لا قليل كما يفهم من قول التلفظ وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تشعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها فى النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو فى الاصل مصدر جر وليس المراد به فى النظم حرف الجر اى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح فى الندا اى وليس المراد به دخول حرف الندا كما سياتى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اى حرف الجر قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم على التقدم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فقد دخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتاويل اى قيامك بل المراد به اى بالجر الكسرة التى تحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان ذلك العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت فى البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل بعضهم لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لا يذكر فى باب المنصوبات والمرفوعات الرفع والنصب بهما يعنى بالتبعية نحو جاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قال فى شرح اللمحة لكن قال فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه العلامة الثانية التنوين وهو فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا وفى الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اى تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى فى ضيفن للطفيلى وهو الذى يجى مع الضيف متطفلا قال فى القاموس والنون الاولى فى رعشن للمرتعش لتحركها وصلا وثبوتها خطا وهاتان النونان المتحركتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون فى انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وثبتت فى الخط ولا يقال لا يخرج بقيد الاخر شرب ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح فى الحواشى والمراد بالاخر ما كان اخرا فى اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقوله لا خطا النون اللاحقة لاخر القوافى وستاتى قريبا والنون الخفيفة اللاحقة للاخر الافعال لتوكيد لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر الكلمة من كلمة اخرى نحو زيد انطلق لثبوتها فى الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثى فى حد التنوين ولا يكون جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدمامينى عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون التوكيد خاصة على تقدير رسمها فى الخط المالوف بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قال الموضح ضرب بالقلم على قوله ولنضربن ولنضربن بالفتح والضم

يا هند

يا هند بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى عند القراءة عليه ولهذا لم توجد فى بعض النسخ المعتمدة وعلى شرح عليها فى المغنى وغيره وانواع التنوين الخاصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل فى فرعيتين فيمنع من الصرف وهو التنوين والنوع الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على التنكير قياسا فى باب العلم المختوم بويه وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء او بغيرها وفى اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اى اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اى طلبت منه زيادة من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اى شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اى حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدمامينى النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلته فى مقابلة النون فى نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون او بالياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى معناه الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد انتهى والذى يدل انه تمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته مع ما فيه العلمية والتانيث كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوضا عن شىء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين ليوازن النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازنة لحركة الملحقة فى مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهند اسما بل فى مذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال اخرون الالف والتاء فى مقابلة الواو والنون كالدالة على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شىء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو جوار وغواش من الجموع المعتلة الاخر على وزن فواعل حال كونه عوضا اى لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف فى مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم فى سلك تنوين العوض من الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل فى زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتى بيانهما فى باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ فى يومئذ وحينئذ عوضا عن الجملة التى تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجىء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل

التقا الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبنا لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احدى المترادفين الى الاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن المفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق انه تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل اذ اصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لانها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي الحاصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن ولذا قال شارح اللباب انما جي به لوجود الترنم وذلك لان حروف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال الترنم على حذف مضاف واختاره ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازن ضروبها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجي بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل قدي فجي بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الحاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن التي حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة فهو في اخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر انما زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم للاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسر كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد وقال هو اشبه قياسا على ماله اصل في المغني ثم قال الموضح ووهمت بعض العصريين بسكون ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد

مضى

مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف ما ثبوته تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر واصل انت ام واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما في الحذف في نحو قام زيد وقعد عمرو وفي شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق العلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتعبير الاول وهذا التنوين يدخل في الاسم كقوله رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان ذا فقر البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معروف وزعم ان ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان حذفت الهمزة والثالث وهو الحق كما قاله ابن هلال في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا تنوينين بل هما نونان زيدتا في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب كما زيدت نون ضيفنن للطفيلي في الوصف والوقف ووجه الشبه الزيادة خاصة في الوقف وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي الحرف كقدن وانن اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وتسميتهما من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرها وهو تنوين الحكاية مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وغيره وجمعها بعضهم في قوله تمكن وعوض وقابل والمنكر زد ترنم او احك اضطر غال وما همز والعلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء فقد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة فقد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقتبس من الامر كالاية والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة منادى اي مطلوبا اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسما بالذكر لانها لازمة للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الرابعة ال بجميع اقسامها يعني الموصولة والاستفهامية والمعرفة كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يهجو رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على

الحكم بحكمه الخصمان في الامس والترضي بادغام اللام في التا البنا للمفعول
ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الموصوف
وحكومته مرفوع على البنا على الفاعل ومن وافقه ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه
نحو مرضي حجة الناظم واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت كذا بمعنى هل فعلت حكاه قطرب
ثم ابن السراج ومعنى الاسناد الى الاسم من قوله يتميز الاسم اي الى الاسم **هو ان**
العلامة **الخامسة الاسناد اليه** وذلك الاسناد **كما في** نسبة القيام الى **نا** قمت **وكما في** نسبة
تنسب اليه ما اي حكما **تحصل به الفائدة** التامة ولا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا
الايمان الى **انا في قولك انا مؤمن** واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين الاسناد المعنوي
بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا او كان المسند فعلا او وصفا ثم لا فرق
كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما
باسميته اعني في الحكاية وان نسبت لا داة حكما فاحك او اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها
على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتدا **فصل** **ينجلي الفعل**
وينفصل عن قسيميه الاسم والحرف **باربع علامات** ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون
اقبلن فعل ينجلي **احداها ضمير الفاعل** في المعنى فالمرفوع المدون والابراد ممنوع **متكلما** كان الفاعل **كقمت**
بضم التا **او مخاطبا نحو تباركت** بفتح التا واحسنت بكسر التا العلامة **الثانية تا التانيث الساكنة**
في الاصل **كقامت وقعدت** ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت امراة العزيز وقالتا اتينا طائعين
بكسر التا في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما **واما المتحركة** بحركة الاعراب **فتختص بالاسم**
كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء تتصل بالحرف نحو لات وثمة وربت وبالاسم نحو لا قوة **وبهاتين**
العلامتين وهما تا الفاعل وتا التانيث الساكنة **رد على من زعم** من البصريين **حرفية ليس** كالفارسي
ومن تبعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على **من زعم حرفية عسى** من الكوفيين
قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست
وليست وعسيت وعست **وبالعلامة الثانية** فقط وهي تا التانيث **رد على من زعم** من الكوفيين
كالفرا **اسمية نعم وبئس** لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ما هي بنعم الولد وقال الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير
وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد
مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم
يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تا الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين
كما مر العلامة **الثالثة يا ضمير** المؤنثة **المخاطبة كقومي** يا هند **وبهذه** العلامة **رد على من قال**
كالزمخشري **ان هات** بكسر التا **وتعال** بفتح اللام **اسما فعلين** للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى
اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما يا المخاطبة تقول هاتي بكسر التا وتعالي
بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات اليا كما في ارم والمحذوف
من تعال الالف كما في اخش العلامة **الرابعة نون التوكيد شديدة** كانت نحو ليسجنن **او خفيفة**
نحو لنسفعا وجمعهما **ليسجنن** بالتشديد **وليكونا** بالتخفيف **واما قوله** وهو رؤبة
اريت ان جات به املودا مرجلا ويلبس البرودا **اقائلن احضروا الشهودا** فضرورة نادرة
اي دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل
المضارع نحو اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن

الناعم

الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني اذا جاءت هذه الشابة بزوجها رجل الشعر
حسن الملبس كالغصن الناعم امرت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بنكره وقوع ذلك منه ولقايل ان
يقول لا نسلم ان قوله اقائلن توكيد بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقايل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون انا على حد قوله لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين
قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول قصد المسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما
انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس ان يكون
على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا
ليس كذلك عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائلن
انا على المتكلم واما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان المعنى قايل والمعنى على
انتم قايلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور
بناء على انه يسلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البنا على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور
ولم اقف على نص في ذلك **فصل** **ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شي من العلامات التسع**
المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار بقوله سواهما الحرف **كهل** من حروف الاستفهام **وفي** من حروف
الجر **ولم** من حروف الجزم **وقد اشير** في النظم **بهذه المثل** وتعبيره بالمثل مجازا عن استعمال بناء الكثرة
للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة **الى بيان انواع الحروف** بالنسبة الى الاختصاص وعدمه **فان منها ما لا يختص**
بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فتختص بالفعل **تقول هل زيد اخوك**
بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام زيد **وهل يقوم** واما تقديرا نحو
هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امراة خافت عند الجمهور
البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين واذا كان الفعل في حيزها وجب نصب الاسم
بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس **ومنها ما يختص بالاسما فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض ايات للموقنين**
وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسما ولا يعمل فيها كلام
التعريف **ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها** الجزم **كلم نحو لم يلد ولم يولد** او يعمل فيها النصب
كلن نحو لن نبرح الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل كقد والسين وسوف **فصل الفعل**
بكسر الفا من حيث هو فعل **جنس تحته ثلاثة انواع** عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين
والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله المضارع وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه وسياتي
تحريره **احدها** الفعل **المضارع** اي المشابه وسياتي وجه الشبه **وعلامته ان يصلح لان يلي لم**
بان يقع بعدها من غير فصل **نحو لم يقم ولم يشم** وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر
عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم **والافصح فيه** اي في يشم **فتح الشين**
لا ضمها مضارع شمم بفتحها **والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها** والحاصل انه جاء
من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من
باب نصر ينصر وقال انه خطا والصواب وروده وممن حكاه الفرا وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي
وانما سمي هذا الفعل **مضارعا لمشابهته الاسم** المضارع للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ
فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد ونعيين
محلها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي

في النظم

فانها تدخل على الاسم

مخطوطات

وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن
فيها وهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص
ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع
ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال
كضارب الآن او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر
وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة
فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها مجردة عن اللواحق او ملحقة بزايد
والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منها اما مثلث الاخر
مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق
لها من الزوائد اما ها السكت او حرف المد فان كانت ها السكت فانها مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان
كان مد فهو اما واو او ياء او الف والفاء مشددة والالف اما ممالة محضة او بين بين فهذه
خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه
ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة صح
وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة
افي بالامالة والسابعة افاه بها السكت فهذه السبع تكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز
عن اخويه المضارع والامر بقبول تا الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت
انا ولست او تا التانيث الساكنة كنعم وبئس وليس وعسى تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه
بتمثيله بعسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اومى اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكررهما
تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتا الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومى اليه المصنف
ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني
تا التانيث بمجامعتها نعم وبئس كما انفردت تا الفاعل بمجامعتها تبارك وفي شرح الجرومية للشهاب الحجازي
ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا وان كان مسموعا
فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستغنى نا من تعبير الموضح بالتائين اذ ال في التائين في قول الناظم
وماضي الافعال بالتا مز اي للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين
وهما تا الفاعل وتا التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او الفعل كهيهات وشتان
بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة
ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال لا يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا
وحاشا في الاستثنا وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التائين فيلزم ان تكون
اسما لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثنا والمدح
والعبرة في الاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على
الامر اي الطلب بصيغته فالدور ... وايراد لفظ الامر باللام مسموع فان دلالته على الطلب تستفاد
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دال على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا
معنى النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة
على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونن او فعل تعجب نحو احسنن

بزيد

بزيد فانه ليس امرا على الافصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون
المذكورة فهي اسم اما لمصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل
وادرك او حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول النظم
في الامر ان لم يك للنون محل فيه فهو اسم نحو صه وحيهل لان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم
في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وهذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل
بما تقدم بان لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا تمم النظم في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد
فيه خلاف في علامة الامر اوله فيجئ في ما اختاره اولا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام الفعل من الماضي والمضارع
ومنهم مع علامة الامر التي اغفلها الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني
المشتقان من الاعراب والبنا وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق
منه لطول الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام الناظم
حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد منهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي
بظاهرها ان من الاسم شيئا بين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو
ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب المتمكن لتمكنه في باب الاسمية ثم
ان كان منصرفا يسمى امكن ولا يسمى غير امكن وانما لم يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه
الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتفتقر في التمييز بينها
الى الاعراب وضرب مبني وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس
بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل
عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقربه الشبه المذكور الاسم من هذا الحرف وهذا معنى قول
الناظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المستند
الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط ثانيهما حرف لين ام لا فالاول
وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر
مطلقا ولام الجر مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
بنحو م الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف
المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا
قال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا ولا نظير لها من
ذلك من الاسما على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين ليس ثانيهما
حرف لين فليس ذلك من وضع الحروف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم
ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحروف المختص به انما هو اذا كان
ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومتى اطلق القول في الوضع
على حرفين واثبت به شبه الحروف فاطلاقه ليس بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين
مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لاميهما
اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد
الاشيا الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر
كما سياتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب انه هذا

الشبه ما يجوز لان اكثر الاسما موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسما مبنيا فان قيل نحن نجد
بعض الاسما الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب انه بنا نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بناء
المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه في النظم بقوله والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه
المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف
سوا وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي
تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا تجزم فعلين نحو متى تقم اقم فهي حينئذ اي
حين اذا استعمل شرطا شبيه في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم
اقم وتستعمل ايضا استفهامية فلا تعمل شيا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا
مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية اشبه بالحروف ومع ذلك فهما معربتان فاشار
الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على وايما اسم شرط
جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا
عدوان على جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدا والفريقين
مضاف اليه واحق خبر المبتدا لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي
بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمتهما اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسما
والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسما الاشارة للمكان فانها متضمنة
لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع
العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة
كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه اي الموضوع له ها المسماة بها
التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبنا لتضمنه اي لفظ هنا لمعنى الحرف الذي كان يستحق
الوضع لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول الكثير لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يلتفتا
الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف
فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسما
الاشارة مع تضمنها لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسما وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان فالمجيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شروط
التثنية قبول التنكير واسما الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور فهي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب
فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالاول وقوله ثانيا لمجيئهما
على صورة المثنى يقتضي انهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا نوع ثالث لم اقف عليه النوع الثالث
الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقوله في النظم
وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من
طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من
العوامل فيؤثر فيه لفظا او محلا واما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر

فمن

فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على
الدخول الناشي عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل
على اسما الافعال بالاتفاق كما صرح المصرح به في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول
كما فعل في الشبه الاتي لكفاه ولكن حاول الشرح قول النظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل الالف في
قول النظم اصلا ضمير تثنية عائد على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني
والاصل كنيابة اصلا وافتقار اصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا
تاثر لا محصول له فان فقد بره من شرط بنا اسم الفعل اذ لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة
وجوب البنا لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال
انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما سياتي
جوابه بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات
وهذا هو السر في بنا اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل
ولا فيما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول
وهو الذي ينوب ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسما الافعال فانها اي فان هيهات
وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب
فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل
مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شي من العوامل اللفظية والمعنوية فتتاثر به على
القول الصحيح انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل
فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى
ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان يتاثر به واحترز الناظم بانتفاء
التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن
اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن الفعل معرب لانه منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن الفعل تدخل عليه العوامل اللفظية
فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الخفض عجبت
من ضربه وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا
متاصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمايم نادت
وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول اذ جا
زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقا رها
في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى
الاسما واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصا دقين
صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي
الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقا ر
عارض في بعض التراكيب ويزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الفعل
وسرت يوما اذا اخبرت عن الابعاد ولا يحتاج في تمام معنى يوم الى شي اخر واحترز بذكر الجملة
من نحو سبحان من اسما المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما
الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية

نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدها فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم ولم تحذف النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد وقبل الجزم ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء والياء وكسر اليا الاولى وسكون الثانية فاما ان نقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بها الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان يا المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر ما مر في لتبلون ونحوه ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشر لفظا واما غير المباشر تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدون فحذفت النون للجازم وهي لا الناهية فصار يصدوا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين ان الاعراب التقديري عام في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلافا لما في كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا تعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قوله في النظم وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من الاستحقاق للبناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على النحو بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او نقلا او اتباعا او تخلصا من سكونين لا زائد عليها **فصل وانواع البناء اربعة احدها السكون وهو الاصل** الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء فعلت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء او كونها لها اصل في التمكن وكشبهها بالمعرب كضرب والسكون خفيف **ولخفته دخل في الكلم الثلاث** الحرف والفعل والاسم ففي الحرف **نحو هل** وفي الفعل **نحو قم** وفي الاسم **نحو كم** قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه **ويسمى** عدم الحركة ايضا **وقفا** كما يسمى سكونا **والنوع الثاني الفتح ويعبر عنه بحركات الشكل** لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل **وهو الفتح ايضا دخل في الكلم الثلاث** في الحرف **نحو سوف** وفي الفعل **نحو قام** وفي الاسم **نحو اين والنوعان الاخران الكسر والضم** ثقيلان **ولثقلهما** لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين او كلتيهما **وثقل الفعل** لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما **لم يدخلا**

فيه

فيه لئلا يجتمع ثقيلان **ودخلا في الحرف والاسم** لخفتهما بدلالتهما على نوع واحد فالكسر في الحرف **نحو لام الجر** نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث **والكسر في الاسم نحو امس** عند الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف **و** في الاسم **نحو منذ** في لغة من جر بها او رفع فانها الجارة للاسم حرف **والرافعة له اسم** وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ويليه الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشا عن انضمام الشفتين وسمي الثاني كسرا لانه ينشا عن انكسار اللحي الاسفل وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى **فصل الاعراب** لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي **اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل** المقتضي له **في اخر الكلمة** التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون كما ينوى حذف الحركة في نحو لم يغز اذ ان الابد له قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس **وانواعه** الداخلة عليه **اربعة رفع ونصب** مشتركان **في اسم وفعل** فالرفع **نحو زيد يقوم** فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد **والنصب نحو ان زيدا لن يقوم** فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن **وجر** مختص بالاسم **نحو بزيد** فزيد اسم مجرور بالباء **وجزم** مختص بالفعل **نحو لم يقم** فيقم فعل مضارع مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما **ولهذه الانواع الاربعة** التي هي الرفع والنصب والجر والجزم **علامات** جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركة وما ناب عنها بقوله اثر الى اخره وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات **وهي الضمة للرفع** نحو جاء زيد **والفتحة للنصب** نحو رايت زيدا **والكسرة للخفض** نحو مررت بزيد **وحذف الحركة للجزم** نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين **وعلامات فرعية نائبة عن هذه العلامات** الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف واليا وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة واليا وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون والى ذلك الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه العشرة **واقعة في سبعة ابواب** متفرقة **الباب الاول** المثال الاول في النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف **اب اخ حم** ... **وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة** ... نيابة عن الفتحة ... نيابة عن الفتحة **وتخفض بالياء** نيابة عن الكسرة ... **فاما الفم** المتصل به ... فقال ابن مالك ...

اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل ذو قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهما الخط عن درجة ذو واخر عنه والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم ففرق بينهما في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسما بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو له اخ فاخ مرفوع على الابتدا او خبره في الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له اخا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله فاما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فا منصوب بالعطف بالالف على خياشيم المنصوب على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك بما بني ان حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين بحذف بعض التنوين وبقي مفرد اعلى حرف اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سوا ويشترط في الاضافة لغير اليا الدالة على المتكلم سوا في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها فان كانت الاضافة لليا المذكورة اعربت هذه الاسما بالحركات المقدرة في الاحوال الثلاثة على الاصح فالرفع نحو اخي هارون فاخي مرفوع على الابتدا وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهارون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب انه هذا اخي لم نسمع ونسمعون نحيه فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر اول وجملة لم نسمع ونسمعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون معطوفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري وضعفه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه وجوابه ان يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسنه العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على اليا المجرورة باضافة نفسي اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واختلفوا عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع [illegible] حالة [illegible] الاسما الاجناس الظاهرة عن الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها [illegible] والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي لزمها الواو في الاحوال الثلاثة [illegible] على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة [illegible] فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [illegible] بالواو على البنا واذا ابيت اما بها في الجر فللنا في الرفع والنصب [illegible] لان محل السماع فان لم يفارق

اليم

الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث سوا افرد او اضيف والمختص بحذف الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه خلافا للفارسي ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك فصل والافصح في الهن اذ استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركة الثلاث على العين وهي النون تقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفلان ليخرج الناس معه في القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي تنتسب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر والنقص بضعفه وهو حذف اللام والاعراب بالحركات في الاب والاخ والحم وهو المراد بقوله في النظم وفي اب وتاليه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك وتقول رايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم فقيل ما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث اوصى الشبه اليه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه قال اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين [illegible] جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي [illegible] نقط واخان مقيس عليه واذا اجاز [illegible] انتهى وظاهره ان المسموع [illegible] فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه [illegible] وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية [illegible] والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقوله في النظم وقصرها من نقصهن [illegible] ما الهن لان الاكثر في هن ان يعود الى جهة [illegible] عن الهن في الاحوال الثلاثة [illegible] وهو ابو النجم فيما قال الجوهري [illegible] ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها [illegible] فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف [illegible] على الالف والشاهد في اباها الثاني [illegible] والاخير بالبا وقول بعضهم [illegible] وهم [illegible] حتى اقامه [illegible]

في الغار فقال ضربنا ابا خنش فقال بعضهم انا ابا خنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا
يضرب به لمن يحمل على من ليس من شانه وقيل ان اول من قاله عمرو بن العاصي لما عزم عليه معاوية ليخرجن
الى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف
فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف عليه بلا ومكره اسم مفعول خبر
مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام
عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالجر وهم العرب لامراة حماه
فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمي لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تا التانيث فلما اتصلت
التانيث الاعراب [illegible] الاخ اليها نظيره لا اخرى فصحيح المذكر على اصله فتعذر الاعراب و نظير ذلك فتى وفتاه
وحاصل ما ذكره تبعا لاصله ان الاسما الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم دون الميم وما فيه لغتان وهي الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب و الاخ والحم
فان فيه الاتمام والنقص والقصر الباب الثاني من ابواب النيابة المثنى وهو في الاصل
المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما جنس والاثنين
فصل اول مخرج لما وضع على اقل كرجلان او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا
واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشفع ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته
ان هذا مثنى في اصله نحو التري وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر
اسما كان او صفة كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان
وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار من هذه الامثلة من
استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية المذاهب عند
ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى وكلا مع قوله
وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب
[illegible] عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها
الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد والثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
[illegible] واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين
الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب اضافة من الاعلام
[illegible] المضاف [illegible] المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى
الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى
المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية
غيره عن تثنيته [illegible] فلا يثنى [illegible] لانهم استغنوا بتثنية [illegible] عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سوان
[illegible] المثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع جمعا استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان
[illegible] فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى
[illegible] فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من
يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد ومنهم من يلزمه الالف في الاحوال
الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب

بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتان في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا
سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنيته فلا يقال جا الرجلان
اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشي
الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين لمضمر تقول جاني الرجلان كلاهما
والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما
فان اضيفا الى ظاهر لزمهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب
المقصور نحو جاني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين
وبكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة
عن واو لقلبها تا في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بهما ووزن كلتا فعلى كذكرى
والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او يا وهو اختيار ابي علي
والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل
والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهو لغة كنانة
والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة الحرث حكاها الفرا ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان
علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب
ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسمان وهو اسم موضع نقل عن تثنية سمع الباب الثالث من ابواب النيابة باب جمع المذكر
السالم وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات والنا بالمثال
مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو
جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت
الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا
اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر
ما قبل يا الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة [illegible]
الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين وكسرة ما قبل الياء فرارا
من ثقل توالي الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع [illegible]
في كل واحد منهما يا بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني [illegible]
من اسم او صفة [illegible] من تا التانيث فلا [illegible] هذا الجمع من الاسما [illegible]
ولا من الصفات نحو علامة [illegible] التانيث والتذكير [illegible]
التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتا احترازا من التانيث بالالف كحبلى [illegible]
وقلب المردودة واوا [illegible] الحبلاون والحمراون [illegible]
ولا صفة المؤنث [illegible] لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو اريد نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع [illegible]
نحو زينب علما لامراة امتنع ان يجمع هذا الجمع لانتفا [illegible] ان يكون لعاقل [illegible]
[illegible] هذا الجمع [illegible] لعدم العقل [illegible]
الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة [illegible]
[illegible] وان يكون العلم [illegible] على الاصح [illegible]
[illegible] لا المزجي نحو [illegible] ونحو سيبويه على الاصح فيهما [illegible]

معرب الباب الثاني من ابواب النيابة المثنى

[illegible]

ومنهم من يشبّهون ثم بويه جاز والافلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت من المركب الاضافى فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف الثانى فتقول فى غلام زيد علما غلامو زيد وغلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معًا يقول غلامو الزيدين وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علمًا على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون

واما صفة يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى تقبل التا المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التا ولكنها تدل على علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التا ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التى تقبل التا المذكورة نحو قايم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة الدالة على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتا فيقال قايمون ومذنبون وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل على التفضيل لان جريحًا وصبورًا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلامًا جاز الجمعان

فصل وحدوا على هذا الجمع السالم من المذكر عشرون وبابه الملحق بالجمع اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه فى النظم عليها بقوله وبعشرونا وبابه الحق والاهل واولو وعالمونا عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه وهذه كلها ترجع الى اربعة انواع

احدها اسما جموع وهى اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير قياس وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعًا له لان العالم عام فى العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعًا للعام ... وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا فى تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملايكة وعشرون وبابه وهو ساير العقود الى التسعين وكلها فى التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عامًا فاطعام ستين مسكينًا ذرعها سبعون ذراعًا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخى له تسع وتسعون نعجة

النوع الثانى جموع تكسير تغير فيها بنا الواحد واعربت بالحروف وهى بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ... بكسر الهمزة وحكى بعض فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود ... كانها احترقت بالنار واصلها احرة ... فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ... وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما ... لقد ضج من ارضين الارضون اذ قام من بنى هند اذ خطيب فوق اعواد منبر ... وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولانها ... العوام سنوات وسنها ... وبابه ... فان هذا الجمع مطرد فى كل اسم ثلاثى ... حذفت لامه وعوض عنها التاء ولم يكسر ... كعضة وعضين ... الحديث لا يبعضه بعضكم بعضًا

وقيل اصلها عضه من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول روبة وليس دين الله بالمعضى اى المفرق فعلى الاول لامها ها ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشئ الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى اصلها عزى فلامها يا وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت اى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى يا واما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسورها فالكسر باق فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفا ففيه فى الجمع وجهان الضم نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة فى القرآن قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره اليا الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه اليا فمال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه اليا ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتا نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة وزنة علمين لان المحذوف منهما الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها التا وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهى المساوى فى السن فانه كان علمًا لمذكر جمعًا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك فى نحو يد ودم لعدم التعويض من لامها المحذوفة واصلها يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال ... وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى ... على غيرهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع ... ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها ... ولا يجوز ذلك فى نحو اسم وبنت لان العوض فيهن من لامهن المحذوفة غير الها اما اسم فاصله ... لامه وعوض عنها الهمزة فى اوله واما اخت وبنت فظاهر لامهما ... لامهما وعوض منها تا التانيث لان تا التانيث ... هاء وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها وتكتب مربوطة ... وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ... عنه فى باب النسب ... ادعى ان الصيغة كلها للتانيث ... الحاقا للثلاثى بالثلاثى وشذ بنون جمع ابن ... بنت ولم تر هذه التا يلحق مؤنثا الا ومذكره ... ولا يجوز ذلك فى نحو شاة وشفة ... وذلك لان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالها فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة ... الهاء ...

مطلب والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع

لامها وهي الها
هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت يا لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت
ابدلا عوض منها ها التانيث والدليل على ان لامها ها تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه
وشفاه والتصغير والتكسير يردان الشئ الى اصله وتعم في ان لم شفه واو لقولهم في الجمع
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته اذ لم تجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما
عن تصحيحهما او شى طبون جمع ظبة فاذهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة والها عوض
والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم طبوته اذا اصبته
بالظبة والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة
في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة وو ابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا
وو ابلا اسما علمين ولا صفتين ولا دوا الا لغير ما يعقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من
او صفة وقد وقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون
اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ملحق به فالثاني
كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك
ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام واليا ووزنه فعيل من العلو
القرنون عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعربان
بالحروف اجرا لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كان مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى
به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم اليا في الاحوال
الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول
هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع
التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين
والا فقد تبعنا الناظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه
وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين اليا والنون
ولا يتحقق الميجري مجرى غسلين في لزوم اليا والاعراب بالحركات على النون منونا ان يجري مجرى هارون
في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ما يسمون بهم
الذين من غير تنوين ويجري مجرى عربون بفتح العين والرا المهملتين وبالموحدة في لزوم
الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت
زيدونا ومررت بزيدون وقوله وهو ابو دهبل الجمحي طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم
بالماطرون يحتمل ان يكون من باب عربون وعليه فالتنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن
بري على حواشي الصحاح الجوهري ان هذا للجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن
حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس
ويجمع جمع ماطر وبعض اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم انه الصحيح من كلام العرب ونظيره قول من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ويقدر
الاعراب كقوله [illegible] ينزل من نصوابية كانت قد ترهبت في دير
خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون
وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره
[illegible] فالمراد الموضح في الحواشي والهامش لها [illegible]

النصوابية

للنصوابية والجار والمجرور في موضع الخبر لعل لها خرفة في البيت بعده والبا الظرفية والمعنى لهذه النصوابية
خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتا والخرفة بكسر الخا المعجمة ما يخترف من الثمار يعني
وبعضهم اي العرب يجري باب سنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى مسلمين في لزوم اليا
والحركات على النون منونة تبعا اليا على لغة بني تميم حكاه عنهم الفرا ولا يسقط النون للاضافة قال احد
اولاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين والرواية ببنين
باليا والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله بن الطفيل دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه
الفتحة كاليا والالف فان سنينه تحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل
اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم اليا لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب
من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم
وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور باليا ومردا حال من مفعول شيبننا وبعضهم
اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم اليا والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم في
كل ما حمل عليه لان باب اليا اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول الناظم وهو يعني باب سنين عند
قوم يطرد ويخرج عليها قوله رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتح على النون
كمساكين لا بالياء والا لحذف النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربي
ضاربي القباب بحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة البدل منه وهو ضاربين عليه قاله المرادي ويحتمل
ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب بحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب
منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى الياءين واسكن اليا الباقية
وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة اخره سين مهملة شديد القوي
والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع
قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد يطلق على ما يتخذ من البناء [illegible]
وهو نحو وماذا تبتغي الشعرا مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على انها حركة
اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله من لغة
الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يجعل في فتيان واقال الاعلم ابن سيدة المشهور [illegible]
امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود ونحوه شبيه بالمجرد [illegible] كما اخره من المسلمين
ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء الضرورة [illegible]
فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما [illegible]
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه
فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه [illegible] نون المثنى وما الحق به [illegible]
بعد الالف واليا على اصل التقا الساكنين [illegible] كقوله يا ابنا ارقني القذان
فالنوم لا الاعم الجيبان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذ [illegible]
البرغوث [illegible] بعد اليا لغة [illegible] كقوله وهو حميد بن ثور [illegible]
بصفيه [illegible] على احوذيين استقلت عشية [illegible]

ومن ٢ ولم انظر على جمع المذكر السالم

احوذين تثنية احوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد اليا اخر الحروف
وهو الخفيف المشي لحذقه ومن رواة الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي
قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة
ارتفعت في الجو عشية على جناحين فما بلغها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه ولا يختص فتح النون باليا
بل تكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله
اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح
النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا فبفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل
بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل
من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح بالياء بعد الالف اذا كانت علامة
للرفع من نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا شاهد
استند عليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء المخففة لان الجمع اثقل من
المثنى وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري
عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح
الخاء بمعنى مغايرين وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة واراد به الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا
وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وقوله
وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وهو سحيم
وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون
لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم
تكسر بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس

الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء المزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى
كفاطمات وسجلات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده
كهندات وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك
وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا اعدل الموضح عن قول اكثرهم جمع المؤنث
الى قوله الجمع بالالف والتاء المزيدتين لانه يتناول جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فانه في
جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع
على وتيرة اصله ولتخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس
في اخره حرف تصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول
به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابن عمرو بن
الحاجب وتبعهم الموضح في المغني ووجه ذلك بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفاعل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى
موجد للافعال والذوات جميعا وهذا الايضاح للشيخ عبد القاهر فقال في اسرار
البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به ذا
هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا
وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بذلك والعالم لم

يكن

فصل الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع

الفعل

لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق
وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول
مطلق بامور اولها انا نعقل العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير
للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول
العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم
لكان قولنا العالم وجد لان الله تعالى اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا
للشيء بنفسه ومن جمع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه مطلقا وذلك ينفي الصانع قاله الفخر الرازي في شرح
المفصل وينصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة
على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم ترد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء
حكاها الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاها ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت
ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء جماعات المتفرقة منصوب على الحال بالفتحة
والكوفيون ينصبون بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمير المؤنث للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حين
يدخن عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا
لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك
مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصله لغوة
او لغية تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض
فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات
بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت
واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة
وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا وكذلك الواو فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن
اصلي والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وجهزت غزاة … الجمع
بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونا بالتاء او دالا على التفضيل …
مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجياد راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان
احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه واحد من معناه ذات …
واصله اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين …
نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة …
نونها والاصل كن كونن بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من الجمع
وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات
مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام
وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس …
تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع …
قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات … تنورتها من اذرعات … وقال الجوهري …
بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية … هذا النوع …

يجر على ما كان عليه قبل التسمية ولم تعوض تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم
يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم
يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط
والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع
العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب
بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل فى المسئلة ثلاثة اوجه ورووا بالاوجه الثلاثة قوله
وهو امرؤ القيس الكندى فى قصيدته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى
الرواية بجواز اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها
بقلبى من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذى نزلها
من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة منع الاطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب
واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عن قول المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقوله فى النظم
وما بتا والف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا كذا اولات والذى اسما قد جعل كاذرعات
فيه ذا ايضا قبل والباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اى ما لا يدخله
تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتى شرح ذلك فى باب معقود له والذى نخص
هنا انه متى اجتمع فى اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منهما تقوم مقامهما
فى منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين
فانه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت فى مساجد الا ان اضيف لفظا
نحو فى احسن تقويم وفى مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا ابن امرء اول فى رواية من جر بالكسرة بلا تنوين
على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون فى المساجد او موصولة نحو
قوله وهى الشافيات الحوائم فخفض الحوائم بالكسرة لدخول الموصولة عليه وهى جمع حائمة واما ال الداخلة
على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لا موصولة
او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فخفض اليزيد لدخول
ال الزائدة عليه [illegible] انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قد رفع التسبوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال
للتعريف [illegible] وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح
به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة
[illegible] بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى
[illegible] الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف
[illegible] وان يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلته ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثلاثة
[illegible] على منع صرفه ولا ضرورة وهو المختار الباب السادس
من ابواب النيابة الامثلة الخمسة [illegible] اسما باعتبارها
[illegible] على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين والاحسن
[illegible] وهى كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو
تفعلان [illegible] للمخاطبين نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين
نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون

مطلب الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف

مطلب الباب السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة

او

او يا مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون فى لغة طى فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الاول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب
على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون
وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدين والزيدون الواو ولا يمكنهم
ذلك فى يفعلون لانه يؤدى الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث اللغة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون
ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل بواو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون
من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو
لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهو واو عفى يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل
معها مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء
عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين لا الواو
من قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فيحذف النون للجازم
والناصب نحو لم يعفوا وفى التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصل يعفون يعفوون
بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت
الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه الباب السابع
من ابواب النيابة وهو خاتمها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة الف كيخشى او ياء
كيرمى او واو كيدعو فانه يجزم بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع
فالمحذوف من يخشى الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرمى الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدعو الواو والضمة قبلها
دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه [illegible]
لا يقدر فيها الاعراب بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى الالف فى حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب [illegible]
فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل [illegible]
وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى [illegible]
صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ففرقوا بينهما بحذف حرف العلة [illegible]
قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن [illegible]
اعتراضا بان احرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله واما قوله اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وهو قيس ابن زهير الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فضرورة [illegible]
الثلاث مع الجازم وقيل هذه الاحرف احرف اشباع والحروف الاصلية [illegible]
اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible]
[illegible] وقاعدة [illegible]
[illegible] فى الفاعل [illegible] شهيدا [illegible]

مطلب الباب السابع من ابواب النيابة [illegible]

ويصبر باثبات اليا في يتقي وتسكين يصبر من قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة
شرطية ويتقي مرفوع كالمجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات اليا الموحدة
والرا من يصبر والفا والهمزة من فان تخفيفا كما في يامركم باسكان الرا تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة
وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بنا على فعل
بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فبالكسر المهمل
ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل
تنزيلا ربع الباء من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اي قنبلا وصل بنية الوقف
كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون
يا محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها
ولكون دخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي
فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام
الفعل حذفت للجازم واما على اجرا المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها
حذف حرف العلة تنبيه تامرتين حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف
العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها نحو لم يقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو لم يقري
مضارع اقرا ومضموم ما قبلها نحو لم يوضو مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال
للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها بالجازم
وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول
الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت
موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ
لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة على الابدال وابدال الهمزة المتحرك من جنس ما قبله شاذ ويجوز
حينئذ بعد دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض
وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال
يحذف حرف العلة بالجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول
بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض
بعدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر وكلامهم وعليه الاكثرون في كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد
بالعارض [illegible] علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور
[illegible] قبل دخول الجازم فالحذف ايضا لان ذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل
الهمز [illegible] فتعذر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا المتكلم نحو جاءني
مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون
الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف
لازمة [illegible] نحو الفتى مما الفه منقلبة عن يا والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وانما صورت
فيهما الالف يا نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف
لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر على ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه
ضد المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا الاسم نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور
الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت

بالفتى

بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير يختلف الوانه فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب
الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها ووجه هذا التقدير
ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة في الاحوال
الثلاثة مكسورا ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره
حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مررت
بقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه الحركات وهو لا يسمى
منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور
الفعل نحو يرضى والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا والذي
والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي اليا نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب
وخرج باشتراط الكسر قبل اليا في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره يا قبلها ساكن صحيح ونحو كرسي مما اخره
يا قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسما ما كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص ثم قال ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر
وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشى ولن يخشاها فيخشى
في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بها الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط
وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل باليا والواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي
مرفوعان بضمة مقدرة على الواو واليا وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال
ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل
فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او يا فمعتلا عرف
فالالف انو فيه غير الجزم ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو واليا في الفعل وهو المشبه
عليه في النظم بقوله وانصب وظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يدعو وليس في العربية اسم متمكن معرب
في اخره واو لازمة قبلها ضمة اللهم اني اسالك الرضى وحسن الخاتمة [illegible]
وهما في الاصل اسما مصدرين لمعرفة ونكرة فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والمعرف [illegible] على الاصح
وهو الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الخارجية بخلاف المعرفة وما يحتاج [illegible]
[illegible] شائع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا
ووجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة [illegible]
ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك [illegible]
افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا [illegible]
وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر [illegible]
وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي [illegible]
واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من [illegible]
وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو رجل [illegible]
لحيوان مذكر عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة
تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة
للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذو بمعنى صاحب ومن بمعنى
[illegible] بمعنى انسان وما بمعنى شي [illegible]

بالنكرة والمنعوت بالنكرة وما نعتا بنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة ومن

بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذو نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف وما نابا منابها موقع صاحب

نكرة ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فلانها تقع موقع صاحب وصار من

فتقول الصاحب وليست الذي فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال

قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل فلا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرو قاله الشاطبي في باب المبتدا واما

من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة

ايضا واقعة موقع شي وشي يقبل ال فتقول الشي فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط

والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شي وفي الاستفهام اي انسان واي شي فانسان وشي يقبلان

ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان

وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه حال

كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر

فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري ومذهب الجمهور

ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك نحو احد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفي فانها

نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجلا احيا وساكن ونحو ذلك قاله الشاطبي

وانكر النكرات شي ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة

يقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله

نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة

وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة

بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها كزيد وعمرو

فاما قوله باعد ام العمرو من اسيرها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة

للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف

بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى

لان من خولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم

وكالعلم كاسم زيد في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام

بل على تقدير تنكيرها النكرة المشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم

والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف

بعد ان لمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله ان ال لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه

نظر ينظر في المطول واقسام المعرفة سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب

كانا وهو والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر

وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة

كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة

للمذكر والمؤنث كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها معتلا كان

او صحيحا كابني وغلامي والسابع المزيد على قول الناظم وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام

والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مقدر

قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام

بعني بان يتقدم اسم واحد نكرة او معرفة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة

لان

لان التعريف فيهما بالقصد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فيجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف

اليه فيجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في رتبة

المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه

مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول

من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسعا والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقد

العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح

والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها

فالضمير والكناية باصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين

وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لغائب

كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور

كانت وهو سم بالضمير او لمخاطب تارة ولغائب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك

اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد به المخاطب كقوموا للمخاطبين وقاما

للغائبين وقوموا وقاموا وقمن باهندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له

صورة في اللفظ به كقاف قمت وكاف اكرمك وها غلامه فكل من التاء والكاف والهاء لفظ بصورته

والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في

اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا تعبر به عنهما ولكن اطبقت

العبارة على عنهما بلفظ الضمير المتصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياها على الحقيقة وينقسم

البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف

اكرمك وها سليه وياء بابه وهذا معنى قول الناظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا

كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير

الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحال الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها

جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء

من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدا بشيء منها

واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة

اضطر فحذف اياها وابقى الكاف واوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية والثانية زائدة

لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي منفي لا بمعنى الا كان وجاز ما حولها

وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي

والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار

فلا تكون بعدم مجاورتها احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد

مطلقا وانشد مكان اياك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

على فانا عوض الاه ناصر فاوقع انها المتصلة موقع الا اياه والى منفصل من عامل وهو

اي المنفصل ما يبتدا به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا في ابتداء النطق

به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل

تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا نظر الى مواقع في

الاعراب وهناك نظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر سيبويه ان كلا من المتصل والمنفصل

اصل برأسه وذهب بعضهم الى أن المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل
اخصر من المنفصل **وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب** من رفع ونصب وجر **الى**
ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط **وهو خمسة** احدها **التا** مضمومة كانت
او مفتوحة او مكسورة **كقمت** بالحركات الثلاث وثانيها **الالف** الدالة على اثنين او اثنتين **كقاما**
وقامتا وثالثها **الواو** الدالة على جمع المذكر **كقاموا** ورابعها **النون** الدالة على جمع الاناث **كقمن**
وخامسها **يا المخاطبة** بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازنى وزعما انها حرف
تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع فى الامر **كقومى** وفى المضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة
ياء المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع اصلا **و** القسم الثانى من الاقسام الثلاثة **ما هو مشترك بين محلى**
النصب والجر فقط وهو ثلاثة احدها **يا المتكلم نحو ربى اكرمنى** فالياء من ربى فى محل جر باضافة
رب اليها وفى اكرمنى فى محل نصب على المفعولية باكرم **و** ثانيها **كاف المخاطب** بفتح الطا **نحو ودعك**
ربك فالكاف من ودعك فى محل نصب على المفعولية ومن ربك فى محل جر باضافة رب اليها **و** ثالثها
ها الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالها من له وصاحبه فى محل جر فى الاول باللام وفى
الثانى بالاضافة وفى يحاوره فى محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ
ما جر كلفظ ما نصب **و** القسم الثالث من الاقسام الثلاثة **ما هو مشترك بين المحال الثلاثة** محل
الرفع ومحل النصب ومحل الجر **وهو نا خاصة** بشرطين اتحاد المعنى والاتصال **نحو ربنا اننا سمعنا**
فنا فى ربنا فى محل جر باضافة رب اليها وفى اننا فى محل نصب بان وفى سمعنا فى محل رفع على الفاعلية بسميع ونظير
ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح **وقال بعضهم** وهو ابو حيان معترضا على الناظم فى قوله
للرفع والنصب وجر نا صلح **لا يختص ذلك بنا بل الياء وكلمة هم كذلك** فانهما يقعان فى المحال
الثلاثة **الا ترى انك تقول** فى الياء فى الرفع **قومى و** فى النصب **اكرمنى و** فى الجر **غلامى و** تقول فى هم فى الرفع
هم فعلوا وفى النصب **اكرمهم** وفى الجر **لهم مال و** رده المتاخرون فقالوا **هذا النقض غير سديد** بالسين
المهملة لان المدعى ان يكون الضمير فى الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك **لان**
ياء ضمير المتكلم بل امرين احدهما ان يا المخاطبة تختلف فى اسميتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف
فيه غير المتفق عليه والثانى ان يا المخاطبة موضوعة للمؤنث ويا المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث
غير المذكر والضمير **المنفصل غير** الضمير **المتصل** ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد **والفاظ**
الضمير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قوله فى النظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف فى
سبب بنايه فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهى من
معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل
على الاكثر وقيل شبهه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها
وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل لاختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك **ولا يختص الاستتار** بضمير
بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر **ويختص الاستتار بضمير الرفع** فقط **وينقسم المستتر**
الى قسمين **مستتر وجوبا وهو** المقتصر عليه فى النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله
بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار **ان لا يخلفه** فى مكانه اسم **ظاهر ولا**
ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر **كقم** واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة
والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن **و** المرفوع **بمضارع مبدو**
بتاء خطاب الواحد كتقوم واستخرج بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره

جايز

جايز لا واجب وبخلاف المبدو بتا خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين
وتقومان وتقومون وتقمن **او** المرفوع **بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم** واستخرج **او** المرفوع
بمضارع مبدو **بالنون كنقوم** ونستخرج **او** المرفوع **بفعل استثناء كخلا وعدا** وليس **ولا يكون**
نحو قام القوم **ما خلا زيدا وما عدا عمرا** وليس بكرا **ولا يكون زيدا** ففى خلا وعدا
وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كليه السابق او على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق **او** المرفوع **بافعل فى التعجب**
او بافعل فى التفضيل فالاول **كما احسن الزيدين** بفتح الدال وكسرها **و** الثانى **نحو هم احسن**
اثاثا ففى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز **او** المرفوع
باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع **ونزال** بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله
نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز لا افعل التفضيل فانه قد
يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل
منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا
يشكل على الضابط المذكور **وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك** الظاهر او الضمير المنفصل
وهو الضمير **المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة او الصفات المحضة** وهى الخالصة من شائبة
الاسمية **او اسم الفعل الماضى** فالمرفوع بفعل الغائب **نحو زيد قام و** بفعل الغائبة نحو **هند**
قامت او تقوم **و** بالصفات المحضة وهو اما اسم فاعل نحو **زيد قايم** او اسم مفعول نحو زيد **مضروب**
او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب
او ضرب **او** باسم الفعل الماضى نحو زيد **هيهات** اى بعد فالضمير فى هذه المسائل وما اشبهها
مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك انه يخلفه
الظاهر والضمير المنفصل **الا ترى انه يجوز** فى الفصيح **زيد قام ابوه** فيخلفه الظاهر وهو ابوه
او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقى من الامثلة المذكورة بلا فرق
وهذا الحكم جار فى الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا
نحو مررت برجل امامك او فى مجلسك وجاء الذى عندك او فى الدار وزيد خلفك او فى الدار
وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرت الصفة على غير من
هى له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه هذا التقسيم** للضمير الى مستتر جوازا او وجوبا
تقسيم ابن مالك فى التسهيل وغيره **و** ابن يعيش فى شرح المفصل **وغيرهما** من النحويين وخالفهم
الموضح فى شرح الخطط وخالفهم هنا فقال هذا التقسيم **غير منقح اذ الاستتار** الشيوخ
في نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو
يقال قام هو هو **على الفاعلية** بل على التوكيد لذلك المستتر كما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل
فى غير تركيبه نحو زيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام
ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببى زيد او الى ضميره المحصور فهذا
هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب اخر يردهم ان ابن مالك واتباعه قيده
قايلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يفرقون بالكل
الا انه يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثانى ان نقول ان نقلت قام هو على الفاعلية
سيبويه انه اجازه وهو من نحو قوله تعالى اذ يمل هو ان يكون تاكيدا ونقل المراد معه

ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا
وكذا اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين
والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه بن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلوا اما ان يريدوا
بجواز الاستتار ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثني وليس هذا منه والتحقيق في
التقسيم اذ يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كما تقدم وقسم والى ما يرفعه
وغيره اى الظاهر كقام وهيهات ونحوهما وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة
الى قسمين احدهما مختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التا للمخاطب
وهو للغايب وفروعهن فرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء
اربعة وهي انت بكسر التا وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد
وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم تنبيه المختار في انا ان
الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين ان الاحرف
الثلاثة ضمير واختاره بن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين
واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفرا الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب
ابن كيسان الى ان التا هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع
ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الها فقط والواو
والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الها وحدها وحكي عن الفارسي ان المجموع وفي هن
الها وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في همو والقسم الثاني ما يختص
بمحل النصب لا يجاوزه الى غيره وهو اياي منتهيا الى المثناة تحت حال كونه مفردا فايا
من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع
خذ اياي للمتكلم وحده واياه للغايب المذكر المفرد هذه الثلاثة هي
الاصول وفروعها ستة فرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة وهي
اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن
على ما علم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف ان
الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل
بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة
بين المعاني الثلاثة فدعت الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل
المسند الى المؤنث بتا التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع
من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي عمدة يعتمد عليها لواحقها
لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير
مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه
الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه
الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قوله في النظم
وذو ارتفاع انفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي
والتفريع ليس مشكلا وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل

والمتصل

والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة
للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحدة للمتكلم وحده وواحدة له
ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثناهما وواحدة لجمع المذكر
وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربت خمسا في اثني عشرة خرج منها ستون
امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب
المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة
المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن
غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع والمنصوب
المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه
في ضماير الرفع المتصلة الياء المخاطبة في تقومين وتقومي وخالفه الاخفش والمازني فذهبا الى
انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه فصل
القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها
منه وهي هنا انه متى تاتى وامكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التا واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان
التا اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل
اذا تأتى ان يجيء المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الي هم فانه وضع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فانه وضع الضمير المنصوب
المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان
ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ازدادوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي ويدل
عليه انه وجد في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا يزيدهم حبا الي هم والاولى مفعول اول
ليزيد وحبا مفعول له الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون ففصل من الواو
الي هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونهم انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال
الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الاول المعدو
ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد
هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فيه ذاكرهم النصب في جواب
النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق
بالباعث متعلق بحلفت في البيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو
الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه
على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الموضعين تنازعاه واعمل
الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم
والارض فاعل ضمنت واياهم مفعول له والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهارير
والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال كما اذا رفع
الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرينا
بنصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فانه لا يجوز من ضربك

الامير قلنا لا يجوز ينصرنا اياكم لما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هو له مطلقا
عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله
كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل اى فان ضللت لم ينفعك
علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله
فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدى او ان يفصله متبوع نحو جئت نحو جون
الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلى اللام الفارقة
كقوله وان وجدت الصديق حقا لاياك فمر بي فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك
ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع نحو انا اخذت رتبته نحو ظننتني اياى وسياتى او ان
يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلى الا لفظا نحو امرت الا تعبدوا
الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الزايد الحامى الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلى لان انا وليها في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم
الا انا او ما ثلى في احراز المكرمات ولما كان غرضه ان يحصل المدافع له المدافع عنه فصل الضمير
واخره ولو وصله وقال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم
وهو ذلك غير مقصوده وذلك لا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم
انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى
لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يريد الحصر بانما
وخولف في ذلك والزايد بالزاى المعجمة اوله والمهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد
يقال رجل ذايد اى حامى الحقيقة والحامى هنا تفسير الزايد وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع والذمار
بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما يلزم الشخص حفظه ما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب
بفتح السين ما يعود من الخصال لا يريد نخسين مناقبهم ويعد وتها عند المفاخرة وجئتني من هذه
المسئلة المذكورة وهو انه اذا اتى الاتصال لا يعدل الى الانفصال مسئلتان يجوز فيهما الانفصال
مع امكان الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته
الخلف انتمى البيت كذلك خلتنيه احداهما وهى الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال
والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في
اتصال واحد المقدم بعد ما بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان
المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالى اتصالين في فضلتين ثم ان
كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه
الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك في عبدك سلنيه او ملكنيه والقاف
من قولك زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلنى اياه وملكنى اياه وسلنى اياك ولكون الوصل ارجح لم يات
التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسالكموها كل ذلك بالوصل ومن الفصل
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل
من اجتماع الواو مع ثلث ضماير وان كان العامل في الضمير اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل
ارجح لاختلاف محلى الضميرين سواء كان العامل مصدرا نحو عجبت من حبى اياه فحبى مصدر مضاف
الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا مثال الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة
لئن كان حبك لى كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفى لقد جواب القسم هذا

هو

هو المعتمد ولا التفات لغيره وقيل تقويته لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك
الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وغير الشاهد
فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبى اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل
نحو عجبت من المولك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان الذى واقيكه الله لا ينفعك
مامونا فانه اتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصل لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا
ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر
الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيرى اختار الانفصالا كقوله
اذ حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن والارجا النواحى جمع رجا كعصا
والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة
جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين على الاخر
والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرمانى وابن الطراوة
الوصل صرح بذلك في النظم فقال واتصالا اختار ويجبران الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به
التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه
اذ لم تزل لكتساب الحمد مبتدرا المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيين من القاعدة
المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك
فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والا
نفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند
الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلا هما
وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما ان اراد ان
يقتل ابن الصياد لما بلغه انه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله
ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد بن ابى ربيعة المخزومى لئن كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال
ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الاتصال نحو ضربته ولا يجوز ضربت
اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اى غير اخص وجب الفصل لانه
مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول
النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك او اعطاه اياى فان كلا من ضميرى المخاطب
والمتكلم اخص من ضمير الغائب او اعطاك اياى لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول
عثمان رضى الله عنه اراهمنى الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياى شيطانا لان المعنى اى
الباطل القوم انى شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح حينئذ بفتح التاء المثلثة اى من هنا اى من اجل انه يجب الفصل
اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او لمخاطب او غائب
لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا
نحو قول العبد لسيده ملكتنى اياى وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقوله السيد اذا اخبر
شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل
اذا كان الاتحاد في ضميرى الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا

ثم اكمل قوله وهو مراد الناظم بقوله . وقد ينبجح المغيب فيه وصلاة وفى بعض النسخ مع اختلاف
لوجهك فى الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد بسطا بمعنى بشاشة وطلاقة وجه
بسط وانال فعل ماض
مبتدا تقدم خبره فى المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط
متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه
وانى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز
بالغيبة من ضمير المتكلم وضمير المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاده مع لولى
الضميرين فلا يقال علمتنانى ولا علمتيتينا ولا ظننتكما ك وصح الاختلاف فى ضميرى الغيبة لصحة تعدد
مدلولهما نحو جارية زيد اعطيتها ه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف
لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب
مواقع الاعراب ان يا المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض فينصب بواحد من
ثلاثة فعل او اسم او حرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه
نون الوقاية وما تلحقه فالذى تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان
الثبوت ورجحان الترك فان نصبها اى الياء فعل او اسم فعل او ليت وجب فيها نون الوقاية لتقى الفعل
او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر المشبه بالجر ولتقى ما بنى على الاصل وهو السكون من الخروج
عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعانى فى الماضى ويكرمنى فى المضارع واعطنى فى الامر وهذه
الثلاثة ملازمة للفعلية ونحو فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلانى وما عدانى
وحاشانى بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون
وتقدير الفعلية هو الراجح فثبتت النون واما اسم الفعل فنحو النداى ما عداك تحل الذى
يهوى ندى مولع والند ما جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشراب مرفوع على النيابة عن الفاعل
تحل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تحل النداى ملالا مجاوز الجميع واما انا
فلا امل فانى مغرى بكل ما يهوا نديمى ونحو فى المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح
الفعلية ما افقرنى الى عفو الله ما احسننى ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة
ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثانى منقاس ونحو فى المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح
الفعلية قام القوم ليسنى قاله بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسنى حكاه
سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه
مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره اى ليلزم رجلا غيرى وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب
وهو شاذ لانه ليس امره بفعال وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهى بفعل مقرون
بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف
الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغى ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون
فى نحو ما احسننى هو قول البصرى وهو مبنى على ان افعل فى التعجب فعل ماض واما نحو بين
الكوفى ما احسنى بحذف نون الوقاية سماعا كما فى شرح الحماسة فيبنى على قوله ان احسن ونحوه
فى الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره نحو ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ
واما النحويون بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله
وهو رؤبة عددت قومى كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسى بغير نون فضرورة
اشار اليها الناظم بقوله وليسى قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اى عدد الثرى

والطيس

والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفى اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل
ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما
ذكره من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا نحو ما اشار اليه الناظم بقوله وقيل يا النفس مع الفعل التزم
نون وقاية واما نحو تامرونى وتحاجونى بتخفيف فى قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف
نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب
ولتوالى الامثال فى نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت تسرى وتبيتى تدلكى ولان نون الرفع
نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى قراءة ابى عمرو وبارئكم فحذف النون تخفيفا من تفضيل الرفع على
الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح فى شذوره واسقطه فى شرحه وهو مذهب
الاخفش والمبرد وابى على وابن جنى واكثر المتاخرين واستدلوا لذلك باوجه احدها ان نون الوقاية
حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة
عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل
المزيد على النظم فنحو دراكنى وتراكنى بكسر الكاف فيهما وعليكنى بفتحها فالاول بمعنى ادركنى بقطع
الهمزة والثانى بمعنى اتركنى والثالث بمعنى الزمنى بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها
بقوله وليتنى فشا فنحو يا ليتنى كنت مع الحيان وانما وجبت النون بعد ليت لقوة شبهها بالفعل
لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة ابن نوفل بن عم
خديجة رضى الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفره
وما قاله بحيرة الراهب فى شانه فيا ليتى اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون
الوقاية من ليتنى فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتنى باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار
ليتنى باثبات النون وليتى بحذفها وان نصبها لعل المشار اليها فى النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف
لنون الوقاية نحو لعلى ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عوف الطائى وقيل
حطابط بن يعفر اخو الاسود النهشلى يخاطب امراة تعنفه على انفاق ماله ارينى جوادا مات هزلا
لعلنى ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى ارينى جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا انه يبقى
لعلنى ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل فى الدنيا
واثبات النون فى لعلنى هو الكثير حذفها فى ليتنى وغلط ابن الناظم فى شرح النظم فى النقل
ليتى نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلنى ضرورة مع ان قد جوز الابعد ليتنى كما
تقدم وهو فى الاولى تابع لابيه فى قوله وليتى ندرا وخالف له فى الثانية فى قوله ومع لعل اعكس
وانما كان الاكثر فى لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها كما فى قوله
لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان
نصبها بقية اخواتها ليت ولعل واليها اشار الناظم بقوله وكن مخيرا فى الباقيات وهى ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان فالامران على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية
فى عمل النصب والرفع والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تقاربا فى الترجيح ان تساقطا واستوى
الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واما على ليلى لزار وانى على ذاك فيما بيننا استديمها
فانى مع نون بنون الوقاية ثانيا وجودها اولا وزار خبر ان وهو اسم فاعل من زرت عليه
زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلى وانى مستديم حبها على ذلك العتب ولقول امرئ
القيس كانى لم اركب جوادا للذة ويجوز كانى ولقوله تعالى ولكنى اراكم قوما تجهلون ولقول الناظم

قبل يا المتكلم محافظة
ولكنني عن جرها العبيد وان خفضها حرف فان كان الحرف من وعن وجبت النون والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا
على بقاء السكون لانه الاصل في البنا الا في الضرورة فلا تلحقها النون
خففهما كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف
نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن
مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت واما كان الخافض ليا المتكلم غيرهما اي غير من وعن
امتنعت نون الوقاية نحو لي وفي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد اليا مما هو على حرفين وعلي
مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح اليا فيهن وانما امتنعت النون في لي وفي
لانهما مبنيان على الكسر واما في علي فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يبرز لعدم اتصاله
بيا المتكلم بل توهم البيان في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل
انه لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا او حملوا المعتل على
الصحيح بخلاف الحروف فانها لا يحتاط لها في ذلك بل تفتح يا المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة
بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجنة اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي
اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون
من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد
اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون ويجوز الحذف قليلا لان
لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما
عند المحققين ولا تختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط
ابن الناظم في شرح النظم فجعل في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما
اي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد قد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات
ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرا به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر
عنه والتخفيف هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني
بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبنا على السكون وقال حميد بن مالك الارقط
قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول
لا شاهد فيه على حذف النون ويكون الاصل قد باسكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة
وكسر الدال لا لالتقاء الساكنين لا لمناسبة اليا قال الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب
بضم الخاء المعجمة وفتح البا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين واراد
بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب
الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر البا على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا
وابنه خبيبا وذلك يستفاد من قول النظم ولي لدني لدن قال ومن قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي
وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لا انهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت يا المتكلم منهما
منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بها
يا المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي
واخي لعدم السكون هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان
شخصي وسياتي اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من
غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا

فخرج

فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما
من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي
وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا
بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه
ما دامت فيه ال فاذا فارقته ال فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت
وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فانك مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث
هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما
يعين ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص معين قريب
فهو باعتبار المحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظ لكل من اتصف بتلك الحال دخل ذلك المحل غير معرفة انتهى
وكذا الباقي من المعارف نحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد
وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين فصل
والعلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول من اسم النهر
الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق
بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة ابن العبد لامه
قاله ابو عبيد وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يولف كالقبائل جمع قبيلة
والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء وهو علم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه
اويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل يسلونه الجوهري فقد سها والبلاد جمع
بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلد بساحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو
فرس كلاحق علم فرس كان لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور
كلاهما كانا للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشذقم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان
بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين
وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا
واصل هذا المثل ان عرار وكحلا اصطدما فماتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب
لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم لكلب
وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق وشذقم
وهيلة وواشق وفي ذلك مواززة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم فصل وينقسم العلم
بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتداء قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا
فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي
والمرتجل من كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم
يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة
بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير الموضع والثاني ما استعمل مادته لكن لم
تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كادد علما
لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد ابن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من
الود من مادة و د د فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود ونحوهما وسعاد
علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة سعد في السعد والساعد

والسعدان وعنبرة لك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء
فان نظيرها نزوان وحمدان وعمران وغطفان نحو فالاول له نظير لا ما والشاذ وحتتف وفقعس ومكوزه وحيوه
وكوكب وموهب ومحبب نحو والثاني وعنبس وجعفر وسرحان ونومان ان يكون واما غيرها او نقله في العلمية قبل استعمل ما وهو الغالب وهو ومنقول
في الاعلام مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة فانه في الاصل مصدر كزيد اي مصدر لحرث يكون ان اما الجامد والاسم جامد اسم من
فانه في الاصل اسم جنس كاسد اي ذات لعين يكون او فضلا يفضل فضل مصدر الاصل في وهو فضل
وذلك وصف من يكون ان واما البقر من للعجل الاصل في فانه بالمثلثة ثور المفترس للحيوان
فانه في المهملتين بفتح وحسن يحرث حرث من فاعل اسم الاصل في فانه كالحارث الوصف
الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او مفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر
الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمّد بتشديد الميم الثلاثي المزيد واما ان يكون
من فعل بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل او امر مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر
كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الاصل الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل
انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي
في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي
ذوائب شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قوله بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد
منطلق وليس النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل والمنهم
اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها
وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه
منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد واُدَد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل
في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقي
وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد واُدد وهند وسعاد
والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احداهما
الى الاخرى نحو برق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كانت عليه قبل
التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب وقال رؤبة في حكاية
الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة
فلو كان في يزيد ضمير مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه
ممنوع غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة
اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان
عليه وجملة لهم فديد بالقاف بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وظلما مفعول لاجله
وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم
ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا
والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق
وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد بني يزيد
ابن الجشم ابن الخزرج او يزيد بن حلوان ابن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة
وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما

فلها

قبلها في ان ما قبله مفتوح الا في معدي كرب ان يفتح اخر الجزء الاول كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب
الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت
لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اخر اولها
الا ان كان ياء فيسكن للتثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من
معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا
وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر
عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه
واجاز الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل
الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما
اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب
اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما
منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا
ان التنوين ملازم السكون والمضاف اليه ملازم الجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما
المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف
معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر
بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلاثة الناظم
بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة فصل وينقسم العلم
ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب
اضافي صدر باب او ام كابي بكر ابن ابي قحافة رضي الله عنهما وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم
زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا
للمضارع والهاء اي التي هي التاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس في الرفعة كزين العابدين
لقب علي الحسين بن علي ابن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن
قريع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا
اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة
به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة
بقوله هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي
فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب
كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة
واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم
واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم
لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخره وان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او
الذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله
واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن
الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا

وكسر القاف وتخفيف
الياء المثناة التحتانية وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف
على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وسبب جريان هذا اللقب
الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب
على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا
او ان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لابيه وهو منذر بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك
الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل انه امه كان يقال لها ماء السماء
لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الحزرجي واراد اوس بن لكل انه كريم
الطرفين حسيب الجهتين **وما ترتيب بين الكنية وغيرها** من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم
واللقب وتاخيرها عنهما **قال** اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **اقسم بالله ابو حفص عمر**
فقدم الكنية وهو ابو حفص على الاسم وهو عمر وتمام البيت ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر
انشاد ذلك ان قائلها اتى عمر رضي الله عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله
وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع
اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي وكان تفسيره له ويقال فجر اذا حنث في يمينه **وقال حسان** بن ثابت
يرثي سعد ابن معاذ رضي الله عنه **وما اهتز عرش الله من اجل هالك ۞ سمعنا به الا لسعد ابي عمرو**
فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم
الخندق بسهم في الاكحل فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد
بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني ابو عبد الله بطه وبطه ابو عبد الله **وفي نسخة من الخلاصة**
ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك **يقتضي ان اللقب يجب تاخيره كابي عبد الله**
انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالاسم
يوجب تاخير اللقب عن الاسم صحيح **وليس** الحكم مع الكنية **كذلك** بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيرها
عنه كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي اصرح
في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول انما
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها
اولى صحيح لانها توهم غير الصواب **ثم اذا كان ذا اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين**
العابدين او انف الناقة **او كان الاول مفردا** عن الاضافة **والثاني مضافا كزيد زين العابدين** او انف
الناقة **او كانا مفردين** بان كان الاول مضافا والثاني مفردا **كعبد الله** كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره
زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت **اتبعت الثاني للاول** في اعرابه **اما بدلا**
من الاول بدل كل من كل **او عطف بيان** على الاول **او قطعته من التبعية اما برفعه خبر المبتدا**
محذوف او بنصبه مفعولا به **لفعل محذوف** فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما
ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت
من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب
بتقدير اعني ولو اظهر لجاز هذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية
لا تكون الا مضافة والاسم واللقب يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر
مفردا فحكمهما ما سبق **وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك** المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع
وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني اذ لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال
كالحارث قفه او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ويحيى المهدي فلا يضاف

الاول

الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج
وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر **وجمهور البصريين يوجب هذا الجمع** وهو الاضافة
ووجوب الاضافة **يرده النظر** من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم
اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر
اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين **واما** السماع من العرب
فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان **هذا يحيى عينان** بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء
واجيب عن الاول بان من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم
وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم
ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاريا على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا
والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف
حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله في حال الاضافة
على القول بالجواز فهو مشترك الالتزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب والله اعلم **فصل**
والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب **اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية**
او ذي الاداة **الحضورية** وبذلك يفارق العلم الشخصي **تقول** في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية **اسامة اجرأ**
من الجراءة وهي الشدة **من ثعالة فيكون** في تعيين الجنس **بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال**
في الاسد والثعلب **هذين الجنس** لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس **وتقول** في تعيينه تعيين ذي الاداة
الحضورية **هذا اسامة مقبلا فيكون** في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة **بمنزلة قولك هذا الاسد**
مقبلا وال في الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد
مشيرا الى واحد بعينه وان يعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعني
به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا اسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت به باسم او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته
بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى **وهذا العلم الجنسي يشبه علم**
الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد
ويمتنع الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسكانين لان المانع من ال
اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون ان كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في
حمارقبان **ولوزن الفعل في بنات اوبر** علما على ضرب من الكماة **وابن آوى** وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه
صياح الصبيان قاله الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف
والمضاف اليه اجيب بان الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني
ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس **ويجيء الحال منه** بلا مسوغ فيهما **كما تقدم**
في المثالين السابقين وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا **ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في**
امته وجماعته لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظاهر كلامه اولا ان علم الجنس مرادف
في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما
الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة

قال
مطلب والعلم الجنسي

ذلك على افتراق مدلوليهما والالتزام المحكم فباه اثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها تشخص من حيث استحضارها في الذهن لمطابق الجنس تارة وعموم من حيث هي كلية تجرى على الواحد فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها ينطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فصل وعلم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تؤلف للواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وذؤالة كنية للذيب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف كهيان ابن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده ما ادرى اى هي ابن بي هو ومعناه اى الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستضعفة خفية لا هيئة بينة وقيل هيان ابن بيان اسمان لولدين لادم عليه الصلاة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلعمة بن قلعمة وضل ابن ضل وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس وابي الدغفا بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا ابا الدغفاء ولدها فقالوا اى شيئا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفا لتغير فهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يالف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز وزاد جعل علما لازمها للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون الياء اخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال بن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلابد من حصول العلمية ويسار بفتح المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابلا وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه المشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة وكل واحد اما مذكر او مؤنث فهذه ستة حصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر حصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط نحو ثمانية عشر تتم من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا ومؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير

ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذاه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال وهذا ه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهمزة وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم اسكان حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاو الفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وذه بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع كسرة الهاء وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع كذا وته بالاسكان للهاء وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتا للتانيث وهي التاي امراة ونحوه صاحبة التا الوزن وليس بصفة انتهى وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا وقرى ان هذان بالالف وتشديد نونان لساحران متاول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء او على انه جي به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حال كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي مقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم تختص بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشاد با ولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر بين ذم تيم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوا ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك ووقعت لو وقفا طب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى

فصل جميع ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا الحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين تقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع وهذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها لا تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى يوعظ به من البقرة وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في المثنى مطلقا من غير تقييد بلفظ دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث ولا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون

وفي لغة بعض من تصغ وهم التميميون والا فيما سبقه ها التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثنا
الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمتها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في
مثنى ولا في جمع حكاه الفرا عنهم وتقييد الجمع بلفظ من مكثه احترازا من لغة من بقصره غير التميميين
كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام فقال شاعرهم الالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل
الا اولالك والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والبا الموحده واحدة الاشابيب وهم الاخلاط من ...
والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان
قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها
او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك المتوسط وذلك للبعيد وللمثناه ذان للقريب وذانك
بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وللجمع اولا للقريب يمد ويقصر واولاك بالقصر
للمتوسط واوليك بالمد للبعيد وللمفرد المونث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناة تان
للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعها اولا للقريب واولاك للمتوسط
واولالك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة
ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول
نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها
وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يجوز ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل وبالمكان**
القريب بلفظين **هنا** مجردة عن ها التنبيه **او ههنا** مقرونة بها التنبيه **نحو انا**
ههنا قاعدون ويشار **للبعيد** بالفاظ **هناك** مجردة عن ها التنبيه **او هاهناك** مقرونة بها
التنبيه من غير اللام **او هنالك** بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة **او هَنَّا** بفتح الها وتشديد النون
واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال **او هِنَّا** بكسر الهاء وتشديد النون
واللام فيها كالتي قبلها وكسر الها اردا من فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا
لهن بها ذات الشمايل والايمان هينوم **او هَنَّت** بفتح الها والنون المشددة وسكون التا وهي هنا المفتوح
الها زيد عليها التا الساكنة فالتقا ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسرها **او ثَمَّ**
بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال
الكسرة مع التضعيف **وهذه الالفاظ الخمسة** وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى الجارة
شبيهة بها نحو حيث من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت فثم ظرف لا مفعول لرايت المتعدي عليه لا مفعولا مطلقا على الصواب واذا قلنا بما ذهب الجمهور
ان للمراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته
وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا هذا **باب الموصول** وهو
في الاصل اسم مفعول من وصل الشي بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح **ضربان** موصول حرفي
وموصول **اسمي فالموصول الحرفي** ... ولم يحتج الى عايد **وموصوله**
ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها
مشتقا فالمصدر المتاول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار
وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قال في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة
في ذلك **وان** بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او

مضارعا

مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح **وما** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية
لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي **وكي** المصدرية وتوصل بمضارع مقرون بلام التعليل
لفظا او تقديرا **ولو** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر **والذي** على وجه حكاه الفارسي في
الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة
قول ابن جبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت قوت
رجال مثل نابلهم قوت كفوت ووسع الذي وسعوا وعلى القول به فقال الموضح لا خلاف في اسمية الذي
المصدرية وصنيع الموضح يا باه مثال ان بالتشديد **نحو اولم يكفهم انا انزلنا** اي انزالنا ومثال ان
بالتخفيف **وان تصوموا خير لكم** اي صومكم خير لكم ومثال ما **بما نسوا يوم الحساب** اي بنسيانهم اياه
ومثال كي **لكيلا يكون على المومنين حرج** اي لعدم كون على المومنين حرج ومثال لو **يود احدهم لو**
يعمر اي التعمير ومثال الذي المصدرية **وخضتم كالذي خاضوا** اي كخوضهم وللمانع ان يدعي ان
الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعايد
او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه
اوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان
الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قال الموضح في شرح اللمحة و**الموصول الاسمي** هو كل
اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه قاله
في شذوره وهو **ضربان نص** في معناه لا يتجاوزه الى غيره **ومشترك** بين معان مختلفة بلفظ واحد
فالنص ثمانية هنا **منها المفرد المذكر الذي العالم** بكسر اللام وهو من يقوم به العلم **وغيره** بالجر والعالم
المنزه عن الذكورة والانوثة **نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده** والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق
وغير العالم **نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها** فالاول نحو قد
سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو **ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها** فاوقع التي على القبلة
وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات اما خفيفة فتكون ساكنة واما
شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا
كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات في الذي والتي **وللمثنى المذكر اللذان وللمؤنث اللتان** بالالف
رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها **جرا ونصبا** تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت
اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس
وكان القياس في تثنيتهما وفي تثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة **ان يقال** في تثنية الذي **اللذيان**
باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي **اللتيان** باثبات اليا مخففة وفي تثنية ذا **ذيان** بقلب الالف يا وفي
تثنية تا **تيان** بقلب الالف يا **كما يقال** في تثنية القاضي من المعرب المنقوص **القاضيان باثبات**
الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور **فتيان بقلب الالف يا ولكنهم فرقوا بين تثنية**
المبني كالذي وذا **وتثنية المعرب** كالقاضي وفتى **بحذف الحرف الاخير** وهو اليا من الذي والتي والالف
من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية **كما فرقوا بينهما في التصغير**
اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا **اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول** وهو اللام الاولى
من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا **على فتحه** الذي كان قبل التصغير **وزادوا الفا في الاخر** في الالفاظ
الاربعة **عوضا من ضم التصغير** التي تكون في اول المصغر من المعرب فيقول اللذيا واللتيا بضم اللام
فيجمع في التصغير بين الضم والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي

والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون اليا واللت كذلك عن
تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية
المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن
العرب وجيء في الموصول واسم الاشارة بجمهور العرب تخفف النون فيهما و تميم وقيس تشدد النون
فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيد للفرق بين تثنية
المعرب والمبني الحاصل بحذف اليا والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد
فلا ملام والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا و لا يختص ذلك التشديد بحالة
الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما في حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد
يختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين اضلانا احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما
في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك
برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخرى تحكم ويليها ارشدين كعب اجمعون وبعض
ربيعة يحذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد
قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع
على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية
هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر لان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد
يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه
قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص
والمعنى هما المراتان اللتان لو ولدت تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنه واسمه
غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجا حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك
الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد ولعدم الطول ويلخص في نون الموصول ثلاث لغات
الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل
كثيرا والذي جمعا اي لغير العاقل فيلي الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قال الموضح في شرح اللمحة
مقصورا على الاشهر كقوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله
ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي من بعض ابن البينين للعاقل ومن وقوعها
لغير العاقل قوله تهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا
في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى
وقد يقال جا الذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة
لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسما وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او
للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدا
والذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله
وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره وجمع انثى
اللاتي واللاي باثبات اليا فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزا بالكسرة فيقال اللات واللاء والى الوحدة
الثانية اشار الناظم بقوله موصول الاسما الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه

اوله

اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا
وقد يتعارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح
محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاي اي حب اللاتي
بدليل عود الضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذ
لك عدل الموضح وقال اي اللذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضهما اشار الناظم بقوله
واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد اليا
وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر
وهكذا ذو عند طيئ شهر ومثل ماذا اي كما وتحمل سفا الكلام تخصرها فالاصل في من ان تكون في اصل الوضع
للعالم بكسر اللام وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التطفل في ثلاث
مسايل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل
ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل من يعير
جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرئ القيس
بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على
الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه انعم اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب
على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله
في صباحك ومسايك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الثاكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل
يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة
على عصور والخالي نعته فدعا الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له وندا القطا
في قوله هل من يعير جناحه وندا الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام
لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين ولا يدعى ولا ينادى الا العاقل المسالة
الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة
نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون
شيا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها
ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال
والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ومن يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي
والطاير ولا فرق في هذه المسالة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال الاول او اقل منه كالمثال
الثاني او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظ نحو في الامثلة الثلاثة المسالة الثالثة من وقوع
من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على
بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من
ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل
لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيهما على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على
رجلين فانه يشمل الادمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي
على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او

غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا دابة الارض تاكل منسأته ويحتمل عندى ان
تكونا من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على
رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور
تجوز في من ان تكون نكرة موصولة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبد وفي اللآلئ
واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اى الذى عندكم ينفد وقد
تكون له اى لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره ويكون
لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالهما
عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن
الحاجب بان النوع لا يعقل فهو مستحق عنده بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا
الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص
كقولك وقد رايت شبحا بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا تدرى ابشر هو ام غيره انظر الى ما ظهر وكذا
لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك في شرح التسهيل من قوله تعالى انى نذرت لك ما في
بطني محررا والمجيء بها بعد ما والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اى بفتح الهمزة
وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو افضل جاءنى
بتقدير الذى هو فاضل جاءنى ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بنى مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة
وهو المدعى وهى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين
اى منقلب ينقلبون فاى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب
الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور ان ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم
على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون اى
انقلاب واى الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين
وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائى في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبنى ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له
فلمه فلم يلح لوجه المنع فقال ايكذا خلقت انتهى اى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى
بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى ايهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى
يقع منه القيام كاينا من كان ولو قلت اعجبنى ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما
وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا للفرق بين الشرطية والاستفهامية
وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيها متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها
وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فيقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هى
معربة قيل مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والا
خفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب وقال سيبويه تبنى على الضم
اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم
تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم
فيهما تشبيها بالغايات اذا فات بناؤها بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين لى

ان

ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدها فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت انتهى وزعم المانعون ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبر ثم اختلفوا
في مفعول ننزعن فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول
الجملة وعلقت ننزعن عن العمل فيها وقال الكسائى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد
الموضح ذلك في المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اى اذا اضيفت وكان صدر
صلتها ضميرا محذوفا كما روت الاية وهى ايهم اشد بالنصب وهى قراءة هارون ومعاذ ويعقوب
والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهى لغة جيدة ولذلك احتج من قال باعرابها
مطلقا واما ال فمخبران المصدر فيئ والمصدق فانت ما صلته اسم فاعل نحو والسقف المرفوع
والبحر المسجور ما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها
حرف تعريف على ما صححه في المغنى وليست ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا
خلافا للمازنى في احد قوليه ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها
في نحو قولهم قد افلح المتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازنى عن الثاني بان الضمير
يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مظنا لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها ولا هى حرف تعريف خلافا لابى الحسن الاخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها
نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق
كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود
عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا
الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فعند
طى وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طى شهر والمشهور عنهم بناؤها وقد تعرب
بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله
وهو منظور ابن سحيم الفقعسى فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا يروى
بالياء وهو ابو الفتح ابن جنى في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه
معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او مجموع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث
كقوله وهو سنان بن الفحل الطائى فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهى مؤنثة ويحتمل ان راعى معنى القليب وهو مذكر
والحفر معروف والطى من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض بنى
طى فيقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث
ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو اقاموا وفي جمع الاناث ذوات فمن حكاه ابن السراج في الاصول
عن جميع لغة طى على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب وبالغ في ثبوت ذلك المحكى على الاطلاق
ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبى والمردود
عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طى وانما كونه ذا تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طى فثابت انتهى
قال الفراء في لغات القران ومنهم من قال لو احد ذو تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التى ذات
ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن
السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طى ذات للمفرد وذوات لجمعها مضمومتين

على سكون الواو صح

على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات
مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل
من بني طي لما قال الفرا في لغات القرآن سمعنا اعرابيا من طي يسأل ويقول ثم بالفضل ذو فضلكم الله
به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الها الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت
الها وبالفضل متعلق بمحذوف اى اسالكم بالفضل اونحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه
يشير الى قوله والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة
جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق فبنى ذات على الضم والها في جمعتها للنوق المذكورة
في بيت قبله والاينق بتقديم اليا المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع في القلة على انوق فقدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت
الواو يا فصار اينق وتجمع اينق على اياتق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام
في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات
وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو حيان في الارتشاف والثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي
واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت
بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات فهي بالرفع والتنوين ورأيت ذوات فهي ومررت
بذوات فهي بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي وانما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة
امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب
وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغيرال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاوها على وجهين
احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغا بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت
فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير
اى شيء صنعت كما قدرها انه ذلك اى مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسايل عن شيء عماذا تسال
والتقدير عن اى شيء تسال فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك
لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية
والموصولة نحو تعالى الله عما يشركون وعما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة
عن الحذف لتوسط الالف والموصول مع صلته بمنزلة الاسم الواحد والالغا الحقيقي ما ذكره بقوله
ويجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زايدة بين ما وموصولها وكانك
ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسما وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقا وثعلب وغيرهما
ان تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر احوالها فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد
ليكون ذلك اظهر لمعناها وتجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسما كون ذا زائدة ومن معمول لا في نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان تكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم
ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما اتفاقا
من البصريين او بمن على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما لتجانس
ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانه لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين
ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كذا في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما
الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة
ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري

الا

الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم
موصول خبره وجملة يحاول صلته والعايد محذوف ويحاول بمعنى يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة
اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به النذر والمعنى الا تسالان المرء ما الذي يحاوله
ويطلبه باجتهاده في الدنيا انذر اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو من ضلال وباطل والثاني
نحو قوله وهو امية بن ابي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية ابن ابي الصلت كما قال العيني
الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول
خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنينا جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية
ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد
عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه
ما ولا من وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا اى والذي تحملينه طليق
وعندنا معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات
وهو مبتدا وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على فاعلها
اى وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفا
ره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلمه فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها
فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة امر ولا تختص ذا الاشارية
بذلك عند الكوفيين بل جميع اسما الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا
ان تلك موصول وبيمينك صلته اى وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات
عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعليا
فالسند فبالعليا صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته
عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية
الاحسان فصل وتحتاج كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة ٢ القنوى؟
تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة متاخرة عنها لزوما لان الصلة من تمام الموصول ومنزلة
منزلة جزئه المتاخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لا تجوز لها واما
نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه
من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة
مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها
فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية
والحرفية وهذا الضمير يسمى العايد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال
في مطابقة العايد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير
ذلك نحو من وما ففي العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع ومراعاة المعنى نحو ومنهم
من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من
هي حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله
وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياح قبلها وتضوع وقد يخلو الضمير في الربط الاسم

الظاهر نحو وانت الذى فى رحمة الله اطمع الاصل فى رحمته ونحو سعاد التى اضناك حب سعادا اى حبها
والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهى المحتملة للتصديق والتكذيب
فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذى قام ابوه
ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة ليعرف المخاطب
الموصول المبهم بحالة ثابتة له قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام التهويل اى التعظيم
فيحسن ابهامها الا فالمعهودة كجا الذى قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص
قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اى البحر اى الذى غشيهم او عظيم والمرجع فى
ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة واذ تقول للذى انعم الله عليه وان اريد به
الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى
عبده ما اوحى ولا يجوز فى الصلة ان تكون جملة انشائية وهى ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا
تقول جاء الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا
كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقل جا الذى اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب
لا خارجى له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت
خبرية فلا يقال جاء الذى ما احسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية
كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما
اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب
وهو خبرى وجملة القسم انما جئ بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال
جاء الذى لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من
غير تقدم مغيا واجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جا الذى
يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها
فى حصول الفائدة فنوعان الاول والثانى الظرف المكانى والجار والمجرور التامان والمراد بالتام
منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذى عندك وجاء الذى فى الدار وتعلقهما
باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا الذى مكانا والذى بك فلا يتم
معناهما الا بذكر متعلق خاص جا لزم الذكر نحو جا الذى سكن مكانا والذى مر بك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجملة او شبهها الذى وصل به والثالث الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية
وهى التى لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها
عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ونحو ام صبى قد حبى او دارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص
الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب
اتفاقا وحسن على قول ابن مالك وبقية وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفات
المشبهة باسما الفاعلين اه اى وصحح الموضح فى المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف
بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح من كونه بطحا فانه فى الاصل وصف للمكان
المنبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة واجرع من كونه جرعا فانه فى الاصل وصف للمكان
المستوى ثم غلب فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمال التى لا تنبت شيا وصاحب فانه فى الاصل
وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه فى الاصل وصف للفاعل الركوب مطلقا ثم غلب
على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبى والدليل على ان هذه الاسما انسلخ منها معنى

الوصفية

الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا للرجل من بنى
عذرة هجاه بحضرة عبد الملك ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل
فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل به ولا يختص ذلك عند ابن مالك
بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله فى النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث فى المسئلة فان
فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول
ثالث والمورد مختلف فان ابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال
لتمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جا فى الشعر ولم يجئ فى الكلام سوا اضطر اليه الشاعر ام لا
فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين الحاكم بين الخصمين المفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة
الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد
الخطة من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه
حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان خبره مفردا فلا يحذف فى نحو جا الذى
قاما او ضوربا بالبنا للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب فاعل
وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجاز او الفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف فى نحو جاء الذى هو يقوم او
هو فى الدار لان الخبر غير مفرد لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور فلو حذف الضمير
المنفصل المفيد للاختصاص لم يوجد دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل
منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للو
صل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فاى نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف
تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغيرها نحو وهو الذى فى السما
اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى
السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اى وهو الذى هو فى السماء معبود ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا
عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة
واله بدل من الضمير المستتر فيه والتقدير وفى الارض اله معطوف لتضمنه الا ان من الضمير العائد مرتين
وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع فى صلة غير اى عند البصريين
الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السما
اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذى قايل لك شيا احكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد
فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سى
الذى هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا
لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثنا
لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سى الذى
هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح فى المغنى والى اشتراط
الطول اشار الناظم بقوله ان يستطل وصل وان لم يستطل فالحذف نزر وابوا
وهو نحو ما حكى عن ابن ابى اسحاق تماما على الذى احسن بالرفع وشذت قراءة ابى عبلة والضحاك ورؤبة

والذى هو احسن والذى هو بعوضة وشذ قوله .....
بن الحجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اى الذى هو بعوضة اى بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من
من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم ويحد بفتح الياء المثناة تحت ولحا الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من قولهم
قولهم عيب تحاجتل اعنى بها بضم اولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت ... لا يبعد عن طريق الحلم والكرم
بحصول الحمد ويرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفه ولا يبعد عن طريق الحلم والكرم
والكوفيون لا يشترطون فى حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت
ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب
ان انفصل ان انصب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه
ولا يتعين فى هذه ان يكون موصولا لاحتمال الجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل
انه قد جاء مصرحا به فى مكان اخر وهو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم فليل وشرط جواز حذف العائد المنصوب
ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذى ارمته فى داره فان العائد احدهما
لا بعينه لا يجئ منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفصل ان يكون تاما فلا يحذف فى نحو جاء الذى كانه زيد على
الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول
اسمى فى موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف التقدير
الله موليكه فضل بخلاف جاء الذى اياه اكرمت لانه منفصل وحذف يوقع فى الباس بالمتصل ويفوت لما قصد به
من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعالى مما رزقناهم
ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة
فى ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذى انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف
الا شذوذا واتى بمثالين احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان والذى انا الضاربه
لان الوصف صلة الالف واللام واستثنيه الحفيفة والضمير اذا الان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات
هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشيته هذا الكتاب وهو سهو لان العائد
المنصوب ليس عائدا على ال فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفهمه العطف
باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون
بال انكان عائدا الى ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاءنى الضاربه زيد امتنع حذفه
لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر بحذف
العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفا والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود
خبرها انكانت حجازية واتيح بالبنا للمفعول بتا مثناة فوق فيا مثناة تحت فحا مهملة بمعنى قدر والمعنى
ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير
لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال
الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردى جدا وعلى هذا فيشكل قول
النظم والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل
والوصف فى كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعائد وصفا ناصبا للعائد
تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال نحو فاقض ما انت قاض خلافا للكسائى والاصل
فاقض الذى انت قاضيه فحذف العائد فما هى موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه يحتمل ان
تكون مصدرية اى اقض قضاك اوصفة قضاءك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا انتهى ويفسر هنا حال
شرح قول النظم كذا الحذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذى انا غلامه

غير

لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف اوجاء الذى انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على
الاصح وبخلاف جاء الذى انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا
تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان فى موضع نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف
مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى فقط واتفقا فيهما متعلقا حتى اتفق المتعلقان لفظا ومعنى
او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلابد ان يكون
الجاران لهما متحدين من جهة المعنى والتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى
قول النظم كذا الذى جر بما الموصول جر ونحو يشرب مما تشربون فالموصول ونحوها مجرور بمن
التبعيضية وهى متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بتشربون
والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنا ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير
لا تركنن الى الامر الذى ركنت ابنا يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر
مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركنن العايد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير
لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول
لانه نفسه فى المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة
وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت اى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت فى
الذى حللت به يجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى فى لكن اقال الوافية نظر لانه لا يعلم نوع
المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اى به لان اصدع فى
معنى اؤمر على خلاف فى هذه والتى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى انت بائح اى به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم
بن عدى الطائى ومن حسد يجوز على قومى واى الدهر ذو لم يحسدونى فاى استفهامية مبتدا وذو
خبره وهى موصولة بمعنى الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدونى صلتها والعائد محذوف اى
فيه والذى سهل حذفه كونه من لوك الموصول ربما وقد عاد عليه الضمير المجرور ومنه كما تقول
اعجبنى اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار
وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج
كما يقول الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف فى اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه
قال واى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن
ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده اى به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب
لا من جر وذهب يونس وابن الزكى فى البديع الى ان الذى فى الاية موصول حرفى ولا حذف وشذ
ايضا قوله وهو رجل من بنى همدان وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم انشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة
فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة
من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من
صبه الله عليه والمعنى فان لسانى مثل العسل الذى يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله
عليه فحذف حاتم الطائى العائد المجرور بفى مع اختلاف المتعلق وهو ذو فى البيت الاول وهو فى
حذف الهمدانى العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق فى البيت الثانى وهو قوله وان لسانى
شهدة الحديث والمتعلقان يبلغ الكلام [illegible] ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور بعض المحذوفات

[illegible]

بالذى هو مررت به او كان نايبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به او كان لا يتعين
بالذى عما مررت لا به او انما مررت به او كان نابا حين فمر ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه
للربط نحو مررت بالذى مررت به فى داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لم يجز الحذف
لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا مشتبهين لم يجز الحذف
لا نه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق **هذا باب** **المعرف بالاداة وهى**
ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال
الموضح فى شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن
عصفور الاول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقل بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف
بين سيبويه والخليل فى ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما فى الهمزة ازائدة هى ام اصلية واستدل على ذلك بنصوص
اوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسالة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصلية والثانى ان
المعرف ال والالف زائدة الثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة
وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد وللخليل حجج تعضده حجة الاول فتح
الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها فى القسم
والندا والتذكير يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة فى نحو الذكرين وحجة الثانى سقوطها فى الدرج
واما فتحها فلانها القياس بوجود ها على الحروف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها
فى القسم والندا فى نحو افالله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم فى التذكر الى فلما
كثر من مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلا لتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين
الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبيه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت
اولا لان الاخر يدخله الحذف فكتبوا ما خصصت من الحذف وان كانت لا لما كان اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا واذا اظهرت
جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتدا بالساكن فصار
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغيير عن صورتها فى لغة حمير قال الزجاجى فى حواشيه على ديوان الادب
حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة لا تدغم بيت المروى الا ان المحدثين ابدلوا فى الصوم والسفر وانما
الابدال فى الموقوط وربما وقع فى اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمه انتهى واراد بالحديث
المروى قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر والناظم اقتصر على قول ابن فقال **ال حرف**
تعريف او اللام فقط وهى على كل قول قسمان **اما جنسية** وانواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها انه لا يخلو اما ان تخلفها كل حقيقة او مجازا او لا تخلفها اصلا **فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهى لبيان**
الحقيقة والماهية من حيث هى **نحو وجعلنا من الماء** اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى **كل شئ حى**
والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك لان ذا الالف واللام يدل
على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح فى
المغنى **وان خلفتها كل حقيقة فهى لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا** فانه لو قيل وخلق
كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة **وان خلفتها كل مجازا فهى لشمول خصايص الجنس**
مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك
ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث
كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانى **وليس على الله بمستنكر** **ان يجمع العالم فى واحد** فان قيل هذا
الضابط يصدق على ال فى الاستغراق العرفى فى نحو جاء الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته قلت
كلا تخلف الاداة فيها مجاز والبحث فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلده

الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام فى ال المعرفة وال فى الصاغة موصول على الاصح **واما**
عهدية وهى ثلاثة انواع ايضا وجه الحصر انها تقابل **العهد اما ذكرى** بكسر الذال المعجمة وهى
التى يتقدم لمصحوبها ذكر **نحو** كما ارسلنا الى فرعون رسولا **فعصى فرعون الرسول** وفائدتها التنبيه
على ان الرسول الثانى هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته
بنكرة والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى
وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة **او علمى** وهو ان يتقدم لمصحوبها
علم **نحو بالوادى المقدس** تحت الشجرة **اذ هما فى الغار** لان ذلك معلوم عندهم **او حضورى**
وهو ان يكون مصحوبها حاضرا **نحو اليوم اكملت لكم دينكم** اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة
وفى بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمى مكانه ومثله باليوم اكملت **فصل**
وقد ترد ال زائدة اى غير مؤثرة للتعريف وغير موصولة **وهى اما لازمة كالتى**
فى علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجالة ام نقله فالاول **كالسموال** بفتح السين المهملة والميم وسكون
الواو وفتح الهمزة وهى اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموال بالهمز قطيع ويكنى
ابا برآ **واليسع** بفتح اليا المثناه تحت والسين علم نبى اعظم لفظ المضارع وليس فيه ضاربهم قاله الفارسى
والثانى نحو **اللات والعزى** علمين موتثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل
يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت
لغطفان وهى شجرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت
منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول
يا عز كفرانك لا سبحانك انى رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا **والتى فى اسم اشارة وهو الآن** فانه علم على الزمان الحاضر مبنى
لتضمنه معنى حرف التعريف وال فيه زائدة **وقال الزجاج والناظم** فى قوله وقد تزاد لازما كاللات
والآن والذين ثم اللات **او كالتى فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما** من التثنية والجمع فال فى جميع
هذه الامثلة زائدة لا معرفة **لانه لا يجتمع تعريفان** وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة
والصلة على معرف واحد **وهى فى الامثلة مقارنة للعلمية** كما فى الاربعة الاول واعترض الموضح
القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل
هذا لا يقال بانه زائد انتهى **والاشارة** كما فى الآن خاصة **والصلة** كما فى الموصول **واما زائدة عارضة** وهى نوعان
وذلك لانها **اما خاصة بالضرورة كقوله** ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا **ولقد نهيتك عن بنات الاوبر**
انشده ابن جنى واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيه لغة فى اجتنيتها توسعا واكمؤ بفتح الهمزة وسكون
الكاف وضم الميم وبعدها همزة جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون
السين المهملتين وهو الكماة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة
وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنوا اوبر ولا بنو عرس لانها
لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار زغبة ردية الطعم وهى اردا الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة **وقوله**
وهو رشيد ابن شهاب اليشكرى يخاطب قيس ابن مسعود بن خالد اليشكرى **رايتك لما ان عرفت وجوهنا**
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى انك حين عرفت اعياننا
صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرو والشاهد فى زيادة ال على بنات اوبر فى البيت الاول
وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لا تدخل عليهما **لان بنات اوبر علم** لضرب من الكماة **والنفس تمييز** واجب

وهو الصحيح [illegible] صح

التنكير عند البصريين فلا يقال النحوين فالالف اخلة عليهما زايدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم
بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس عن السري ويلحق بذلك
ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف
يا زيد في المثنى نحو ذا اخي قولهم ادخلوا الاول فالاول وفايده العطف بالفاء الدلالة
قال فيهما انه لا ثرة ان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول فاول او اعلى اواعلى وزن افعال
على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مرتبين الاسبق فالاسبق واصل اول اوعلى استعمالا لان احدهما ان يكون اسما
فقلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل
بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل وذلك
ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما يجوزه للمح الاصل المنقول عنه وذلك
ان العلم المنقول مما وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل
اعني شي يقبل ال ند المح اصله من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من
به ونحو ونحو ذلك في المنقول من صفة كحارث وناسم من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن
الصفات المشبهة مكبرة ومصغرة وعباس وضحاك افضل اذا صار كافضل اوعن اسم عين
مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا بشبه لونها في حمرة الدم
كنعمان بضم النون فانه في الاصل للدم بتخفيف اليم ومنه سمي شقايق النعمان لشبه لونها
بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول
عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله
واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان
لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فتكون المدية عين لا زنة ومثل به ابن مالك
في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات
ابن مالك بل قيل انها من عين بانه فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي بنعمان
مجردا من ال كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها وعن وتابها فلا مخالفة والباب
كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح وعمرو ان يقال فيها المحمد والصالح والعمر
وفي حال العلمية لانه سمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في يزيد ويشكر علمين لان اصله
الفعل وهو لا يقبل غير الموصول فاما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله فضرورة دخول ال على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في
اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يماني حكاه في المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا
الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل من المعرف بالاضافة او الاداة
ما قد يصير علما بالغلبة فيلحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصارهما اتفاقيا فالاول
وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر ابن الخطاب وابن عمرو ابن العاص وابن مسعود قيل
والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو
من الطبقة الاولى قيل وهذا اى الصواب انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب
على العبادلة دون من عدا من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل
يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اى كثرة الكواكب لان كواكبها
سبعة فصغرت فصار ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصارت ثريا قال الفخر الرازى والعقبة

فانها

فانها في الاصل لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منا التي يضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله
الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة
مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة والعقبة لازمة
دايما الا في نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء او الاضافة لا يجامعان ال وهذه كما اشار اليه الناظم
بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب نحو يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس ابن عيلان بعين
مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وهي اخوه بكر بموحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب ابن وايل وقد تحذف ال هذه في غيرهما من النداء او الاضافة وهذا معنى قول الناظم
وفي غيرهما قد تنحذف وسمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى
فاعل كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق لانه عاق كواكب وراه من المجاوزة ويجوز ان يكون سمى
بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من
كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ويجي الخلاف فيه في الفصيح يوضح نشا وقول المبرد
في جعله ال في الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان
اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فمن ثم دخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران هذا
باب المبتدا والخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال
مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدا الاسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او
بمنزلته اى بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الموصوف فالاسم الصريح نحو
قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار
وهذان الوجهان نقلهما ابو البقا والذي بمنزلته اى بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك
من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل
صومكم وخير خبره والمصدر المنتصب من الفعل نحو سوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا
وهو في تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسوا خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه على
وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستوا والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع
الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه مبتدا وسوا خبرا لان ما في حيز الاستفهام
لا يتقدم واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى المصدر المنسبك من
الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك وقبله ان
مقدرة والذى حسن حذف ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين
هذا والذى قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى
مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به والذى
بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله
ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره في ذلك وحسبك مبتدا وان كان مجرورا بمن
والبا الزايدتين لان وجود الحرف الزايد كلا وجود ومنه اى من المبتدا المجرور بحرف زايد عند سيبويه
قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا والبا زايدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون
عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم
والبا بمعنى في لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اى الجنون

فى اكيلم ومنه عند بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زايدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زايدة فى المفعول ووجه الاول ان اغرا الغايب شاذ فان عليه الا ان اسم فعل يكون نايبا عنه ليلزم والمثنى الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفين الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغايب والمراد هنا المخاطب وانما جئ بالضمير غايبا على لفظ من ولا فهو للمخاطب فى المعنى قاله ابو اسحق الجوزى وتقديره على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزايد نحو لعل ابى المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته نحو رلعل ورب فى موضع رفع بالابتدا الا ان لعل ورب اشبها الحرف الزايد فى كونهما لا يتعلقان بشئ والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقايم هذان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى ابوك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدا اذ هو بمعنى الوصف فى كونه بمعنى مقام الفعل وهو ينبغى وان تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيانى فى باب لا وخرج بقوله بغير عند او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا عنه بوصف فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وخرج بقوله رافع المكتفى به نحو اقايم ابوه زيد فان الفاعل وهو ابوه غير مكتفى به فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد نحو زيد مبتدا مؤخر والوصف خبر مقدم وابوه فاعله ولا يبتدا بالوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفى او استفهام عليهما وهل ذلك شرط فى العمل او فى الاكتفا بالفاعل عن الخبر فرق لا ارجحهما الثانى فالدرق المعنى ما النفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف نحو قوله خليلى ما واف بعهدى انتما اذا لم تكونا لى على من اقاطع فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور واجابوا بان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قايم الزيدان فقايم اسم ليس والزيدان فاعل قايم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل ايضا والنفى فى المعنى لا لنفى الصريح نحو انما قايم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قايم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قايم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك لا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدا والثانى فاعل اغنى فى اسار ذان وقس وكاستفهام النفى واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين فى اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفى او استفهام ولا حجة لهم فى نحو قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت خلافا للناظم فى شرح التسهيل وابنه فى شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا مؤخرا وانما صح الاخبار به اى بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد فان قلت اذا اجاز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفى او استفهام فما مسوغ الابتدا به وهو نكرة قلت عمله فى المرفوع بعده وسياتى ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد نقل هنا قلت الاخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المسيلى عنه والى موافقة الاخفش

والكوفيين

والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاث احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعل سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا مؤخرا وقايم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اى طابق الوصف ما بعده فى غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك بالمثال الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل فى لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ويستثنى جمع التكسير نص عليها الشاطبى وان طابقه اى الوصف ما بعده فى الافراد تذكيرا وتانيثا احتمالا اى الابتدائية والخبرية على السوا نحو اقايم اخوك واقايمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل فى المتقدم الابتدا عورض بان الاصل فى الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثانى مبتدا وذا الوصف خبر ان فى سوى الافراد طبقا استقر ورفعوا مبتدا بالابتدا وهو التجرد من العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه والمبرد هو مذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدا طالب الخبر حيث كونه محكوما به لطلبا لانه ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كونه الفاعل محكوما عليه فطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وقيل ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقا وحجة من قال بان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول وقيل ارتفاعه بهما اى بالابتدا والمبتدا وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فقوى بالمبتدا كما قوى حرف الشرط بفعله حتى عملا جميعا فى الجزاء عند طايفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين وعن الكوفيين انهما اى المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل واحد منهما عاملا فى صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة فى الفعل بعدها وهو عامل فيها فى نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثانى فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوى ولفظى على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبنية لان واثبات الالف فى اثنان من استعمال الشى فى اول احواله

فصل والخبر هو الجزء الذى حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور فخرج او وصف رافع المكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقايم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة

لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور فلا يكون الزيدان
خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه
يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة
اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف
صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة
والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد
فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راى فانه وان كان في الاستعمال
مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان
مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب
الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا المخبر به هذا
كله وهذا ما اشار اليه الناظم بقوله وعلى المبتدا او الذي يعود على المبتدا ضمير منها شيء في فليس قليل صاحب وهذا اسد وهذا زيد
الجامد فارغ الا ان يؤول بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به والمفرد
شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا
عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا
سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعما
لي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان
قائمتان والهندات قائمات فالخبر من ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف في قائمان والواو
في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر
نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين
ويبرز الضمير بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو له في المعنى سواء الضمير
امن اللبس الحاصل نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب الغلام وذلك اذا كانت
الهاء المفعوله للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز
الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى
فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى
واستغنى عن ابراز الضمير ان لم يلبس نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان
الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصرى التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى
على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز
عند عدم الامن خاصة مستدلا بقول الشاعر قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان
وجه التمسك به ان قومي مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرى المجد وهو وخبره خبر قومي والها
عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى
المجد وهو في المعنى لقومي لا يفهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرى
مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر
فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في
ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى

الجد

المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى
يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من النون بضم الباء وهو الفضل والمز
يقال بانه يبونه ويبينه قال الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم
فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بانه يبونه او يبينه فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل
والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو
مبتدا والله احد جملة خبره وهي نفسه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر نفس المفسر اذ الشان الله احد ولا يكون
ضمير الشان الا خاصا وانما يكون ضميرا غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزئيها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير
شان وان كان بلفظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله
واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدرت هي ضمير قصة فهي مبتدا
وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا وشاخصة في موضع رفع خبر
هي وهي نفسها في المعنى اذ فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدرت هي
ضمير الابصار كما قال الفراء وهشام وتقدم الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة
كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر
والجملة خبر نطقي وهي نفسه في المعنى لان المراد بالنطق هنا المنطوق به والمنطوق به هو الله حسبي
فلا تحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قال الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدا في المعنى
فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومفردا يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك الرابط تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدا وهو
اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد
قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول
نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر في
اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور
بمن المقدر والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا
وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر
المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدا نحو ولباس
التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها
وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص
ابن الحاج المسألة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع
والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا لمن القاموسي
تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد قال الاخفش او
غيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب
الاية وتمامها واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر
والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد

جنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين ينفقون ولكن ثم فالرابط العموم لان
المصلحين اعم من المذكورين او ضميرٍ محذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليله
والتقدير ما جور ون قاله في المغني **او تشتمل الجملة على اسم بلفظه** اى بلفظ المبتدا **ومعناه**
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر
ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه **او تشتمل**
الجملة على **اسم اعم منه** اى من المبتدا **نحو زيد نعم الرجل** فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرا
بط بينهما العموم الذى في الرجل الشامل لزيد **ونحو قوله** وهو الرماح ابن مياده
فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل
ولا نافية وصبرا اسمها مبنى على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا
والرابط بينهما العموم الذى في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون حضر اولئك واما اعادة
المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتفخيم
نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى واما العموم فلانه لا يجئ زيد مات الناس وزيد نعم الرجل له وهند
نعمت النسا واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن بابه فاما العبيد فذو عبيد فهو مما تكرر المبتدا بلفظه
ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شئ قاله في المغنى

فصـــل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا لانه قبل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما على الصحيح لتضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما
المتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله **والصحيح** عند الموضح تبعا لطائفة **ان الخبر في الحقيقة**
متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره
كائن او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا
والصحيح عند جمهور البصريين **ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر** وحجتهم ان المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح
الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل اما في الى ا... اذا لهم مكر في اياتنا لان اما
لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال
الموضح في المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى والتعبير بشئ قول الناظم [11]
واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف
الى ان الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد
عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال في المغنى ولا يعول على
هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح **ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه**
الى الظرف والمجرور وسكن فيهما **كقوله** وهو جميل ابن عبد الله فان يك جثمانى بارض سواكم
فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد
ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا
للعم ... على انه تحمل من الرفع على الابتدا الا ان الطالب بالمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه

الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل باجنبى وهو
الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع
المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر
عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف
عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه
عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب **ويخبر** بالمكان عن اسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير
امامك ولا يخبر **بالزمان الا عن اسماء المعانى** اذا كان الحدث غير مستمر **نحو الصوم اليوم والسفر**
غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة
ولا يخبر بالزمان **عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم** والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما
فلا بد للحدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوا فلا فائدة
في الاخبار بالزمان عنها **فان حصلت فائدة جاز** الاخبار بالزمان عن اسما الذوات **كان يكون المبتدا**
عاما والزمان خاصا اما بالاضافة **نحو نحن في شهر كذا** فمعنا شمول وهو عام لصلاحيته في نفسه
لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو
نحن في زمان طيب **واما نحو الورد في ايار** بفتح الهمزة وتشديد اليا اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية
والعجمة لانه شهر رومى **واليوم خمر والليلة الهلال** بنصب اليوم والليلة **فالتاويل** فيهما واجب بتقدير
مضاف كما قال الفارسى **والاصل خروج الورد** في ايار واليوم **شرب خمر** والليلة **رؤية**
الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة خبرا
وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وافهمه الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فا
خبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصـــل ولا يبتدا بنكرة** لانها
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا **الا ان حصلت فائدة لا يخبر عنها بمختص** مما يصلح
للاخبار عنه **مقدم** نعت لمختص **ظرف او مجرور** بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم
له مدخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان تخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع
الباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغنى فالظرف **نحو عند نا رجل** والمجرور نحو **على ابصارهم غشاوة**
فرجل وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح الاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند
زيد نمرة فهو مثال لما يجوز **ولا يجوز في دار رجل** لفوات الاختصاص والتقديم معا **ويجوز عند رجل**
مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه **او كانت تتلو نفيا نحو ما رجل قائم** ومثله في النظم بقوله فما خل لنا
فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتدا بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفى تعم
واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية **او تتلو استفهاما نحو االه مع**
الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما في حيز الاستفهام
وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين لطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد
على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو
ارجل في الدار ام امراة **او تكون موصوفة نحو ولعبد** اى الموصوف والصفة **نحو ولعبد مؤمن خير**
من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثاله في النظم

نحو السمن منوان بدرهم ونحو

قوله رجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا
فمنوان وطائفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما
وطائفة قد اهمتهم انفسهم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث
بصفة محذوفة او منوان منه وطائفة من غيركم وذكرت الصفة وحذف الموصوف اي حذف الموصوف
مثل بلا بد للتسويغ ... كما قاله في المغني ... تكون صفة بعد كون الموصوف اي
ولعبد خير من مشرك فسوى بالمبتدا ... وسوغ الابتدا بها كونها صفة ثابتة لامراة وخبره خير المبتدا او
امراة ... فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ... قائم ونهي مبتدا ان
عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
كانت النكرة ... فهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله
وسوغ الابتدا بهما لكونهما عاملين في محل الجر ... لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث
الناظم بقوله رغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة ... وسوغ الابتدا بها كونها عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم
خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا ... من مراعات معنى صحيح مقصود ولا يرد على الظرف
قوله ... وليس في هذه المسوغات ... هل امراة في الارض وعلى
والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام ... ولهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة
الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود ... المذكورة في كلام
لعدم الحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع
الموضع ما يشبهها في المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلام رجل
وعلى الدعا لله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي
مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى
العاملة النصب او الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست
عليها شبه الجملة وهو قصدك غلامه رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعنى
ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف النفي وهو الرد ولشبه تالي لولا وهو اصطبار
بتالي الفا وهو رجل فيها رجال ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن
لان التصغير وصف بالصغر لكن ... ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة
عن النكرة ... ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح في شرح بانت
سعاد وهو اخص من قول الناظم ... فصل وللخبر ثلاث حالات احداها
التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر
في اربع مسائل احداها ان يخاف التباس بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين
متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما من الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان
كلا منهما من الجزئين صالح لان يخبر به بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا سمع السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخ المخاطب واردت ان تخبره بذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان
تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على اليقين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان
كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا
زيد فان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المستويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في

المجرور

المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس
المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان
بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي
الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان
القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابا يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبره لانه
مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فيقول ابنائنا مبتدا مؤخر وبنونا خبر مقدم
والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر
الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا خاصة فيه حينئذ وبنونا مبتدا اول
وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال الخبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال
المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم
الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل
قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا
لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس
فيهن فيجوز تقديمه فيقال قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يقترن الخبر
بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير
او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله
او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لان الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك
ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة
من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة
الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحق التصدير اما بنفسه بان يكون له صدر
الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره
ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو
مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف
اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور
وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم
بقوله او لازم الصدر او مشبها اي ما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي
مبتدا وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير لان
المبتدا هنا وهو الذي شبيه باسم الشرط في عمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط
سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص
على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفا احتمل ذلك واحتمال الاقرار اما يكون مستحقا
للتصدير بغيره وذلك الخبر الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد

نحو ... فوقكم كل الناس يقوم
معنى

التاخير لان المبتدا انقدم عليه وهما نعة من تاخيره فان
قايم زيد مبتدا او قايم خبره وهو واجب التاخير وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله
لام الابتدا املازمن تصدر الكلام ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه
او كان مسندا لذى لام ابتدا انما قولــه وهو رواية ام الحليس والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر
فاللام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهى عجوز او لام زائدة لام الابتدا كقولــه خالى لانت ومن عويف خاله
اذ الا ان جاء بخلاف المفرد او لحذف وحذف المبتدا الا الجمع بين
ينل العلا ويكرم الاخوالا ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا واذا دار الامر بين التقديرين
متنافيين ويضعف التقدير الثانى ان زيادة اللام فى الخبر خاصة فى الشعر قال فى المغنى واذا دار الامر بين التقديرين
فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون
ذلك الخبر الذى له الصدر متاخرا عنه اى عن المبتدا بان يكون مضافا اليه المبتدا نحو غلام من فى
الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام
مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا
وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من
امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى
فى خبره الفا ولازم الابتدا والمضاف الى ماله الصدر وبقى عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والا
خبار بالجمل واذا اخبر عن جملة لا يجوز ان يتقدم الحالــة الثانية التقدم وتجب فى اربع مسايل
وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع بمعنى تاخير الخبر فى اربع مسايل احدها
ان يوقع تاخيره فى لبس ظاهر نحو فى الدار رجل ففى الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا وعندك
مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فقصدك غلامه خبر مقدم
ورجل مبتدا مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة وعندى انك فاضل
فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر فى شى من ذلك فان تاخر
الخبر فى هذا المثال الاخير وهو عندى انك فاضل يوقع فى لبس ان المفتوحة بان المكسورة
لفظا وفى الالباس ان المؤكدة المفتوحة بان التى بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر بصيب
انك فاضل عندى يحتمل ان تكون ان مفتوحة وهى وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون ان مكسورة
لكونها وقعت فى ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل
لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الالباس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة
وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها ولهذا يجوز تاخيره اى الخبر عن المبتدا بعد اما
الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقولـه عندى اصطبار واما انى جزع يوم النوى فلوجد كاد
يبرينى فانى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه
صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر انى جزع على حد اما زيد
ففى الدار ويبرينى من بريت القلم اذ نحته واصل النوى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد
قارب ان يبرينى وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدا هنا لان ان المكسورة وان المفتوحة التى بمعنى
لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفا بجملة تامة
وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتاخره اى الخبر
عن المبتدا فى الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه
رجل يوقع فى الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا

ايضا

حثيثا

حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقدم دفعا لهذا الا
لباس واليه اشار الناظم بقولــه ونحو عندى درهم ولى وطر ملتزم فيه تقدم الخبر والثانى يجب تقديم
الخبر نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهو اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان
الظاهر فى الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفى الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب
لان المعنى واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسالة
الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم
فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد
مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا
المسالة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدر بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما
عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اى الصدرية نحو صبيحة اى يوم سفرك
فصبيحة خبر مقدم واى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقولــه
كذا اذا يستوجب التصديرا المسالة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض
متعلق الخبر كقولــه تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز
تاخيره لئلا يعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهى متاخرة فى الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر
على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح الاكبر وهو عبد
اسود لبنى مروان ونصيب الاصغر مولى المهدى يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة على ولكن ملء عين
حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وهى
اضيف اليها الخبر وهى متاخرة فى الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب
التبريزى ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقولــه كذا اذا عاد
عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد فى بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد
فيه موجبهما كقولك زيد قايم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم
بقولــه وجوزوا التقديم اذ لا ضررا فصل يجوز حذف كل من المبتدا والخبر جوازا وحذفهما
والى ذلك اشار الناظم بقولــه وحذف ما يعلم جائز حذف المعلوم منهما فاما حذف
المبتدا جوازا نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وقد يقع كيف زيد فتقول فى الجواب
دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه
واساءته عليها وهو دنف اى مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعلها
السابق ودخول الفاء على ما يصلح ان يكون مبتدا قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه فى
السؤال والى ذلك اشار الناظم بقولــه ومن جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف واما
حذفه اى المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد
او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد
وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين
هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب
امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الا
خبار واجروا الرفع مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الى اخره من ان يكون النعت

للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا او حذفه كاظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر
اى بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر
جئ به اى بالمصدر بدلا اى عوضا من اللفظ بفعله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت
عوضا من تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله والتقدير امرى حنان وامرى سمع وطاعة
بالحى عارف فسمع وحنان خبران لمبتدا اين محذوفين وجوبا لانهما من المصادر التى جئ بها بدلا من اللفظ بافعالها
واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لكنهم رفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة وجوبا حملا للرفع
على النصب ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها والمعنى ان امرى حنان عليك اى شئ جاء بك ههنا الك فيه نسب
على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى انها انكرت عليه فبغتها لوه او اخبر عنه بمخصوص نعم فى افادة
ام معرفة بالحى وانما قالت له ذلك حوفا من انكار اهل الحى عليه بنعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا
المدح او بئس فى افادة الذم مؤخر المخصوص عنهما اى عن نعم وبئس نعم الرجل او بئس الرجل فسئل عن المخصوص
اى زيد وعمرو خبرين لمبتدا اين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسال عن المخصوص
بالمدح او الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدا اين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على
راى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه وان كان المخصوص مقدما على نعم او بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل فهو مبتدا اى فهو مبتدا والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل
ومن ذلك اى من حذف المبتدا وجوبا قولهم من ذكر زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اى مذكور
زيد بذكره وقيل التقدير اولى من تقدير حيوية اى ذكر زيد لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا
ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق
الكلمة على الكلام والمعنى على التقدير بين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت فزيد يروى
برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا او من شم
قال ابن طاهر فى الرفع التقدير من ذكر زيد ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم
حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب
واذا لاحه ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم فى ذمتى ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده
اى فى ذمتى يمين او عهد ذكره ابو على واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره
محذوف جوازا اى حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف
جوازا لدلالة ما قبله عليه اى كذلك اى دائم ونحو ان تقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا
لدلالة الخبر عليه اى عندى واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما وبقال ما عندك تنفق
درهم اى درهم عندى فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف
لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال فالمقدم فى السؤال هو المبتدا او كان هو المقدم فى الجواب ولان
الاصل تاخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل
عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا
للاستفهام واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسائل احداها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا
واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام
ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اى لولا زيد موجود وان
كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هو زيد محسن الينا فتقول
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان

وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول
على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشكل فى ان وجود زيد
منع الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره
ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد
لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل على خصوصيتها بل لولا ذلك لما وجب ذكره وفى الحديث خطابا لعائشة
رضى الله عنها لولا قومك حديث عهدهم بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه فى
المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون
مقيد بالحدوث وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد
حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره
ومنه قول ابى العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى المعرى فى وصف السيف يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف
امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب
مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة
غلاف السيف والاسالة اتحاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد
والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى
وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه اشار بقوله فى النظم غالبا وقال
الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص
مبتدا فيقال فى لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اى موجودة ولحنوا
المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس بجيد لان لحن النحويين تقدير يمسكه بدل
اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفى الاحتمال
الاول نظر فقد قال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى من لدن شولا فالى اتلائها تقديره سيبويه من لدن ان كانت
واعترض عليه فى تقديره بانه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت ولهذا
يعترض ايضا على ما مبنى فى قوله ويحتمل ان يخرج على تقدير ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل
فلولا ان الغمد يمسكه ثم حذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف
لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش واقره وقالوا الحديث
المتقدم مروى بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابى الربيع لهذه الرواية يعنى ان هذا اللفظ من طريق صحيح والروايات
المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديث عهدهم بجاهلية ونحو ذلك
نقله المرادى عنه فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند
البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل مرفوع بلولا وستاتى المسالة الثانية
ان يكون المبتدا صريحا فى القسم بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو
لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة وحيا تك لافعلن
وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله لافعلن فعمرك وايمن مبتدا ان حذف خبرهما
وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يمينى وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله
لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة فى القسم به لانه عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل فى

غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولم يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو
لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون
من الصدور والاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هو محل التغيير غالبا ولان دخول اللام
على شي واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شي وفي التقدير على اخر والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله
وفي نص يمين ذا استقر المسألة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو
كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا
والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف
لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع كان كلاما تاما ونحو قولك زيد وعمرو وارد بت الاخبار باقترانهما جاز حذفه
اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم
التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاثر ذكر الخبر وهو
يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان
نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شي اخر والبيت ضرورة
المسألة الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين
متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما
فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مفسر بزيد وهذه الحال لا يصح جعلها
خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم او مؤولا بالمصدر نحو ان ضربت
او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور
نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح
كونها خبرا عنه او مضافا الى شي مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل
مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب اكوان الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة الثلاثة
دونه مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان اذا اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر
ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ او اذا ظرف للخبر مضاف الى كان
التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل
كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع
الجملة الاسمية موقعه مقرونة بالواو كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم
ومقدر مصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة
المعنى فتقدير الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب
ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهو صاحب
الحال وهو اولى لانه اقل حذفا فان الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر
وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان
تسد مسد الخبر لانها تشبه الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت
قيامه وكل منهما يسد مسد الخبر وكل منهما على في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر
نفس الحال كما قيل بمثل الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف
كائن دونها لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا

واحترز

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال
نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نفسه حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد
والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا
في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيامك ضاحكا قاله المرادي في شرح
التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صح فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا
بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب
الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل
حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طاء مهملة
اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي
نافذا وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من
ضمير معمول المصدر وانما الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من المضاف
اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب
مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة فصل
والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد
شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث
نحو زيد شاعر ضحك وعكسه والمانع من جواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير مبتدا للثاني من
الخبرين او يدعي ان اي المبتدا جامع للصفتين الشعر والكتابة اي جامع لكل منهما على انفراده لو
جود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد
ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى
واخرى لاعدائها غائظه بل من تعدد الخبر لمتعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدا
لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل بعطف
وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان
حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يصدق
المخبر عنه بمجموعهما لا على كل طرف من الخبرين لا على بعضها الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة
ولكنه بينهما ولهذا اي لاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على
الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع
ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين خلافا لصاحب البديع
فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل
كلاهما ولا صفة لانه مناف وصف الشيء بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى
حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب الشاتم ورد بان
بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بالاتفاق قاله
الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما
ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها
والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملها وتحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه

صاحبه

مطلب
جواز تعدد الخبر

[illegible]

ان يكون من باب التنازع
فان قلنا لا تحتمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثانى وان قلنا انه يحتمل فيجوز
فى السبي الموضوع على القوى بعوليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا
باياتنا صم وبكم فى الظلمات لان الثانى تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا
باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدا ان ودخل خبراهما فعطف احدهما على الاخر هذا
اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا
باب الافعال الداخلة على المبتدا
عدم التصرف ولا الابتداء به بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثانى كالمخبر عنه بنعت مقطوع
والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس مصحوب اذا الفجائية
والسادس اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها
مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت
الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا وهذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى انها لا تعمل فى المرفوع شيا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فقال
الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الخبر الثانى ثم اختلفوا فى نصبه فقال الفراء
تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين
لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها
ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال انى عبد الله
وكذلك شبهها مررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله
ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهى ثلاثة اقسام احدها
ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية
صلة لما الظرفية او لا وهى ثمانية كان وهى ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتى
وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا واصبح حلا فاصبحتم
بنعمته اخوانا واضحى بمعنى انوار وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار السور جبصا وليس
مصورا والقسم الثانى ما يعمل بشرط ان يتقدمه نفى بحرف او اسم او فعل موضوع
للنفى او عارض فيه بنقل او استلزام او نهى او دعاء بلا خاصة كما فى الارتشاف وهو اربعة زال ماضى
يزال وبرح وفتى وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفى فلما دخل عليها النفى انقلبت
اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما
لا يجوز ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهذى الاربعة لشبه نفى او لنفى متبعة مثالها بعد النفى بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع
رفع الواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا
وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يستوى
ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندى فقلت يمين الله
ابرح قاعدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف
النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا وهذه الشروط مستفادة
من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اى يمين الله قسمى وبالنصب على ان
اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر واوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحاله ولا
ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسى لا ابرح

ومثالها

ومثالها بعد النفى بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع
للنفى قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض النفى قوله
قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فانما فعل ماض خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى
ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى ابيت ازال استغفر الله اى لا ازال قال الفرا ووجهه ان من
ابى شيئا لم يفعله والا سا مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الاستثنا قاله المرضى فى الحواشى
ومثالها بعد النهى قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهى واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر
الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة الا يا اسلمى يا دار مى على البلا ولا زال منهلا
بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك
والا حرف استفتاح ويا حرف ندا والمنادى محذوف اى يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية
لما فيها من معنى التنبيه واسلمى فعل امر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعا لدارمى بالسلامة
وهى اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وصح للمصاحبة اى اسلمى مع بلائك والمنهل الهاطل
والجرعا تانيث الاجرع رمل مستو لا تنبت شيا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب
الصحاح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع وانما قام النهى والدعا بلا مقام النفى
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى وقيد من زال بماضى يزال احترازا من زال ماضى
يزيل بفتح اليا فانه فعل متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز
بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاى
لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضى يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه
فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك اى انتقل
عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اى تنتقلا ولئن زالتا اى انتقلتا
ومصدره الزوال اى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فانه وزنه فعل بكسر العين لانه من باب
علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفرا ان زال الناقصة مضارعا اخر
وهو يزيل فيكون مشتركا من التام والناقص بل قال الفرا تميزت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل
بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الناقصة
منقولة من زال يزيل فعلى هذا اعينها يا وزال يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل
بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت
حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول
بمصدر مضاف اليه الزمان اى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر
وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت
حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب
المصدر الصريح عن ظرف الزمان فى جئتك صلاة العصر اى وقت صلاة العصر قال فى المغنى واطلق الناظم
ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما
مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى
ما دمت صحيحا اى يعجبنى دوامك صحيحا ولو لم يذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا
فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية

مطلب تصرف كان واخواتها

الظرفية وجود المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا
توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل وهذه الافعال** الثلاثة عشر **في التصرف** وعدمه
ثلاثة اقسام **ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق** لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معنا
ها الا بذكر متعلقها **ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين** لانها صلة لما الظرفية وكل فعال وقع صلة لما
التزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودام ودائم ودوام فمن تصرفات التامة **وما تصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها** الثلاثة برح وفتئ وانفك **فانها لا يستعمل منها امر** لان من شرط
عملها النفي وهو لا يدخل الامر **ولا مصدر** لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين **ودام عند
الاقدمين** وقيل من المتاخرين **فانهم اثبتوا لها مضارعا** وهو يدوم **وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي** بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا
والامسا والاصباح ومصدر صار الصيرورة والصير ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلو
ل قاله ابو حيان **والتصاريف في هذين القسمين** المتصرف التصرف التام والناقص **ما للماضي
من العمل** بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه
استعملا **فالمضارع نحو ولم اك بغيا** فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والوا
و لالتقا الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغوي اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة **والامر
كونوا حجارة** اصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو
الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه
وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به كان حسنا **والمصدر كقوله** ببذل وحلم ساد
في قومه الفتى **وكونك اياه عليك يسير** كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب
واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا
في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة
ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطا والبا متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير
ودام الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا
خبر ما الحجازية واسم مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين
طلاقة الوجه وتلفه بالفا بمعنى تجده متعد لاثنين ومنه في التنزيل القوا اباهم ضالين ومنجدا بالجيم
مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني فاسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان **وكقوله**
وهو الحسين بن مطير الاسدي **قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض ~~الطرف~~ [illegible]
الجفن مغمض** فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره والله اعلم

مطلب توسط خبرها

فصل في توسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن **جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن
معط في دام** نص عليه في الفيته قيل ولم يوافق لغيره والصحيح الجواز من غير استثنا وعليه قول
الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز **قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين** فحقا خبر
كان مقدم ونصر المومنين اسمها موخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين
اسمها اذا لم يتقدم عليها **وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر** على انه خبر مقدم
وان تولوا اسمها موخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه وقد اخذ
من كلام المغني ان رفع الموضعين كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم

انهم

مطلب تقديم خبر كان واخواتها

انهم حكوا لمن وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا با
لنصب والرفع ضعيف **وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة** **لذاته** بادكار الموت والهرم
فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها موخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط
وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في
السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي
لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم **الا ان يمنع** من جواز التوسط **مانع** كحصر الخبر **نحو وما كان
صلاتهم عند البيت الا مكا** اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا او موجب كخفا اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا
نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب **فصل وتقديم اخبا
رهن** عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير **بدليل اهولا
ايا كم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون** فاياكم وانفسكم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقدم
المعمول يوذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرا ضرب مع قولهم لا يتقدم
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر
فتقدم معمول الخبر الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي
الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام **اتفاقا** لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يتو
سط بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل
اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال
وكل سبقه دام حظر **والا خبر ليس** فلا يجوز ان يتقدم عليها **عند جمهور البصريين** من متاخريهم
وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم
انهم **قاسوها على عسى** وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود **واجاز المتقدم** منهم من البصر
يين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين **تقديم خبرها محتجين بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم** وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول يوذن بصحة تقديم عامله
فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها **واجيب** بالمنع وسنده ما
تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب **بان المعمول ظرف فيتسع فيه** ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول
لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل
رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره **واذا نفي الفعل بما
النافية جاز توسط الخبر بين النافي** وهو ما **والفعل المنفي مطلقا** سوا كان النفي شرطا في العمل ام لا
نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد **ويمتنع التقديم على** نفس **ما عند البصريين والفرا**
من الكوفيين لان لها صدر الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا سبق خبر ما النافية
واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها **وخص ابن كيسان**
من الكوفيين **المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب** بدليل انه لا يجوز ما كان زيد الا قائما ورد
بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع **وعمم الفرا المنع في جميع حروف النفي
ويرده قوله** وهو المغلوط القرشي ورج الفتى للخير ما ان رايته **على السن خيرا لا يزال يزيد**

بزيد خيرا وَرُجّح امرؤ من الرجا والفتى الشاب يقال
تقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال بزيد خيرا بزيد يعنى انك اذا رايت الشاب بزيد خيرا
فتى فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول ... ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها فى اللفظ
بما النافية وجزم يرق الفتى ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجواب محذوف **فصل**
ويجوز باتفاق ان يلى هذه الافعال معمول خبرها اذا كان المعمول **ظرفا او جارا ومجرورا**
نحو كان عندك او فى المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او
فى المسجد فتقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلى العامل
معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر **فان لم يكن** المعمول احدهما **فجمهور البصريين**
يمنعون مطلقا لما فى ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبى منها **والكوفيون يجيزون مطلقا**
ان ولى معمولها فى حتى معمولها **وفصل ابن السراج والفارسى** من البصريين **وابن**
عصفور من المتاخرين **فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد** لان المعمول
من تمام الخبر وكالجزء منه **ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا** اذ لا يفصل بين
الفعل ومرفوعه باجنبى ويتحصل من هذه المسالة اربعة وعشرون صورة ذكرها المرادى فى شرح
التسهيل **واحتج الكوفيون** القائلون بالجواز مطلقا **بنحو قوله** وهو الفرزدق. قنافذ هداجون حول
بيوتهم **بما كان اياهم عطية عودا** ... ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولى كان
معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ولا مجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفا وفتحها خبر
مبتدا محذوف اى هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وهى اخره جيم من الهدجان
وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ
فى مشيهم بالليل ... فهو من الاستعارة بالكناية **وخرج** هذا البيت **على زيادة كان** ...
بين الموصول وصلته ... **اضمار الاسم** فى كان حال كونه مرادا به الشان وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال
ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع **او راجعا الى ما الموصولة وعليهن فعطية**
مبتدا وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جائز
عند البصريين **وقيل التقديم ضرورة وعهدا** وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة **متعين**
فى قوله باتت فؤادى ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لى عيش من العجب فلا يجوز دعوى
زيادة باتت ولا اضمار اسمها مرادا به الشان **لظهور نصب الخبر** وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه
بمفرد ... بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادى منادى حذف
منه حرف الندا ومعمول الخبر محذوف اى سالبة لك **فصل قد تستعمل هذه الافعال**
تامة اى مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشار بقوله
وذو تمام ما برفع يكتفى وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى
تمامها دلالتها على الحدث والزمان ولكن الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمى ناقصا
فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد
للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه منها كره فى
شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل **نحو وان كان**
ذو عسرة اى وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل فى المسا واصبح بمعنى دخل فى الصباح
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون فى المسا وحين تدخلون

في

قد تستعمل هذه الافعال تامة

فى الصباح ودام بمعنى بقى **نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى ما بقيت** وبات
بمعنى عرس وهو النزول ليلا **نحو قول عمر رضى الله عنه** يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بات
بى اى عرس بها **وقوله** وهو امرؤ القيس ابن عابس بالموحدة وقال ابن دريد لا ابن حجر
الكندى خلافا لمن زعمه **وبات وباتت له ليلة** كليلة ذى العاير الارمد اى وعرس والعاير
بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى فى العين ... وقيل الرمد والارمد صفة له
مخصصة على الاول وكاشفة على الثانى **وقالوا بات بالقوم اى نزل بهم ليلا** وظل بمعنى دام
واستمر **نحو ظل اليوم** بالرفع اى دام ظله واضحى بمعنى دخل فى الضحى **نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى** وصار
بمعنى انتقل **نحو صار الامر اليك** اى انتقل وبمعنى رجع **نحو الا الى الله تصير الامور** اى ترجع وبرح
بمعنى ذهب **نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح** اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل **نحو فككت**
الخاتم فانفك اى انفصل وتكون هذه الافعال لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب
استعملت تامة وناقصة **الا ثلاثة افعال فانها لزمت النقص** ولم تستعمل تامة اصلا **وهى**
فتى وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص فى فتى ليس
زال دائما قفى وذهب ابو حيان فى نكته الى ان فتى تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو على والخليل
الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون
عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل **فصل تختص كان بامور**
منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضى لتعيين الزمان فيه دون المضارع
وشذ قول ام عقيل بن ابى طالب وهى ترقصه **انت تكون ماجد نبيل** اذا تهب شمال بليل انشده
ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل
فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال لجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل
بمعنى مبلولة **والشرط الثانى كونها بين شيئين** متلازمين **ليسا جارا ومجرورا** وليس المراد بزيادتها
انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد وان دلت على المضى ولذلك كثر زيادتها
بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى **نحو ما كان احسن زيدا** فكان زائدة
بين المبتدا او خبره **وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم** فزاد
كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى **وشذ** زيادتها بين الجار والمجرور ومنه
قوله جياد بنى ابى بكر تسامى **على كان المسومة العراب** انشده الفراء فزاد كان بين الجار
والمجرور وهما على والمسومة والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين
من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من الوسم وهو العلامة والعراب بكسر العين المهملة
نعت لمسومة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى واطلق الناظم المسالة
اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما كان اصح علم من تقدما **وليس من زيادتها**
قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم **وجيران لنا كانوا كرام برفع الكرام**
وهو الواو والزاى لا يعمل شيئا عند الجمهور هذا مذهب ابى العباس المبرد واكثر النحويين
حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا المثال ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها
والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه
مبارك **خلافا لسيبويه** والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة
فيها فالذى فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع

من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من ا لقاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قايم
وقال الفارسي في التذكره فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الزائد
بينها توكيد لما في لما لانه من نحو بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها
في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنك
لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوع بكان وقال ابن عصفور اصل المسالة
وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان
بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير
عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل
والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل
وهذه توجيهات متكلفة وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهم النحويون انما اراد
بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى
وانقرضوا فلما فهم ذلك الجيرة كانت في الزمن الماضي فجي بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المعنى قبل
دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا
هل انتم عايجون بنا لعنا نرى العرصات او اثر الخيام • ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على
حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فقالوا كانوا
والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت فيه كان في الاهمال والالغاء
لي وفي كل واحد منهما في كان فعل الاهمال والغا الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاح
اللفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها
ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت
عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف
على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير الكان او ظاهرا ويبقى الخبر
دالا عليهما ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط
الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات
ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله • ويحذفونها ويبقون الخبر • وبعد
ان ولو كثيرا ذا اشتهر • مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا
وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر ال مطرف
ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان
لا يكون ثم اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بمعنى اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية
وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية
لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا
فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على الشهاب حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا
وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان
المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه معمول لكان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير

فجزون

فجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا
بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه
اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فا الجزا وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني
اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفا وكلاهما قليل غير
مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال
الشلوبين هما متكافيان يعني على حد سوا قال تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى
والاضعف ففي قوتهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني
وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير
التنويعية قولهم انطلق نحو وان مستخرجا احتاي وان كنت مستخرجا ومثال لو قوله
صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيا ولو كان ما
تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الاحفش ولو تمرا وفيهما رد على ابن حيان
حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعلى من
الحشف وتقول فيما اذا كان ما بعد لو منه نحو جا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من
قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو
يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها ومثال الحذف بعد المذكور وهو حذف كان
واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلايها قدره سيبويه من
لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شايلة على غير
قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما
الشايل بلا تا فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو
كراكع وركع والاتلا مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها
متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لد ان كانت ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة
لد الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه
حذف بعض الاسم وتنبيه بعضهم بل نص سيبويه في باب الاستثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز
ان يحمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وهو الاضافة الى الجمل وقع فيه
والوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان
خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان
المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل
قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت
لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص
عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام
الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل
الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت
ثم ادغمت النون في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد تحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه

قوله فان قومى لم تاكلهم الضبع اى لان
قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه
كنت ذا نفر نفرت ثم حذف فقرت وهو متعلق الباء وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه
حرف الندا وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وراء مهملة والنفر بفتح النون والفا الرهط هنا والضبع
خفاف بخاء معجمة مضمومة وفا بين خفيفتين بينهما الف والنون التريه اوهم ان برايد الحيوان المعروف وشبيه بقوله
على وزن العضد السنين الجدبة وفيه تورية لانه اوهم ان برايد الحيوان المعروف وشبه بقوله
لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهى استعارة تبعية
ودخلت الفا فى فان قومى لان الثانى مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط
والجزا هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفا فى
جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل
ابن الفتح عن ابى على ان ما الكافة عن كان عاملة فى الجزئين عمل ما خلفته وحجته ان ما لما
ثابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقد حذف كان وحدها بدونها اى بدون
ان المصدرية فى قوله وهو عبيد بن حصين الراعى ازمان قومى والجماعة كالذى
لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومى مع الجماعة فحذف كان الناصبة
وابقى ناعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر
الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيها خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التا منصوب
بان وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع
ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا اى ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هى النافية للخبر
وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول
لمن تكلم هكذا اذكر فى بعض شروح المفصل
الخروج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج
وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما
لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلب النون ميما وادغمت فى الميم انتهى كلام الجاربردى فى باب
الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو فى اما انت لا فى اما لا والحذف فى هذا
الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير
فانه جائر فتقول انا اتيه وان اى وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قول
قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن اى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف
مع غيران عند البصريين ومنها من من الامور المختصة بها لكان ان تجزم مضارعها وهو النون جوز
حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف وانى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع
لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير
متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما
اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو للتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى
التنزيل فى ثمانية عشر موضعا خلافا لمن تكون له عاقبة الدار ولم يكن لكما الكبريا لانتفا الجزم
فيهما لان الاول مرفوع والثانى منصوب وخلافا لنحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا يجوز حذف النون
بالعطف على محل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة

في

فى الاوليين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة
فانها شبيهة بحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن جامع انها تكون
اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكن هو فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لا
تصالها بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشيا الى اصولها فلا يحذف منها بعض الاصول وبخلاف
نحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصالها بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لا
جله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر وخالف فى هذا الاخير
يونس بن حبيب تمسكا بمثل قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدى فان لم تك المراة ابدت وسامة
فقد ابدت المراة جبهة ضيغم بحذف النون مع ملاقاة الساكن والمراة بكسر الميم ومد الهمزة الة الروية
وكان نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو
الحسن والجمال وحمل البيت الجماعة المتقدمون فى المنع على الضرورة بمطلق الحركة على
قوله وهو النجاشى فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماوك ذا فضل
بحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفرا على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة
للتخفيف ونون لكن للساكنين قال فى المغنى وقبل هذه الابيات تتضمن ان النجاشى عرض له ذيب فى سفره
فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك من اخ يحيى نفسه بواسيك بطعامه بغير من ولا
بخل فقال له الذيب دعوتنى الى شى لم تفعله السباع قبلى من موالمة بنى ادم ولست باتيه ولا استطيعه
ولكن ان كان فى ماءك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه فصل فى ما ولا ولات
وان المشبهات بليس تشبيهها بها فى النفى اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزئين وقال الكوفيون
عملت فى الاول فقط واما نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبى وفيه نظر فان
المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس لما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع
قاله فى المغنى ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالها بعد عندهم اربعة شروط الاول ان لا يقترن
اسمها بان الزايدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بنى غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل
وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فتخرج على ان ان نافية
موكدة لما لا موسسة لان نفى النفى ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين
ان ان المقرونة بما هى النافية جئ بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد
ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زايدة لم تكن
لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون
قبلها الف التانيث حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخا والزاى
المعجمتين وبالفا قال الجوهرى هو الاجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون
فخارا الشرط الثانى ان لا ينتقض نفى خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب
رفع فى واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفى رسول من قوله تعالى وما محمد الا
رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب
المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا اى ما زيد

الاسبوعسبوا والتوقيتين وما الدهر الا يوم وبد دوران مجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره و
دوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوف واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب
مجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب
والباعث على تقدير دولاب مجنون كونه لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها
الماقتارة تحصيل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان
تكون الة لها نحو ضربته سوطا وكذا الفوق وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا معذبا
معذبا او معذبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان
معذب اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما
مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب
بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى
الدهر الا مجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا
في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب
بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولا يخلو عن الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفي الخبر وجعل ارفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد وعلى خبر لمبتدا
محذوف اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قايما لانه وا
قع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله
ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى
النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا انظر
الموضح في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم
خلافا للفرا وان كان ظرفا او جارا او مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل
كقوله وما شي من اعتب فمن خبر مقدم ومن اعتيب مبتدا موخر وحكى الجرمي ما مسيا
من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما اساك وقوله
وما خذل قومي فاخضع للعدا ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بسكون بعد الذال المعجمة
جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدا موخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فقال سيبويه شاذ
ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقد راد يتكلم
بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته
نحا قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته الى
وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناوه واعرابه ونظيره في البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم
تنطقون لقد تقطع بينكم في قراة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول
والفاعلية في الثاني واتى بنظيرين ليلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال
لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب
على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا ليلا يلزم تقديم الحال على عاملها
الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان
حذف

حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع في المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما
في مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم وا
سم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة
في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب
به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال
ابو محمد ابن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري ثم برا منه فبقي وجهه جهما وهذه
الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب
زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله
وهو مزاحم ابن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا
عارف والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرفت
ما عند فلان بتشديد الراء اي تطلبته حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع
بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا لو تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف
كل من وافى منى حتى اسال عنها الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع
فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من
توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما
والاصل ما انت معنيا بي ويفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط
الرابع واما ما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من
البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعهم على الاعمال ويشترط لها الشروط السابقة
في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول
النابغة لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
فمن النوادر فان قلت كيف جعلتها نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت
لا عمل للا بل هي زايدة والاسمان تابعان لمعمولي ما وغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا
حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد ابن مالك جد طرفة ابن العبد من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي
الخبر كقوله تعز فلا شي على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من
التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن
كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشي اسمها
وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشي او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرها والاول اولى وكذا القول
فيما بعد والوزر الملجا والواقي الحافظ واما شروط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان
فلان لا تزاد بعدها اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها لا النافية زيدت
عليها التا لتانيث اللفظ وللمبالغة في معناه اولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التا هنا
احسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم تتصل بلا
المحمولة على ان قال صاحب الخافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة

[illegible]

الزبعر وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو
عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا الزائدة في الحين وقيل كلمة
واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اهل فهي ماض كليست بمعنى ينقص استعملت للنفي اوهي
ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا حكاها في المغني فولان حكاهما في المغنى
وفيه خلاف عند النحاة منهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان
[illegible] وهذا احد قولي الاخفش
وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف
ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس
وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر
[illegible] زمان وحذف احدهما
شرط ان تكون معمولها اسمي
فيعمل الاسم وتنصب الخبر ولم عندهم
بنصب حين على ان خبرها واسمها
والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص
[illegible] فرار ومن القليل قراءة بعضهم
محذوف وهو بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار ولات ليس
على انه اسمها وخبرها محذوف
وهي عيسى ابن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين
اى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المر
فوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع
تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفرا
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل في الحين ثلاث
قراءات الرفع والنصب والخفض ففي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتدا او على الاسمية للات
ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا
اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول
بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في
اسماء الزمان كما يوخذ من قول النظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شمردل
الليثي لهفي عليك للهفة من خايف [illegible] فان لات بمعنى ليس وقوله على الابتدا وسوغ
الابتدا به تقديم خبره في الجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين
[illegible] على الابتدائية او فعل محذوف على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على
الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجاب ومثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون
لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطايف الاهوال اذ المبتدا هنا ذكرى بفتح الراء مصدر
ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهي ها هنا محتملة للمكان والزمان
اى ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وبفتح الموحدة والرا مصغر وقيل مكبر
وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل قيل هي امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر
اى الجبيرة تذكر او من جا منها بطايف الاهوال والطايف الذي يطوف بالليل واراد به هنا
الخيال الذي راه في النوم فكانه راها وهي غضبى متغيرة من ذلك والاهوال جمع هول وهو
الفزع واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عملها وهو لغة
اهل العالية بالعين المهملة واليا المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما
وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف
في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب
الفرا وطايفة ولكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي

مالك
الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن عنهما الاجازة وسمع ذلك
من اهالي العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا
ضارك وان قايما اى انا قايما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها
تنصب الجزين مثل ان حراسنا اسدا وجعله ليتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي
شاهدا على عمل ان عمل ليس [illegible] وتزاد البا كثيرا في خبر ليس [illegible] نحو الاستثنا
ئية و[illegible] في خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم
الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي فاذا قالوا ليس
زيد بقايم ردها ان زيد القايم فالبا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس
زيدا فان البا لا تدخل هنا لانه مصحوب ليس الاستثنائية مصحوب الا فكما لا يقول قاموا الا
بزيد لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد البا في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر
الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقول الشاعر
اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قال في المغني وتزاد
البا [illegible] في خبر لا في الجزء الثاني من معمولي [illegible] وهو سواد ابن قارب
يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن
قارب فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفا هو الخيط الذي يكون في شق النواة
وهو مفعول مطلق اى بمغن اغنا ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا
صاحب شفاعة مغنيا عنى شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير
بعده النار فزاد البا في خبر لا التبرية اذا لم تجعل البا بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن
براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد البا
في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهي شدة
الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد ابن الصمة
دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد البا في قعدد وهو المفعول
الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف
وتزاد البا بعد [illegible] المكسورة [illegible] وقوله وهو امرئ القيس
فان تنا عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد البا في المجرب وهو خبر ان وتنا
من النا وهو البعد والها في عنها عايدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا
بي على ام جندب لتقضي حاجات الفواد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية
بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد
والمجرب بكسر الرا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل
ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد البا في بهين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت
شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابها محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل
ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه
ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول

اذا افلولي عليها واقردت الا ايها ذا العيش الذي يتحدّ ايم فزاد الباء في دايم وهو خبر ليت
وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له والذي نعت العيش وافلولي ارتفع واقردت بالقاف
والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول تطلبي ذا ارتفع على الاتان وسكنت الا ليت هذا العيش
الذي يدوم دايم ويروى الاهل اخو عيش لذيذ بدايم وعليه تكون الباء زايدة في خبر المبتدا
الداخل عليه هل وهي مما حمل عليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا
وشاهدا [illegible] وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم من زيادة الباء على خبر ليس وما ولا
وكان المنفية وقال [illegible] ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان
المفتوحة اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانها اولم يروا
ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس
الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي هنا ولها ما في خبرها فليست حينئذ من
[illegible] ومن نظير ما اجازه الزجاج من قوله ما ظننت ان احدا بقايم لما ان في معنى ليس
[illegible] والفراء ثم هذا باب افعال المقاربة وهي مجاز مرسل من باب
[illegible] وتسميتهم [illegible] العقم عينا [illegible] في ذلك في
افعال هذا الباب [illegible] احدها [illegible] الدال على قرب الخبر للمسمى باسمها [illegible]
[illegible] بفتح الراء وكسرها واوشك و الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اى رجاء
المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله [illegible] ايضا عسى وحرى
بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في مختصر
واخلولق [illegible] معجمة وقاف و النوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اى على شروع المسمى
باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشا و طفق
بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال
هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة لتتوجه
الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى وانشد كقوله وهو تابط
شرا واسمه ثابت ابن جابر فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر
كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت ايبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة
بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس ابن غيلان
وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفير
الطاير والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها
وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابوسا فابوس جمع بوس ومعناه العذاب والشدة
خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون
خبر يكون محذوف والتقدير ان يكون ابوسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به
والتقدير عسى الغوير ياتي بابوس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابوسا خبر لعسى او
لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر ييأس ابوسا
فيكون مفعولا مطلقا على حد سحا اى يسح سحا انتهى وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه
كان اى يكون ابوسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني
فقال في البيت التقدير وما كدت اكون ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة

واصل

واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير
وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابوسا تريد لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب
للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خمر بيسان تخيرتها ترياقة
توشك فتر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان
اى توشك تكون فتر العظام واما نطق [illegible] فعل حذف وصل لان المقصود صلته وسحا مفعول
مطلق لاخبر اى نطفق يسح سحا وفيه رد على الناظم في قوله [illegible] وحذف عامل المؤكد امتنع كما
سياتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى نقد لقول الناظم [illegible] كاد وعسى
لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل
على الحدث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص ابني سهيل
من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الناقة الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة
اسمية خبر جعل واصله يقترب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية قاله الموضح
في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم
الكاف وهو الرحل بادواته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع
والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعيا وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب
منها قال ابن ملكون فيما [illegible] على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل المفعول على حذف [illegible]
[illegible] الاخفش ظننت زيد قايم وقيل الاصل جعلته اى جعلت القلوص الامر والشان بما قالوا انك
زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي وان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المنفعل
عليها الجملة ثلاثة امور احدها [illegible] ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو طفق زيد يفعل
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع
فيه او غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك [illegible] قوله وهو ابو حية النميري
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني
بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني [illegible] بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني لان فا
علهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكاد احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل
دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واعود ذلك عن عوده الى المبدل
منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسم جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط ونحو البيت
الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل اخر ذكرها الخفا
جي تركت الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى [illegible] رفعه السببي وهو الاسم الظاهر المضاف
الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويروى بنصب جهده على المفعولية
ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو
اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام
والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية و الامر
الثالث ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس
[illegible] جعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض

اى القوم ومصدره النهض والنهوض والثمل بفتح المثلثة وكسر الميم النشوان الذى اخذ منه الشراب وفي القاموس الثمل محركة السكر ونثل الفرح فهو ثمل

[illegible]

قاله الموضح في شرح الشواهد وهذا الم ارمن يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على
والمعمول مؤخر في التقدير في عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد
على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذ قال الموضح في الحواشي الصواب ان
يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط السند واما نحو اذ اما لاحد كلونها
موجبا للشك وذواهد الم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذ ما قمت يثقلني ثوبي
شاذ من التصدير باذ وانما جعله شذوذه من جهة دفع السببي خاصة فاقتصر انتهى والامر
بخلاف اذ يكون المضارع خبر هذه الباب المصدر به وجوبا لانه الفعل الدال على الترجي حرى
واخلولق لان الفعل المترجى تقوم فيه يتراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعر بالاستقبال
نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لا نزيد دي الى جعل
... وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف
اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان
واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا
لكاد الفعل دال على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي
الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال الترجي
... اس وحب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى انه لا بد من ان خاص
بالشعر واما اوشك فانه يطلب منها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح
ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو
للرجا قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يخرج ويوشك زيد ان يخرج ولم يخرج من
بلده ولا تقول كاد زيد يخرج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما
اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران
كالاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال
لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس ... على انهم لو سئلوا في اعطا التراب بالمو
جودة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوا والتجرد من ان قليل نحو قوله وهو هدبة
بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب فيكون خبر عسى
وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الرا الحزن ياخذ في النفس وامسيت قال الموضح
تبعا لـ... الرواية بفتح التا على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره في
الظرف والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت فرج وفي
... لانه ... ان يكون تامة ووراه متعلق بها ويجوز ان يكون وراه في الاصل صفة لقريب
ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير
قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج
مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم
ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية ابن ابي الصلت الثقفي يوشك من
فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد
من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الرا

فاوشك
صح

جميزه وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته
وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل
ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا
ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند
غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش
من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى
كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وحزنه حين قال الوشاة هند يقال هند غضوب
عليك ومن القليل قوله ... كادت النفوس ان تفيظ اذ غدا حشو ريطة وبرود فان
تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واولها فا وثانيها يا مثناة تحت وثالثها ضاد معجمة على لغة تميم
مثالها على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج
بن سهل وغدا بمعنى صار واسمها مستتر فيها يعود الى ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي
وحشو خبر غدا والريطة بفتح الرا وسكون اليا المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة
واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى من ثوب
بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه
حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذ
فت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الها المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة
في قوله قبله مدحت عروقا ... وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو الملأ
المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في
كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة
الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الا
شارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى
وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا
وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم او لا وكونه
بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب
التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في
الاصح كربا فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها
مضارع وهو كاد وعينها واو وجائي من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر
الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضي
وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منية الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج
على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا ... ولا كودا وجعل الواو اصلا وبيانه
الى مجي اليا للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه
وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجي ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يذكر اكثر النحويين لها الا المضارع وطفق حكى ابو الحسن

طفق وطفق كضرب يضرب وطفق

الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع حتى جعل بالرفع
يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وحكى الكسائي ان البعض يقول [illegible] ارسل رسولا وكرب
اذا شرب الماء [illegible] وفيه شذوذ لوقوع الماضي خبرا لها تقدم توجيهه في شرح المقامات وزعم
يكرب كنصر ينصر قاله ابن افلح في منية الالباب وعسى واعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم
غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا
وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لكاد وحكى كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قوله
كثير بالباء الموحدة وهو التكبير بن عبد الرحمن امون واني يقينا لرهن بالذي
انا كائد نكايد [illegible] المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسا بالقصر الحزن والرجام
بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان وكرب
قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني انا ابيك كارب يومه فاذا دعيت
الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك
عليه انه نص الناظم فقال وزادوا موشكا لقوله وهو كثير ابن عبد الرحمن فانك موشك ان
لا تزاها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك ونعد وامضارع عدا اذا جاوز
وغاضرة بغين وضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر ابن عبد
العزيز والعوادي بالعين المهملة عوايق الدهر فاعل بعد والصواب ان الذي في البيت
الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفعل غير جار على الفعل لان
فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب ابن السكيت
في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول النظم اخرا فقال
في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت افتيت مدة على خلافه وذكرت
ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح ان الحق معه انتهى والصواب ان كارب في البيت الثاني اسم فاعل
كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري في الصحاح واصله كارب
يومه برفع يوم اي قرب يومه وهنا ترد على كرب استعمالاته ناقصة وتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة
نحو كرب الشتاء وقوله كل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود اعني قال
طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان قياس الفعل بتحتيه
وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقال ومكادة كمقالة وكيد انقلب الواو ياء وفي حواشي
سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي فصل تختص
عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون
ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلولق اوشك قد
يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو
شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند
اليه الفعل في المعنى وتاخرعنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من
ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة
وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون

الضمير

الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين
التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول على تقدير الاضمار في
عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود
على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى ومعمولها في موضع رفع على انه خبر المبتدا
والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما
خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا او الزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات
عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير خلوها من الضمير نحو عسى هند عسى ان تفلح و
الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتعد رعسى خالية من
الضمير في الامثلة الجمع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية مرفوعها
في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن
والفرع الثاني انه اذا تقدم على احدهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى
نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما تقدم اذا تقدم المسند اليه
في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا ام مؤخرا له غيره وجاز ايضا وجهان اخران احدهما الجواز
في ذلك الفعال المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل
مسندا الى ذلك الاسم المتاخر ويكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر
فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون
الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما
على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الاعمال
توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي
ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول على وجه
الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى موخر وان يقوما
في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا
خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس
بالتانيث للخبر فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند
الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل وتقول على
الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان
يقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة
الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر في الثلاثة الاول توحيد يقوم لانه مسند الى ظاهر وياتي
ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تانيث تطلع وتذكيره لانه اسند الى ظاهر مجازي التا
نيث وسياتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل
من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد
وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسئلة يجوز كسر سين
عسى في لغة من قال هو عسي بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر لانه

ذلك الجواز مطلقا سوا اسند الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى
زيد بكسر السين كرضي زيد بل تختص بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان
سند الى التا والنون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث في التا وعسينا وعسيتم وعسيتن وعسينا
بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل
عسيتم ان توليتم فالفتح اشهر والكسر لمناسبة اليا وعبر بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس
وهو عموم اختياره مع الظاهر وان [illegible] خلاف الكسر لانه اللغة الشايعة والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن ❊ هذا باب
الاحرف الثمانية عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة
وعد [illegible] سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة
على المبتدا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا والتصدير ويسمى اسمها
[illegible] بصريين بشرط ان يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدا محذوفا نحو الحمد
[illegible] سيد على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا كايمن او واجب التصدير نحو
[illegible] لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف
[illegible] استوهام جوابا لحكى من كلامهم ان ابن الماء تعشب جوابا لمن قال اذ في موضع كذا الماء
قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدا او المحل من الخبر تقابي حجة مجيء البصريين ان لهذه الاحرف شبها
بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدا
والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قايم زيدا
ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي
الخبر وسياتي في الحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فاذا كان المخاطب
عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها
فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف
الثالث لكن وهي للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد
قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان
من شيمة الشجاعة الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم
ولكون لكنها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها
نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام
زيد لكن عمرا شرب او مثلا له نحو ما زيد قايم لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان اتفاقا
والثالث جايز على الاصح والرابع ممتنع باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو
التوكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لو اذا دخلت على مثبت
نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجي فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة
على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زايدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة
تخفيفا الحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه بفتح الكاف نحو للتشبيه نحو كان زيدا
اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه فهي للتشبيه وهو كثير فاق وهي مركبة من الكاف

المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد ازيلت الكاف فتقدمت الكاف على ان ليدل
الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزتها وصار الكلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشي
وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه فلا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول
على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها
فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيد اقعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعدا
خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول
الطاعن في السن ليت الشباب عايد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول
منقطع الرجا من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكنه فيه عسر ويمتنع
ليت غدا يجي فان غدا واجب المجي والحاصل ان التمني يكون في الممتنع وفي الممكن ولا يكون في
الواجب والحرف السادس لعل وهو للترقب ويعبر عنه ثم بالترجي في الشي المحبوب نحو لعل
الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشي المكروه
نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك
من اسلام قومك قال في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون الترقب
الا في الممكن واما قوله فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق
في لغة الخوف يقال اشفقت بمعنى خفت عليه او شفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش
والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى
واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من القليل لعله يتذكر اي
ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجايكما
انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله
قريب الموضع في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجيز جر اسمها
وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب
وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وانه واسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال
ما نصه ولعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتدا التنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم
بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع
عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق محمولة في العمل عليها كما حملت
لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها
ان يكون ضميرا لغايب او متكلم او مخاطب نحو قوله وهو صخر ابن العود الحضرمي وكان
ترجى ان مجبوبته بصيرها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها فقلت عساها نار كاس وعلها
تشكى فاتي نحوها فاعودها فالضمير المتصل بعسى اسمها ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان
الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من الخوارج فقيل له طلقها فقال اردها عن مذهبها فقلبت
هو عليهم واضلته عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فيا

فالحاف اسمه وخبره محذوف
المنظم اسم عسى وخبره محذوف وقوله اخو يا ابن علك اوعساك
وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب
سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمه موخرا ورد قولهما
بامرين احدهما اداوه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو صفر وبرة لو شاذ جدا والثاني ان من
قال اوعساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه
لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهي نظير ان والا ولا وان ولن اوذ ذهب الاخفش الى ان
الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المر
فوع وبرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصب
الاسم ورفع الخبر حرف نحو لعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وقاله السيرافي بكسر السين
ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته
بحرفيته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته
مطلقا حرف مطلقا التفصيل اذ عمل عمل لعل فحرف والا ففعل
والحاصل ان في عسى ثلاثة اقوال
اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناه اشتد قال عدي
في الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف
الثامن لا النافية للجنس وستاتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم
خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا او مجرورا لعدم تصرفهن ولا
يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقديم
المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الخبر لغير عسى ولا
لان شرط عملها اتصال اسمها بها الا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا
انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة
اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفر التوسط بالظرف
والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف
لانه لا يلزم من تجويزهم الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم
بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها
الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة
وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين
ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر
مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوز ذان بالف التثنية اي يجوز ان المكسورة والمفتوحة ان صح الاعتبا
ران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو تعين ان المكسورة
في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتدا
حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل
به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلنا لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتدا الحكمي الا ان اداة الاستفتاح
لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتدا حكما او تقع بعد حيث
نحو جلست حيث ان زيدا جالس او اذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي

الى

الى اضافتهما الى المفرد او تاتي بعد الموصول اسميا او حرفيا نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما
موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول عند النحويين ان تكون
جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها
مع معموليها مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدا او خبره صلة الذي وانما وجب كسرها
في نحو اعجبني الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقهم هنا
محمول على تقييده بعد وبخلاف نحو لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة
تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير تالية المو
صول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله
مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب
الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع
والتذكير والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا للقسم لم ييس ... او
ذكر وجاءت اللام في الاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم
لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا
لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول
للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد
انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر
معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام
لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيئني فيه الا انه يقرأ القرآن
انتهى او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصا
در وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو
مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق عن عمله فيها
باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت
لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها الصدر من الكلام وما له الصدر من الكلام يمنع ما قبله ان يعمل
فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل
حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا القعد لان اللام
ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا
عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل
وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس
والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي
اسماء ذوات قيل ويبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام نحو
ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة
لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك
كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتدا واقتصر الناظم على ستة مواضع

وما احسن قول ابن عباس
كان من اخبار ان ولم يجز
لاحد من النحاة ان يقدم
خبر عسى حرف جر منفذ الى الجرى
لكن فاضم في ذلك مقدما

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث ان ليمين مكمله او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا
من بعد فعل علقا باللام [illegible] وهو تعين فتح ان في مواضع ثمانية يجب فيها ان يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها وهي [illegible] اي انزلنا [illegible] تقع فاعلة
[illegible] بالقول [illegible] اي اشتراكهم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر في الحال او في الاصل
مما تقدم تقع [illegible] اي استماع تقع [illegible]
قال اول [illegible] اي رويتك الارض خاشعة من اياته هذا مذهب الخليل وقال
المطرزي اسم المحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه والذي يعتمد الظرف على شي ومنه ومن اياته
انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندي ان زيدا فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتدا وقع
هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت مبتدا لا تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا
[illegible] نحو فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا تحتاج الى الخبر لاشتمال
[illegible] يحتاج الى خبر ومنه عند سيبويه
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود
وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين
على الخلاف في ولو انهم صبروا وقال في المغني تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق
عليه اي اسم المعنى خبرها [illegible] اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانها خبر اعتقادي وهو
اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت
لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها
على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود الى غيره
فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج
الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في المعنى والتقدير قولي هذا
اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان ومنصوبيها مقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى
خبر ولا تحتاج فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل بخلاف اعتقادي زيد انه حق
فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد في الجملة ولا مانع من وقوع
ان ومعموليها خبرا عن المبتدا الذي هو اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد
زيد كونه اعتقادا حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا
وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور
انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق
لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم
تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الا
فراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ او تقع تا
بعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون [illegible] اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم
واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوفة على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او
[illegible] فانها لكم بدل اشتمال
من احدى والتقدير واحدى الطائفتين كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها
اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين
مختلفين وذلك في مواضع [illegible] فانه غفور رحيم من قوله تعالى

من

من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة
على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان وصلتها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا
محذوف على معنى فالغفران والرحمة حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا
دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما
قال تعالى وان مسه الشر فيؤوس اي فهو يؤوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة
الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليه بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة كقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد
واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض واذا انه يروى
بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى جملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على
معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدا حذف خبرها كما في نحو
خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم
جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما
نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس
عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث
ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم من قوله تعالى
[illegible] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على
ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها وهو تعليل افرادي وقرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل
مستانف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه
قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي ومثله وصل عليهم ان صلاتك سكن
لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف وبفتحها في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى
بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام جملتان
لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قال الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار
١٢ ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع [illegible] ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها
كقوله [illegible] وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي
والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال [illegible] وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم
وهي تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانه مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا
امتنع ان تكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب من القسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان
يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت
اللام وذكر فعل القسم [illegible] ما سمع من العرب نحو والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت
ان زيدا القائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو
والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم
يوجبه وهذا لا يقدح في حكاية الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت
لهم سماع في ذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل

فالقول على حقيقته من
للقولين شخص واحد نحو قولى انى احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول بمعنى المقول اى مقولى انى احمد الله قاله الموضح
المصنف به اى قولى حمد الله واذا كسرت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية
فى حاشيته على التسهيل ومن خطه نقلت عن العايد لانها نفس المبتدا فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم
قال الموضح فى شرح الشذور وان انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملى انى احمد الله لانها
خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل فى الحمد اذ لا يخبر
عن الخاص عن العام الا اذا ادعى الانحصار فيه نحو صديقى زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع
لانه يلزم ان يكون اعم منه كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق لانه لا يقال الحيوان انسان وانما يكون
ولا يجوز كسرها لعدم العايد على المبتدا الا ان يقال وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجا
معنى بها ان حيوان فيما يصدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن العايد لكونها نفس المبتدا
فى المعنى ... الزرف ولو انتفى القول الثانى او وجد القولان ولكن اختلف القايل بهما كسرت
وجوبا ... نحو قولى انى مومن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مومن خبره
وهى نفسه فى المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف
موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثانى نحو قولى ان زيدا يحمد الله
فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير
قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضح السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا
نافع وابو بكر بالكسر فى وانك لا تظما اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها
او العطف على جملة ان الاولى وهى ان لك ان لا تجوع فيها وعليهما فلا محل لها من الاعراب
وقرا الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير
ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان
عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لى مالا وفضل عمرو فيجب
كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها
وليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها
ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى فى هذا المثال تصلح
لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان مع جزاها فى موضع
جر بها وان قدرتها عاطفة فان فى موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى
العطف عرفت امورك وفضلك اما فتحها فى الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها فى النصب
فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك
فاضل فالكسر على انها اى اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية
ولذلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شى
وصارا بعد التركيب بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا او الصواب لا باسقاطها كما قال
الموضح فى الحواشى وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا فى قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق التقدير اى حق وقد جا مصرحا

بمعنى

بمعنى كقوله اوحق مواساتى اخاكم وان وصلتها فى موضع رفع على الابتدا عند سيبويه والجمهور
فهى بمنزلتها فى ومن اياته انك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها فى اولم يكفهم
انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله
عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان
الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل
اى وجب ان الله يعلم ولا صلة اى زايدة للتوكيد ورده الفرا بان لا لا تزاد فى اول الكلام وعلله فى
المغنى بان زيادة الشى تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه ما اجاب به الفارسى
عن القول بزيادتها فى لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة وقال المرادى فى شرح التسهيل وجرم
عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها فى موضع الفاعل انتهى وما
نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب والفتح عند الفرا على ان لا جرم مركبة
من حرف واسم بمنزلة لا رجل فى التركيب ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او
فى بعدها مقدرة اى لا بد من ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا ان جرم بمعنى الرحمن
واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفرا عن العرب من ان بعضهم
ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب
بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله ... بعد اذا فجاة او قسم لا لام بعده بوجهين نمى مع تلو
فا الجزا وذا يطرد فى نحو خير القول انى احمد فصل وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتدا نحو انى لوزر
لام الابتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقايم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفا وبنو تميم
يقولون زحلقوه بالقاف واهل العالية زحلفوه بالفا سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقايم
لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين موكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها
عليها وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا يحول ما له الصدر الكلام بين العامل والمعمول
قاله فى المغنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم فى التاكيد قاله سيبويه وسميت
لام الابتدا لانها تدخل على المبتدا او تدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشيا
احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مثبتا وكونه غير ماض وكونه متاخرا عن الاسم فيشمل
المفرد نحو ان ربى لسميع الدعا والجملة المصدرة بالمضارع نحو ان ربك ليحكم والجار والمجرور والظرف
اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين
باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضى لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتى
والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيى ونميت وليس نحن ضميرا فصل خلافا للجرجانى فخرج نحو ان
لدينا انكالا لتقدم الخبر وخلاف ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفى الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن
غالب بن الحارث العكلى واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سوا على وجهين دخول اللام
على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تتعلق لان الخبر المنفى
ليس صالحا للام وسوغ ذلك انه شبيه لا يغيب واد خل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس
وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوى وكان حقه ان يقول للاسوا ولا متشابهين ولكنه
اضطر فقدم واخر وسوا فى الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين و
خلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا
وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما فى حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية

لانها مبتدا او خبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا
يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليها ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه
بالاسم واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة
على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشا لان
[illegible] لشبه الجامد بالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لائح واجاز الجمهور
ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال
والمضارع شبيه بالاسم وشبيه المشابه مشابه وتبين ذلك خصوصا [illegible] اللام للقسم
لا للابتدا خلافا لصاحب الترشيح بالراء هو خطاب الماوردي حيث ذهب الى منع نحو قوله
لام الابتدا [illegible] اعلى فتى وادعى ان هذه اللام التي اخلت عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون
مكسورة ورد بامرين احدهما دخولها على القسم نحو لعمري والقسم لا يكون جوابا للقسم والثاني استغنا
عن ان في نحو ان زيدا لقد قام ولا تترك النون مع لام القسم في مثل هذا الحكم الا في الشعر واما نحو ان زيدا
لقام بدون قد فظاهرة [illegible] بعض النسخ المعجمة [illegible] ان البصري والكوفي اتفقا
على منعها ان قدرت اللام للابتدا لا للقسم والذي نقله [illegible] وهو المنقول في المغني
ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعهما
الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام
والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر
بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا
ولا على الجواب خلافا لابن الانباري في الثانية الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة
الخبر وذلك بثلاثة شروط بان تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو
ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ
لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه
المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على
ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتدا انما تطلب الصدر
ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الايمة
على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف
بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين
المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبنيا او اللام
تدخل على المبتدا نحو ان زيدا الطعام ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير
صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة
الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين
ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير اصل قال الموضح
في الحواشي ينبغي ان يجري بين هولا خلاف في ان زيدا طعامك لقد اكل فان خطابا يمتنع دخول
اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش [illegible] بدليل اجازة البصريين زيدا
عمرا ضرب وزيدا اجلد احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر ان كان فعلا فما جاز وانتقدم المعمول

وان لم يجز تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول
فكان لهذا انزلي الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما
عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا
مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول
خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول
ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل
وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل
بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقوي للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فهو نازل
منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا شرط ولا التفات
لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القايم زيد على ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال ابن عقيل
اذ شرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان
هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخل عليه اللام مبتدا فان اعرب
مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له
من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا التي تدخل بعد ان المكسورة على اربعة
اشيا اثنان متاخران واثنان متوسطان فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا
مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتدا نحو اني
لوزر ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما
على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه اشار بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان
فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل
فصل وتتصل ما الحرفية الزايدة بهذه الاحرف المتقدمة الذكر
الا ان فانه ما لا تتصل بها وتتصل بان وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت
عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل
النصب والرفع المتلوة بفعل مصيبة فمثال ان وان قوله انما يوحى الي انما الهكم اله واحد
فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية
ومثال كان كانما يساقون الى الموت وهم [illegible] ومثال لعل قوله لعلما اضات لك النار الحمار المقيدا
ومثال لكن ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون فما اسم موصول لا زايدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة
فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم
فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط
لفظة خلاف وليس بجيد والمعتمد اثباته وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت
فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القرافيين فانهما
اجازا ليتما قام زيد وفي ليت يجوز الاعمال استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخوا
تها وقد روي بهما قول النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد
على القايل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت

وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام
لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت
الى حمام شراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي
زرقا اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من
القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه او نصفه فقد تم الحمام مايه فنظر فاذا
الحمام قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون
فضم ذلك الى قطاتها كانت مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع
فطاه فاذا
تحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الما القليل
وحسبوه من الحساب وهو العد **وندر الاعمال في انما** نحو انما زيدا قايم بنصب زيد
رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا **وهل يمتنع قياس ذلك** المسموع في الباقي **مطلقا**
اي في بقية اخوات ان الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وفوقا مع السماع ذهب الى ذكر
سيبويه والاخفش **او يسوغ** القياس على ما سمع في انما **مطلقا** في بقية اخواتها الاربعة اذ
لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك **او يسوغ في لعل فقط** لانها
اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى
ذلك الفرا **او يسوغ فيها** اي في لعل **وفي كان** لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر
ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه **اقوال** اربعة والى هذه المسالة اشار الناظم
بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل **فصل يعطف على**
اسما هذه الاحرف بالنصب قبل مجي الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة
ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجي الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب
بعد مجي الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر ويروى الجون بالنون بدل الدال
والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح
اول الخلفاء بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار
في الوكف من الربيع والخريف والصيوف **ويعطف بالرفع** على محل اسما هذه الاحرف عند البصريين
بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة **نحو ان الله**
بري من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بري
وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه **فان لنا الام النجيبة والاب** فعطف الاب على محل
الام بعد استكمال الخبر وهو لنا **وقوله** وما قصرت بي في التسامي خؤولة **ولكن عمي**
الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا
معنى قول النظم وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن
وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل **والمحققون** من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يجعلون
على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل **على انه مبتدا حذف خبره** لدلالة
خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بري ولنا الاب النجيب والخال

الطيب الاصل **او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر** المستتر فيه **وذلك اذا كان بينهما فاصل**
فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بري اي بري هو ورسوله لوجود
الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة
والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه **وان رفع**
ذلك ونحوه **بالعطف على محل الاسم** عطف امراة على محل رجل في قولهم **ما جاني من رجل ولا**
امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاني وهو باق ولا يمنعه من العمل في محل رجل
الحرف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم **في مسيلتنا التي نحن فيها الابتدا وقد**
زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل
اذا كان هذا من عطف الجمل اي من عطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال
الخبر وكون العامل ان [illegible] عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم
العطف قبل [illegible] المعطوف عليه واذا كان العطف على الضمير فلئلا يلزم عدم فصل المعطوف
عن المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشا
واذا كان من العطف على الضمير فلم يعص في عنه جواب شاف **تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين**
هادوا والصابون فعطف الصابون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من
امن بالله واليوم الاخر **وبقراة بعضهم ان الله وملايكته يصلون على النبي** فعطف ملايكته
بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون **وبقوله** وهو ضابي بالضاد المعجمة
وبعد الالف با موحدة مهموزة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب
وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد
وضميرها للمدينة **وبقوله** وهو بشر بن خازم بالخا والزاي المعجمتين **والا فاعلموا انا وانتم**
بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره
قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكساي والفرا جميعا والفرا لا يوافق على نحو ان الله
وملايكته يصلون استدرك ذلك بقوله **ولكن اشترط الفرا لذلك ان يخفى اعراب الاسم على المعطو**
ف بالرفع **خفا اعراب الاسم** برفع الخبر ونصبه خفا على المفعول لانه لا يشترط والظرف مقدم
من تاخير والاصل ولكن اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفا الاعراب
اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بنا الاسم فلا يدخل
في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وبين خلاف في نقل المؤلف فيجوز ان كان الاسم مبنيا **نحو بعض**
هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان لما فيه من نفي لفظ المتعاطفين في
الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف
اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد
لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر
الواحد عاملان وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكساي والفرا لان الرافع الخبر عندهما
في باب ان هو رافعه في باب المبتدا فلم يجتمع الخبر عاملان الا انه مشكل لما على القول
بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فان المبتدا اذا زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه
الابتدا في باب ان كما نقل الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسيلتنا تولد عليه عاملان

من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا انتهى باسمه وفيما فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة
خبرها لما تعرف من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون
محذوفا ان والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا
من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعلى تقدير
الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة
خبر المبتدا عليه كقوله خليلي هل طب فانا وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان
محذوف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه
الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور
ويتعين التوجيه الاول في قوله فانا وقيار بها لغريب وهو التقديم والتاخير
والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول
لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس
لعجوز شهربه على احد التوجيهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير
فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان
الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول
وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك
له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد
المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته
يصلي فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف و
معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوف بمعنى الاستغفار
فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار
والمحذوف بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت رجح في المغني فقال الصواب
عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى
الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف
حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار
فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن متمسكا بنحو قوله وهو العجاج
يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التا على اسم ليت
وهو يا المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج مخرج بتشديد الرا والبنا
للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من
المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر في بلد
هذا التخريج لابن مالك وهو على ندور او قلة فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة
بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه
الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس
عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا
وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى فصل تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف

فيكثر

فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما
وكل مبتدا واللام لام الابتدا وما زائدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعت وجمع على
المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وخففت ان فقل العمل
نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من
الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة وليوفينهم جواب لقسم محذوف
وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة
القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتدا
بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل
حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد القايم بتخفيف ان ورفع زيد
فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قايم فلما جيء باللام ارتفع التوهم ومحله
اللام ان لم يغن عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ
ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة
معنوية لان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن
حكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام
لجاز ولكن استغنى عنها لكون المقام مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع ابي كقضاة
جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة
للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان
المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف
فخرج بذلك ليس ونحوه وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام
ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه تلفيه غالبا بان ذي موصلا نحو وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين اي من المضارع وكونه
ماضيا ناسخا اكثر نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
فتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخول ان على الناسخ فلانها كانت
مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على
الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها
موجودا معها اذ الخبران مذكوران بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي
الناسخ فلانها تدخل على خبرها الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيد لقايم واما
كون الماضي الزم من المضارع فلان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد تخفيفها
ان يخلوها على شبهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على
غير الناسخ اتفاقا وقد رهنه غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ نحو قوله وهي الشخص المسمى
عاتكة بنت زيد العدوية ابن عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو ابن جرموز قاتل
الزبير ابن العوام شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان
المخففة على قتلت وهو فعل غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعا
وحلت وجبت ولا يقاس على ذلك الا عند الاخفش نحو ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لانت فا
لا يكثر فانه جائز كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين واما يومئذ الجرمي بتخفيف ان

المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمعنى ما واللام ايجابية بمعنى الا قال في المغني في
بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية انتهى ومما ورد من ذلك
قراءة ابن مسعود وان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب والذي
حلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ وندر جعله كونه لا ماضيا ولا ناسخا
بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما الخفيف ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها
ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني
نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابتداء قال به
سيبويه والاخفش واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع
الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى
الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما
حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة انك لقاتل لمسلم
ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق
منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليهما فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان
قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل
مطلقا اشار الناظم بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا فصل
وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة معنى نصا في
الجملة الاسمية كانها التي هي مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا محذوفا
لا مذكورا سواء كان للشان ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدر اعمالها
في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله
وهو الشخص المسمى اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون
الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند
ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة
فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان احدهما ياتي فيه النور والكماة والثاني
ما يدرك فيه الثمار فالمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا والمطر والمربع بفتح الميم اسما
للكلا اي خصيبا لما بعضها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر
المثلثة الغياث خبر تكون وجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند
اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم ثم ان كانت الجملة اسمية او فعلية
فعلها جامد او دعاء لم يحتج لفاصل من الفعل صل الا نيه اما مع الاسمية فلانه
جيء بعد ان باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم
والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فتشبيهه بالجامد في عدم التصرف
قال الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية
التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعا

لا ظاهر صح

اما

اما الخبر نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة
من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تخصيص ضمير الشان بالجملة الانشائية
وهو الصحيح ونحو الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذفوا منها وهو
احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التعويض مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها
تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نحو لا
او لن او لم فقط مثال لا وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام
زيد ومثال لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو
وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت او منفي وكل
منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف
التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها
في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وندر تركه اي الفصل بواحد منها
كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سؤل والقياس علموا ان يؤملون
وسول بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل
من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد
ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او
تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل ~~الفصل~~ بها اي بلو قليل
وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع التصحيف بلو وانما قصد بلو فما عوض عليها
والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان
المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو صواب كنص الموضح فليتنظر
فصل وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوى
منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وكان ورديه رشاء خلب فيجوز ورديه برودها
عرقان في الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى والعنق
والرشاء الحبل والخلب بفتح الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحاق وقال غيره الخلب البئر البعيد
القعر وقوله وهو باعث بالياء الموحدة والمعجمة لثلاثة ابن هرم بالتصغير اليشكري قاله
النحاس وقال السيرافي ارقم بن علباء وقال صاحب المنقذ هو علباء بن ارقم اليشكري في امراته
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع
لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم
كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت
ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان
والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد الحسن من القسام وهو الحسن يقال
لفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل
والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة
الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاة لرشوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة

ودبا فضلت بلو

بلغ

اسمية لم تحتج للفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة لقوله ووجه مشرق اللون كان
ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير الشان
اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول
رب وجه يلوح لونه وثدي يا صاحبيه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية
فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس
والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ففصل بين كان
والمابعد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من
اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام
وهو النزول يقال الم به اذا نزل به وخففت لكن فتهمل وجوبا
لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليابن لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن
الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع من
العرب ما قام زيد لكن عمرا قايم بنصب عمرا وما ورد عن يونس انه حكى فيها الاعمال فهي رواية
لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص انتهى هذا باب
لا العاملة عمل ان المشددة وتسمى التبرئة دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرئة
ان تصدق على لا النافية كما ينفرها شيت لان كل من برا ته فقد نفيت عنه شيا ولكنهم خصوها بالعا
ملة عمل ان فان ذا التبرية فيها امكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس
وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه
احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد
الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشي يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له
صدر الكلام وكونها محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون
الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة
ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ونحو ذلك في ان ومنها ان اسم لا
لا ينوب واسم ان ينوب ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنايه واسم ان لا خلاف في اعرابه
انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زايدة
وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت عليه نكرة واريد
بها النفي العام وقدر معه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في
الدار وانت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من كنت نافيا رجلا واحدا
وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل
في الدار فهو سايل عن كل الجنس قاله ابو البقا في شرح اللمع لابن جني وان لا يدخل عليها جار
وهو المراد بقولهم ان لا تفصل بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير
من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي
عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جا في السعة لا فيها بكر بالمتابع
الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على
الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسياتي
محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت الاعمال ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام

سفر

سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة
واما اذا ركبت فمذهب سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة معها في موضع رفع بالابتدا والخبر
خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو
مذهب الاخفش والمازني والمبرد قال لانها عملت فيه لم تعمل في الاسما ... وشذ اعمال لا
الزايدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب
لها اذا للام ذووا احسابها عمرا فاعمل لا الزايدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع
الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والغرض انه يلوم وامتناع النفي
اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لانه جواب
لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزايدة لانها غير مختصة
وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي
ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل ولو كانت
لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل
قايما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس بدليل انه يجوز ان يقال بعدها بل رجلان
فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على
سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قايما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان
والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق
النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد يجوز ان تقول عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم
تعقبه بشي بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا
بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيا وخفض الخافض النكرة
لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شي بالجر فيهما
بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعد
ها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيين
متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شي بالفتح على الاعمال والتر
كيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر متعلقا بل لا
وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال
في الخاطريات ان لا نصبت شي ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وافرد وان
كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرا
رها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او كان
العرب في جواب من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد فيه من العطف فلذا لزم الجواب
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع
المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشا ما شيت حتى لا ازال لما لا انت
ثانية من شانا شان المصرورة في هذا البيت واللام في المصرورة للتعليل متعلقة
بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في حالة الضرورة واشا مضارع شا مسند للمتكلم وما
موصولة في موضع نصب على المفعولية باشا وشيت بكسر التا صلة ما والعايد محذوف وحتى

بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا والاسم ازال مستتر فيه وجوبا
وخبره شانيا في اخر البيت بفتح النون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة
ولها متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدأ او شانية من المشنية خبره ومن شانها
متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى لا اشنا الذي شنيته حتى لا ازال شانيا للذي
لا انت شانيه من شانها اي امرها ولتاول معطوف على الضرورة لا تولك بلا ينبغي لك
ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة وتولك بفتح النون وسكون الواو
من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا ولا تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع
مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان تولك ليس بوصف
وقال المغني لا ادري كيف يتاتى اذ يقول هذا مع قوله بان لا تولك مؤول بلا ينبغي لك ولم
يقل كتاب بان المرفوع مع السادّ مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول
فالظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قال الرضي والنوال مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناول هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى
فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم
وجوب تكرارها اذا دخلت على معرفة والى اعماله عمل ان اشار الناظم بقوله
عمل ان اجعل للا في نكره مفردة جاءتك او مكرره فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير
مضاف ولا شبهه بني على الفتح اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير
لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود
والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه او على الكسر اذا كان جمعا بالالف والتا
مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بفتح الفا وكسرها وروى ربما
في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتا اذا كان
اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البنا كما هو في الاعراب فكما انه ينصب في الاعراب بكسرة
فكذلك في البنا قاله ابن عذره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصايص
ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصرف الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصايص لم تجز اصحابنا الفتح
الا شاذا فاما ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه
كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم
وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو قول الاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن في القياس وصححه الموضح في المغني وشرح الشذور الرابع
انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز
الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعرابية وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي
والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بنا كالجمهور البصريين فتح وبني على اليا اذا كان مثنى او
مجموعا على حده اي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه
بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع
فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على اليا وشفعا بالبنا للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية
وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد

اى على الفتح

وقوله

وقوله تعشر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد عنتهم شوون ضنينا بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا
مبني على اليا ولا ابا جمع اب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون
والنون وسكون التا المثناة فوق بمعنى اصابتهم وشوون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم
والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول
الحماسي فاسى وهو عريان وفي لهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو
الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع
على حده في باب لا معربان بنا على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البنا ولو صح
ذلك للزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبنا في اسم لا المفرد اختلفوا في
علته وقيل علة البنا فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله
فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور
وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبنا للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان المتضمن
لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البنا تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب
الاسمين كخمسة عشر هذا هو قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا
لا فيها رجل ولا امراة وقد جا تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيد كم ام ثورين ودليل
التركيب والبنا ترك تنوينه وهو معمول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى
اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا
علما ممقوت واما لا ابا لك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه
اما وجه الاعتداد فلانه اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد
فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور
ويشكل عليهم لا ابالي بلا الف مع الاضافة الى يا المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل
به شي من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا
حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والثاني
خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فا
عل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب المشبه بالمضاف وتنوينه
هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف
كما اجري مجراه في الاعراب وعليه تخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
قاله في المغني فصل وتكرر لا نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما
اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما
في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلا ووجهها بان تجعل لا فيهما للتبرئة فيبنى اسمها
معها لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى عليه والكلام
جملتان والثاني رفعهما اما بالابتدا او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في
قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عقيد الراعي بن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات مني وقلت صراحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لبراتها منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله
هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قابله فقيل سيبويه

في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل
من بني عبد مناف ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار
بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والبا زايدة قوله وهو جرير بن عطية يهجو نميرى بن عامر بن
صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهوازن قبيلة من قيس باي بلا با نميري بن عامر والتم ذنابي
لا ايد بن ولا صدر باي متعلقة بمحذوف والتقدير باي بلا تفتخرون وذنابي بضم الذال المعجمة
وتخفيف النون وبعد الالف با موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا ايد بن ولا صدر تفسير للذنا
بي والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا ايد بن لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح
الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فا
هوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في
الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد الخامس
فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل
ابن عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه
الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول
ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا وتحصل توجيه
تخصر اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه
يجوز ان يقدر لهما معا خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود لنا لان مذهبه ان لا
المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر بل هما في موضع رفع فلا فيه مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا عنده
ان يقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة اي موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
وعلى مذهب غير سيبويه القايل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية
وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان
زيدا وان عمرا قايمان لانهما شي واحد ويجوز ايضا عنده ولا ان يقدر لكل منهما خبر على
حاله واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا
او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او
بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قايم ولا يكون خبرا
عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما ان الخبر الواحد مرفوع منصوب والثاني توارد عاملين
على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع
الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل الاولى
مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا او ما عطف عليه
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتدا في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل
لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس * واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان
الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه والذي
قبله على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية

زايدة

* ممتنع تقدير خبر واحد لها للزوم توارد عاملين عليه وهما لا الاولى والابتدا عند غير س واما لا الثانية فليس بلازم الاخير محذور آخر وهو كون الخبر مرفوعا منصوبا اهـ

زايدة وما بعدها منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس
فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو
عند غيره على تقدير لا زايدة مؤكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا
الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح نزلت
منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا
بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا
الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة اسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ان تعا
مل الخبر عاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره يقدر
لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة
ماخوذة من اثنا عشر وذلك لان ما بعد الاولى نحو فيه البنا على الفتح والرفع على الالغا والرفع
على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية نحو فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاولى بلغت اثني عشر وجها وكلها جايزة الا اثنين وهما
رفع الاول على الالغا وعلى الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الخباز في شرح الجمل
الى مايتين واحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب
فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل لا مع الاولى والرفع عطفا
على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان
ابن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يروى وابنا بالنصب وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل
وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا كما قالوا
ولا بيضا شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما
له بما للنعت ذي الفصل انتمى فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف
متصل نعت لمفرد جاز في الوصف المفرد بنيه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل دخول لا وصار
الوصف والموصوف كالشي الواحد ثم دخل عليها لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البنا كون الوصف
هو نفس اسم لا واسم لا واجب له البنا لتضمنه معنى من فصار كانهما تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ
الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه
وتنوينه مراعاة لمحل النكرة المنعوتة لان محلها نصب بلا وقال الشاطبي النصب حملا على لفظ
النكرة وان كان مبنيا لان حركة البنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه تبعا
لمحلها مع لا لانهما في محل رفع بالابتدا الصحيح وربما بالتركيب كشي واحد فحكم على محلهما بالرفع وجعلوا
النعت للمجموع كما فعلوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل
حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل
ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان
ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيها لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات
من اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه
لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر

١٢ اسم لا
لامتناع التركيب مع لا الاولى بسبب فصل العاطف الاول المعطوف مع العاطف المفصول ويكفي بجواز الوجهين

وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ما الثاني صفة لما الاول وقال كيف يوصف الشئ
بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التاكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه
لما وصف ببارد اصار صفا بر للاول نغايرا المطلق والمقيد لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمر
رت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الثاني لما وصف وتقيد بقيد
خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا لفظيا ولا بد لا عنه لعدم مساواته للاول وان جعلنا
باردا نعتا لما الاول وما الثاني بدلا من الاول لزمهم ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع
وقال ابو حيان النكرة هنا توطئة للنعت كما جازت توطئة الحال في قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما يجئ بالجامد توطئة للحال ليجرى
النعت على منعوته اذ حاله ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاء
زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لو لم تذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ما الاول
فما فايدة هذه التوطئة انتهى قلت هذا كله مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين بارد لانه وصف
ثاني قال ابن طاهر اراد التوكيد اللفظي نقله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت فان فقد الا
فراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر
ظريفا عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في
الدار ظريف او لا ما عندنا ما باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعى التركيب وهم لا يركبون
ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى الحال والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان
معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني
لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسائل اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي
فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما
تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف
بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال
والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انتهى وصنيع الموضح اقعد
من جهة التقسيم وانسب لقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون
تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامراة
فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف
بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اى لعمل لا بان
كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها
لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع في
المعطوف مع تكرار لا الذى لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة
قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله
صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثوانى ما لا يغتفرون في الاوايل وسكت الموضح
عن البيان والتوكيد المعنوى بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتى الخلاف فيهما فصل واذا دخلت
همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لا يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها
من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام الا غيره ومن تركيب نحو الا رجل في الدار
بفتح رجل الا غيره وتكرار نحو الا رجوع والا حيا بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على

معنييها

معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس ابن الملوح
على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقى الذى لاقاه امثالى والمعنى لبنت شعرى اذا لاقيت
ملاقاة امثالى من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية
لها ولدخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو الجيد وهو اى بقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى
توهم ابو على الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد عليه الجزولى اجازته اياه والحق و
قوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل الا الاقاص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة
والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ اعجمى ينطق بالحرف الذى بعد واوه بين البا الموحدة
والفا ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اى بالهمزة ولا التوبيخ والانكار
كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر
ارعوى اى انكف عن الشئ ويستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اى انكف عنه
وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قاله في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام
الاطباء وفي الصحاح والشباب ايضا الحداثة وكذا الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام
يشب بالكسر شبابا وشبيبة واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول
الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين مرادا
بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار
التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المستفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم
الارعواء ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به واجاب
الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخى على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثاث يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح المثناة تحت
وسكون الراء وفي اخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير
العمر واثاث بمثلثة بعد الهمزة الاولى اى افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكتب اشياء بيده وهو اى كون الحرفين
يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر مراعاة لمحلها مع اسمها والغائها والمعتمد
عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف انتهى بمعنى اتمنى فلا خبر
لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا
تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل عندهما الا في
الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد
فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر
والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما
خبر الا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها او لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها
مع اسمها وابيا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذى استدلا به اذ لا يتعين كون
مستطاع خبرا للا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اى نائب فاعل بمستطاع
بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة

ثانية لعدم صفته الاولى جملة ولى فاذا اطرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستشهاد لا ولما فرغ
من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهى المشار اليها فى النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام
ما تستحق دون الاستفهام شرع فى الا البسيطة على الاصح كلمة للافتتاح فغير الاسلوب فقال
وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيا فالاسمية
نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا ليس داخلة
على ليس تقديرا لان يوما منصوب بمصروف متقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم
ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة
الفعلية الخبرية ولا يعملان شيا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا
تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين
ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث يتجدد فيتعلق الطلب
به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف
التحضيض معناها الحض اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى مسئلة
واذا جهل الخبر نحو قلنا انه خبر لا او خبر المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله
واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو فلا فوت اى لهم قالوا لا ضير اى علينا ولو ذكر
لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع
سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن
عن بنى تميم انهم لا يظهرونه خبرا مرفوعا ويظهرونه المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه
وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اى لنا او فى الوجود او نحو ذلك
قال الزمخشرى فى جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام وان الاصل
الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جىء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم
وركب مع لا كما ركب مع المبتدا اسمها فى لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله
خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله المرادى عنه
وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل
محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام
بالخاص وذلك على قول من جعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب
الافعال الداخلة بعد استيفا فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين هذا
قول الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى باب ظن ليس اصلهما المبتدا
والخبر بل هما كمفعولى اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على
جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتشبيه خلافه
وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا
وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال
هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة
بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل القلبى ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه
نحو فكر فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسالة
وما يتعدى الى اثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل

القلب

القلب جزءى ابتدا اعنى راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل
اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدى لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد فى الخبر
يقينا وهو اربعة تجمعها فى ذلك انود وهى وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعول له الاول وخيرا مفعول له الثانى وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سوغ مجىء وجد للعلم لان من وجد الشىء على حقيقته
فقد علمه وقال تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان
وقال زياد بن يسار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر فتعلم
امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعول له الاول وقهر عدوها مفعول له الثانى والاكثر وقوع تعلم
هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير ابن ابى سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك
قاتله فان بفتح الهمزة حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء
المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية
والهاء فى تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء فى قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم
بمعنى الماضى قال بعضهم تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر
دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبنى للمفعول
والتاء مفعول له الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفى مفعول له الثانى وهو صفة مشبهة والعهد
بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف
التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اى ان دريته فاغتبط من الغبطة وهى ان يتمنى مثل حال المغبوط من
غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر فى درى هذا ان يتعدى بالباء نحو
دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين
مفعول له الاول والمجرور بالباء مفعول له الثانى القسم الثانى ما يفيد فى الخبر رجحانا وهو
خمسة يجمعها قولك عز جحه وهى جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعول له الاول واناثا مفعول له الثانى ونحو قوله وهو تميم ابن
ابى مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابى قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا
عمرو مفعول له الاول واخا ثقة مفعول له الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة والمت بمعنى
نزلت ونحو قوله وهو النعمان ابن بشير الانصارى رضى الله عنه فلا تعدد المولى شريكك فى
الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول له الاول وشريكك
مفعول له الثانى والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولى فقلت
اجرنى ابا خالد والا فهبنى امرا هالكا فيا المتكلم مفعول له الاول وامرا مفعول له الثانى وهالكا
نعت امرا والاقل فى هب هذا والكثير تعديه على ان وصلتها كما فى المسألة الحمارية فى الفرا
ئض هب ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفى واسمه اوس
زعمتنى شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فيا المتكلم مفعول له الاول وشيخا
مفعول له الثانى ويدب دبيبا بدال مهملة يدرج فى المشى رويدا والاكثر فى زعم هذا وقوعه
على ان بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير فى مثل هذا افصح من تثنيته
وهو راى البصريين والتثنية راى الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا الثانى

نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت انى تغيرت بعدها ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان يجمعهما
قولى رئى وعلم اى رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول
للرجحان والثانى لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله فان علمتموهن مؤمنات
الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بالوجهين اى بالوجهين والغالب كونه
للرجحان وهو ثلاثة يجمعها فى كل طلسخ وهى ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله
ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول
وصاليا مفعوله الثانى وان شبت بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط
محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل
عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت
فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون
ذلك والرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو زفر ابن الحارث الكلابى وكنا حسبنا
كل بيضا شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى
وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها
نحو قوله وهو لبيد العامرى حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل
واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالبا الموحدة والحا المهملة
تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر
اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف
الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا ماتت صاحبها نسبت ثقيلة كالجمادات
والرجحان فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع
من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى
وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى
قدرنا على ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى
موضع المفعول الثانى ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم
ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده ثعلب الاحمر من الكوفيين فيا المتكلم مفعوله الاول وضمنا
مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظميا بالظا
المشالة والهمزة وهو بمعنى مشتاق وقال فى الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم
معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين
اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة
لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو والتقدير خلتنى نفسى ضمنا بعدكم ما زلت
اشكو اليكم شدة الفراق تنبيهات الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم
واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمه وترد راى
بمعنى ذهب من الراى اى الى مذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدى من هذه الافعال
الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا

اى

اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظا المشالة اى بمتهم وثالثها راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى
حرمته رابعها نحو حجوت بيت الله اى قصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد
فلا يتعديان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى
حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وتلويحه الافعال الخمسة وبقية افعال
الباب لمعان اخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فمنها ان علم تاتى للعلمة بضم العين كعلم الرجل
اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتى راى بمعنى اصاب نحو رايت زيدا بمعنى اصبت رئته وبمعنى
اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته وتاتى
حجا بمعنى غلب فى المحاجة نحو حجا زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجيت السائل اذا
رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اذا سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث
كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اى بخل به
وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اى وقف وتاتى وجد بمعنى اصاب نحو وجد
زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب
بفتح السين نحو عددت المال اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل
نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفى التنزيل وانا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى
راس بالهمز وتذكر نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رئيسهم وبمعنى قال
كقول ابى زبيد الطائى يا لهف نفسى ان كان الذى زعموا حقا وماذا يرد اليوم تلهيفى
اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى
سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم
فى غير مزعم اى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد
اذا ختله واستخفى له ليختله وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل
اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للتكبر يقال خال الرجل اذا تكبر واعجب
بنفسه وبمعنى ظلع بالظا المشالة يقال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه وغير ذلك قال الموضح
وانما لم يحترز عنها لانه الحق بها قولنا افعال القلوب التنبيه الثانى من التنبيهات
العشر اراى الحلمية بالحا المهملة اى المنامية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس
الباطن نحو قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فارى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد واحدهما
فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثانى وكقوله وهو عمرو ابن احمد
الباهلى يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم فى منامه اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل
وانخزل انخزالا فالها والميم مفعول اول ورفقتى بضم الرا وكسرها مفعول ثان وهم الجماعة ينزلون
جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرويا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا
تجافى الليل وانخزل اى انطوى وانقطع واى عند انتباهه بقوله ولراى الرويا انم ما لعلما طالبا
مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين وان الثانى المنصوب حال
ورد بوقوعه معرفة كما هنا [illegible] هنا الرفقا وهم الجماعة [illegible] والمرافقون فهو بمعنى اسم
الفاعل فالاضافة غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وهذا نوع خامس من انواع [illegible] وراى الحلمية لا بد
لها فى القدرة والتعليق خلافا للشاطبى ومصدرها الرويا نحو قوله تعالى هذا تاويل روياى من قبل

ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك
بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما
هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من نوعي هذا الباب
الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين أفعال التصيير وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل
والانتقال من حالة إلى أخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب
واليها الاشارة بقول الناظم والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه
هباء منثورا فالهاء مفعول له الأول وهباء مفعول له الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى
لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول
ثان وحسدا مفعول لأجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم
مفعول أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله إبراهيم
خليلا فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو أبو جندب بن مرة
الهذلي تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف
الزاي وفي آخره زاي اسم واد قاله العيني وأنشده المصنف في شرح التوضيح مختوما بنون وقال إنه اسم جبل وهو اسم
ثان مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية
والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع إلى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى إلى واللام
في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة ابن العجاج ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي
المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين
وقال الدماميني ينبغي أن تكون الكاف اسما أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها أما إذا
جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن مجروره بلا حاجة له اللهم إلا أن تجعل
لما منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تأكيد لها قاله في
المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع
وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك أي صيرني حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم
مفعول له الأول وفداك مفعول له الثاني ووهب هذا ملازم للمضي لأنه إنما سمع في مثل والأمثال
لا يتصرف فيها فصل لهذه الأفعال أحوال ثلاثة أحدها الإعمال وهو الأصل وهو
واقع في أفعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص
الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف
العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما فالمتوسط نحو زيد ظننت قائم والتأخر نحو
زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز
خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو
في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجوزة الجارية على بحر الرجز
واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ
هذا الشاعر في هجو رجل وألجأ على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم إشارة إلى أن ذلك غريزة
فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وهي ... الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم
بالأراجيز وفيها اللؤم والخور وقال أبو أسيدة الزبيري إن لنا شيخين لا ينفعا ...

غنيين

غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن يسرت غنماهما فأخر
يزعمان عن المبتدأ والخبر وإن حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان أنهما
سيدانا وإنما يكونان كذلك إذا يسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها وأجري علينا من ذلك والغا
العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخير والعامل المتوسط
بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إلغائه لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء وقيل هما أي الإلغاء
والإعمال في المتوسط بين المفعولين سوا لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ إلغاءه ...
فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان تنبيه هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة
إلى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فيجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجههم
أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي
وأبو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك أظن ربع الظاعنينا ويروى برفع ربع على الفاعلية
وبنصبه على أنه مفعول أول وشجاك مفعول له الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع قاله في
المغني واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع
الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول له الأول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثاني
وأظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء
ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير
إعماله ... المانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له الصدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا
لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فمن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة
اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار
خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام
وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها
عامل وإنما تخطاها في باب إن في نحو إن ربهم بهم لأنها مزحلقة من تقديم لإصلاح اللفظ وأصلها
التقديم على إن ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه
جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فيسقط ما قيل إن
جملة جواب القسم لا محل لها وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال
الإمام أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق
كقوله لقد علمت أسد أننا لهم يوم نصرهم النصير بفتح أن وهذه لام القسم ولم تعلق و
تقول علمت أن زيدا ليقوم فتفتح أن انتهى وفي المغني إن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق
تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتأتين منيتي انتهى فأخرجها من القسم وما
النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة
الاسمية في موضع نصب بعلمت وهو معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وإن النافيتان
الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أي بالقسم أو قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو
علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله إن زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد
في الدار ولا عمرو وعلمت إن زيد قائم فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة
القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت

والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة
نحو لن ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه
وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا او ما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول
والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة والصورة
الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى
فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف
الزوايد وجملة المبتدا او الخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق
في العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت
ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة
نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب
بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا به ليعلم
كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل
نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام
ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا والتعليق في شي من افعال
التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان
الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر
هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما
من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما تقدم
في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغا والتعليق تقول في الاعمال
للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قايما وتقول في الالغا
للمضارع المتوسط زيد اظن قايم ومع التاخير زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف
زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخير
زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق
اظن لزيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر كذلك فالحاصل
فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول الناظم وغير
الماضي مثله اجعل كما له زكن اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكم الالغا والتعليق
ان الفرق بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة
لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار
المحل علمت لزيد قايم وعمرا وغير ذلك من اموره بالنصب عطفا على المحل لا غير اي محل جملة
زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فايدتان احداهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق
نحو الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب
الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة
لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت
الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل الثاني الفايدة الثانية انه انما يعطف على محل

الجملة

الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره ولا
تقول علمت لزيد قايم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام
مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسر على محل
قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال
في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل
ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا انه وما كنت ادري
قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري
اي شي البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يودي معنى الجملة لان معنى موجعات
القلب ولا موجعات قلبي وهي في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق
بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال
نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا
ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز
الغا العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في الابتدا خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما و
استدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت
ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدا والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما
وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدا ولدينا خبره المجرور قبله مع تقدم اخال
بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان
العامل الملغى فيهما مع تقدمه على المبتدا او الخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه
احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا والاصل لملاك ولدينا ثم حذف اللام وبقي
التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا ما نسخ لنظر وبه جزم قاله في المغني وعلى
هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني
ان يكون من الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا للتوسط بين
المعمولين اقوى منه الالغا مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول
واخال في البيت الثاني قد سبق بما تقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني واما اخال
فقد سبق بما النافية فجاز الغاوهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير
متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمو
لين والوجه الثالث على ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف
وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف
في قولهم اي المعوب انك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث
اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغا ما تقدما والوجه الاول
اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح المومنون من زكاها والاصل لقد افلح

والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغا فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهي البا من
الى منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على
الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدر داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف
فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل
في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك انتهى **فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعو**
لين لافعال القلوب **اختصارا اي لدليل** يدل عليهما **كقوله اين شركاي الذين كنتم تزعمون**
وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت **باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب**
فحذف في الاية مفعولي تزعمون وفي البيت مفعولي تحسب لدليل ما قبلهما عليهما **اي تزعمونهم شركا**
وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركا وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركا
لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما **واما حذفهما اقتصارا اي لغير**
دليل فعن سيبويه فيما نقل عن مالك وعن **الاخفش** والجرمي وابن خروف وجماعة ابن طاهر
والشلوبين **المنع مطلقا** سوا في ذلك افعال الظن والعلم **واختاره الناظم** وحجتهم في ذلك ان
العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاه بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم
ليس بلازم **وعن الاكثرين الاجازة مطلقا** لمجي ذلك في افعال العلم **لقوله تعالى** والله يعلم وانتم
لا تعلمون اعنده علم الغيب **فهو يرى اي يعلم** والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى
ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي الظن نحو **وظننتم ظن السوء** فظن السوء
مفعول مطلق مفيد للنوع **وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة** قال الموضح وصا
حب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعل
من الحذف الاختصاري وليس الكلام فيه **وعن الاعلم** يوسف الشنتمري تفصيل فقال
يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها **دون افعال العلم** وعن ابي العلا ادريس نحو زيد ظن
وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه **ويمتنع بالاجماع حذف**
احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا
يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده
والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اشار الناظم بقوله **ولا تجز هنا بلا دليل**
سقوط مفعولين او مفعول **واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل فمنعه**
ابو اسحاق **ابن ملكون** من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب
من وجهين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه
كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا
دل عليه دليل **واجازه الجمهور** كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم التقدير ولا تحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف
المفعول الاول للدلالة عليه **وقوله** وهو عنترة العبسي **ولقد نزلت فلا تظني غيره**
مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت
مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قايما فالتقدير عند
الجمهور ظننت زيدا قايما ظننته قايما وعند ابن ملكون ومن وافقه اتهم زيدا ظننته قايما

٣ قول ابن الناظم ان الاكثرين على المنع تبعا للموضح

اولا بست قال الموضح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين
وليس من الحذف في شي عند البيانيين لان غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب فتارة يقصد مجرد
وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد
نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين
منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شي واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكره
لان الغرض تعلق بافادته انتهى **فصل تحكى الجملة المقولة بعد القول** عند جميع العرب
وكذلك الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من
جهة معناها فجرى هو وما معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة
من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب
اعطى ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم
وسليم قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم
ايضا قبيلة ايضا من جذام من اليمن **يجرون القول** اي في الجملة الاسمية **مجرى الظن ويعملونه فيها عمل**
ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول **مطلقا** من غير شرط من الشروط الاتية وعليه روي قول
وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه **تقول هزيز الريح**
مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان
وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر
والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثا المثلثة
في اخره با موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر **وقوله** وهو الحطيئة يصف جملا
اذا قلت اني ايب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر لاني على انها مع معموليها
سدت مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى
الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد اليا اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل
والهجر بفتح الها وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى لغة سليم اشار
الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم **وغيرهم يشترط** في اعمال لفظ القول اعمال ظن
شروطا وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شي من ذلك عمل ظن
لانها لم تكثر كثرة المضارع في هذا الباب **وسوغ السيرافي ذلك بالخطاب** وسوغه بر الكوفي
قال فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا
منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع **اسناده للمخاطب** لان الاعمال انما
يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه ولا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم
والغايب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد منطلقا لعمرو ولو قال واسناده للمخاطب وسوغه
به السيرافي الخ لكان ابين للتسوية ويشترط في المضارع **كونه بعد استفهام الناظم** في شرح التسهيل
ورد بقوله وهو عمر ابن ابي ربيعة **اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا** انشده
سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط
الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه باحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن
ظنه انتهى وهو مبني على ان متى ظرف لتقول **وللعدم ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول** وفيه نظر
لانه تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول

من لم يشترط الاعتماد عليه وشرطا كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية
وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا **بعد حرف او** ١٢ استفهام م
باسم سمع الكسائي من العرب **اتقول للعميان عقلا** فعقلا مفعول اول والعميان مفعول
ثان على التقديم والتاخير **وقال** عمرو ابن معدي كرب المذحجي **علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا**
انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلى م جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت
الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني
والطعن بضم العين بقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وبعين وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب
واذا في الموضعين واطعن على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والمقدر اذا لم اطعن
اطعن واذا كرت الخيل كرت **قال سيبويه والاخفش** في البصريين **و** يشترط في الاستفهام والمضارع
عند جمهور العرب **كونهما متصلين** من غير حاجز بينهما **فلو قلت انت تقول** زيد منطلق **فالحكاية**
واجب دخولها قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتد
بالضمير فاصلا وعرجهم قولهم بان الاستفهام بطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل
واقع على اسمين فينصبهما وردا بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم
المشتغل عنه خاصة والعمل في ما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله المصرح في
حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا **فان قد رت الضمير**
وهو انت **فاعلا بمحذوف والنصب** للمفعولين **بذلك المحذوف جاز اتفاقا** فليتأمل
واغتفر لجميع الفصل بين الاستفهام والفصل **بظرف** زمان او مكان **او مجرور او معمول**
القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتفي احجل تقول ان ولى
مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل
بالظرف الزماني **كقولك ابعد بعد تقول الدار جامعة** شملي بهم ام تقول البعد محتوما
فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح البا ظرف زمان وبعد بضم البا مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعول له الثاني وشملي مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني
ومحتوما مفعول له الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني
منفصل من الاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل
بالمجرور كقوله افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو **قوله** وهو الكميت بن زيد الاسدي
اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله
الثاني والاصل تقول بني لوي جهالا وبني لوي مفعول له الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع
جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا ام
متجاهلين حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقد موهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقوله امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير **وقال العرجا**
ويشترط ايضا في المضارع **انه لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق** برفعهما قال
لانك اذا عديته باللام بعد معنى الظن ولم يكن الا في لا سيما ان الظن من افعال القلب وذكر انه
يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله المرادي بتعليله في شرح التسهيل
وافره **ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قولهم اتقولون ان ابرهيم الاية** بالتاء المثناة
فوق وكسر ان **في قراءة الخطاب** للاخوين وابن عامر وحفص **ورد عليهم قول الرجع**

بالرفع

وحولت ... الفقير ... المضمر ... الاسم المشتغل عنه خاصة ... والعمل ... الظاهر وهي قوله هنا فان قدرت الخ
٥٥

بالرفع على الحكاية واذا اعمل القول عمل الظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا
مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد
يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا
فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد
في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال
ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا او اسرائين على تقدير مضاف اي هذا مسخ بني
اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة
لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل
والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي في المنع وابعد من خرجه على القولين
السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قاله
نقوها والمرادي نصا **هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة** بالنصب على من
مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة اوضعيفة قاله ابو حيان نقلا
عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل
قاله الموضح في الحواشي **وهي اعلم واري اللذان ثانيهما** اصلهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما
اقتصر عليهما وفوقهما مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير
من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب
فالزيادة عليه ابتداع اللغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني **وما**
ضمن معناهما من نبا بتشديد الموحدة **وانبا وخبر** بتشديد الموحدة **واخبر وحدث**
بتشديد الدال **نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم** فيري بضم اليا مضارع أرى والهاء والميم
مفعول له الاول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان
الاعمال لا تجسم ولا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة
فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى علمية بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون
علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد
علموها كذلك والذي نقول به نحن ممتنع عندهم انتهى والحق يمكن ان راى العلمية سماعا نحو **اذ يريكهم**
الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا
في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر
بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
يهدي الي غرايب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة
يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون ابن قيس وانبئت قيسا ولم
ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعول له الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى ابله اختبره
وقول العوام بن عقبة بن كعب ابن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعوده
فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل
من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودينى فالتاء المكسورة مفعول
اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري
او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول

هـ

والفعل في الجميع مبني للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله
ثان والجملة بعده مفعول ثالث ثم قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذا كـ
الى ثلاثة رءاى وعلما عدوا اذ صارا ارى واعلما يعنى من نصب نبا واخواته ثلاثة اى بعمل الثانى
خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى من ذلك يعنى من نصب بعض العرب نبيت زيدا مقتصرا عليه وكما
منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما
قال سيبويه نبيت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه
سلامة من التضمين الذى هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول
استغناعنه كاعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا
ولا تذكر من اعلمت به لان الفايدة لا تعدم في الاستغناعن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد
يراد الاخبار بمجرد المعلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابى العباس وابى بكر وابن
كيسان وخطاب وابن ابى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن
خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه لفاعل علم وهو قياس قول الاخفش
... ثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة
فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وعليه وان لم يجر في باب ظن
الحذف لغير دليل وذلك لان قولك اعلمت وظننت لافائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم او
ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثانى والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من
جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا اى لدليل ومنعه اقتصارا اى لغير دليل ومن الالغا والتعليق
ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولى علمت مطلقا للثان والثالث ايضا
حققا خلافا لمن منع الالغا والتعليق مطلقا اى سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول وهو ابو على
الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبنى للفاعل وهو ابو محمد الجزولى فانه
فرق بين البنا للفاعل والبنا للمفعول فقال يجوز في المبنى للمفعول لمساواته في الحكم لباب
علم ... رفعه بالبنا للمفعول ورفع نايب الفاعل كصيرورته في التعدى لاثنين ولا يجوز
في المبنى للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك عملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال
خطاب في الترشيح لا تلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدا وخبر
لان الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول وسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ
الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا او خبر ولم يؤثر فيهما شيا وقليل الادلة على الالغا في
المبنى للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر
خبره واعلمنا ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا او خبره ومن النظم قوله
وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدا وامنع خبره واراني
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا او خبره وليلنا على التعليق قوله من النثر المعجم
قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فالكاف والميم مفعول
اول وجملة انكم لفى خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث
والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف
مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين
المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها
جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفا نحو وما

تفعلوا

تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذى ستجزى
بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الرا اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل
ماض والتا نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذى في موضع نصب سدت مسد المفعو
لين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا تعدت اى
وعلم متعديتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدى كل منهما لواحد تعديا بالهمزة
لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اى ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اى عرفته اياه قال الله تعالى
من بعد ما اراكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكهم
الله في منامك قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم
مفعولى كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي كون الثانى منهما لا يكون
جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعد بالواحد بلا همز فلاثنين به توصلا
والثانى منهما كثانى اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثانى فيهما غير الاول الا ترى ان الحلم
غير زيد في قولك اعلمت زيدا الحلم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا الثوب
فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذفهما
معا اعلمت واريت كما تقول كسوت ومن منع الالغا والتعليق في المفعولين معا لانهما
ليس اصلهما المبتدا والخبر تنبيه ومن نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما
يحفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسما كلها والموضع الثانى ان
ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثانى نحو رب ارنى كيف تحيى الموتى
فارنى فعل دعا ويا المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيى الموتى جملة استفهامية في موضع نصب
على انها مفعوله الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابى حيان وقد يجاب
عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسا على المتعدى لاثنين كما
قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبى انه سمع في علم نقلها بالهمزة
الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدى فكثير وذكر امثلة منها علم الشى واعلمته اياه
اى عرفته اياه هذا نصه بلفظه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب
عن النظر الثانى بالدعا وان الرؤية هنا اى في ارنى كيف تحيى الموتى علمية لا بصرية كما قال
الحوفى الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ويخرجها عن رؤية العين
ونحو زيدى مثل هذا ما مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النسا ولك ان تقول
ليس هذا من التعليق في شى بل الجملة كيف تحيى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير
ارنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم التقدير وتبين
لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى في باب كسا لجواز
ان تقول اكسى كيف شئت كما تقول ارنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم
اره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول النظم والثانى منهما كثانى اثنى
كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا هذا باب الفاعل الفاعل
الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في
تاويله اى الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اى الفعل

من التقدم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر
الا النصل ١٧ وما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل والمستتر نحو اقوم وقم والموصول به اي
نحو تبارك الله والضمير البارز نحو تباركت يا الله ان وان وما دونه وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا
بالاسم ما قترن به سابك لفظا او تقديرا والسابك هنا خشوع قلوبهم يسر المرء ماذهب الليالي
اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خاصة نحو وما راعني الا يسير اي الا يسيره ولا تقدر ان
اذ ذهابها ولا تقدر من هذه الاحرف الا ان فاعل مول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة
المشددة ولاما تقدم نزيه ولا يقدر ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد الاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا
حيث اوثبا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا كما جا مصرحا به في قول الشاعر
مستوفيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله اولم
بدا لي من تلك القلوص بدا واليه ذهب المبرد ومن وافقه
يكفهم انزالنا اي لا فرق في ذلك بين المتصرف كما ذكر
والجامد نحو نعم الفتى زيد افضل
والفاعل بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل الذي
يختلف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا رجح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف
فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثلنا وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا
وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى
فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على
صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو ضراب ومضراب اوضريب اوضروب
زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرا احب اليه
البذل منه الميل ياابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو
عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين
نحو وفيه علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسما موضوعا موضع الفعل
نحو اياك انت وزيد ان تزحما فمعنى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالضمير
المنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج الفعل
الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع
لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام فعل
لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور
انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور ولا محذوف
وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا
ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا
هذا قول الجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وان لم
يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد والاحتياج
الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل
وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور
البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى القيد
لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو عجبي

قراه

قراه في الجامع القران فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته
مفرعة عن صيغة المبني للفاعل على تقدير والقران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع
القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني
الكلام عنه ورافعه المسند وقال سيبويه الاسناد لا خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا
اذا فهم المعنى نحو خرق الثوب المسمار ومن كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفعها ونصب
نائبها وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس لبعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات
بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر
وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير
ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة
الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم
مصدر قبل والرجل فاعل وامراته مفعول وحيان في ان اسم المصدر غير العلم والميمي لا يعمل عند
الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا
ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير الثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات
هيهات لما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم
اي على الفاعل ولكن ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند
وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد
قام فهو في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد
واما فاعلا حال كونه محذوف الفعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل
محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا
واستجارك خبره من غير حذف لان ادوات الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة
بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز
عندهم ان يكون احد مبتدا وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او ختم بالمجرور
بعده واستجارك خبره وجاز الامران في نحو ابشر يهدوننا فبشر
يجوز ان يكون مبتدا وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا
خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر
يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في
اانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف
يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل اختصارا عن العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية
فى عليه لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان الفعلية تخالف فى عطف ام نحن الخالقون
عليه ونحو الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال في المغني وتقدم
الاسمية في اانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون
انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى تخاص مطلوبة في الجملة لاجل
المعادلة واذا ترجح المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير
الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومن الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند

ملكة الجزيرة ونهد من ملوك الطوائف
بسكا هو قول الزبا بفتح الزاي والبا الموحدتين والد ... ووجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا
ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا او هو منصوب على الحال فتعين
ولا جايز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا او هو منصوب على الحال فتعين
ان يكون فاعلا بوئيدا اعتمد ما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو
وكسر الهمزة وبعدها يا مثناه تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الزائر
والثاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما
تقدم او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كنفس اني حكمك مسمطا
فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مسمطا قيل او مشيها بدل من ضمير
الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتدا
والجار خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه
التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على
البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من
الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او
تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذا ابدل منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام
حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته
تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد
فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لابد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث
من احكام الفاعل انه لابد منه لان المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل
في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا
يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما للمذكور متقدم على المسند كزيد قام كما في
الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع
لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام ولا يرجع هو الى الشارب
لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع
الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول
نحو اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال
عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح التراقي اي اعالي الصدر والثاني نحو قول بعض
العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا او خبرها وهو سوار بن المضرب حين هرب
من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان
فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما
نحن فيه الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما
نحن فيه مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون
ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان

جملتها

جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان
وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم
وقطري بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملة وتشديد اليا اخر الحروف هو قطري بن الفجاءة
الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر
ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي مستدلا بنحو ما تقدم
من الاية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النيابة عن
الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب
اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام
احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب
مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تعالى جوابا لمن قال
لم يجر قلبه من الوجد شي قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتخلص من التعلق وهو التصبح على اللوم
ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر
فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الوجد او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ
به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام ولم يجعله مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سالتهم
من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير
خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال
محقق قاله التفتازاني وهو متعقب لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه
ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف
كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك كقوله تعالى
قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة
الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان
يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تنطابق
جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول
قاله السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجه الخلاف لخفاء الاعراب وعموم القرينة وقال الرضي
في الحواشي الجسبل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل جمع اصيل وجمع
اصال على اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما
قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار
يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى
لان الرجال مسبحون بفتح البا بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله تعالى
بن نهشل يرثي اخاه يزيد ابن نهشل كما قاله التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو لمهلهل

وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما يطيح الطوائح فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر
كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل
فعل محذوف اى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع
المفتقر الذليل والمختبط الذى ياتى اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح
والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع
معروف لاجل اذهاب المنايا بيزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع
فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفا
فى صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وحواء حذف فعل الفاعل كما فى الاية
والبيت قياس وفاقا للجرمى بفتح الجيم نسبة الى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح ابن اسحق
وكنيته ابو عمرو وابن جنى بكسر الجيم واسكان اليا ليس منسوبا وانما هو معرب كنى واسمه
ابو الفتح وجماعة البصريين اجازوا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول فيهما
ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع فى الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير
المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثانى صاحب البسيط وعلى
القياس لا يجوز فى نحو يوعظ بالبنا للمفعول فى المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف
لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على
النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل
محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل
ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا اى كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اى يعظهم زيد والى
ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد فى جواب من قرا او استلزمه
اى استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت
لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدايف والخمر فالخمر مرفوعة بفعل محذوف
يستلزمه احلت اى وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى [illegible]
سال الحضرمي يونس ابن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال باضمار فعل اى وحلت
الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير انى سمعت الفرزدق ينشده بنصب
طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة بالنصب على الظرفية
وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول
احلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدايف بالسين المهملة والفاء جمع سديف
السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين ابن اصرم قد قتل له قريب فحرم على نفسه
شرب الخمر واكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب
الخمر واكل اللحم الطرى او فسره اى فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد
من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك
احد استجارك والحذف فى هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض
فلا استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الثانى

من

من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع
افراده نحو ان تقول قام اخوك واقايم اخوك كما تقول قام اخواك والقايم اخواك وقام
اخوتك واقايم اخوتك وقام نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند فى الجميع الا انه لو قيل قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل
خبر مقدم وكذا فى تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا
هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتى
التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة
التوحيد هى الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة
واليه اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى
البصريون من طى وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاى او السين
قال فى الصحاح ازد ابو حى من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد
السراة واختلف فى تسميته ازدا او اسدا فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك اكثر من جود
اسدى الى كذا او ازدى الى كذا وقيل لانه كثير النكاح والاسد والازد النكاح وشنوءة بفتح
الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربونى قومك وضربننى نسوتك وضرباك
اخواك وفى الحديث او مخرجى هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت
ان اكون حيا اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوى هم فقلبت الواو يا وادغمت اليا فى اليا
وقال عمرو بن ملقط الجاهلى الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية فالفيتا بالبنا
للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى
الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقية حال
من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة مصدر بمعنى
الكذب واولى فاولى لك دعا اى اهلاك يليك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب
اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من
شدة الالتفات وقال امية يلومونني فى اشترا النخيل اهلى فكلهم الوم فاهلى
فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترا مصدر مضاف
الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله
وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو غير مصروف خبره وهو اسم تفضيل من اللوم بالبنا للمفعول اى
وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده واهل الذى باع يلحونه
كما لحى البايع الاول وقال اخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب فغر جمع غرا
مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القحن والقحن علامة جمع المؤنث وهى النون والسحايب
جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع حسن [illegible] وجمع مشتق
على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته
الالف والتا دون النون نحو اقايمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو
والنون فى ذلك المسموع احرف وان طيا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا
وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء الساكنة على التانيث بجامع الفرعية عن المفرد
فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المونث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من

يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتا التي يظهرونها في قالت فلانة وكانهم ارادوا ان يجعلوا
للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قوله الناظم
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لانها ضماير الفاعلين وما
بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او
ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي
الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او مع المفردات المتعاطفة بغير واو خلافا
لمن زعم ذلك بكسر الجيم في الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن
زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات كالخضراوي في قوله لا نعلم احدا اجاز قاما زيد
وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وانما كان الصحيح انها حروف لا ضماير لنقل الايمة من اهل
اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من
الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب ولا اختصاص بلغة قوم باعيانهم
قال ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لحي
قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما
تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي
الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم
من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم
تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب
والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر
ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا
له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب
وخير بكسر الخا المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهون
لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا اجاز
قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشي لانه
يمنع التركيب لا التركيب انتهى الحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا
انث فعله بتاء ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك
مستفاد من قول الناظم وتا تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتا المضارعة في اول المضا
رع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث في مسئلتين احداهما ان يكون
الفاعل ضميرا متصلا لغايبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث
ما له فرج وبالمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس
طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا
اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند
ما قام الا هي وما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير
واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة
الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتا التانيث
تجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه

اشار

اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس
ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذفها للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام
النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل لذلك
ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على
انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يتم ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد جاء ربما لمثل انما يتم
دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم
حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على
هذا اذ هو دليل على ان قايله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتناول الارض
بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الماضي انفا لها تاباه وقوله وهو الاعشى ميمون
بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي
فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع
حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار
واودى بمعنى هلك يتعدى بالبا والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفا
عل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين
اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وقد شذ قول بعضهم قال
فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو رديء لا يقاس فيقتصر فيه على السماع
وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح
نحو نعم المراة في المدح وبيس المراة في الذم بترك التا فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس
وهو مؤنث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي
فلذلك يجوز فيه ذلك التذكير واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا
لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التذكير والتانيث في مسئلتين احداهما
المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل غير الا كقوله وهو جرير بن الخطفي
يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التا وهو
جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع
صليب النصارى والشام جمع شامة اي العلامة وقولهم حضر القاضي اليوم امراة
فالمراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه
وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به
وصار الفصل كالعوض من تا التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل
ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان
كان الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث بالا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص
بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا
ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى

وانشد الاخفش على التانيث
منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفصل والتقدير ما قام احد الا هند
في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع
وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا
حكا زكي الافتاة ابن العلاء وقرى ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو
رجا وعاصم والجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم
التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة
الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو جمع الشمس والقمر ولو قرى
وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب
كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي
فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر
نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس
نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المؤنث نحو وقال
نسوة ومع الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء الهنود
فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو
شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني
نحو الذين فانه لا يقال جاءت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب
التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعف العناية به
والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءته كتاب
ريداء بجبفته والى ذلك اشار الناظم بقوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر
كالتا مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث
اوجب التذكير في الفعل نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل نحو قامت
الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح
التذكير والتانيث وخالف الفارسي من البصريين في جمع التصحيح المؤنث فاذا انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق
اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ونص الناظم فلم يستثن
ثانيث الفعل مع جمع تصحيح المذكر بنحو اذا جاءك المؤمنات الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ونحو قوله
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الي جمع تصحيح المؤنث ونحو من بعض
ذي يعقوب ممن خالد وتمعوا النصر وانما يجب ان البنين في قوله امنت انه لا اله الا الذي امنت به بنوا اسرائيل والبنات
في قوله بنات الم يلم يسلم فيها لفظ الواحد اذا الاصل بنوا الخرقا كاسمه وزيدا عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في
التانيث فلم يسلم فيهما الواحد وعوملا معاملة جمع التكسير الجمع الكلام فيه قال الشاطبي ويحل الخلاف في
تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير منهما كالبنين والبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان
التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة اولان
الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته
اولان ال في المؤمنات اسم موصول بمعنى اللاتي وهي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع
الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول
فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم

ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري
لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث
فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت
الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير
الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع
من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه منزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول
بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر
الفعل والفاعل جميعا ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقدم الفاعل على
المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ست
مسايل داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقدم الفاعل
على المفعول ففي نحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه
اي الاصل ففي مسئلتين احداهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز
الفاعل من المفعول نحو ضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا
تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصورته لا تستثنى عشرة صورة
قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او
مضافين فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر
بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالف
لهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شي
من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلا فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان
وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد احدهما
من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عند العقلا
باتفاق عند الاصوليين ولعدمه عند النحويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان
للوقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما محتملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر
وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر
ولا حاجة الى ذلك الا عند تعيين الامتثال واما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه
لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كونه تلك اسمها
ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجا
ج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول
ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي ولو زال الالتباس بقرينة
لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاطلت الكمثرى يحيى جاز التقديم بلا خلاف
المسئلة الثانية من مسايل وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول
بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب

بيان المتكلم

عين
نقال

ضرب

المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضروب زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي
وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا
واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول
مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي وما ابى الا جماحا فؤاده
ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو
فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله
وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول
المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم
السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور
وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم اليا
مضارع انبت والخطي بفتح الخا المعجمة وتشديد الطا الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند
عمان بتخفيف الميم مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهو عروق شجر
الرماح فاعل موخر وتغرس بالبنا للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور
مع الا على الفاعل بناؤه على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا
فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيد احد او
تابعا له نحو ما قام احد الا زيد افاضل وما كان من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل
انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه موخر من تقديم
فهو واقع قبل الا تقديرا لم يبعد هذا ثم بعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشي
اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا جاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر ومما توسط
المفعول بين الفاعل والفعل جوازا نحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل
جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قوله خاف ربه عمر فعمر
فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله
ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله
وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما وجوبه اي وجوب
توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل موخر وجوبا ونحو
يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل موخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا
وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة ولاجل
ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لان نوره فاعل
واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطا وتخفيف الواو
من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت

قومك

قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الها باجماع
حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة وفي
الشعر نحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او ابو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد
الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزا الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزا
الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشي وانما هو دعاء عليه بالابنة
والكلاب تتعاوى عند ارادة السفاد قال وهذا من الطف الهجو والحصر وانما قيل الشعر فقط الضرورة
وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والابدال فمستثنيان
لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره
فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى
الجواز مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار في النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر
والمسئلة الثانية من مسائل وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل ان يحصر الفاعل
بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره ضمير
فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند الكسائي فانه
يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير
الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا فقدم الفاعل على
المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبأ وعاب بالعين المهملة
من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد البا الموحدة وفي اخره همزة غير
ممدودة الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب
الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالبا وهو كذلك المفعول وهل بمعنى ما والا
صل ما يعذب احد بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام
الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول
عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار
وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت
لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية واناء بكسر الهمزة وسكون
النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر
والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلج
مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور وغيرهما المحصورين في هذه
الابيات ونحوها عاملا فقدر فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت
درى بنا على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تفصيله
وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر
ولما تقدم المفعول على الفعل والفاعل جائز في الذكر [illegible] فقد تقدم بيانهما مفعول
مقدم للفعل الذي بعده ويجوز ذلك في القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون
اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو اياما تدعوا

فلذ الاسماء الحسنى فايا اسم شرط منصوب مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل
فى عامله من جهة بعمل أنمي المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على فاعله أنْ
بقع عامله بعد الفا الجزائية فى جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اى لعامل المفعول
منصوب غيره اى غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اى على الفا مثال اما المقدرة
فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب
تقديمه وامار بك فكبر ومثال اما ظاهرة نحو
تقديم المفعول فيهما حذرًا من ان يلى الفا اما الملفوظ بها او المقدرة فيفصل بينهما بالمفعول
فان قيل ما بعد الفا والجزا لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ها هنا فى المفعول فالجواب انها انما تمتنع
ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت فى مركزها الاصلى وهى ها هنا ليست فيه لانها مؤخرة
من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت
الى الفعل حذرًا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان الفعل منصوب غير المفعول به مقدم على
الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقدم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدًا
فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل به الفصل
فاستغنى عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما سبق اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر فى احدهما وجب تقديم الفاعل
على المفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال فى الفاعل واذا كان
المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب فى المضمر وصله بالفعل
وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربنى زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة
هذه وجب ان يوتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر
مفعولا وجب فى المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل
او تقديمه عليه وعلى الفعل معًا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرًا من ارتكاب الانفصال
مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم فى النظم وهم المساواة بين هذه المسئلة وهى
مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب موسى عيسى فى وجوب تاخير المفعول فيهما عن
الفاعل فقاله واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه
لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب
ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى للالتباس
ان عيسى مبتدا وان الفعل تحمل الضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره
الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من اقسام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول
فى ثلاث مسايل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول
ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول فى مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا
بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله فى مسئلتين
ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل فى مسئلة
واحدة وهى ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال
الفاعل بالفعل وتخيير فى المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل فى مسئلة
واحدة وهى ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا
ذلك هذا باب النائب عن الفاعل قال ابو حيان رحمه الله

لم

لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعهود باب المفعول الذى لم يسم فاعله قد
يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذ لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظى
كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح فى شرح القطر
وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس فى قوله فى قينة كانت لرجل من آل
عمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيرى وعلق اخرى غيرها الرجل مبنى علق فى المواطن
للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقنى الله اياها وعلقها
الرجل غيرى وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين
المهملة وفتح الرا مفعول مطلق اى تعلقها عرضا من غير قصد قال فى الصحاح وفى قولهم علقتها
عرضا اذا هوى امرأة اى اعترضت لى فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة
كما صرح به فى بيت اول القصيدة فى قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيرى وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق
امرأة غيرها او لغرض معنوى كان لا يتعلق بذكره غرض اى قصد نحو فان احصرتم واذا
قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اى فاعل
كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله
واستحقاقه الاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل
لتانيثه ان كان مونثا غير مجرور واحد فاعل بنوب من اربعة بيان لواحد الاول
منها المفعول به لانه كالفاعل فى كون الفعل حديثا عنه وفى جواز اضافة المصدر
اليه ولا فرق فى الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام نحو وغيض
الما وقضى الامر والاصل غاض الله الما وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به
وانيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة
واوجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جايز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثانى المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما
للبنا للفاعل اولا فالاول نحو ولما سقط فى ايديهم والثانى نحو نحو ذهب بزيد لان المجرور
بالحرف مفعول به معنى فصحت نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلى
وتلميذه ابو على الرندى بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه
والتقدير ولما سقط هو اى السقوط وسبب هو اى السبب لا المجرور بالحرف المتعدى لانه
لا يتبع على المحل اى محل المجرور اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مر بزيد الظريف ولا اذهب
الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز فى تابعه الرفع كما جاز
فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل
المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النايب ولانه اى المجرور قد يتقدم على عامله
نحو كان عنه مسئولا فلو كان هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على
عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم النايب بحيث يتقدم الاصل ولانه اى المجرور اذا تقدم لم يكن
مبتدا والنايب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيت كيل ورطل
منه قسيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز

قال ... هو مجرور لا يونث الفعل ... النعل ... الفاعل ... المجرور ...

الاصل

الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه [illegible] على حالهما [illegible] اى للمجرور المونث اذا ناب عن
الفاعل [illegible] وكل مونث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند
فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال المجرور [illegible] لنا منه الادلة على نيابة
المجرور في لسان العرب [illegible] بالنصب فاناب المجرور ولم ينيبوا المصدر
لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع
لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما لم
يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد او غير زايد ومدخوله ظرف
فالاول نحو [illegible] قاعدا بالنصب اتباعا للمحل فانه يظهر اعراب محله في
فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو [illegible] فان لم يجر من دون عدنان والداه ودونه معد
فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بنحو
ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي متعد نحو
مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل
ما لا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه
مع دون ان وان وكي الا شذوذا فلا تقول مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر
زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله
يسلكن في نجد وغور غايرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اى ويسلكن غورا
او بالعطف على محل نجد فسقط فيه لهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما في لهم ولانه يتقدم
نحو [illegible] مسوغ [illegible] هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير
المصدر كما قالوا انما النايب في هذه الاية ضمير يرجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو
المخوف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا [illegible] وانما لم يقدر ضميرا يرجع الى
[illegible] كما تقدم واما قولهم
[illegible] اذا تقدم لم يكن مسندا اذ ذاك حيث لم يمنع مانع واستناع الابتداء اى بالمجرور
بحرف اصلي لعدم النظير من العوامل المنفية غير المزيدة وشبهها هكذا اجاز ابن عصفور
واجاب الخفاف بانه يتفق [illegible] الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم مسندا الى النايب
[illegible] لان المسند حينئذ
[illegible] اذ لو قال هي نعم امراة لم يجز
بضميرها [illegible] يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه
لا يجوز ان يتقدم بالكلية [illegible] اذ ذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب
من احد انما قالوا ان الجر بالحرف الزايد كالجر مع امتناع من احد لم يضرب
لان من لا تزاد في الايجاب [illegible] لان نفي ضميره مسوغ لذلك قوله
اذا احد [illegible] في باب العدد وحيث امتنع
التقديم امتنع [illegible] يونث له في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر
المفعل [illegible] فلم يؤنث الفعل له فاما ان نحو
طايفة [illegible] بالتاء المثناة فوق في قراة مجاهد فقال ابن جني [illegible] على معنى ان تسامح طايفة
بدليل [illegible] فلا [illegible] النايب في الفعل المسند الى المؤ
نث المجرور بالحرف نفذ قالوا وكفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع

بهند

بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد [illegible] مجرور بحرف اصلي هذا تقرير
كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد [illegible] امتناع كفت بهند [illegible] الزجاج ان كفى
يتضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يونث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر
يعود على الاكتفا والباء متعلقة بالضمير اى كفى الاكتفا بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند
البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص
بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما التزم
النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على
ان يكون نايب فعله المقدر على ان الاصل سبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير
لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه
ولا بد من تغايرهما خلافا [illegible] مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد
فتغاير فتحصل الفايدة فاذا امتنع سير سير [illegible] المصدر فامتناع سير
بالبنا للمفعول على اضمار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المذكور اكثر
ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا
جلس بالبنا للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان
في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر
المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس
الكندي وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب فالنايب عن الفاعل يعتلل
ضمير مخصوص مختص بلام العهد [illegible] العلى يعتلل هو اى الاعتلال المعهود
اعتلال ثم خصص بعليك اخرى [illegible] فيفيد ما لم يفده الفعل [illegible]
انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال [illegible] الدال عليها وهو عين المذكورة
قبل الفعل وحذفت كما حذف الصفة [illegible] موصوفا [illegible] كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم
القيمة وزنا اى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية فالرفع المعنى واعتبار ضمير
المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه
ويسوك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط
الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه
يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اى الحول المعهود او حول بينهم لان الصفة هنا
مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اى الحول المعهود او حول دونها وليس النايب الظرف
فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان
يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه لم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال غيرهما
فتحه بنا وهو المشهور ولو قرى وحيل بينهم او روى حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع
وكما روي وبالشريف حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم نحتج الى هذا التوجيه وبذلك
يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم

يعني جاز بعض من مهابته فما نحن فيه حتى يتسع ذكره المعنى بعض الاعضا المعهود او الاعضا من
مهابته لكونه [illegible] قال ابن جني [illegible] كتب على الحماسة لابسط ابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال
والجمهور على منع [illegible] المفعول [illegible] خلافا للاخفش [illegible] الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على
سؤال مقدر [illegible] جماعة [illegible] نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافا للكسائي [illegible] المفعول معه [illegible] كيف قام خلافا للفرا الرابع ما ينوب
بعد المفعول المطلق [illegible] عنه [illegible] الى نحو [illegible] والمكاني نحو جلس امام الامير
[illegible] ولا ما لم يكونا متصرفين لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان
[illegible] في الاول وبالاضافة في الثاني و يمتنع نيابة نحو عندك [illegible] بفتح المثلثة فلا يقال جلس
عندك [illegible] بالزكر [illegible] تصرفا الا ملازما من تدخل عليهن
[illegible] ويمتنع نيابة [illegible] زمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما
[illegible] لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان اولا في الاول
[illegible] الثاني فان قيد الوصف مثلا [illegible] حسن وصيم زمان طويل الحصول
[illegible] بالاختصاص بالوصف [illegible] الوصف والى جواز نيابة المجرور
[illegible] والظرف [illegible] عن ظرف او مصدر او حرف جر بيانه [illegible] وحينئذ وجد
[illegible] وظرف [illegible] والى ذلك اشار الناظم
[illegible] ولا ينوب بعض [illegible] المفعول به انما ينوب بعد
ان يجد مفعولا به مجازا ما اذا وجد المفعول به [illegible] عليه [illegible] تقديم غيره عليه من تقديم
[illegible] الاصل لغير موجب واجازه الكوفيون اي اجاز [illegible] ان ينوب غير المفعول به مع وجوده
مطلقا من غير شرط [illegible] تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون [illegible] المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول
به وهو قوما مقدما على النائب [illegible] او اجازه الاخفش بشرط تقدم
النائب على المفعول به [illegible] يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
[illegible] على اعلال بقلب الواو يا وادغامها في الياء
وقلب [illegible] ونائب فاعله هو المجرور بالباء [illegible] مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو
[illegible] او لا شفى ذا الغي الا ذو هدى فيعني مضارع
مبني للمفعول [illegible] الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره في التسهيل
[illegible] النظم [illegible] مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين
عن البيت [illegible] القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب
[illegible] الاية [illegible] على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي
[illegible] الثاني وذلك جائز الثاني
وان لم [illegible] المفعول به [illegible] واختار ابن عصفور اقامة
المصدر وابو حيان ظرف [illegible] وغير النائب مما تعلقا
[illegible] بالفاعل [illegible] نحو ضرب زيد
يوم الخميس امام الامير [illegible] فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر
وهو [illegible] اي من اجل [illegible] نصب [illegible] المفعول الذي لم ينب عن الفاعل

سواء

سواء كان الاول ام الثاني ونحو اعطى زيد [illegible] ويسمى المفعول المنصوب
من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله [illegible] فرغ في
الصور [illegible] وهو في الصور
[illegible] النصب الواجب لفظا او محلا [illegible] النائب [illegible] نائبه
لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه [illegible] الرافع
النصب له محققا وهل نصبه بالرافع [illegible]
فيه مذهبان اصحها الاول [illegible] واذا تعدى الفعل [illegible]
فنيابة الاول [illegible] ونيابة الثالث [illegible] ابن هشام [illegible]
[illegible] ابي الربيع وابن الناظم في شرح [illegible] اجازه ان لم يلتبس نحو
اعلمت زيدا الكبش سمينا [illegible] قال ابو حيان [illegible]
اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث [illegible] الخلاف في الثاني [illegible]
من قال باقامة الثاني [illegible] قال الشاطبي وهو الزام [illegible]
وانما [illegible] الناظم حكم الثالث [illegible] الخلاف [illegible] ويكون الصحيح [illegible]
ان لم يلبس وهو [illegible] كلام التسهيل [illegible] في الاصل عن الاول
ان التبس نحو اعطيت [illegible] لا فيا من عدم [illegible] كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين الماخوذ [illegible] اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرو [illegible]
ان عمرا اخذ وزيد ماخوذ والفرض [illegible] بعض المتاخرين ينبغي ان يشترط عدم اللبس
الرتبة كما في ضرب موسى عيسى [illegible] المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما
جاز نيابته مطلقا [illegible] الثاني نكرة والاول معرفة ام لا اي زيدا اخذ
ودرهما ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا [illegible] النائب [illegible] الاول لانه فاعل معنى وقيل
يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب [illegible] المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا
فان اعتقد القلب جاز والنائب في [illegible] القلب [illegible]
ورفعه مجاز كما ان نصب الاول [illegible] عند امن اللبس
كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر [illegible] وقيل يمتنع نيابة الثاني
ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا [illegible] اعطي زيد
درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة [illegible] الثاني [illegible]
اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل [illegible] انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول
معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن
[illegible] في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا
بغير اعطي [illegible] بصح على مذهبه اقامة الدرهم [illegible]
لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني [illegible] في الاصل عن الاول قال
قوم [illegible] تمتنع نيابته مطلقا [illegible] جملة ام لا [illegible] والاول
معرفة ام لا للالباس في النكرة [illegible] نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول
[illegible] من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني
كونه مشتقا [illegible] اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه

الفعل المبني للمفعول [illegible] قايم زيد [illegible] قايم ضميرا مستترا يعود على زيد وهو
متاخر لفظا ورتبة [illegible] على الفاعل [illegible] متقدم الرتبة لانه نايب عن الفاعل
ولا يصح ان يعود [illegible] وهذا القول حكاه ابو موسى
الجزولي وابن [illegible] فان لم يلبس نحو ظن قايم
زيدا [illegible] ان المسوغ [illegible] جملة اسمية او فعلية لان
الفعل [illegible] على الاصح [illegible] ابن طلحة والسيرافي في الامتناع
[illegible] وقيل يشترط في اقامة الثاني
[illegible] فيختص [illegible] يودي الى الاخبار بالمعرفة
[illegible] وقد نص على هذا المعنى سيبويه
[illegible] واحد [illegible] الشاطبي [illegible] اعلم اجازه قوم منهم الجزولي
[illegible] فيمتنع اعلم زيدا عمرو
[illegible] الموحدة نسبة الى ابده بلدة
[illegible] مفعول صحيح لصحة اطلاق
[illegible] عليه حقيقة [illegible] المعنى لان الاخزاب فاصلها
[illegible] فاطلاق [illegible] جاز ولان السماع انما
جا بها فامنا الاول [illegible] قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لييما صميمها
فالتاء هي المفعول الاول نايبة عن الفاعل [illegible] المفعول الثاني وجملة اصبحت
المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير [illegible] والتانيث باعتبار القبيلة وكراما
خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما [illegible] فاعل لييما والجو بفتح الجيم وتشديد
الواو [illegible] والمراد اعيان القبيلة
[illegible] المعنى [illegible] باليمامة مواليها كرام ورؤساوها
لئام [illegible] في باب ظن ليس جملة وجريان
الخلاف في الثالث في باب اعلم [illegible] وهي حكاية الاجماع على جواز
[illegible] الثاني [illegible] فانه قال وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسا
فيما [illegible] جملة حيث قال في باب ظن وارى
المنع اشتهر [illegible] فان القصد ظهر وما عام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جايزة
بالاتفاق [illegible] وهي قائمة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني
[illegible] الضمير [illegible] في شرح النظم حكى الاجماع على الامتناع
في قوله [illegible] منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم
[illegible] لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب
علم [illegible] الثاني فلو ذكر الثالث [illegible] التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان
ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل
[illegible] فلا ينسب حاكيه الى الغلط غايته ان [illegible] حاكي الاتفاق لم يقف على
الاختلاف فصل [illegible] الفعل المعتل الذي لم يسم فاعله مطلقا اي سواء
كان ماضيا او مضارعا [illegible] اشار الناظم [illegible] واول الفعل [illegible] ويشركه في

الضم

الضم ثاني الماضي المبدو بتاء زائدة [illegible] فالثاني كتضارب والاول
نحو تعلم وتدحرج وقيد التا بالزائدة [illegible] ترمس الشي بمعنى دسه
فانها اصلية ولا يضم ثاني فعلها [illegible] والى تا المطاوعة
اشار الناظم بقوله [illegible] الثاني [illegible] كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث
المبدو بهمزة الوصل سواء كان [illegible]
والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible]
[illegible] لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم [illegible] انتهى [illegible]
نحو جر [illegible] جلس [illegible]
ويكسر ما قبل الاخر من الماضي [illegible] والمتصل بالاخر الكسر [illegible]
ومن العرب من يسكنه كقوله [illegible]
وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة [illegible]
الفا فيقول في راى زيد [illegible] فتحصل في معتل اللام ثلاث [illegible]
كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه [illegible] من المضارع والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible]
من مضارع منفتحا هذه الكلمة [illegible] اذا اعتلت عينه وهو
ثلاثي كقام من الواوي [illegible] على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي
وانقاد من الواوي [illegible] العين [illegible] فينقلب الالف
يا فيهما واخلاص الكسر لغة [illegible] واشمام الكسر والضم لغة كثير من قيس
واكثر بني اسد قال الشاطبي [illegible] الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين
مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور والثاني
في ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء [illegible] قبيل النطق بها [illegible] مقابل
اخرها [illegible] ان الاشمام في الاواخر [illegible] الوقف [illegible] الاشمام في اوائل قبل
النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي [illegible] بعض [illegible] فقال كيفية النطق
به ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة [illegible] جزء الضمة مقدم وهو
الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر [illegible] واخلاص الضم فتنقلب الالف
واوا والى فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل
عينا وضم جا كبوع فاحتمل [illegible] الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين
تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال [illegible] الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها والثانية
الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول
اي نفعا [illegible] للموضح مفعول به خلافا للعيني والجملة بين الفعل والفاعل [illegible]
بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل [illegible] وما ينفع شيئا ليت والواو [illegible]
اخر [illegible] على [illegible] تحركت [illegible] وهي المبني
للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة [illegible] بكسر النون [illegible]
اليا المثناة تحت [illegible] واذا نسج على [illegible] اضعف ولهذا
[illegible] الشك [illegible] وهي للضم الخالص لغة [illegible] موجودة في

بيع

لغة هذيل [illegible] وعزيت [illegible] لفقعس [illegible] [illegible] من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل
وقال الشاطبي حكيت عن بني [illegible] [illegible] عن بعض تميم [illegible] عن ابن عذرة وطا يفر من مثا فرعه
المعاد بر امتناع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على الثلاثة فلا يقال اختى رواتقود
والشهور الاول وهو [illegible] ابن عصفور [illegible] [illegible] وينطق بالهمزة في نحو اختا ر
وافاد على [illegible] [illegible] [illegible] الثالث قال ابن مالك [illegible] ابن مالك امتناع ما البس من
[illegible] [illegible] [illegible] مبنيا للمفعول [illegible] اشار في النظم بقوله وان بشكل
خيف لبس [illegible] [illegible] المسئلة قبل [illegible] للمفعول [illegible] وباعني العبد وعاقني كذا
حذفت الفاعل [illegible] المفعول وابدلت من يا المتكلم [illegible] [illegible] الدلالة على
المتكلم [illegible] خفت وبعت بالكسر في الخا والبا [illegible] في اوله لتوهم انه فعل وفاعل
[illegible] المعنى المراد [illegible] [illegible] [illegible] خفت وبعت الاولين والكسر
في [illegible] الثالث [illegible] [illegible] الرجحان [illegible] الكسر في الاولين والضم في الثالث
[illegible] فقال [illegible] [illegible] الكسر في الفا اذا كانت
[illegible] فاعله مضمومة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وهو ظاهر
[illegible] [illegible] سيبويه [illegible] الالباس بل اجاز [illegible] الثلاثة مطلقا اكتفا بالوقف
التقديري [illegible] [illegible] [illegible] الاسم والفعل [illegible] مختار اذ يحتمل ان
يكون وصفا للفاعل او للمفعول وحده [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالوقف التقديري
فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون اليا مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة
والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم
فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الرا الاولى مكسورة وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وهي [illegible] [illegible] [illegible] واحد غوشد وشد بضم
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في الفا جائز ونص سيبويه
على اطراده فقال واعلم ان لغة [illegible] [illegible] [illegible] الفعل من المضاعف الثلاثي مجرى
فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردنا [illegible] [illegible] [illegible] عن [illegible] الحواشي ومن خطه نقلت
[illegible] [illegible] بني ضبة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مشددة فيها نابيت وهو ابن ادعم
بني [illegible] الدماميني وقال ابو محمد [illegible] السيد البطليوسي ضبة بالضاد المعجمة والنون
[illegible] وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة ذكرهم في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكون
[illegible] ضبط كل واحدة لغة بعض تميم [illegible] [illegible] ونحو [illegible] وثابه ردت الينا ولو ردوا
فيهما [illegible] حركة [illegible] الى الفا حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال
في [illegible] وقد [illegible] فا المدغم [illegible] [illegible] اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل
ايضا يعني في المضعف فيتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص
والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وعلى الكسر
يلغز [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بنقص الهمزة [illegible] الما [illegible] ان اصله اذن ذبا
[illegible] [illegible] اذا [illegible] [illegible] الفاعل واتيت [illegible] المفعول [illegible] الهمزة على حد [illegible]
بكسر الراء واستفدنا من [illegible] الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته [illegible] عن صيغة المبني
للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة

متماسع

فيتاسع

بنفسها

ويأتي في التصريف توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال وحده
بنفسها عن مفعوله عن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او بغيرها
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول
اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه لفظه اي لفظ ذلك الاسم المتقدم
كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله
ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ
او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل وعيني ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب
لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم
[illegible] شرح الموضح وان الضمير لا ينصب الا لفظا فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز
فيه وجهان احدهما راجح [illegible] [illegible] التقديرين للعامل [illegible] موضع رفع على الخبرية وهو الرفع
بالابتدا فما بعده من الجملة الفعلية [illegible] موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الضمير
المتصل بالفعل وجملة الكلام من المبتدا او الخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم
مبتدا جملة اسمية لتصدرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير
للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
المذكور مفسرا له ولا يجمع بينهما ولما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم
لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي الاسم المتقدم لا
محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح قال في المغني ان جملة
الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى
وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا
بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وهو الوجه المرجوح مراتبه متفاوتة
فالنصب في نحو زيدا اضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت
اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب
في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم
بالفعل المتاخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفرا انهما منصوبان بالفعل المتاخر والاسم والضمير
المذكوران هما في المعنى كشي واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وزيدا اهنت داره ثم قد
يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوي فيه بين الرفع والنصب
ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما
يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد
الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه [illegible] [illegible] [illegible] ان يكون الاسم المتقدم بحيث
لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسنحرر ذلك في
التنبيه الاول الاتي فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات
التحضيض نحو هلا وضاض معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات
الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو الاصح [illegible] [illegible] [illegible] هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا

نحو هل زيدا رايت الا في الشعر [illegible] وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها
الاسم الذي بعده فعل [illegible] الاشتغال في النثر ولا يجب
النصب بل يترجح وما تقدم [illegible] بين الاسما والافعال مفيد
عند غير الكسائي [illegible] اذا لم يكن في حيزها فعل
[illegible] فلا تدخل عليه ولم ترض بافتراق الاسم
[illegible] النصب لما ذكرنا وسياتي
[illegible] حيث ماذ زيدا تلقه فاكرمه
[illegible] الا ان هذين النوعين [illegible] ادوات [illegible] عن الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا
يليهما الا صريح الفعل فلا [illegible] حيثما زيدا تلقه فاكرمه الا اذا
لا [illegible] الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل
[illegible] فيمتنع الاشتغال [illegible] نحو اذا زيدا تلقه فاكرمه
او [illegible] تلقاه فاكرمه [illegible] مع اذا ونحوها في ان والفعل
[illegible] ان زيدا تلقه فاكرمه [illegible] لم تلقه فانتظره ويمتنع في نثر الكلام
[illegible] ان الجازمة [illegible] نحو ان زيدا تلقه حذف الالف فاكرمه لان ان لما
[illegible] الفعل فوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضيه واما
[illegible] لما تقدم فيضعف طلبها الفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر
بعد ان الجازمة لعمل [illegible] نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسويغ الناظم في النظم
بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد
ان فجائز ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا [illegible] يقع الاشتغال بعدها في الكلام
والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه
ان الغرض من التسوية بينهما [illegible] النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما
[illegible] التسوية بينهما من جميع الوجوه [illegible] الازمنة وعبارة الناظم ناطقة
بذلك ونصها او التنصيص [illegible] السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما وترجح
النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبيا وهو الامر والدعا
[illegible] المقابل للانشا فالامر نحو زيدا اضربه والدعا
[illegible] الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا بصيغة الخبر نحو زيد اغفر الله له فالنصب
[illegible] من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب
زيدا او ارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان
[illegible] انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب
[illegible] ان تكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو
علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله
[illegible] هل تستويان [illegible] واما وجب الرفع في نحو
زيدا احسن به لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه
وزيدت البا لاصلاح اللفظ وليس من الاشتغال في شي ولكن ان قلنا الضمير في محل

نصب

نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل [illegible] عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي
على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا [illegible] الغامدية [illegible] حمله
على الاشتغال فانه تقديره عند سيبويه [illegible] حكم الزانية والزاني فحذف المضاف
الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني [illegible] وهو الجار والمجرور
ثم بعد تمام الجملة استوئف الكلام [illegible] فاجلدوا [illegible] فلم يلزم الاخبار
بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا واغنى [illegible] الزانية والزاني [illegible] جواز
مستانفة هي مبتدا اخبر عنه بخبر ذلك الفعل من جملة اخرى [illegible]
عند سيبويه وذلك لان [illegible] المثال فانه يمنع زيادة الفا في
خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا [illegible] او ظرف [illegible] وانما [illegible]
زيادة الفا في خبر المبتدا اذا لم [illegible] فلا [illegible]
والروضة [illegible] هنا [illegible] سيبويه بجعل
خولان خبر مبتدا محذوف وجملة [illegible] زيادة [illegible]
الموصول واجاز الاخفش زيادة [illegible] المطارحة [illegible]
الفارسي وابن جني وغيرهما من [illegible] الجواز بكونه خبر
امرا او نهيا او خولان [illegible] والروضة
بضم الهمزة من الكرم [illegible]
اسمها يعني اذ كرمها ثابت من جرها [illegible] الخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام الخالية من الا
زواج خبر والكرومة [illegible] وهما جار ومجرور خبر [illegible] وكلمة
هي مبتدا محذوف الخبر [illegible] والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير
على ما هي عليه وقال المبرد الفا [illegible] ان الموصول فيه معنى الشرط
فتدخل الفا في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى الا زنيا فاجلدوهما ولا يعمل
الجواب في الشرط فكذلك ما اشبهه [illegible] الشرط والجواب [illegible]
بعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر [illegible] الشبيه بالشرط ولا يعمل
لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الاية من [illegible] فالزانية على الابتدا عندهما والخبر
والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل
الفا زائدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى [illegible] اظلمني واظلمه
فاصبت عليه ملكا [illegible] اظلمنا وقرا عيسى بن [illegible] ابي عبلة والسارقة والسارقة بالنصب
وقال ابو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد بكسر السين وسكون اليا [illegible]
ابو الحسن طاهر بن احمد ابن بابشاذ بالتركيب [illegible] الفرح والسرور بختار
الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم [illegible] الشرط
في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص [illegible]
مشابهته للشرط المسالة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام
او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه [illegible] جاز ذلك وقد فسر العامل
[illegible] اللام و[illegible] الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت اجاب ابن عصفور
بانهم اجروا الامر باللام مجرى غيره واجروا النهي [illegible] الطلب [illegible] لفظ الخبر

ومنه زيد لا يعذبه الله برفع يعذب [illegible] معنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف
تقديره رحم الله زيدا الله لا عذبه [illegible] وجميع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم
واختير نصب قبل فعل ذي طلب [illegible] لفعل الخبر للطلب صادق على شيئين على الفعل
الذي هو طلب كالامر والنهي [illegible] الفعل المقرون بلام الطلب كالمقرون باللام وكلا الطلبيين
المسئلة الثالثة [illegible] المشتغل عنه واقعا بعد شئ الغالب في ذلك الشئ ان يليه فعل
[illegible] همزة الاستفهام نحو ابشرا
والنفي بما ولا [illegible] ولذلك [illegible]
منا واحدا نتبعه [illegible] بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة
ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار
الرفع نحو أانت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت
انت مبتدأ [illegible] وان جعلته فاعلا بفعل محذوف وانفصل بعد حذفه كما هو راى
ابن [illegible] المختار النصب لان الهمزة في التقدير داخلة على الفعل الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه
فيترجح النصب لان الفصل بالظرف [illegible] وحرف الاستفهام داخل في
الحكم [illegible] الفعل وقال ابن الطراوة [illegible] الرفع واجب نحو أزيد ضربته ام
عمرو [illegible] الضرب محقق [illegible] الشك في المفعول [illegible] وحكم ابن الطراوة
بشذوذ النصب في قوله وهو جرير [illegible] ثعلبة [illegible] ويوم طهية والخشاب
أثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف
تقديره [illegible] ثعلبة [illegible] قاله الموضح في الحواشي وثعلبة
[illegible] جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة
[illegible] الحروف
والخشاب [illegible] الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي
[illegible] الاخفش [illegible] النصب لا جل
[illegible] انما الاستفهام [illegible] ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس
[illegible] اختيار النصب لان بعد حرف الاستفهام
الذي هو في الاصل للفعل [illegible] ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته
[illegible] وقال الاخفش [illegible] في ترجيح النصب بالهمزة في ذلك نحو ابهم زيدا
ضربه [illegible] مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير
ايهم ضرب زيدا [illegible] فمن فتح الميم مبتدأ وامة الله منصوب بفعل محذوف
[illegible] والتقدير [illegible] الله ومنها اي من الاحرف التي يليها الفعل غالبا النفي بما ولا وان نحو ما زيدا رايته
اولا زيدا ضربته او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي بحرف الاستفهام
في ان الكلام معها غير موجب [illegible] سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها
وقال ابو عبد الله ابن الباذش [illegible] والذال مكسورة وابن
خروف لا يترجح النصب [illegible] الرفع والنصب [illegible] الاسما
والافعال [illegible] حرف النفي [illegible] حكم ابن الشجري
طلبية في وجوب النصب اذا [illegible] الى ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث

نحو

نحو حيث زيد القيته فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية [illegible] ومن مرجحات النصب تقدم
حيث مجردة من ما نحو حيث زيد القيته فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان
اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل [illegible] فان قال اذا وحيث مما
يقع بعده ابتدا الاسما فاذا اوقعت الفعل على شئ من سببه نصبه في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيد تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في [illegible] ولم يات زيد في
حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال [illegible] في المغني فقال
واما نحو حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في [illegible]
في قوله فاكرمه فانه يوهم [illegible] حيث وحيث [illegible] عند البصريين [illegible]
وبها من الكوفيين اوجب النصب بعدها [illegible] المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول [illegible] العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة
الميم مسبوق ذلك العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد [illegible]
خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم [illegible] عاطف بلا فصل على معمول فعل
[illegible] فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا
اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد [illegible] خلق الانسان من نطفة وانما يترجح نصب المعطوف
فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية [illegible] الرفع عاطف جملة [illegible] على جملة فعلية
وتشاكل الجملتين المعطوفتين احدهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله الرضي في شرح الكافية بخلاف
ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه الحقا
[illegible] وحكم الاسم الواقع بعدها [illegible] الكلام
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها [illegible] الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ
واما ثمود فهديناهم بالنصب [illegible] قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي
في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي [illegible] القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن [illegible]
وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده [illegible]
المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد [illegible] لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء
[illegible] وذلك لا يجوز [illegible] واما هدينا ثمود فهديناهم [illegible] بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل
واما ثمود فهديناهم فلما حذف الفعل المقدر بالفتح [illegible] الفاء [illegible] واما ثمود [illegible]
فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل [illegible] الفاء [illegible]
الاصلي فلا تكون ما نعة من العمل [illegible] العاطف الفا والواو وثم واو [illegible]
وبل ولكن لا العاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه
وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال لا العاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة [illegible]
وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمها المسئلة الخامسة مما
يترجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ
خلقناه بقدر لانه اذا رفع احتمل خلقناه ان يكون خبرا [illegible] المعنى على عموم خلق كل الموجودات
الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان تكون خلقناه صفة
لشئ وبقدر خبر كل [illegible] والتخصيص بالصفة يوهم [illegible] موصوف [illegible]
والصفة هي المخلوقية المنسوبة له [illegible] التي لا تكون منسوبة له [illegible]

محلا على انه مفعول [illegible] ذلك مع النصب
مخلوق للغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة [illegible] لان الصفة لا تعمل في الموصوف
بفعل محذوف يفسره خلقناه [illegible] لان الصفة لا تعمل في الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا [illegible] كل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر
وجب الرفع [illegible] الفعل المتصل بالضمير [illegible]
اي الكتب [illegible] تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد
وليس المعنى هنا [illegible] تسليط الفعل على كل شيء وانما المعنى وكل شيء
مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف [illegible] المعنى [illegible] كل واجب على الابتداء لانه والفعل
[illegible] صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته
[illegible] او ان الفعل [illegible] فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية
او انه ان الفعل [illegible] نحو زيد يوم تراه تفرح
[illegible] تفسيرا نحو ضربته في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله
[illegible] والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلا مضاف اليه
[illegible] بالصلة [illegible] فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
[illegible] متعلق بمختص وفي
[illegible] ثلاثة اقوال [illegible] على الفعلية مطلقا والثالثة
التفرقة بين ان [illegible] على المغنى وعلى الرفع
فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو [illegible] النصب على الثاني ويمتنع على الثالث
تعقد ان قد واليها اشار الناظم بقوله [illegible] ما بال يبتدا ان تختص فالرفع التزمه
ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليها اشار الناظم بقوله
كذا اذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته
فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته [illegible] يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه
المسائل لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل [illegible] وهلا التحضيضية وال الاستفهامية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر [illegible] على ذلك سائر ادوات الصدور
تنبيهات اثنان الاول ليس من اقسام [illegible] يجب فيه الرفع كما في مسألة اذا
الفجائية المتقدمة لعدم [illegible] الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل
بحيث لو فرغ من الضمير نصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام النظم
في البيتين السابقين [illegible] جعله من جملة اقسام الباب لكن صورة تتميم اقسام الباب
[illegible] الثاني لم يعقب سيبويه ابهام
الصفة موجبا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب
ان يكون مخلصا من ابهام غير الصواب والرفع بخلافه [illegible] ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ثم علله باخص مما فسر مناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة موجحا مثله في زيد اضربه
[illegible] في اثناء كلامه فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قولك زيد اضربته
وهو عربي كثير [illegible] سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصر
يون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود
[illegible] تقدم على محل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا الذي المسئلة السادسة
[illegible] ترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما
يليه

مطلب

يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه
جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني [illegible] الجواب على السؤال في
الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا [illegible] فان المجيب بالرفع
نقول زيد ضربته برفع زيد راجحا لمطابقة الجواب للسؤال في الاسمية وجوز الاخفش
مراعاة الصغرى والكبرى [illegible] واجرى
الجواب مجرى العطف [illegible]
هل رايت زيدا [illegible] ولكن عبد الله [illegible] وانما لم يكن
عن المسؤول [illegible] فقلت لا بل [illegible]
نقلت والرفع والنصب يستويان [illegible] الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير
مفصول باما مسبوق بفعل [illegible] الفعل السابق على اسم [illegible]
غير ما التعجبية وتضمنت الجملة التالية المعطوفة على الجملة المبني [illegible]
ضميره او كانت الجملة الثانية [illegible] المسبوقة [illegible] الشاكلة
يستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه [illegible] الجملة الثانية واليه
اشار الناظم بقوله [illegible] وان تلا المعطوف فعلا [illegible] اسم فاعطف مخيرا وذلك نحو
زيد قام وعمرو اكرمته [illegible] او عمرا اكرمته [illegible] على السواء وذلك
لان زيد قام جملة كبرى [illegible] قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على
مبتديها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر [illegible] الى صدرها فعلية العجز بالنظر
الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ولا
محل لها من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة
فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط [illegible] المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير [illegible]
العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء [illegible] على كلا التقديرين فاستوى الوجهان
وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع [illegible] ابن الشجري ان اعتبار الاسم
في ضمنه جملة فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان [illegible] لم يترجح سيبويه
بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الشفع
اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب [illegible] بان الرفع يترجح لعدم الاضمار
فلكل منهما مرجح [illegible] بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو
اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية [illegible] عمرو [illegible]
فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته [illegible]
الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير
الاول ولم يجعل بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على
الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالر
فع عندهما واجب وان ورد النصب [illegible] في زيد اضربته [illegible] ان يكون من
عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص
والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجوزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه
فانه قال وفي ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول

مطلب

وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته [illegible] الذى يجئ بالنصب فصح بانك ان حملت
على الاخر نصبت وليس فى المثال الذى [illegible] ما يقتضى كونها بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور
ان سيبويه وغيره لم يشترطوا [illegible] لاجماع القرا على نصب والسماء رفعها
وهى معطوفة على [illegible] فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم
والشجر **وقال هشام** [illegible] من الكوفيين **الواو** [illegible] الربط لان الواو فيها معنى
الجمع [illegible] السببية [illegible] هذا [illegible] وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع
فى المفردات [illegible] ان [illegible] وقال ابن [illegible] نبها لطايفة من المتقدمين
جميع حروف العطف [illegible] بها الربط واحتج [illegible] ثعلب [illegible] فى البلاد لقطى
[illegible] وحرج على ان التقدير [illegible] **وهذه امور مهمات لما تقدم**
وفى بعض [illegible] **احدها ان** العامل **المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا**
كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا **الثانى**
ان يكون الوصف **عاملا** عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط **الثالث ان يكون** الوصف
[illegible] صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا [illegible] ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل
[illegible] اشار الناظم [illegible] الباب [illegible] بالفعل ان لم يك مانع حصل
وذلك الاسم [illegible] شروط الثلاثة [illegible] اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول
نحو زيد انا ضاربه الان او غدا والثانى نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت
[illegible] والنعم انت منحارها والعبد انت ضروبه او ضوّبه والقدر انت جذوره **الان او غدا**
فى [illegible] منصوب بوصف [illegible] الوصف المذكور والتقدير
انا ضارب زيد وانت معطى الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب
[illegible] وانت حذر القدر **بخلاف زيد عليكه** [illegible] باليا المثناة تحت فلا
[illegible] زيد فيهما **لانهما** اى عليك [illegible] **غير وصفة** لان الاول اسم فعل والثانى
[illegible] اسم الفعل والمصدر [illegible] ما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى
[illegible] الفعل النايب عنه اسم
الفعل والمصدر **[illegible] اسم الفعل وهو الكسائى**
[illegible] **[illegible] لا يحل [illegible]** كضربا النايب عن فعله الطلبى
[illegible] والسيرافى وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين **وبخلاف نحو**
[illegible] لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضى نعم يجوز النصب
عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائى **وزيد انا الضاربه ووجه**
الاب زيد [illegible] فى المثال الاول ووجب فى المثال الثانى رفعهما واجب على
[illegible] الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما **لان الصلة** وهى
[illegible] **والصفة المشبهة** وهى حسن **لا يعملان فيما قبلهما** وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وبخلاف زيد [illegible] اسم التفضيل لا يعمل فى مفعول به اتفاقا ولا تقدما ولا
تاخيرا **الامر الثانى** [illegible] **الاشتغال من علقة** رابطة **بين العامل والاسم السا**
بق [illegible] الاصل فى ذلك [illegible] وحل حكم الاشتغال عليه [illegible]
العلقة الرابطة [illegible] **المتصل بالعامل** [illegible] فالعلقة

الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت **كذلك تحصل**
العلقة **بضميره والمنفصل من العامل** [illegible] **نحو زيدا مررت به** فالهاء
المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق [illegible] من العامل نحو [illegible] وهو
الباء **او** المنفصل من العامل **باسم** [illegible] **اخاه** فالهاء المجرورة باضافة الاخ
اليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل باسم المضاف وهو الاخ
والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible]
العامل **باسم اجنبى اتبع بتابع مشتمل** [illegible] التابع **على ضمير الاسم** السابق **بشرط ان يكون التابع**
الاجنبى **نعتا** [illegible] النعت [illegible] **نحو زيدا ضربت رجلا [illegible]**
فالهاء من [illegible] هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاجنبى وهى [illegible]
[illegible] نعت لرجلا وهو اجنبى من زيد [illegible] **او** يكون التابع **عطفا** على الاجنبى [illegible]
خاصة لما فيها من معنى **الجمع** فالاثنان معها او الجمع [illegible]
الموضح فى الحواشى **نحو زيدا ضربت** [illegible] التابع [illegible] على الاجنبى
عطف البيان كالنعت فى الايضاح والتخصيص **كزيدا ضربت عمرا اخاه** فالهاء فى [illegible]
فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق [illegible] وسيلة عطف
زايدة على التسهيل [illegible]
السابق **او رفعت** لان الاخ [illegible] لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة
الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت [illegible] ابن عصفور
اللهم **الا اذا اقلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان** النصب والرفع لوجود الرابط
فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل فى الاخ مكونا
فى الرفع ومفسرا فى النصب وجملة [illegible] عمرا معترضة بينهما فالجواب عامل البدل [illegible]
[illegible] من كل وجه حتى يصح ان يكون [illegible] وانما هو [illegible] والاسم
[illegible] من بدل المفرد [illegible] من التوابع
التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد [illegible] على الاسم
السابق قاله الشاطبى **الامر الثالث** [illegible] **المقدر** [illegible] **من معنى الفعل**
المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته [illegible]
لفظه فيقدر فى نحو زيدا مررت به [illegible] ولا يقدر مررت لانه
لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر فى نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالف
هو معنى لست مثله قاله ابو البقا يقدر فى نحو زيدا ضربت اخاه **[illegible] زيدا ضربت اخاه**
ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه [illegible] لان من ضرب
اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر فى هذا الباب يقدر مقدما على الاسم
المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر [illegible] فيقدر متاخرا عنه **الامر الرابع** ما تقدم من الاوجه
الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره [illegible]
سابق لفظا **نحو زيد قام** او تقديرا نحو زيد **غضب عليه** فالهاء المجرورة بعلى فى محل رفع على
النيابة عن الفاعل [illegible] رفع [illegible] نحو زيد قام ابوه [illegible] الاسم
السابق **واجب الرفع بالابتدا** [illegible] **فاذا زيد قد قام** [illegible] لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال

على الاصح السابق ولبتما عمرو قعد ... للبيت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد
خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زايدة
غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جايزا لما تقدم من انها اذا اتصلت بها ما الزايدة جاز اعمالها والغاؤها
لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية
لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر ... واوجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من
المشركين استجارك ... وهلا زيد ... لا اذا واداة الشرط والتحضيض مختص بالافعال
... وقد يكون الاسم السابق راجح
الابتداية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف
من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاجب عنه في النقد على المقرب ابن
عصفور ... انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف التي ... رجح
... وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل
... او استفهام ... تقدم الفاعل في بابه وقد تكون الاسم السابق
راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار
بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة
من ذلك فترجحت ... وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون
بفعل محذوف ... ان اجتماع حذف
الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو اقام زيد وعمرو قعد فيترجح
رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في ... يفسره قعد لتناسب العطف
على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وقد تقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته
... الفاعلية في ابشر يهدوننا ... على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدم
... في انتم تخلقونه ... الاسمية وهي ام نحن الخالقون
... والابتدا ... قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده
ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ... فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى
... حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم
وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال
او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله
علامتان ... ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا
وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به
نحو عمل العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما
قال في شرح ... وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد
ضربته ... اي يضربه ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه
لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به ها ضمير غير المصدر
ومع ذلك لا يكون متعديا ... فيكون مصوغا

نحو

غير مختص الى حرف جر واحترزنا بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول
فتقول الديار ممرور ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول
به كضربت زيدا او تدبرت الكتب اي تاملتها الا اذا ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على
النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك
اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكره من ان المفعول به
منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب
له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية وحجة ... البصريين
ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه ... الفاعل وجودا وعدما والدوران
يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ... بعض ... وقد يعمل الاخر
وحجة خلف ان المفعولية صفة ... الى العلة
القايمة به ان الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص ...
المتعدي بنصب المفعول به ان ... المتعدي واللازم ... المفعول به ... يختص
الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنا عشر علامة اثنتان عدميتان وعشرة وجودية
وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه
اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو ... ضمير غير المصدر
وهو زيد ولا هو مخروج ... اسم مفعول تام ... الخروج ... فيتصل به
ها ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا
لاحتياجه الى حرف الجر الثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة اي الطبيعة والسليقة وهي
ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال
اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي ... صدورها ... الفعل لمناسبة ... الطبيعة
الى الذات عند صدوره ... الافعال ... والبها ... لزوم افعال
السجايا والعلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملة ...
اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت ... وفرح ... بكسر
العين فيهن بخلاف نحو اذا صار ...
في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ... بفتح العين
والسادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس ودنس ... بكسر او ضمها فيهما
... بقوله وما اقتضى مطاوعة ... او ان يدل على مطاوعة
فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد والبها الاشارة
بقوله او طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل
المتعدي فلو طاوع ما يتعدى لاثنين ... المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته
الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم والثامنة المذكورة في قوله او ان يكون
موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية نحو اقشعر واشمأز ... وهو بناء ...
مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع
مثلين متحركين فاسكنوا الاولى ونقلوا حركتها الى ما قبلها ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابن ...
واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ... الذكر في اقعنسس والاستثناء

الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله يكون مطاوعا لما الحق به اى بافعلل
وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة
المذكورة في قوله او يكون مطاوعا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى
وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر
والثانية عشر المذكوران في قوله او يكون مطاوعا لما الحق به اى بافعنلل باصالة اللامين نحو
ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف او من حروف سالتمونيها فالاول
نحو افعنلل بزيادة احدى اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل
اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهو من
حروف سالتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش
للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى وكا ينعدى ومن تعديه قول
الراجز قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرندى والمسرندى
الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ وانما قصد اطلاق سيبويه بانه غير متعد وانتصر
[illegible] على افعلل واشعلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان
يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول النظم [illegible] لازما بحرف جر وتحذف الجار باختلاف
المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر على حاله
شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اى الناس شر قبيلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب
وهو كليب بن خطفة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اى
اى اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف الى الاشارة ووقعت بالمجموع وقيل هو مقلوب
والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار ويتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور
ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو
نصحته وشكرته والاكثر ذكر اللام نحو نصحت لكم ان اشكر لي ولوالديك
له وزنته وقال التفتازاني [illegible] الاية لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي
التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بحذف اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة
بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال
المهملة خبر مبتدا محذوف اى هو لدن اى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اى يضطرب
بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة يقول هذا الرمح لين
يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دال على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس
جرير بن عبد المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت
يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه بضم التاء ويحتمل ان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك
ان [illegible] الملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك الا ياكل حب العراق وهو القمح واطعم على تقدير
لا اطعمه لانه جواب القسم [illegible] امتنع ان يكون منصوبا على نزع الخافض لان لا النافية في جواب القسم
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [illegible] والسوس [illegible] الفعل نحوه والشاهد في البيت
[illegible] في ونصب الطريق [illegible] ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار
الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم يحمل ما يقبل الاستطراق

فهو

فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قال في المغني والشاهد في البيت
الثاني في حذف على ونصب حب اى على حب العراق [illegible] اشار الناظم بقوله
وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في أنّ وأنْ بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون
في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهما بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو اوعجبتم
ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اى بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم [illegible]
[illegible] كي مصدرية لدخول اللام عليها [illegible] نحو جئتك
كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك
في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس
منع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف
هل هو على معنى في او عن لان رغب يستعمل بهما [illegible] قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا
في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن [illegible] فاجيب عنه بجوابين
ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على قرينة [illegible] اللبس وقد [illegible]
[illegible] والثاني ان يكون حذف [illegible] لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن
ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين [illegible] في الكشاف ويحتمل في
ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن [illegible] والجواب الاول [illegible] لقول الموضح في المغني
وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة [illegible] في الاية [illegible] لاختلافهم في سبب
نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب
الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو
قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل [illegible] ابن مالك تبعا لابن العلج ان الخليل يقول
بالجر [illegible] ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش
الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الاوسط ابي الحسن سعيد بن
مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر عبد الحميد وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر
نحويا والسيبويهيون اربعة فصـــل [illegible] في التقديم [illegible]
واصالة المفعول اما بكونه مبتدا في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن او بكونه فاعلا في المعنى
والاخر مفعولا معنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اى مطلقا غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والاخر
مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيتقدم كل من اثبت له [illegible] الاصالة [illegible]
على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدا في الاصل
وقائما خبره والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيتقدم زيدا على درهما لان زيدا
فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيته درهمه [illegible] وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم
[illegible] من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم
او من القوم فيتقدم زيد لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن
القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقته ما يتعدى اليه العامل [illegible]
من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة [illegible] ثم قال اخترت [illegible]
[illegible] من اجاز ضرب [illegible] زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا [illegible]

جايز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى [illegible] الاصل فيجب التقدم كما اشار اليه
النظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا [illegible] كظننت زيدا عمرا او كاعطيت زيدا عمرا
ولا خترت التبحهات المجيد ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل من ان الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت
زيد الا قايما او كما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب
الفاعل [illegible] المفعول الثاني اسما [illegible] المفعول الاول [illegible] العالم ظننته مجتهدا او انا اعطيتك
الدرهم والفرسان اخترتهم القوم ويأتي فيه ما تقدم من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير
يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شيت قدمته على الفعل والضمير وان شيت اخرته عنهما وقد يمتنع
الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذا الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول
بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه و[illegible] واخترت قومه عمرا او كما اعطيت
الدرهم [illegible] او ما اخترت القوم الا [illegible] او كان الثاني [illegible] الاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا او كالدرهم
[illegible] زيدا والقوم اخترتهم عمرا ما الامتناع في الاولى فليلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في
[illegible] فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا
[illegible] مستثنى وليس هذا منه **فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل**
جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الاي وذلك **نحو ما ودعك ربك وما قلى** والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب
سجى والاولى **وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى** والاصل يخشاه لتناسب الفواصل ويحتمل ان لا حذف ومعنى لمن يخشى هو
قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قاله في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى **وكالايجاز**
والاختصار اي للاختصار **في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا** والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة
من مثله **واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين** فحذف المفعول لاحتقاره
او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره **كقول عايشة رضي الله عنها ما رأى مني ولا
رأيت منه** يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره **اي العورة
وقد يمتنع حذفه** اي المفعول **كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا** لان الحذف
ينافي الحصر **او يكون جوابا لسؤال نحو ضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت** لان المطلوب
تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف
ما سيق جوابا او حصر **فصل وقد يحذف ناصبه** اي ناصب المفعول المعبر عنه
في النظم وحذف الناصبها **ان علم كقولك لمن سدد** بالمهملة **سهما القرطاس ولمن تاهب
لسفر مكة ولمن قال من اضرب** بالمضارع **شر الناس** فالقرطاس منصوب باضمار تصيب
ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب
باضمار اضرب ودل عليه قرينة السؤال **وقد يجب** ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله
وقد يكون حذفه ملتزما وذلك **كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته** لانه لا يجمع بين
المفسر والمفسر **وباب النداء** فيما ياتي **كيا عبد الله** لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين
العوض والمعوض **وفي الامثال** العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضروبه بمورده
نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا **اي ارسل** ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها
اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء للمخاطب والمراد بالفرض في المثل
المتقدم نقل الوحشي **وفيما جرى مجرى الامثال** في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر

فيجب

فيجب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير **نحو انتهوا خيرا لكم** فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا
اي وائتوا خيرا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا
وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها وتبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين **وفي التحذير باياك
واخواتها** من ضماير الخطاب المنفصلة **نحو اياك والاسد** فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا
والتقدير موخرا عن اياك **اي اياك باعد** على احد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل
محذوف وجوبا والتقدير مقدما على الاسد اي **واحذر الاسد** والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل
قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد **وفي التحذير بغيرها** اي بغير اياك واخواتها **بشرط عطف او تكرار**
فالعطف **نحو راسك والسيف** فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا **اي باعد** راسك **واحذر**
السيف **والتكرار نحو الاسد الاسد** بتقدير احذر **نحو الغزال الغزال احدها** وهو العطف
او التكرار فالعطف **نحو المروءة والنجدة** والتكرار **نحو السلاح السلاح بتقدير الزم** في المثالين وانما
وجب حذف الفعل فيه لان كلا من العطف والتكرار قايم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب
التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال** بكسر الهمزة عند الكوفيين **وحقيقته**
ان يتقدم فعلان مذكوران **متصرفان او اسمان يشبهانهما** في التصرف **او فعل متصرف
واسم يشبهه** في التصرف **ويتاخر عنهما** اي العاملين **معمول غير سببي مرفوع** وغير مرفوع
واقع بعد الاعلى الاصح فيهما **وكل** اي المعمول المتاخر عن العاملين **مطلوب لكل منهما من حيث
المعنى** والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان
او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب
المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا
ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان
ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ومكرم عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قايم وضارب
ابوه وعكسه زيد ضارب وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقايم وقعد زيد
ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقايم
ويضرب عمرا وعكسه ضربت وقايم زيد واقتصر الناظم في التمثيل على طالب الفعلين المرفوع فقال
يحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر من الانواع الثلاثة في التمثيل
على طلب المنصوب **مثال الفعلين اتوني افرغ عليه قطرا** فاتوني يطلب قطرا على انه
مفعول ثان لان وافرغ يطلبه على انه مفعول به واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل اتوني في
ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه **ومثال الاسمين قوله
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا** فمغيثا ومغنيا اسما فاعل من الاغاثة بالمثلثة وهي
من الاغنا ضد الافتقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل
الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند الى
تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفنا الحول والرحب والموئل الملجا **ومثال المختلفين
هاؤم اقرؤا كتابيه** فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا
كتابيه واعمال الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المنصوب والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم
ابدل من الكاف الواو ثم ابدل الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح الحريري عن صفوان بن عسال ان
النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل

مطلب باب التنازع

القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك
وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاوم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح
انه يرد قاصدا بمعنى تعالوا اذا قيل في الحديث فلا تنازع في الاية وتخرج حينئذ عن
استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير
هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قاله الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان
التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وسرت واياه
ان اعملت الاول انتهى وسياتي الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط
في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون
بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون التنازع غير متعدد او في
الحديث تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة
تسبحون وتحمدون وتكبرون في اثنين ظرف وهو دبر ونايب مصدر وهو ثلاثا فاعمل
الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمال
الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه
وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف
في شرح كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والثاني [illegible] قال ابن مالك
وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود [illegible]
كساك ولم تكسه فاشكر له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام
ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد تبين بما ذكره في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا
بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين بالاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان
الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمول واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين
مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا قال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم
تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة في قوله
وما [illegible] اعلمنا [illegible] وضع التوكيد للعطف بالواو انتهى وسياتي الكلام عليه في باب
التوكيد لا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل او اسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين
الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج
على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف
وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين
لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قاله
احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني
لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او
اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع جمودهما سواء
كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم
الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل
الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل لا يحذف

عنده

عنده لانه بصري ويحذف على الاول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور
على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل
التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع
في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمت لان العاملين لم ياتيا الا بعد اخذ الاول
معموله المتقدم وقول [illegible] او شتمت عوض بل مدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع
في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة له
لان الثاني لم يجي حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة المعمول الاول عليه وما
قال به بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت وتبعه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند
اعمال الثاني تقدم ما في خبر حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور
قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف والاداة قدمت عليه لفظا
واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول استقل به قبل مجي الثاني خلافا
للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب [illegible] بارق تشم اذ يكون [illegible] وبارق في موضع
نصبه بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير يعود على بارق وقال المرادي في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في التوسط والتقدم [illegible] ليس بشرط في جواز
التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط
كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير [illegible]
فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا له اي الفارسي
والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني
فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا
فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه
ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك
على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر [illegible] كما حكى سيبويه
ضربني وضربت قومك بالنصب [illegible] فاعلا بالعاملين [illegible] باللفظ
واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح
وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة [illegible]
قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه التنازع
لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه
لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه
نظر لان هذا انما ياتي لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد
السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من ان غريمها ان
رفع بمعنى يكون ممطول فتجريه على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول

فهو خطأ لانه قد وصف بمعنيً والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت
بضارب ظريف زيدا انتهى واولى ما اوله ابو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا
نحو مررت بزيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني
وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه
لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدأ وليس
مطول ومعنى خبرين لها بل خبرها مبتدأ ثان من غريمي حبره ومطول ومعنى خبران
للمبتدأ بعد خبر او مطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز ان يعمل
وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه
المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وخبرت خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف
في غريمها ... تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب
نحو زيد ضرب وأكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والربط
بضميره المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب
وقال بانك اذا اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم
عليه ... قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا
مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم
المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا
والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو
ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمل في
التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفى
بقصده ودلالة المعنى ... عليه وعلم من قوله فما مذكور انه لا تنازع بين محذوفين
ولا بين محذوف ومذكور فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال
اي ما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف
بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سوا اقوال اختار الكوفيون منها الاول
لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان
اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا
غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع
ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران
لم ار من ذكر ذلك فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا
الاخير في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما او قام
ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور
لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص السمح ... تلك بنت عبد
المطلب بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت
شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف
الكاف ... موضع قرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين

المهملة

المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوؤه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من
الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو لحول للعمل في شعاعه
وقطعه عنه برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور
وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول الى مرفوع فالبصريون يضمرونه نه
ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير
على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو
ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم و
التمييز متأخر فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في
هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني
وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو
الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير
فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل
من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوع
على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل
الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير من
الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية ... من الاضمار قبل الذكر ويستدل
بظاهر نحو قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها
وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني
ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ
الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا كان الموضح
بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر
والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة
سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل
ان الاعمال لاحد العاملين في المتنازع فيه وتحمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف
والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المثال
فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك
فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى
وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر
واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه اخر وهو ان يأتي وجاءت
بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر ...
هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طالب المعمول فان كان اولهما
يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا نحو ضربني وضربت زيدا هو ... موقوفا
على ضربني وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل
هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول لمنصوب
لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه ... وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فان

او قع حذفه اى المنصوب في لبس ظاهرا او لم يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب ظن وجب
اضماره للمعمول موخرا عن المتنازعين فهو من المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان
على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله
المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء موخرا وقلنا به والذي حملنا على
ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس اذ لا
يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان
تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا والثالثة
نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت
يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول
ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم يحذف
المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا او مثل في باب
ظن لانه يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا
قائما هكذا امثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله
نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية
ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف
بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر لما في المسئلة الاتية من تخالف صاحب الضمير ومفسره
فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه
حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار
في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت
افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين
فلابد ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان
واذا كان العامل من غير باب ظن وكان ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا
لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت
ومر بي زيد وقد يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا
البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار
الناظم بقوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول
قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر
مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان
ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم لا يطابق ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد والتذكير
او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب
العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير
خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان
الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب

الزيدين

الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه
اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين
وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو
الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج
الى اضماره وهو خبر في الاصل عن يا المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول وله بعد دخول
يظن والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر الضمير الذي هو يأتي به فان اتي به مفردا
والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره
مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول
الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره عدم عوده الى
اخوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا الغرض ما ابدى في هذه
المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع
في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع
فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المرشح بمعناه وفيه
لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره
مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظنني الزيدين اخوين ويحذفون المفعول
لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين ذكره المرادي في شرح الكافية
مقتصرا لان العلة المقتضية لتاخيره وهي تاخير المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم
فيه كما سبق من وجوب الاظهار ويجرى الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا
قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق هذا باب المفعول المطلق
اى الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوب بيصدق على انه صفة
صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمفعول بخلاف بقية المفاعيل فانه يصدق المفعول عليها مقيدا
بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما
غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي
والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاد العامل من الحدث من غير زيادة على
ذلك او يبين نوعه اى نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اى عدد العا
مل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس خبرا عن مبتدا ولا حالا من
غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد
عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك
ضرب الامير فانه يبين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه بالامير لكنه خبر عن ضربك فلا يكون
مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر
في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله
توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة
والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على
الفعل وليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة قاله الموضح في باب اعمال المصدر
[illegible] وهو الجاري على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من نحو اغتسل اغتسالا وتوضا وضوءا

مطلب

تنبيه على الفرق بين المصدر واسمه

واعطى عطا فان هذه اسما مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسال قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطا وخرج بقولنا اولبس علما نحو حماد للمحمدة ويقولنا اليس مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسما المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه لمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاوكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاوكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو يعجبني ايمانك تصديقا وقول الجوهري لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق منه لفظا من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قايما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قايم ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل او مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا نحو زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقا من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل الوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة صفته اليه فقدم عليه وناب منابه وانتصب انتصابه واشتمل الصما والاصل الشملة الصما فحذف الموصوف وناب صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف بالمضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذا صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قد تدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف في ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف وناب صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المحذوف منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال المصدر

والا

والايجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لظن وجالسا مفعول ثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نايبة عنه بالانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نايبة عن مصدر موكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل وفيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام الموكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقولهم هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فاني لا اعذبه احدا فتقديره هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نايب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك بالاشارة الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنيته بغضا فبغضا مفعول مطلق نايب عن شنا لان الشنا مصدر شنيء بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نايب عن محبة لان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق لانه نايب عن فرحا لان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنيته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي للمصدر المحذوف والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكاة النبات قاله سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جاء على غير الفعل وكانه نايب عن انباتا قال الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نايب عن انباتا وتبتيلا نايب عن تبتلا والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات ونبات مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي المصدر كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر واقيم نعته لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف قال نايبا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصل المحتمل للقليل والكثير ومن هنا الحواشي فيه نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب الموكد ولا قايل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر واقيم عدده مقامه ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر واقيم عدده ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الته اي الة المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم

توسع في الكلام بحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت ما له من اعراب افرادا وتثنية
او جمعا تقول ضربته سوطا او سوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربات بسوط قال الشارح
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كونها
كذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل
فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله
وهو قيس ابن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا
والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في
معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب ومنه في التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو
ضربته [illegible] وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته شيئا وحاصل
ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن موكد ونائب عن مبين فالنائب عن الموكد
يكون المشارك له في المادة وهو اقسام الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير
والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل تحت قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه
دل وافرد المصدر الموكد لكونه لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين
بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق
لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر
العددي وهو المختوم بالوحدة كضربة بعكسه يثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت
ضربتين وضربات لانه فرد الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور
من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا خفيفا وضربا ثقيلا
وضربته ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره
اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة
تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا
وثن واجمع غيره وافردا وحذف عامل المصدر ان النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف
عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما مرجعه الى القول كان يقال
ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله
جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر
عددي حذف عامله كذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة
ونحوها كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر
نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير
قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف
عامله لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر
المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى لا يدل عليه الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف
عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال
وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد

يقصد

يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه
وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن
لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر
فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا
كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا وجوبا مع التكرير او الحصر
في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فيمتنع
مثل هذا اما السماع فموجود واما القياس فلان المسوغ لحذف العامل منه في نيابة التخصيص
وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب
الشاطبي بان ما قال ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان
بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما
استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما هي مصادر
جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقصد بها النيابة عن افعالها واعطاها معانيها
لا تاكيدها فلو كانت موكدة لها لكانت موكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى [illegible]
مع اعترافه بان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكررا [illegible]
انت سيرا سيرا فيظهر ايضا بمعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه
لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح
فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة
عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى
الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة
وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر
الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويح عمرو وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت
جلوسا بناء على قول المازني في ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويح
عمرو احزن الله زيدا ويله واحزن الله عمرا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قال ابو البقا
وقيل يقدر اهلكه لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحمه لانها كلمة ترحم وفي ويل
عذبه لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويبه منصوبة
بافعال من لفظها وانشد [illegible] ابو هند قاله المرادي في شرح
التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لانه بله الشيء بمعنى تركه [illegible]
[illegible] وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد
دعاء او [illegible] فالاول كسقيا ورعيا والثاني كليا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك
الله رعيا وكواك الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او نحو
ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما ولا تقعد قعودا [illegible] ونحو
فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله على حين الهى الناس جل امورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه
بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق [illegible] والمال مفعول به والواو للحال

اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آتٍ بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك
القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص
ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي
فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اى اصبروا صبرا ووجهه انه
جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبين ذلك ابن الصائغ ونصه واعلم انه يجري مجرى
هذا في التزام الاضمار الاعاصير في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا النجا فضربا
ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى التحذير بغير ايا وبمثل
في ثم قال ابن عصفور وكلامهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام
عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي
وهو قليل انشاء مقرونا نفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير
وموتا في بيت امراة سلولية ونحو توبيخ للمخاطب اتوانيا وقد جد قرناؤك اى اتتوانى توانيا وقوله
… يهجو خالد بن زيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اى اتلوم
لؤما وتغترب اغترابا حال كونك عبدا … بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء
… موضع ونحو تغايب في حكم ماض كقول الشيخ تشايب وقد … انه يلعب الغبا
… المشيب اى تلعب لعبا وتوعي واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احداها
مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة
وشدة حمدا وشكرا لا كفرا وهو من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكر شكرا الا ان
… على الجواز ولم يلتزم الاضمار الا مع كل فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي ان يلتزم فيها
ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه
من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اى اعجب عجبا او عند خطاب شخص
مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اى افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك
ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة كرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اى ولا اكاد
كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقديرها لا اكاد فقال العلم هي الناقصة وقال
ابن طاهر هي التامة والمعنى … مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما …
بالنفي ولا يخفى ما في الموضع من اللف والنشر المرتب فالمثبت للموضح والمنفي للمصنف
عليه المسئلة … انية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او خبر فالاول
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكر تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق
اى اما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة
… بلوغ السؤل والامل فدرءا وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اى اما ادرا درءا واما ابلغ
… هذه المسئلة … الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا الثالثة ان
يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة
وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر
مسندا الى الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع
كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا
لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير

ما انت

ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير
والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص
عليه هنا وفي باب التحذير والاغراء ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعا
مل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو انت
سيرا والتقدير انت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد الطلوبية للاستفهام
ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرار وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا
وهو غير مناسب هنا لان الكلام في نيابة المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر
والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا
ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه ولا معطوفا عليه لم يجب استتار عامله نحو انت
تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يجب الا
اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد … خبرا
عن اسم عين كما تقدم فان ذلك لا بد معه من اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا
كقوله فانما هي اقبال وادبار اى ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة
ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع
بعد جملة هي نص في معناه نحو له على الف عرفا اى اعترافا فجملة له على الف نص في
الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكانه نفسه
والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالا
نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لانه لما ذكر
حقا يرفع المجاز وثبتت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه جعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه
فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق
فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا
فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب
عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وقطع
انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح والف
البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا
الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اى بتته بتة والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة الا
قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه موكدا
لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له على الف عرفا والثاني كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة
ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه اى على اسم بمعناه وعلى
صاحبه اى المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت
عليه الجملة غير صالح للعمل نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية
فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له وكلا

صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري
ولا بدونه لان المعنى يأبى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكا لا انه احدث
التصويت والبكا عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف
وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى الفعل اذا له صوت هو يصوت فانتصاب
ما بعده لتضمنه تقدير الفعل كما قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة الاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم
مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى الذي
ويجوز الرفع مع استيفا الشروط على البدلية والصفة ان كانت نكرة ذكرهما سيبويه وتجوز ان
يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة ان كان معرفة ولا تجوز الا في الضرورة قاله سيبويه
وقال الخليل تجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان او لا فذهب
[..] الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب
[..] الى انهما متكافيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو
[..] له ذكا ذكا الحكما اذ الذكا فعل معنوي لا علاجي فالمراد بالعلاجي ما يحتاج في
[..] ايجاده الى علاج بتحريك عضو من الاعضا كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا
[..] يجب الرفع في غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكا
فهذا يمكن ان لزيد بن اسعد مثلا لا ينتصب زيد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له
صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة
لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار وفي نحو فاذا
عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار
والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما
هو المنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما
نصب نحو هذين المثالين على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه لم يبق منه تنبيه
مثال له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير [..]
[..] المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب
منه وحرف الساق طي المحمل وطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله
وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه
قاله سيبويه بمعناه ونصبه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان
زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على المنكب والمعنى ان هذا الفرس ضامر قد بلغ
في الضمر الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف
الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل واذا له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى
وفتح الثانية وهي علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسالة واحال في بقية
الشروط على المثال فقال [..] والتشبيه بقد جمعه كلي بكا ذات عضله
هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما
فعل لاجله فعل مثاله رجيت ربعند فيك رغبة اشتم فعل لاجله فعل وهو المجي وحكمه النصب
بشروط وجميعها اشترطوا خمسة امور الاول كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية

والذوات

والذوات لا تكون علة للافعال غالبا فلا يجوز جيتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم
عين لا مصدر وهذا الشرط [..] قاله الجمهور واجاز يونس بن حبيب اما العبيد
بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولونه ولا اذا وصف عندهم شخص بعبيد
وغيرهم من المنكرين عليه وصف بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان
غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة
للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انها خبيثة قليلة وانما يجوز على صفة
اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وتاوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من
اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدرية والشرط الثاني كونه قلبيا اي من
افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جيتك قراة العلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من اعمال
اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره [..] ويجوز ارادة قراة العلم [..] وهذا
الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل
قاله الشاطبي واجاز الفارسي جيتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويوخذ منه ان الفارسي
لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجي غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف
كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها
محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه ان هذه شرط النصب لا التحقيق ماهيته
عرضا لان بفتح العين والرا المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم
في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ملحاق باعتنا على الفعل ووجوده
متاخر عنه فلا يصح تعليله بقوله كرغبة بفتح الرا وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض
وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم
والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر
المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجيتك رغبة وقعد
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم
للسفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري
والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه
ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جيتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس
اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في
الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعل امتنع النصب
فلا يجوز جيتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل
الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فان المعنى يريكم يجعلكم ترون
ففاعل الروية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف

والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى
المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يحصل فيه منح
وفقا وقا علا وان شرط فقد وبقي عليه شروط ما هية المفعول له وقد ذكرها ابو البقا في شرح
اللمع لابن جني فقال والمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني
على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان
تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون علة لوجوده
نفسه ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من
اعتبر ذلك الشرط ان تجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والبا ومن ومن واقتصر في النظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو
والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس
قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر
قلبي فلذلك جا منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر
بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك استقطر وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في
الوقت نحو قول امرء القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة
المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا
في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة
من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جيت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم
ولا يبقى عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو قول
ابن صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة
عروّ الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري
اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد
الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلاة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك
هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر باللام التعليل وقال
في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهرهم التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا
اذا زالت عن وسط السما ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع
مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله
...ا يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد
... لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون
بال وجا منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا ونحو من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا
... ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجا مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر
والاكثر فيه ان يكون منصوبا واما ما جر المجرد فقليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز
لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر سيان
في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغا مرضاة الله فابتغا مفعول له وهو مضاف نصف

والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور
قيل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة
بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف
الى الشام ودخلت الفا لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم تعبدوه لساير
نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا يمتارون فيهما لانهم خدمة بيت الله فلا
يغيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمتنهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط
في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة
ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في لايلاف متعلقة
باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة
ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت
والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير
لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جيتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق
له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا هذا باب المفعول
فيه وهو المسمى ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعا وهو ما هي الاقطار كالجراب والعدل
والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان
او من اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي يجري احدهما فالزمان والمكان
كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت
دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان
كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز
وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز
بفرسخ وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان
او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل فيهما مفعول فيه منصوب
نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان و
صارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض
الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا
دالين على جزئي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء
مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما اي
الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما الزمان والمكان عرضت لهما كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار
فطويلا وشرقي الدار مفعولان فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما
الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم هو المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف

عند البصريين

مفعول

والغالب في هذا المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف اذ يكون مصدرا والغالب في المضاف
المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين للوقت نحو جيتك
صلاة العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما
نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية للزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم
الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجي وانيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين
للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار
نحر جزور فيفعل فيهما ما تقدم وقد يكون النايب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه القارظين
بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين
وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والرا وهو شي يدبغ به قال
الجوهري لا ابيك او يووب القارظ العنزي وهما القارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا
وطالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكانه قربه فحذف المضاف
وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر
وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان
من المصدر وبعد ظروف المكان منه لان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل
يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي
اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر
مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة
توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوبة على
على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند
سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل افي حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا
على الظرفية وقد تطفل بذكر الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال [illegible]
ابي الحق اني مغرم بك هايم وانك لا خل هواك ولا خمر فمصوح بفي وشبه هوى من هو
مغرم به باني كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة كما العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل حين
حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حالة هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام
من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه
بقوله وهي انما تجري مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا انتفع خبرا عن المصادر كما تقدم في
احقا انك ذاهب دون الجثث ولا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر بدل
من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد او لم
يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير
شك انك قايم او جهد رايي انك قايم او ظني انك قايم فغير شك وجهد رايي وظني منصوبات
على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظني على ان احقا
كمن جنس الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا وتبعه
الموضح فلا شي ترد احدها ونحوها ان انكرهن اذا تقدم في فانه يصدق عليه انه اسم
ضمن معنى في اذ التقدير ونحوه في [illegible] وهو ليس بظرف فان النحاة ليس بواحد منها لو كان
لا مدلولين اسم زمان ولا مكان اما اذا [illegible] فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحوها نوع يوما من

اسماء الزمان والله اعلم حيث يجعل رسالاته من اسماء المكان فانهن ما وحيث وان كانا من اسماء الزمان
والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في
ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لو ظرفين ما يخافون وناصب
حيث فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم
المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال
الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال
ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس
واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل
حيث مفعولا بها نظر لان هذا اضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرح المرادي بقوله
لم يجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي
هو في محل الرسالة لم يبعد وفي ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يتكلم على
رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكا والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولست كل الناس
والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع
باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا
على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرف
فانه لا يطرد تعديه سائر الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت
البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختص لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب
على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اشتق من ما دته ومادة عامله كما سيجي فصل
والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ
الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا
اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كان او مقدرا هنا
ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا
لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة
من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة فرق
بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين العدد مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما ومتى
يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل
وهي ان يقع صفة كمررت بطاير فوق غصن فغوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك
فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد
عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا
في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظرف ما قطع عن
الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام
ولا جا الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليه الاجحاف القطع والبنا

ووقوعها موقع شى اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسى والاخر سماعى فقال او مشتغلا عنه
العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا
يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم ينقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب
على الظرفية بل يجب جره بفى كما مثل او سمعا بالحذف لا غير كقولهم فى المثل لمن ذكر امرا قد
تقادم عهده حينئذ الان فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان
او اضافة اعم الى اخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى ال وال الزائدة
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اى كان ذلك حينئذ واسمع
الان فهما جملتان واصلها ان يقول المتكلم لمن يقول كذا او كذا احينئذ الان اى كان ما يقول
واقعا وقت حينئذ كان كذا او اسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من
جملة اخرى وكان ينبغى للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير لحن كما صرح به فى المغنى
وبالغ فى انكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لوروده السماع به كما اوضحته فى باب الاضافة
ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصادر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتى
الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب **فصل اسم الزمان**
كل اسم الزمان قابل الانتصاب على الظرفية سوا فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس
ومعدود كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك وما يراد بالمختص
ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم
ما لا يقع جوابا لشى منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين وبقى عليه
ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد يريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق
بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى والصالح لذلك النصب على الظرفية
من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه كاسماء
الجهات الست فانها مفتقرة فى بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة
اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر الى غيره فى بيان حقيقته
ويحمل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل مما يضاف اليه كمكان فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر
المضاف اليه قاله ابو البقا فى شرح لمع ابن جنى الابهام يحصل فى المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم
مسماه الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفه جهة اخرى
لان الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لمحل واحد منها حقيقة
منفردة بنفسها والوجه الثانى ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى
اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست
امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان
فان له ست جهات وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب
زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين النصب معه بفى وكاسماء المقادير كميل وفرسخ
وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثانى ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق
منه العامل والحدث مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق
فى ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى وانا كنا نقعد منها
مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة

فان

فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم
مقام زيد والوصف نحو اقائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين
اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثال المبهم بقوله نحو الجهات والمقادير
وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما فى اصله
معه اجتمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو
لم يجز فى القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى واما قولهم هو منى مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته مادة عامله اذ التقدير هو منى
مستقر فى مقعد القابلة وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به
منى الواقع خبرا عنه هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى
هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء وفى البعد مناط الثريا من الدبران وفى
التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية
الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان فتنصر لانه مشتق ولو اعمل
فى المقعد قعد وفى المزجر زجر وفى المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو
مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء
الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته
على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما
فصل الظرف الزمانى والمكانى نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة
لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه
يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبنى اليوم و
مفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فى العرف وغير متصرف وهو نوعان
ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط فى استغراق الماضى وعوض فى استغراق المستقبل ولا يستعملان
الا بعد نفى تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته فى الزمن الماضى ولا افعله فى
الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشى اى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما
انقطع من عمرى لان الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى
حرف ابتدا الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقنى الله تعالى الى الان وبنيت على حركة
فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من
العوض وسمى الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا منه وبنى على الحركات
الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثانى ما لا يخرج عنها اى عن الظرفية الا بدخول الجار وهو
من خاصة قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب وتحل بابا لم تحله
بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء المكان فحكم عليهن
بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحمة من عندنا
وعلمناه من لدنا علما اذا لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اى بالظرفية لان الظرف
والجار والمجرور اخوان فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا
فان جر شى من الظروف بغير من كان متصرفا نحو [illegible] لكونها

ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زايدة
والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تالى الواو بمعنى مع تالية
لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل نحو سرت والنيل وذا
الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا ساير والنيل فيصدق على النيل من المثالين انه اسم
لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منتصب وانه تالى لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة
ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو ساير فى المثال
الثانى فان فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهو السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا
معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك فى شرح اللمحة ونحو سرت
والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر الا
انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على فعل وهو يشرب وداخلة فى المثال الثانى على
جملة وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المتاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا
معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ
الزمخشرى فيما نقله عنه فى المغنى وخرج باللفظ الثانى وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه
عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تالى لواو نحو جيت مع زيد فانه تالى لنفس مع لا للواو
التى بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده
فان التقييد بالقبلية او البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جاء رايت حتى يكون عمرو منصوبا لكان
اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقولينا وخرج باللفظ الخامس وهو قوله
تالى لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم
تقدم الجملة خلافا للصيمرى بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز
وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك
بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه
معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا
ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه خلافا لابى على
الفارسى فانه اجاز فى قولهم هذا ردائى مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف
وحرف الجر الذى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال
ينصب تالى الواو مفعولا معه فى نحو سيرى والطريق مسرعه فان قلت قد قالوا ما انت وزيدا وكيف
انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم
يرفعونه بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا بفعل
لا مبتدا واسم الاستفهام فعله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول والاصل ما تكون وكيف
تصنع فعلى تكون وتصنع ضمير مستتر وهو الفاعل على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده
برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين
وقدره بالمضارع مجردا وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف
فى تقديره فى ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز

وزعم

وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار
وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف
فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب الحال
واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها خرجت عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح انها ناقصة
وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على اى حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطايفة من
الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت
والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانه ينتصب الاسم بعد الا ولو كانت تنتصب بعد الا لا الناصب له
الا خلافا للجرجانى عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير كما اتصل
فى ساير الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اى المخالفة خلافا للكوفيين الذين
كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه ممنوع وهو مخالفة
ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما
بعد الواو لم يصلح ان يجرى على ما قبله كما جرى زيد وعمرو فلما خالفه له فى المعنى انتصب على الخلاف
ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا
الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فتكون
حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافى بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة
لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبق من فعل
او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل وبين
المعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرفها خلافا لابن جنى ذهب فى الخصايص
الى جواز التوسط مستدلا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى
وهذا مخرج على ان فحشا ليس مفعولا على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل عليك السلام ورحمة الله فصل الاسم الواقع بعد
الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما فى كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو وجاء
زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة فى الاول ومن عدم الفضيلة فى الثانى لان
الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا ياتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث وثانيها
رجحانه اى العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن
بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب على
المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف فى المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه
لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها
وعلى الفلك واجاز الكوفيون فيه الجر قال الموضح فى الحواشى وبه اقول لا على العطف بل على

اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الاسم العام المطرح اذا حذف زال عمله فان
قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا انما امتنع هذا لك واباك على الصحيح لعدم تقدم
فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيد اهملي ما يشتد
طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية فقدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل وا
لتقدير ما كان لك وزيدا او هو احد الوجهين في التسهيل والى هذا اشار الناظم بقوله
والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو ما ان زيد وطلوع
الشمس اليق من الموت ورابعها يجانه ايه المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف تثنية كلية وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند
الخاصرتين عليهما شحم يحيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء نحو قمت وزيدا لضعف
العطف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ
وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان
تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد
كونوا لبني ابيكم فلفظ الطلب متوجه للمامورين بذلك واذا عطفته كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم
وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابن الصفا كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه امر بني
ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بنحو انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مفردا
لجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة
لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل
كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي
العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء
المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج
الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين
واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن
في العلف ولانتفاء فائدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم
ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة بالاعلام بذلك وتجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع
بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف
معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيونا هذا
قول الجرمي والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب
الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه
والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان
المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق قال المبرد
فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده
اصمع واليزيدي بفتح الياء التحتية وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في
البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه
عليهما ... نصابنا واحدة فيأول زججن حسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه

على

على العيون والحواجب ويأول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال
انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين
لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ واجيب بان ما سمعوه
مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياس ام سماعي
والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه
هذا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما
في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت
الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى
قسمي المتصل والمنقطع وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل مخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم
وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز من نحو
جاءني ناس الا زيدا او جاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه انك ذكرته بعد الا
مبينا انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم اخرجه
هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح
الحال ويزول الاشكال وللاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع
من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش
وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا
لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما ويقال فيها حاشى بحذف الالف الاخيرة
وحشى بحذف الالف الاولى واليهما اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض بان حاشى
واعترض بان حاشى الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشى التنزيهية نحو
حاشا لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولدخولهم اياها
على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب
الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما
لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية
فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه
فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها
سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح السين والمد
كسماء وسواء بكسر السين والمد وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نقل عليها
الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن ابان والحاصل انها تمد مع الفتح ...
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني واذا استثني بالا وكان الكلام قبلها غير تام وهو
الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العامل
عند فقدها اي ان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصبه وان
كان يطلب مخفوضا بحرف جر خفض متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا او ما مررت الا بزيد
ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيه والاستثناء

غير

في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت
احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى
وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه
عن الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع
ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب
مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله
شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا
بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن
والاستفهام الانكاري الذي فيه معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو
يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن
الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم
الفاسقون ولم يات التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا يقولون رايت الا زيدا لانه
يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم
نوره فجاز بابى في افادة النفي على لا يريد لانهما اي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما
بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى
والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان
الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم
وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا منهم فما قبل الا وهو شربوا كلام تام
لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد
الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجي فاما قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل
الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النؤي والوتد برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس
نصبهما لان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان تغير ولم
يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت
من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفى المنزل اذا درس وعفته
الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفيرة حول
الخباء تمنع السيل يدخله ما المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب
المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم
بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة
الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا
واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي السابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون
محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الاصل

القوم

من

من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب
ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام
التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى
بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه
للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم
من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قال ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كل من المذهبين فقال في الرد على
البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق
المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول
في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا
ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم
ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بانه لو كانت عاطفة لم تباشر
العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع
اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه
الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل
بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل
منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل بدل بعض
من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط
بدل بعض من كل ولم يوت معه بضمير لما قلنا والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل
من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
ولا ينافي الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا
في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع و
سياتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب مجيبا ردا على من قال قام القوم الا
زيدا قصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن
عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل
فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فا
نه لا يجوز الابدال كما سيجي واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله
الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به بالنصب
قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة لان اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء
ولم تحمل على اللفظ فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب وتبعه على

العطف

ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخولها قد زال بدخول الناسخ كما قاله الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقديم دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شي لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزايدتين بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت مقتضى قولك فالاوجه الاتباع ان النصب على الاستثنا في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبينا لستما بيد الا يد ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليلا منهم كما لم يجز في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها احد من حذاق النحويين الا القليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام نصبه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا اله واحد فالرفع ايضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثنا مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل تقديم الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان البدل متربلغي في بعض الوجوه والموصوف مراعى الجانب فقد افتقار الصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه [illegible] هبات احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا انتهى فلو وقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثنا منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى في نحو قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال النقص

فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثنا ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتدا وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيا الا النقصان ثم فرغ له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زايدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليط اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجح النصب ويجيزون الاتباع ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية موكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض جمع بيضا هي الابل البيض يخالط بياضها شي من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقايل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيترجح على البدل او عطف البيان والظاهر الصفة قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قبل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثنا مفرغ انتهى

فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد بال احمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمعنا يونس يقول العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة

اذا لم يكن الا البيوت شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتدا في المثال ويكن التامر في
البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والبيوت في البيت وان الموخر وهو ناصر في المثال شافع
في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابدال المستثنى منه لكنه بدل كل من
كل لابد له بعض ونظيره في ان المتبوع اخر فتقدم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت
بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت
على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الجر واما الجامع الى دعوى ان الموخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه
لان الاسم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصايغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الاسم بعين فيكون
بدل شي من شي لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن
نصبه اختر ان ورد فصل ولا ان تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت
واوا عاطفا او تلا اسما مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت
جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويمثلهما قول الناظم والغ الا ذات توكيد
في الاول وهو العطف نحو ما جاني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو
على ما قبلها وهو زيد عطف نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جاني الا زيد وعمرو
والثاني وهو البدل شامل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل قوله
اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلى بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الهاء
والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا له فجره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز من مرجوح كونه
اي الفتى منصوبا بالا على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة موكدة للاولى وبدل البعض من كله نحو ما
اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على
الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني احد الا زيد الا علمه
فزيد مستثنى من شي ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني
احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد
اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه
بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء
والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما
كل العمل والا المقرونة بكل منهما زايدة موكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي
الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير
بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا فرغه
لواحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثنا
ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول
الذي اثر فيه العامل نحو ما قام وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقي من المستثنيات
وهو عمرو وبكر على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من
العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا تنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول
به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل

يترجح

يترجح فان كان منصوبا بالفعل لا يظهر فيه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا
يظهر فيه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرو الا بكر تخفض واحدا
منها بالبا وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول
الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن
نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات
كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثنا وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد
فاعل وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الاتباع لما تقرر من ان
التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع
احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها على المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت
ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب
وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب
او اتباع ونصبت ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لكن في واحد منها الرفع
راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز
الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجي بواحد منها كما لو كان
دون زايد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة
بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا
يمكن استثنا بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر من الامثلة السابقة فان كل واحد
منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شي وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد
كقوله عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كان واحد من هذه الاعداد يدخل
فيه غيره فيستثنى منه فمن النوع الاول وهو ما لا يمكن استثنا بعضه من بعض ان كان
المستثنى داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات الاول
داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل
في اثبات القيام له لان الاستثنا من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى
الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثنا من
الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول
ومن النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال
الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان
الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو بكر
ويمكن ادراجه في قول النظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي
كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله والذي قبله مستثنى
من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على
الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات
كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى
ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء

وعلى هذا الخلاف فالمقر به من المثال المذكور وهو له عندى عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها ثلاثة
سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثانى وهو ان كلا
من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين يبقى واحد واذا استثنى الواحد
الباقى من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة ويحتمل لهما
اى للثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك فى معرفة المتحصل
على القول الثانى للبصريين والكسائى طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول
وتجبر الباقى بالمستثنى الثانى اى تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك
مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا تفعل الى ان تنتهى الى المستثنى الاخير
فالمستثنى الاول فى المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى
الثانى وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة والطريق الثا
نية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل
حتى تنتهى الى الاول فما تحصل فهو الباقى ففى المثال المذكور تحط واحدا من اثنين
يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقى طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففى المثال المتقدم
اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه ان تقول له عندى مائة الا
خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما فى
الوترية وادخل الثانى والرابع وما اشبههما فى الشفعية فالباقى بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة
وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهى اذن وتر وادخلنا عشرين
لانها ثانية المستثنيات فهى اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهى اذن وتر
فصار الباقى ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهى اذا شفع فصار الباقى
خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك فى شرح التسهيل
فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان قولك
زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذى كنا
نعمل مغاير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصوف لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف
بها معرفة لفظا لا نكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على
القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس
مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافى الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين
متضادين كما فى قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير فى الاية بدل لا صفة وقد
تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه
كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله
اى غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذى بعد الا ولما انتقل اعراب الا
الذى بعد الا الى غير فى الاستثناء فيعرب الاسم الذى بعد الا بما يستحقه وتعرب هى
اى غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا فى ذلك الكلام فيجب نصبها فى اربع مسائل
من الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما فى نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثنا

منقطعا

منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى نحو ما نفع هذا المال الا الضرر عند
الجميع فى المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسلط العامل على المستثنى
كما فى نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه عند الاكثر نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها فى مسئلتين احداهما عند قوم
من الكوفيين والبغداديين فى نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند
تميم فى الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار
ويضعف نصبها فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد
وجب نصبت مناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر
مذهب سيبويه والمبرد مذهب الفارسى فى التذكرة ويمتنع نصبها فى مسئلة واحدة وهى ما اذا
كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى اسد وقضاعة ينصبون
غيرا اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها او لم يتم يقولون ما جاءنى غيرك وما جاءنى احد غيرك انتهى
بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح فى الحواشى واقول
لا شاهد فى تمثيله لجواز ان تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبنى والى مسئلة
غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا
فى خمس مسائل احداها ان الا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندى
درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير
زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو
على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد الا عمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة
اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو
ما جئتك لغير ابتغاء معروفك فصل والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير فى
وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجى فى الجمل
وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على
الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتانى سواك وقولهم سواك بايعها وانت المشترى
وقال سيبويه والجمهور هى ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها فى نحو جاء الذى سواك فليست هنا بمعنى غير لان غيرا لا تدخل هاهنا الا والضمير
قبلها يقولون جاء الذى هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والمعنى برحيله
الذى استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر كقوله ودعوتكم
بالمجنة بن سنان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا فى الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان
وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون فى السعة اتانى سواك قال المطرزى
وقال الرمانى وابو البقا العكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا
المذهب اذهب لانه اخلص فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب
لانه خبرهما ومن الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اى كلوا ما ذكر اسم الله
عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض
والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجرى الماء فى النهر وتقول اتونى لا يكون زيدا بالنصب

فالبس في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمها ضمير مستتر فيهما عايد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عايد على البعض
المدلول عليه بكلية السابق عند جمهور البصريين او عايد على المصدر المدلول عليه بالفعل
تضمنا عند الكوفيين فيتقدر في قاموا ليس زيدا ليس هو اي ليس القايم زيدا على القول
الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم
زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاق حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح
في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ
به قط وعلى القول الثاني وهو كون ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير
فان كن نسا بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو
عايد على الاناث اللاتي هنا بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في
اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فايدة في
قول القايل فان كن الاناث نساء قلت الفايدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان
قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكر نسا قلت فايدته التوطية للوصف
به وباب التوطية يجري في الصفة والخبر والحال وجملة الاستثنا من ليس زيدا
ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة
ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثنا
ذكره ابو حيان في النكت الحسان بحثا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها
بما قبلها من المعنى بل في الاعراب فقط وذلك بان الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما
ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه والى هذا اشار
الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا فصل
وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما اشار
الناظم بقوله واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظ سيبويه
في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى
النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي
مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض
وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول
وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا
وعدا موضعهما جار نصب ثم اختلف فقيل هو على تمام الكلام فيكون الناصب
لمن [illegible] هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز
الواقع لابهام النسبة ان [illegible] وقيل هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلها على قاعدة
احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة التخلي
قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والمراد [illegible] عدت الا [illegible] وعطا [illegible] باسره [illegible] وردا و الوجه

النصب على انهما فعلان ناصبان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع
الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة
وهذا يعني النصب انما صح في عدا لكونها لازمة متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره
اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثنا
معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر
فيهما وفي مصدره او في موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما
الضمير اما عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على
البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا او [illegible] بطولا لان المقصود
من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا
اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل
المقصود من الاستثنا بخلاف ذا وجملة الاستثنا في موضع نصب على الحال او مستانفتان
فلا موضع لهما وتدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم
من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى
الفعل لا يجوز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية
حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله الا كل شي ما خلا الله باطل اي
ذاهب وكان اخذا من قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه وجملة ما خلا استثنائية [illegible]
ان تكون صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زايدة التقدير كل شي غير الله باطل ومعنى
هذا فلا استثنا قاله الشيخ طاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا ادخلت عليه نون الوقاية وما [illegible]
حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثنا
فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا
على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثنا كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب
ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان [illegible]
عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زايدة وبه قال الجرمي والربعي
والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال في المغني
فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل
وان قالوا بذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وهو مخالف لما هنا فصل
والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبنا على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن
وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم الفرقية ونقل [illegible] عن العرب وانشد عليه
لا غير تسال وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم
اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع بنصب الشيطان وابا الاصبع
بفتح الهمزة واهمال الصاد [illegible] العين وليس بمنظوم [illegible] فان قلت المعوق [illegible]

امر حسن لا ينزه احد عنه فلم استثني بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة ويعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبع قرينا للشيطان تنبيها على الحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفرا والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث وكخلا حاشا **والكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفاعلها الكلام في اخبرها** عدا وخلا وتقدم مشروحا **ولا تجوز دخول ما عليها** كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما **خلافا لبعضهم** واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وانها حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤكده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ولما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قاله المرضي في شرح اللمحة ويحتمل ان تكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى **ولا تجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي** في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لما قويتها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل

هذا باب الحال والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم ترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة وشروطها ثم حذف عاملها **الحال نوعان موكدة** وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها **وستاتي وموسسة** ويقال لها المبينة **وهي** التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها **وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة** للفاعل او للمفعول او لهما معا فالاول **نحو جيت راكبا** فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا **والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا** فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الها **والثالث نحو زيد لقيته راكبا** فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا المتكلم ولهيئة المفعول وهو الها الغايب ولا تكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل في الحقيقة المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول في المعنى لتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في التوسط **وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى** فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما دل على حدث وصاحبه ولا بد من دخول الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف **وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك** فانه ضاحك ولكنه مبين لهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه لئلا يرد نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى

الكلام عنه **وخرج بالباقي** وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة **التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاني رجل راكب فان** فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان **ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه** وهو الفروسية **وذكر النعت لتخصيص المنعوت** وهو رجل بالنعت **وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا** ورب شي يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر **فقال الناظم** في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا انتهى كذا البيان المراد **فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة** فصل اول **يخرج الخبر** في نحو زيد ضاحك فانه وان كان وصفا لكنه عمدة **ومنتصب** فصل ثان **يخرج لنعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب** فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين **ومفهم في حال كذا** فصل ثالث **يخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه** اي النعت **انما سيق** بكسر السين وسكون اليا المثناة تحت **لتقييد المنعوت** به **في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم** لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض **وفي هذا الحد** الذي ذكره الناظم **نظر لان المقصود** من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزا الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه **حكم** من احكام المحدود **والحكم فرع التصور** ولا يحكم على شي الا بعد تصوره **والتصور** لماهية المحدود **موقوف على** جميع اجزا **الحد** ومن جملتها النصب وهو حكم **فجا الدور** وهو توقف الشي على ما يتوقف عليه بمرتبة كتوقف ا على ب وب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بوجه وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك

وصف الحال من حيث هي **اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة** وصلا لا ملازمة فيهما لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قال ابو البقا **لا ثابتة** دايما والمراد انها تنفك عن صاحبها انتقالا معناها ولو وصفها الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم **كجا زيد ضاحكا** الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال **وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسايل احدها ان تكون موكدة** لمضمون جملة قبلها **نحو زيد ابوك عطوفا** او لعاملها **نحو ويوم ابعث حيا** او لصاحبها نحو لامن من في الارض جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم من مقتضيات الجميعية **المسالة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها** وحدوثه او تجدد صفة له فالاول **نحو خلق الله الزرافة** بفتح الزاي افصح من ضمها **يديها اطول من رجليها فيديها** بدل من الزرافة بدل بعض من كل **واطول حال ملازمة** من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل والعامل في الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فان الكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعلها حالا لازمة ... **المسالة الثالثة** ان يكون مرجعها الى السماع **نحو قايما بالقسط** من قوله تعالى

شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذ اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون كل من المعطوفين عليه بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني لانها للدلالة على علو مرتبته **وبخوا زل اليم الآية** **مفصلا** اى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والالباس **ولا ضابط لذلك بل هو** **موقوف على السماع** فلا يقاس عليه **ووهم ابن الناظم** في شرح النظم **فمثل بمفصلا في الآية** المذكورة **للحال التي تجدد صاحبها** قال في المغني وهذا سهو منه فان القران قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اى من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان الانزال الذي هو عامل في الحال يدل على تجدده صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني انتهى **الوصف الثاني ان تكون مشتقة** من المصدر **لا جامدة وذلك غالب لا لازم** كـ زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب **وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان** **تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا** فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهو احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاعا وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة اى شجاعا **ومضيئة ومعتدلة** والمعنى فيهن على التشبيه **وقالوا** في المثل **وقع المصطرعان عدلي عير** فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف **اى مصطحبين اصطحاب** **عدلي حمار حين سقوطهما** وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اى كا سد اى مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة **الثانية** من الثلاث **ان تدل على مفاعلة** من الجانبين **نحو بعته يدا بيد** زيدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما يكون لك في سقيا لك بيانا ايضا فمتعلق بمحذوف استونف للتبيين قاله في المغني ومنه معنى الفاعلية **اى متناجزين** **وكلمته فاه الى في** بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان ومنه معنى المفاعلة **اى متشافهين** وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بان تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب

ابو

ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة **الثالثة** من الثلاث **ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا** ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجمل بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب الثاني الجزء خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من ذلك الا الفا خاصة انتهى قال الرضي او ثم نحو مضى الكلمة ثم الكلمة **اعسر بيان وتقع الحال جامدة غير** **مؤولة بالمشتق في سبع مسايل وهي ان تكون موصوفة** بمشتق او شبهه فالاول **نحو قرانا** **عربيا** فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القران والاعتماد فيهما على الصفة وهي عربيا **فتمثل لها بشرا سويا** فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهو سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان **وتسمى الحال** الجامدة الموصوفة **حالا موطئة** بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامهم وبه صرح في المغني فقال انما ذكرت بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بوجود الصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا توطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة للسان ان يكون جامدا لو ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هو صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة **او دالة على سعر** بكسر السين المهملة **نحو هذا البر بعته مدا بكذا** فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا **او دالة على عدد نحو فتم** **ميقات ربه اربعين ليلة** فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز **او دالة على طور** بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اى حال قاله ابن الانباري **واقع فيه تفضيل** بالضاد المعجمة **نحو هذا بسرا** بضم الموحدة وسكون المهملة **اطيب منه رطبا** بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياتي بابا اوسع من هذا **او تكون نوعا لصاحبها** **نحو هذا مالك ذهبا** فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال **او فرعا له** اى لصاحبها **نحو هذا حديدك خاتما** فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد **وتنحتون الجبال بيوتا** فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال **او اصلا له** اى لصاحبها **نحو هذا خاتمك حديدا** فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم **واسجد لمن خلقت طينا** فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع

غير انه ان زكي وهذه المسايل العشر غير مسالة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني
عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة
او تفريع او تنويع او طور. واقتصر فيه تفصيل تنبيه اكثر هذه الانواع المشتقة
وقوعا مسئلة السعر والمسايل الثلاث الاول جمع اولى وهو ما دل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والذي يشعر به كلام النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف
ويفهم منه انها تقع جامدة جملة في مواضع اخر انها لا تؤول بالمشتق على الاتوول
الواقعة في السعر وقد بينتها انها بقولي اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث
مسايل وبقولي ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل الى اخرها وزعم
بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسايل العشر الجميع تؤول بالمشتق وهذا
تكلف منه وانه قلنا نحن به اي بالتاويل في المسايل الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه
او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب
وقد تقدم كيفيته ولما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به ان الاولى على معنى سعرا في
صفة البشر والثانية على معنى مشوكا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على مطوي
والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا او
الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها
مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا
وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم
التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجي معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا
فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب قالوا جاء وحده فوحده حال من فاعل جا المستتر
فيه وهو معرفة بالاضافة فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا
رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالا
ضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه بيان
والمعنى يرجع اخره على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عايدا اي الحال وقال
الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المنفرد به حال
من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفا وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة
اي مرتبين واحدا فواحدا وقالوا جاوا الجما الغفير فالجما حال من الواو في جاوا وهو
بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى
الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجما والجما بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير
ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجما الغفيرة ولكنهم
لحظوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا لفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها
العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فيؤول
بنكرة اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال

بكس

بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اي
ازدحم وصف ابلا اوردها الما مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال
وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال
ان نفس صاحبها في المعنى لانه وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر
نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جا زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان
يقال جا زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت
مصادر احوالا بقلة في المعارف كجا وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان
المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز
تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصا
در مثلها وكانت غير الاولى وغير ما هي لرصفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعترك
العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ولذا التقدير في جا وحده فهذه
واقعة موقع الاحوال لا احوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال
وحد وحده مصدر لانه لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدر وان لم يعد
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول
واجاز الكوفيون مجيئهما على صورة المعرفة اذا كان فيهما معنى الشرط نحو عبد الله المحسن
افضل منه المسي فالمحسن والمسي حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اسا فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال
عندهم جا عبد الله المحسن اذ لا يصح جا عبد الله ان احسن وجات مصادر احوالا بكثرة
في النكرات ومنها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل انه لا تقع احوالا لانها غير
صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل
فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر
منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجا ركضا فركضا حال من
فاعل جا وقتلته صبرا فصبرا حال وهو ان تحبسه حيا ثم ترمي حتى يقتل حال من فاعل
قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا
وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغتهم اي فجاه والبغتة الفجاة قال الشاعر ولكنهم
كانوا ولم ادر بغتة واعظم شي حين يفجاك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي
راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس
اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا
ووقوع المصدر المنكر حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا
سواء كان نوعا من العامل ام لا وانما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية
وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه نحو جا
زيد سرعة لان السرعة نوع من المجي ومنع جا ضحكا لان الضحك ليس نوعا
من المجي قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى
انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس
والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل وهو عنده مقيس كما حذف عامل سائر

الفاعيل لدليل مرى عنده مقيس نحو الجملة مبنى على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق الالى
ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك **وقاسه الناظم**
في التسهيل **وابنه** في شرح النظم **بعد امّا** بفتح الهمزة وتشديد الميم **نحو اما علما فعالم**
والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخصا بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم **اي**
مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه ينكر ما وصف به من غير العلم فصاحب
الحال على هذا التقدير نايب الفاعل ولم يذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب
الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا
للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا امؤكدة والتقدير مهما يذكر من
شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر
لا يعمل فيما تقدم فلو كان المصدر التا اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الا
خفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما
مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح
التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب **وقاسه**
ايضا **بعد خبر شبه به مبتدا او كزيد زهير شعرا** فزهير بالتصغير خبر شبه به
مبتدا او هو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزداد لفظ التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل
اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يحتمل
الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخصاف
في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني **او قرن هو اي الخبر بال الدالة**
على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الـ... وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك
انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتادب
ادبا انتهى وقال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا لانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو
محول عن الفاعل فتحصل فيه ثلاثة اوجه الحال مفعول مطلق تمييز وتحصل من الخلاف في المصدر
المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول
مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب
الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه
مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا بقيتها وعلى القول بالحالية فمذهب
سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما له نوع من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث
مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا او وفيما اذا قرن الخبر بال الدالة على الكمال
[illegible] واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا **ووقع صاحب الحال نكرة بمسوغ** بغير مسوغ
من المعرفة كان **يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله** وهو لكثير عزة
لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل

وسم مستطيل بحا لسما في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال
من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم الحال النكرة عليها لاجل تسويغ الحال
منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا
فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر انه حال من النكرة هو ظاهر كلام
سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين
عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح
التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما
قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا
لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر فلا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على
الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار والموحش هو القفر
الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة يغشى بها اجفان السيوف
منقوشة بالذهب **او يكون** صاحبها **مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم** وهو ابن ...
بن ابي عبلة **ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا** فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه
بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار
والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدا **او قول الشاعر**
نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه
بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا
واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء **ومنه**
اي من المختص بالوصف قوله تعالى **فيها يفرق كل امر حكيم امرا** اعربه **الناظم** في شرح
التسهيل **وابنه** في شرح النظم فامرا اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه
مخصصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف جزء
المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية
فجعل من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول
له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا
اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه
مفعول منذرين **او مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء** للسائلين فسواء حال
من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام **او مخصوصا بمعمول** غير مضاف اليه **نحو عجبت**
من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك
او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة **او مسبوقا**
بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب
معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية والواو
الواو بينهما للتاكيد لصوق الصفة وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن
مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال
جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية

فمستسهلا
على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا
حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا
يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك
في شرح العمدة لا اطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة
وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت
او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا
فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل
وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر
ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا والحال انه لم يتاخر او
تخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم
عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز
المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو
رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا
ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يقاس عليه اولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل
ويونس الى المنع فصل والحال الموسسة مع صاحبها ثلاث حالات
كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر
عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجا زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب
في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت
على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا
الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة نحو وما نرسل
المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز
تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجري فيه
خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا
بحرف جر غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز
تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك
بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى
اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا
عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول الناظم وسبق حال ما بحرف
جر قد ابوا ولا امنعه فقد ورد المسالة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان
وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال

الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح
لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال
من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر ولئن
تسليت عنكم طرا بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال
من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة
او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال من الكاف
في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء
للمبالغة مقصور على السماع ولا بنائه غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك
فان حمل على رواية فهو حمل على شاذ نقله الموضح في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري
الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تتقدم
على الموصوف الا اذا كان معناها ذكرها معمولا قول ابن مالك وغيره انه حال من الناس
يلزم منه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدية ارسل باللام والاكثر
تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني
وهو تعدية ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا
عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون
والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واعترف بين الحال والمفعول لان
الاتفاق بالا يدل على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدية ارسل باللام
كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا
تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما
مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه
اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال
على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من
احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على
اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهل شارب السويق ملتوتا فلا يجوز
تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف ولا بلزوم الفصل بين المضاف والمضاف
اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم
ما يتعلق بالصلة على الموصول لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن
الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم
على المضاف نحو هل شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال
فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في التسهيل ورد عليه الموضح
ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود وانما يجيء الحال من المضاف
اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة
وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف
اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو اتبع ملة

ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يعلم ذلك في البعض الحقيقي الا يرى انه لو قيل ونزعنا
ما فيهم من غل و بل اتبع ابراهيم كان صحيحا لان المضاف عاملا في الحال فان يكون
مصدرا او وصفا الاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف
اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو يعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا
حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وهو مصدر طبيعي عامل في الحال النصب والثاني
نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب
وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى
الاشارة بقوله انتهى ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله
اضيفا او مثل جزئه واما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان
العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف
والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او وصفا فالقاعدة
موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه
فالشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه
هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت
ضربت غلام هند جالسة او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض
البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع
ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزؤه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه
لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما حنيفا فيحتمل ان يكون حالا من نحو واحق بالحمل ان
يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى
... الضمير في اتبع انتهى بمعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان تتقدم
الحال عليه اي على صاحبها وجوبا لما اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا
زيد وفيه البحث السابق فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احداها
وهي الاصل جواز ان تتاخر عنه كجاء زيد راكبا وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون
ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه بكونه يتنقل في الازمنة الثلاثة اي يكون
ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال
كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه
وقبول علامة الفرعية وهي علامة للتانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق
المستتر فيه فتقول في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا من زيد منطلق
مسرعا في المثال الثاني ان تقدم بها على جاء و منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد
منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال
على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن
العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى
خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل فان

بان

بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شيء نكر
قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف وقالت
العرب شتى توب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على
عاملها والحلبة جمع حالب وتوب بمعنى ترجع اي متفرقين ترجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين
في منعهم تقديم الحال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع
بقولهم شتى توب الحرب اي متفرقين ترجع الحرب اي المتفرقة الكلمة ترجع الحرب وقال
الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلة عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين طليق فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه و
عاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد قدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا
سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملت فيه بحق الشبه
واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله انه
لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردة او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية
المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت
لا ينهض في الرد على الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وما بعده
محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله
والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه الحالة الثانية ان تتقدم
الحال عليه اي على عاملها وجوبا لما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في
موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان
كانه سوال عن كذا وكذا وينسب الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى
الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور
في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية الاقتصار

الثالثة

الى الاستغراب بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخباز في النهاية الى آخره ان تتاخر الحال
عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا
نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا
مدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة تشبه
الفعل الجامد في عدم قبوله العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة
التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل
موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا
يجوز ان يتقدم على افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري
نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان
والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل اسم فعل نحو
نزال مسرعا فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه او يكون
العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية
حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون
حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد

اخلق فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال
حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره انتبه اليها خاوية والضمير المجرور
هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل
وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ
القيس كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى التشبيه وليس فيه حروفه فان قلت
كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس
المراد بالرطب ولا باليابس المفرد قال الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها
بانها تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردأ التمر اليا
بس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني دون حروفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعملا كتلك ليت وكأن
او يكون العامل عاملا آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن
محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل
اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام
الابتدا وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتدا
ولام القسم لانهما من ادوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعمرو زيد محتسبا
اصبر ومشتق من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدين
المعنى او مختلفين واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة
نحو قول الناس فالاول نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه
على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما
اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في
حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير
يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب
من رطبه انتهى ومن ذلك تعرف ان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه
والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفا
رسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة [illegible] صلة لاذ او اذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر
اذا او وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران [illegible] لا المضمر في اطيب والمجرور بمن
وقدم الظرف على اطيب لانه يتسع فيهم في الظروف ولهذا اجاز الكل يوم لك ثوب بالاتفاق
ولو [illegible] زيد جالسا في الدار عنده الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقديره
كان قائما زيد [illegible] المحسن افضل منه المسيء فجاء [illegible] وانما يتعدد الحال مع افعل
اذا اثنا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر اطيب منه عنب قاله المصرح
في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة
او حرف التنبيه [illegible] في نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع اولا ان الحذف

على

على القول الى السابقين ومن هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه او
اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة
ولكن اغتفر تقديم حال الفاضل فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعلوا احدهما
تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل ومجرورها من من وهما كالموصول والصلة فان قيل
قد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذا
لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو
معانا مستجاز لن يهن وسبق من الضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا
او مجرورا لمخبر بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله سرينا [illegible] وهو بادي ذلة لديكم [illegible]
وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم
بادي وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والمجرور بالظاهر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا
زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه
وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف
والجار والمجرور ولا فرق في المفردة والجملة المصدرة بين المضافة كما تقدم في البيت وغير المضا
فة كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة
بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل فالله اعلم ما في بطون هذه
الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
بعد حذف الاستقرار وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله
اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه
الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور [illegible] وهو قول الا
وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله
وقد رجح سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم
ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون
[illegible] فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات
معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت
عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر كالعافية وقع
موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوف
على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على [illegible] لا رتها
بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر الذي بمعنى المشتق يحمل الضمير لا السموات [illegible] بيمينه
خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقها بها لا عاملها اي
لا عامل الحال فصل والحال قد يجيء متعددا [illegible] عن المعنى والنعت [illegible] التقييد
ان تتعدد لمفرد [illegible] كما تعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجي
ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد [illegible] على [illegible]

زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على
زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين
من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين
فقرأه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في
رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني
فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان رجلاي الى آخره وليس منه اي من تعدد الحال
المفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد
عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في
الحال المتعدد فان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين
فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائبين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر
اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤب مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه والجمع
نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال موكدة
لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل
مسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه
ومعناه فرق بغير عطف نحو لقيته مصعدا منحدرا او يجعل الحال الاول من الحالين
للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد
الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا في اللف
والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني
وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما جوز النشر عند الوثوق
بفهم المعنى لان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا انصل احد الحالين
بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب
قال الشاعر عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى
حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك
والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها
سلوانا وقد تأتي المتعددة على الترتيب فيقدر للاول الاول والثاني للثاني ان
امن اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط
مرحل فبها اي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها
من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري قدمي وقدميها ذيل مرطها
لتخفي الاثر عن القافة فقصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف
والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو
تعدد الحال المفرد قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا
واحدة فعندهم قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حال من ضمير رجلان
فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل وافعل
صاحبه الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال
بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة

نحو

نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فصل الحال
ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها
بدونها اي بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر الركوب وقد
مضت اول الباب وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفرا والمبرد
والسهيلي الى انكار الموكدة وما صح ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور
والموكدة ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا
فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى
وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا
حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ فانهما
بالمهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن
اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف
نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم
نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي والى
هذين النوعين اشار النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما موكدة لصاحبها نحو لآمن من
في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة موكدة لها وهذا
القسم مما استدرك على الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها واما موكدة
موكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين جامدين معرفتين لتوكيدها اما
بيان تعيين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان
ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لغير ذلك نحو
ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمودهما محضا احترازا من ان
احد الاسمين مشتقا في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى
عامل ولذلك جعل ابن مالك رحمه الله ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمعنى
فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح فوهم المثال تبعا للشارح
الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها موكدة لها وحق الموكد
كذا ان يتاخر عن الموكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدرا بعد الخبر تقديره
احقه او نحوه كاعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج
العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انبه وهذا
التواني ضعيف لاستلزام الاول الجائز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع
لعدم تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل
من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان توكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر
فصل تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت
راكبا وصوبت اللهو مكتنفا وتقع ظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان
في موضع الحال من الهلال ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته
جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العايد الى قارون واذا وقع الظرف
وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدر اخي موقع المفرد او باستقر ان قدر الموضع

الجملة وعليه الاكثرون حال كونه مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما
قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم التنزيل والانتقال لا انه كون
مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز اذ يكونا
حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان ويقع الحال جملة اسمية او فعلية
وذلك مفهوم من اطلاقه قوله النظم وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط
احدها كونها خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب وهذا الشرط مجمع عليه
لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه
بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلت الحال
وان كانت خبرا لمبتدا في المعنى الا انها قيد والقيود لكونها ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشا
لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشا شرطا
ولا انعقاد [illegible] حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح
ومن خطه نقلت قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فافة الطالب ان يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في
المغني وهذا خطأ والصواب ان الواو فيها عاطفة اما مصدرا يسبكك من ان والفعل
على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الا
ول ففتحة يضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثا
ني فالفتحة بنا للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا
ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني
قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح
ان الفتحة يعني ان فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بنا لاجل نون
تاكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك
ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلا
ثة على السوا ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال
على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب
بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحا
ليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية
وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت
بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين
من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول اعرب وبيان غلطه
من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فلانه صير معنى الاية ساذهب مهديا فصرف
التنفيس الى الذهاب وهو في الاية الى الهداية واجيب بان مهديا واقع بعد الذهاب
البعد فيه تنفيس فيلزم ان يكون ايضا فيه تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما
قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة
بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشي وعدمه

النفي

لنفي واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا عن الحال
لتقول جاء زيد ان تسأله يعطك وهو ان تسأله يعطك فتكون الحال حينئذ
هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا
لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف
حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو
اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو
والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير
فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوى بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما
اصل البشر وكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول
او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن
عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى
صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير
نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة على مضارع نحو لم
تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون الخ حال من الواو في تؤذونني
وهي حال مقررة للاشكال فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذايه
قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على
حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون فجملة هم قايلون من
القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال
كونهم بائتين او قايلين نصف النهار ولا يقال اوهم قايلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة
الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه ذلك
الكتاب لا ريب فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها
وانما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في
المعنى فلو دخلت الواو لكانت في صورة عطف الشي على نفسه الصورة الثالثة الماضي
التالي الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون فجملة كانوا به
يستهزءون حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا تقترن بالواو وعند ابن مالك وصرح شارح اللب
بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرءا هرم لم تعر نائبة الا وكان
لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث
لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره
الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله
حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل
المضاف الى غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناها ما لنا غير مؤمنين
كقولك ما لك غير مؤمن [illegible] ما لنا و نؤمن بالله قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل
ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجي الواو قول ابن دريد ولا ينهنهني
الوعيد ونحوه مستكفي الدادي الكسيته الوفي البيض ابا اعد كان ولا يتعجل لاب

الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف
في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير كائن وصرت
في حالة الشيخوخة لا هيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل
تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الوزن والمعنى والواو لا تدخل
على اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع
ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وأما قولهم عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل
قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فجملة واقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة
بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل مؤولة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال
والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع
قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر بلفظ الماضي وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى الشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من
المبتدا والخبر حال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وعمّا
بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع
طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال
اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من
حج مأجورا او لدليل مقالي كان تقع في جواب الاستفهام كقولك راكبا لمن قال لك
كيف جئت او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه
احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا والتقدير ترجع راشدا منصوبا باضمار تسافر وماجورا
منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار
صلوا او فقيل تسافر راشدا ورجعت ماجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا او ركبانا ولكن القراءة
سنة متبعة ووجوبا في اربع صور احداها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما
فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك
عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ
هاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة
هي التي يبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق
بدرهم فصاعدا والثاني نحو اشتريته بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والعامل
فيهما عامل قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشا والاصل
فذهب العدد صاعدا او اشتريته بدينار فذهب المشترى به سافلا
الا الفا والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ
بالفعل في توبيخ نحو اتميميا مرة وقيسيا
ولمن لا يثبت على حال

اخرى

اخرى فقايما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد وتميما وقيسا حالان منصوبان
بفعل محذوف وجوبا اي اتتحول وحذف سماعا في غيرها نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة
للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او
هنأك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا
لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى
فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز بنا هنياء
يهنأ كعلم يعلم وهنوء يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله
والحال قد يحذف ما فيه عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع هذا باب
التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في
المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم
قاله ابو البقا والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام
نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره فخرج بالفصل الاول
وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه فيه ما في حسن وجه
الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله
وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس
من عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في بنات الاوبر عن الصبر وا
وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما ولما
خرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من
وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجلا
وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اقتران بهما نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب
الذنوب اي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق
اي للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد
الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا ينتهي
لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قاله الموضح
في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج تمييز
المحمول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين
الجنس كما جاءت من المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب
لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في وجه اعماله مع انه
جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب زيد
زيدا او رطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام
وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبته فان الفعل اصل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل
للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون
الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة

[ختم مكتبة]

وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو
عليه اولى والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تابعهم المسند من فعل
او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو
طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا التقرير والتفصيل
بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز
ينصب بما قد فسره سوا اكان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي
بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج
بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في مميز النسبة
هو الجملة التي انتصبت عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور
ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الكتاب يعني اخر الباب
بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم
المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر
درهما والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد
مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير
نحو احدى عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما
في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول
المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة
المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول
عندي مقدار عشرين رطلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يوضع
به مقدار الشي وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسجا
او كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمع لابن جني لابي البقا ومن الممسوح عندي قفيزان
شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب
الذي ولم ارد تفسيره او وزن كمنوين عسلا وسمنا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر
كعصا والمنا الة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في
تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما
يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمسا[حة]
فالاول نحو مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة شبيهة بما يوزن به وليس اسما للشي يوزن
به عرفا والثاني نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها يا اسم لوعا
السمن ويعرف بنسبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو
جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بالمساحة وليست مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة
من غير ضبط [illegible] في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا
[illegible] ابلا [illegible] وجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل
يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل
النوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد
من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار

وضابطه

وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله
اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد
الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز
قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا
محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل
الراس شيبا فان نسبة اشتعال الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز
محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب
الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة
وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا
مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف
تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته
ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين
عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك
وتاولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها
مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده
الموضح في شرح اللمحة وكذا في مميز الاسم ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما يتم به
من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات
ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
اضفتها كمد حنطة غذا الا ان كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب
النصب لما سياتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة
الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر
فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه
يضاف الى غير التمييز نحو عشرو رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو
تمييز اولا ولم ينعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى
قاله المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا ونحو ملء الارض
ذهبا [illegible] تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا
مرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد
ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا فصل من مميز النسبة التمييز
الواقع بعد التعجب اما بصيغته الموضوعة له اولا فالاول نحو [illegible] رجلا
والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه
المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن
يدر بضم الدال وكسرها وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضاف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب
منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون

ارتضعه من ثدى امه اى ما اعجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا
التعجب من بنته الدعه وكون فارسا تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف
الولد الكامل فى هذه الصفة
اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير
مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله فى الحواشى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون
مجرورا وقد اشار لهما بقوله وانصبن بعد افعل التفضيل الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو
زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكانه اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع
التمييز به مع صحة المعنى فتقول فى مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو
ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض
موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الاموال
ولا يستقيم فى هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر
ماله لانه يودى الى ان المال له مال وانما وجب نصبه فى الاولى وجره فى الثانية لان
اسم التفضيل فى الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس
رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا فى المعنى اذ لا يقال
هو كرم رجل فعبر عن هو بقولك كرم رجل واذا ابطل شرط النصب كان حقه الجر
وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا
الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شى يمتنع اضافته الى غيره
فصل ويجر التمييز بمن كرطل من زيت واختلف فى معنى من التى يجر
بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل فى طاب زيد نفسا لان نفسا ليست اعم
من المبهم الذى انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض
قال فى الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة
طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وفى التوضيح وفى الحواشى انها لبيان
الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا
فى غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا فى ثلاث مسايل احدها تمييز العدد
... لما سياتى الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا
... عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله
... ما احسن اى زيدا رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ
... مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا فى المعنى
... الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد
... مضافا غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا فمالا محول عن مبتدا اذ
... محول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
على الابتدا ... ما كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا
... جارا خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا ... اى فارسا وجارا ... معنى اذ المعنى
فارسا

فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول
من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف
رحب الذراع ومن ذلك الفاعل فى المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان
فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول
نعم من رجل قال ابو بكر ابن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامى
فقد التاليتان واقتصر فى النظم على الاستثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت
غير ذى العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسايل الثلاث المتقدمة لان وضع
من المبينة ان يفسر بها ومجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من
ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد
وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها
فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوى
بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا
ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة
ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن العلم انه مما انتصب عن تمام الكلام
وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصب تفسيرا وذهب
ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا
قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك
فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منتصبا او مشبها بالمنقول او بعد عدد
وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول انه
المعنى نعم الرجل زيد فلان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى المضمر وجعل
المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله
اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان
حقه ان يرفعهما وتقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل
التمييز او الى التمييز فتقول عظم فارس وعظم جار فصل لا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه
رجلا لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه وقد يتقدم
على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بنى طى انفسا تطيب بنيل
المنى وداعى المنون ينادى جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف
وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم
اقول قياسا على ساير الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعل فى النظم فقال
وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ومذهب سيبويه والجمهور
ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا فى الاصل وقد حول
الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله
فكذلك ما اشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال

في المغني ويحتمل ان يكون نفسًا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير انطيب
نفسًا تطيب واما اذا كان العامل وصفًا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف
الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما
نحو طاب نفسًا زيد قال ابن الصايغ وهذا ايرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت
لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب حروف الجر**
وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربط بينهما وحروف
الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها **وهي عشرون حرفًا** كما في النظم
ثلاثة تقدمت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا الجرات فلا حاجة لا
عادتها **وثلاثة شاذة** في عمل الجر **احدها متى في لغة هذيل** بالتصغير وهي عندهم
بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم **وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه**
اى من كمه **قال** شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب **شربن بماء البحر ثم**
ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اى من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء
والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون اليا اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يقال
ان السحاب في بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مايه
فيكون لها صوت عظيم مفرجح ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف الماء ويعذب باذن الله
تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشا الله **والثاني لعل في لغة عقيل** بالتصغير
قال شاعرهم **لعل الله فضلكم علينا** بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح
الشين المعجمة المرأة المفضاة **ولهم في لامها الاولى الاثبات** كما مثل **والحذف** كقوله
علَّ صروف الدهر او دولاتها انشده الفراء بجر صروف **ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر**
وانشد واعليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا
يجوز الجر في غير هذه اللغات لعل **والثالث كي** ولا تجر معربا ولا اسما صريحا **وانما تجر ثلاثة**
ااربعها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشي كيمه والاصل
كيما فحذفت الف ما وجوبا. وجي بهاء السكت وجوبا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة
والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاى شي كان كذا **الثاني ما المصدرية وصلتها**
فانها في تاويل الاسم **كقوله** وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضرّ فانما **يراد الفتى كيما يضر**
وينفع فكي جارة لمصدر موول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اى انما يراد
الفتى **للضرر والنفع** اى لضرر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى لكي
الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله **الاخفش** وهو قليل **وقيل ما فيه كافة** لكي عن عمل الجر
مثلها في ربما وفرد قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهوا **الثالث**
ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جيت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها **بدليل ظهورها في الضرورة**
كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك **كيما ان**
تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطا متعد لا ثنين اولهما اكل الناس
وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور
الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك

في

ان تعدد كى مع

في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما نقل الموضح **والاولى** فيما اذا لم تذكر ان بعد
كي **ان تقدر** ناصبة للمضارع بنفسها **فيقدر اللام قبلها** استغنا عنها بنيتها **بدليل**
كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف **والاربعة عشر الباقية** من
العشرين **قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام**
وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان البا واللام وما
هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان
الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها
المضمر والظاهر **نحو ومنك ومن نوح** ومثال الى **الى الله مرجعكم اليه مرجعكم** ومثال عن **طبقا**
عن طبق ورضي الله عنهم ومثال على **وعليها وعلى الفلك تحملون** ومثال في **وفي الارض**
ايات وفيها ما تشتهي الانفس ومثال البا **امنوا بالله وامنوا به** ومثال اللام **لله ما في**
السموات وله ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها بقوله
في النظم بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة الى
الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتا وما وضع على حرفين
وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على احرف وهو حتى
خاصة **وتنقسم** بالنسبة الى عملها في الظاهر **اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر**
بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شي والطور **وقد**
تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير فالاول كقوله انت حتاك تقصد
كل فج ترتجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني **والثاني**
كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا **وام اوعال كها او اقربا**
فادخل الكاف على الها العايدة على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف با
موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه
وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار
الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب **وقول اخر**
وهو روبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلايلا
كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاولى على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني
على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة الرجل وهي امراته
بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار
الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الامانعا **وما يختص بالزمان وهو مذ**
ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا **فاما قول العرب**
ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر
مجرور بمذ في الصورة الظاهرة **فتقديره مذ زمن ان الله خلقه** فمذ في الحقيقة انما
جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر **اى مذ زمن خلق الله اياه**
فاندفع بهذا التقدير السوال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على
الجملة **وما يختص بالنكرات وهو رب** بضم الرا واليه الاشارة بقول النظم ورب منكر

نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير
بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفرعيهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء فلذلك بافراد الضمير استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر
ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا • فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع
مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جوازا مطابقته لفظا نحو ربها
امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة
واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على
واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه
فتى نزر كذا كها ونحوه اتى • وما يختص بالله ورب بفتح الواحد كونه مضافا للكعبة او لياء
المتكلم وهو التا في القسم واليه اشار الناظم بقوله • والتا لله ورب • نحو تالله لاكيدن
اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وتدرنا الرحمن وتحياتك حكاه سيبويه

فصل في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك فهو عندهم
اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على
شذوذ نيابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين
ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض
عند الجمهور الفارسي وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغنا عنها ببعض نحو لن تنالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون اى بعض ما تحبون ولهذا قرا بعض ما تحبون قرا بذلك
ابن مسعود المعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها
[illegible] وقوعها موصولا موضعها ان يبتدئ موصوفه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى
هو الاوثان فان يبتدئ نكرة فهى ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من
ذهب فمن ذهب بيان الاساور اى هى ذهب ومن الاولى للابتدا عند الجمهور او زائدة على
راى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكانية
باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتها الغاية بعدها نحو سبحان الذى اسرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش
والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثرهم اى البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب
العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس
رضي الله عنه فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد
الله بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش
في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن لازمان لابتدا الغاية الزمانية وتخيرن وجربن
مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهى راجعة الى السيوف في المحذوف قبلها في بيت
قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم
الذى سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هى بنت الحارث بن ابي شمر وقيل
[illegible] الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس

اول

مطلب في ذكر معاني الحروف الجارة

اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب
بان الاصل عدم الحذف وقد تكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او
توكيد التنصيص عليه وهى الزائدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني
من رجل فهى للتنصيص على العموم لانه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على
سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل
العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من
احد فهى لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من
انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاءني احد وما جاءني من احد سيان في افادة العموم دون احتمال فان
قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي في
موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى
المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ولمن الزائدة ايضا
ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باى اداة كانت او نهى بلا او
استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من
رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما الثاني
ان يكون مجرورها نكرة الثالث ان يكون مجرورها النكرة اما فاعلا نحو ما ياتيهم
من ذكر فذكر فاعل باتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او
مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعت على المحل والخبر محذوف
تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم
زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا
شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس
معنى من البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة والكوفيون يمنعون البدل
وقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما
هى فللابتدا انتهى من المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية
فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اى في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ
من اية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اى في يوم الجمعة
المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا
اى اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق
يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن ابي طالب رضي الله عنهم يغضي حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم اى يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين [illegible]
واقتصر في النظم على قوله بعض وبين وابتدى في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة
وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المعنى ثامنا وهو المجاورة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
اى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتها كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله [illegible]
وعاشرا وهو الاستعلا عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اى عليهم [illegible]
على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة نحو

الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من
الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين
نحو ينظرون من طرف خفى اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن
تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله
وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر
الغاية قال سيبويه تقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما فى بعضها
من الرد له واللام اثنا عشر معنا احدها الملك نحو لله ما فى السموات المعنى الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالا
ختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثانى نحو الجارية للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما
الملك والفرق بينهما ان التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك
المعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو اذ ضرب متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه الثالث
فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية
وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على ان فعل التعجب اذا صيغ
من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثانى ومثل للتعدية
فى شرح [illegible] بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى قال الموضح فى المغنى والاولى عندى
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه
التمليك فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى
ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه فى التسهيل وشرحه
المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلى وانى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور
بلله القطر اى لاجل ذكراك المعنى الخامس التوكيد وهى الزائدة وهى انواع منها المعترضة بين
الفعل المتعدى ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد
الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اى اجار مسلما
وهو بالجيم قال الدمامينى لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام
صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اى ردف ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة
وبه جزم فى المغنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب
فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤسى
للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر لما بعدها بها
او بالمضاف قولان قال فى المغنى ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو
منقول [illegible] من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها
زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية
العامل الذى ضعف اما بكونه فرعا فى العمل كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة
نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطى للدراهم ونحو فعال لما يريد
ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطى للعصاة مناها
واما بتاخره عن المعمول مع اصالته فى العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم
ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى باللام وليست اللام

المقوية

المقوية بزائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها بل هى بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشىء
وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قويته عند الموضح فيكون متعلقة غير متعلقة فى ان واحد وهو
ممتنع لادائه الى الجمع بين متنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل مسمى اى الى
اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اى تالله
المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما اكثر درك بالدال المهملة المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش
ويسمى ايضا لام العاقبة ولام المال نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فحكمهم يصيرون الى ذهاب فان [illegible]
ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومالهما الى ذلك ومن منع الصيرورة
فى اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة السبب مقامه المعنى الحادى عشر البعدية بالبا
الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اى بعده وجعلها فى باب المفعول له لام
التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى الثانى عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان سجدا اى
عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اى عليها قال فى المغنى وتاتى للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال
وللتبليغ نحو قلت له كذا قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة اى فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم
بكسر اللام وتخفيف الميم اى عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو [illegible] يوم القيمة افضل
اى نحو افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين
امنوا اى عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل
لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك فى التسهيل وتبعه فى المغنى الموضح واقتصر على قوله
واللام للملك وشبهه وفى تعدية ايضا وتعليل قفى وزيد وللباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا
احدها الاستعانة وهى الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وربما
نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها حكاه فى المغنى وهو
احد قولى الزمخشرى فى البسملة والقول الثانى انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى
الثانى التعدية بالتاء المثناة فوقه وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل
مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه وقرئ اذهب الله
نورهم وبهذه الاية رد على المبرد والسهيلى حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت
ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب فالرد فى المغنى المعنى الثالث التعويض وتسمى المقابلة
وهى الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول البا هو الثمن او
معنى نحو كافاته احسانه بضعف فمدخول البا هو العوض قال فى المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
وانما لم يقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعنى من اهل السنة فى لن يدخل احدكم
الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا انتفى
التعارض بين الحديث والاية لاختلاف محملى البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق
وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام
فهذا اصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى نحو امسكت بزيد اى قبضت على شىء من جسمه او على
ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى
نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد انتهى [illegible]

الدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء

به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا به كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد
فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا
منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اى منها فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس
في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني
عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اى معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن
في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا اى عنه بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص
بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه وزعم البصريون انها لا تكون عن اصلا ونا ولوا
ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في محلها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية
نحو وما كنت بجانب الغربي اى فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اى فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن
في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة
اى بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه
بقنطار اى على قنطار قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا
بهم يتغامزون اى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الدا
على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم ونحوها ان باء الاستعانة
هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا تندرج احدهما في الاخرى خلافا لابن مالك فانه ادرج باء
الاستعانة في باء السببية وعُدّ من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل
نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع
خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد
لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية
نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بي اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي
اى فديتك بابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولفي ستة معان احدها الظرفية
حقيقية مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية
من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما
بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب
الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان
في يوسف الاية والثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب
ما خضتم اى خضتم فيه والثالث للمصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال
ادخلوا في امم قد خلت اى مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتيبي وهي التي يحسن موضعها على نحو
ولاصلبنكم في جذوع النخل اى عليها وقيل انها هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول
سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل اى بالقياس الى الاخرة والسادس
بمعنى الباء عند الكوفيين والقتيبي كقول ... ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر
... بصيرون بطعن وهو بالباء المثناة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس

والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو وتسع ايات
اى منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة نحو ضربت فيمن رغبت
اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قاله في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير
تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها واقتصر
الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا وعلى
اربعة معان احدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه
او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها
اى في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو نحيف العامري اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني
رضاها اى اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير
عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط
وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت على الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين
نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اى مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اى عندي وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس
اى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اى بان لا اقول ويدل له قراءة ابي
وزائدة للتعويض وغيره فالاول ... ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد ابن ثور
ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني الجمال
ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك
فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا
ومعنى في وعن ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت
عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء
لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك
الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي ايضا رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء
الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث
الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد
الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحرثان
بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اى علي لان
المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا
والحسب بفتح السين والدين وما بعده الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله
در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي
الهتنا عن قولك وهذا رأي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده اى منهم ومرادفة الباء وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس
اى به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس ومنه في الحديث صومي
عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اى في حمل ولا تنيا في ذكري وزائدة

وجه النظر انها لو كانت الباء على بالقياس عليه حرف تعويض

حسن صح

الى لاجله صح

للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفسا اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر
الناظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد يجي موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان
ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون
نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع
الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى امر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن
كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء
ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت فقال كخير اى على خير وقيل المعنى بخير
ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وجعل منه اى من
الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اى على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما مصدرية وانت مبتدأ
حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدؤه اى كالذى هو انت
والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل
مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اى عليه او كاين الخامس ان ما كافة
ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وتشبه الشيء بنفسه
في حالتين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء كذا قدره
الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت
لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير
زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا
لتنفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة
الاسم لم يثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته
شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف
اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول زاد في المغني في معاني الكاف
المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية
وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف
وبها التعليل قد يعني وزائدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى
في المكان من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل
ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وتقدم
ان من معاني اللام الانتها ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب
الاخر نحو حتى راسها او متصل بالاخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا بالاخر
فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني
وزعم ابن مالك ان ذلك لم يقله الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى
نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها
وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية
النطق بها في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرا اى للقراءة ومعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم نحو والله
و[illegible] ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير

بن

بن ابي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اى من حجج ومن دهر والحجج
بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور
قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم
بناحية الشام عند وادى القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله
وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اى
من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون
التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا
والربع المنزل وعفت درست وانمحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى
في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اى في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية
وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا
نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اى من ابتداء هذه المدة الى انتهائها ورب للتقليل
دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن
يصومه وقائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم
الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال
ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب
واحدا منها التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب
الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سودا في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان وعن الفارسي ان عمرا الجني سأل امرأ
القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم عليهما الصلاة والسلام والقمر ويلده بسكون اللام
وفتح الدال او ضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان
فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة قبلها او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السودا
في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغرة البياض والشامة سواد
والحر من الوجه ما بدا من الوجه وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اى ذات غرة وجلال
وروى مجلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اى منكسة ويهرم اى يشيب قاله الحلبي فصل
من هذه الحروف ما اللفظ مشترك بين الحرفية والاسمية وهي خمسة احدها الكاف وتقع اسميتها
في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج
بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف
الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من
الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد
بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعني انه
يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو
اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما

من

من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودرية بفتح الدال المهملة
وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم
بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا
اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند
والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا
وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اى تصوت من جوفها من شدة
العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد
الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قال ابن السيد وتم
بفتح المثناة فوق اى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين تستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين
الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الباء اخر الحروف وبالضاد المعجمة
قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ هاهنا وزيزاء بزايين معجمتين
مكسور اولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل
القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة قيض الى زيزاء ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء
عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار
الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول
على يعلو علوا وعلا يعلى علا قاله ابن خالويه في الطارقية وقد تكون الى اسما واحد آلاء الله
وهي نعمه تقول الى والا قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما
مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا اوليا
الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود الان او لا نحو ما رايته مذ يومان
فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اى حين
اذ رفع ما بعدهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحا
جب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدود او اول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني
وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي اسحاق
الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين
لقايه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة
محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك
وابن مضا والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي
هو يومان وهو قول بعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية
او من اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال نحو ما لقيته مذ يومان
اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدا ويومان
خبر وقال ابن جني بعني وبين لقايه يومان فمذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان
احدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدا

وضمت

وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل مذ اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع
الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب
ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي
عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسمى ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار
ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخلها على الجملة
الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو
يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل
بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز
حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي
وهما حينئذ اى حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة
وقيل الى زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة
فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم
الى ضم الدال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل
بالعكس وزيدت النون كان مذهبا قاله في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال
المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه
وهو يرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون دال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها
وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور
وضم دال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون
محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالسكن بلا تنوين فصل تزاد
كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم تعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم
وقرئ خطيئاتهم وهو ظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو
عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا
يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية
اولت ما بانها موصولة حرفي والجملة صلتها وتزاد بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا
وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر
لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على
ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بصرى عن
الاشمال لها على اماكن او على تقدير مضاف اى اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي
حوران وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزايدة والمجروم بالجيم
الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيها اذا زيدت بعد رب والكاف ان

تكررها من العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة
كقوله   وهو نهشل بن حري يرثي اخاه   اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد
يوم صفين لما قتل اخوه مالك بن حري كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي و
مضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو من شبر طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه
وانما للانسان مفرق واحد والعرب قد تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع
موقع الواحد وقوله   وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن شوالات
فلكن ربما عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي انزلت وعلم اي جبل و
شمالات بفتح الشين جمع شمال بريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب
المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما
عرف حده والمستقبل مجهول وقد يدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحققه وقوعه نحو
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله
تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود ولا تشاية ورده
في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله
وهو ابو دواد الايادي   بدالين مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو فالف
ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية
فان الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل
اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية
والعناجيج بالعين مهملة فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور
وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول
رب المكفوفة بها على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ربما اسما نكرة
مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لمضمر محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال
محذوفة اي رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف فصل يحذف رب ويبقى عملها
بعد الفاء كثيرا كقوله   وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمايم محول فمثل بجر مثل برب المحذوفة بعد الفا ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمايم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين
او الجن والمحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع لكونهما
لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب
الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف كقوله   وهو امرؤ القيس ايضا
وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو
شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهو الستور
[illegible] ل لا يحول ضد بين البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والباء في بانواع
بمعنى مع [illegible] ل رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستوره ظلامه مع انواع الاحزان
[illegible] ا شديدا [illegible] يجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله

وهو

وهو رؤبة او العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة
البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الحروف الثلاثة اشار الناظم بقوله
وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل
بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم
الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت
ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم
نقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني والجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى
عمله واليه الاشارة بقول النظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو غير ان سمع كقول
رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة بن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف
اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب
قال الزمخشري وهو من اصنع العرب للشعر والقصيد بريد بذلك تحقيق انه يدري كيف اجادة
الصنع لان هذين البيتين لا يصنعهما الا ديوان ومن قرانه ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة
برفع بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم
اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في قوله
بان الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصلح ان تعمل الجر لانها بمنزلة
مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية
لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على الجر بمن مضمرة
لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف
الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم امرر
برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقديره الا امر
بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا اكن مررت بصالح فبطالح
قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت الا امر
نقضت المعنى وانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول الا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع
فلا بد من اضمار الكون فتقول الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح فعلم المراد
وفي شرح التسهيل عند في باب كان واقره هذا باب
الاضافة وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري
جديد مشطب يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط
فيه طرايق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور يحذف اي تنزيل من الاسم الاول الذي تريد اضافته ما فيه
من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين
مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز بعده في نحو
احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا بعد تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم
ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر

بهما مع علي رضي الله عنه
واراد بعمرو عمرو صح

الاضافة

التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من
تليه علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا
ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة
الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة بالتثنية في الاعراب بالحروف
وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال في تثنيتها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة
لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلاة
فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي
علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف
وليس بجمع حقيقة اذ لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت
التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون
التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر
لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر
الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وبهذا اخذ فخر لين في المسئلة والقول الثاني
ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله
نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه
وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا
بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا
لابن البادش فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل
ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن
مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف
اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا ام مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة
اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين
والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون
الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار
به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة
المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة
فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرطا القسم
الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك
وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة
الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه
ظرفا للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم
وان صح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس
... اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذا اليد زيد فاضافتها
من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام

الملك

الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة
المعنوية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم
والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك [illegible]
ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام
زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو [illegible]
المضاف بما لا يراد افرادا او بتقديره نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان
بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا [illegible]
وذهب ابو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الا
ضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته فصل والاضافة على
انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام
قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه اي تخصيص
المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن
التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف
فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى
ذلك يشير قول النظم واخصصن اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع
هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين موثر في الاخر فالاول موثر في الثاني
الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون
تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالا
ول ضابطه ان يقع موقعا لا يكون معرفة كقولهم ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا ابا لك ونحو
ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاو
يلها بنكرة لان رب لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة
في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا
اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل
المراد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقا اذا اريد بغير المغا
يرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غيره لم
تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها
بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج
وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد اغيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة لانه اذا الجنس واحدا واشتركا في وصف
من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكير
الاضافة للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغا
يرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع موجود بالسماع ومنه شبهك
وخدنك وضريبك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك واما مثلك وغيرك فاذا اريد
بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو

مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها
افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اى خالصة من تقدير
الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل ذلك ونوع لا يفيد شيئا من
التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها
الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره
لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر
وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد
وشمل المصدر الواقع مفعولا لا نحو حييت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للمرابي
وخرج بتشبيه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة
عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن
ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت
برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج
ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل
انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه
ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة
التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي
وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافتها محضة وهذه
الصفة الشبيهة بالمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم
اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني
نحو راجينا الان او غدا ومن امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله
سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح
الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول
كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة
فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما
معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا يفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اى بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة
منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه
فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ثاني عطفه والحال
واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان
زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل حوش بضم الحاء المهملة
وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط
شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد
بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله

وهو

وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على
غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة
زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اى هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد
تخصيصا ان قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب في الاختصاص بالمعمول موجود قبل
الاضافة فلم تفد الاضافة تخصيصا ومن ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله
ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قاله في المغني
وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص
حاصل بالمعمول قبل ان ياتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن
عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت
الضارب بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان
الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او
تفيد رفع القبح اما التنوين فيحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربهم
ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او يحذف التنوين
المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة
بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او تحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع
السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه بالجر فان رفع الوجه على الفاعلية قبح لخلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود
على الموصوف لفظا كما قاله في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر
وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح
وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها
فيها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع
على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه
بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المقرونة
بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة
الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجع ذلك
الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها
في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة
فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا فصل تختص الاضافة اللفظية بكونها غير
محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال
واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد
صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقول
وهو الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات
وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها للسيوف وقتلى مفعوله
للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول
الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى

التي تم يفها السيوف شفاو انما السيوف هي المشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك
المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليها اشار الناظم بقولــه
المسـألة الثانية ان يكون
اوبالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس
مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر
والقتل فالزوار جمع زاير صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدا
المقرونة بال والآمال بالمد جمع امل وهو الرجا وملاسر اصله من الاسر فحذفت نونه من على لغة
زبيد وبني خثعم من قبايل اليمن المسألة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه
ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة
بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد
هذه الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسألة الرابعة ان يكون الوصف المضاف
مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة
مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف
فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست
والمعنى ان يستغني عني المستوطنا عدن فاني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسألة الخامسة ان يكون
الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين كما
سلم فيه بنا الواحد من تغيير الحركات وختم بنون زايدة بعد علامة الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى
كذلك كقوله ليس الاخلا بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلا الاصدقا والوشاة جمع واش
وهو النمام بين الاخلا والرحم القرابة والى مسألتي المثنى والجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف
ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسألة
الاولى وهي مسألة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار
والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير او حذف الجار
والمجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فقوي المضاف الذي
يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسألة الثانية فلان ال اذا كانت
في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد
ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم
ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه
ال منزلة الاسم المعرف بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان
النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا
عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشا
طبي جمعا وحكم التكسير وجمع المونث حكم المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى
المعارف كلها سوا كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا
والضارب الذي والضارب رجل والضارب غلامك اجرا لسائر المعارف مجرى المعرف بال نحو

المضاف

المضاف الى منكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرف الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك
وضاربك محل الوصف فيه مقرونا بال او مجردا منها موضع النصب وخفض لان الضمير نايب عن الظاهر
واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام
موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهو غير
محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين ولحذفه سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن
وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منخفض في الضا
ربك لان الوصف المعرف بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال والمضاف الى ضمير ما فيه
ال والمضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل
الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربك والضاربوك
الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض
وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم
الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول
ضرورة تدعو اليه الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي
في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو جاء الزايرك
والمكرموك فيجوز فيه الوجهان باجماع لانهما جايزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى مسألة
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف
المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغنا
عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول نحو قطعت
بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من
المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغنا عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن
الجزء بالكل مجازا وقراة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث
تلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاعلم العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب
التانيث من المضاف اليه ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره
الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مونث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر
والثالث ما كان وصفا للمونث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل
نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقوله اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف قد
يكتسب التانيث من المضاف كقوله فاني ابن ام اناس ارحل ناقتي فتبلغ صوف اناس لكن انه
سرع اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير
الثاني ان يكتسب المضاف المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره كقوله انارة العقل مكسوف
بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مونث وهو انارة
الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان يخرج عليه قريب من المحسنين
ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا تذكير قريب اذا لم
يرد قرب النسب قصد للفرق هذا ما نقله في المغني ونقل غيره عن الفرا انه اذا اريد قرب النسب
كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان وانما تقول هذه قريب فلان واذا كان بمعنى

في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا المضمر قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان القايم امراته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا ينفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول تقالا وربما اكتسب ثانيا اولا ثانيا ان كان لحذف موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا يضاف صفة لموصوفها كالفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشي لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيا من ذلك نؤول وهذا معنى قول النظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد واضيف احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من اسناد واسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قايل جاني سعيد كرز قال جاني مسمى كرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما نسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه في ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في شرح الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقلعها فتضاوها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطا وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحا المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها واي جنسها بين لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شي جرد من جنس القطيفة وشي سحق من جنس العمامة فشي موصوف وجرد او سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصح من معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله حق اليقين ولدار الاخرة وجانب الغربي وغير ذلك فصل الغالب على الاسما ان تكون صالحة للاضافة

بعض

والافراد

والافراد عنها كغلام من العقلا وثوب من غيرهم تارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فيقول غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انها ضمير لك اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم والاشارات ولما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغيرها من الموصولات النصف والمشتق كنه وكغيرها من اسما الشرط وكغيرها من اسما الاستفهام وانما لم يضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينوب وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد ياتي لفظا مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واعرفان للانتقال وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قايما وبعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزمخشري فلا يشعر بعضهما اذ يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانهن في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجي الحال بعد كل وبعض على ارادته ايا ما تدعو فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسما يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاوه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغايب نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير المخاطب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شي يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن منيع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذيب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثماية واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل

في الارتشاف وكانه مثنى ... بالمكان اذا اقام به ...

في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد
اجابة اثنتي وحنانيك بفتح المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة ابن العبد
حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى
تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن الناظم اذالة بعد اذالة لان الاذالة الغلبة يقال
اللهم اذلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد
اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ
على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد
المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل
لبيك وتحوه من معناهما على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجيب وعامل الباقي
من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد واتحنن واتداول وجوز سيبويه مبتدا او مضاف
اليه وهذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم الحسحاس
اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية معمول تجويز بتقدير بفعله
ومبتدا ولبي وعاديك اي مسرعين ضعيف خبر تجويز التعريف بالاضافة الى الضمير والحال
واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء كلام وسحيم
بمهملتين مصغر وبمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا
اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما
وجوز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في
هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود خبر تجويز لذلك وهو
التعريف لانه ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير
كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب
كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا او مضاف اليه فيه اي
في هذاذيك وفي اخواته وهو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها
حرف لمجرد الخطاب مثلها اي الكاف في ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل متعلق
بمردود حنانيه باضافته الى الضمير للغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف
في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها
ولم يحذفوها في ذلك وتاول شيخنا ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية
لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية
لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان
وعلة عدمية فاستعمل مع الوجود اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء
تقابلا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن
القياس كما سياتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسالة
وكما في اثني عشر وانما لم تحذف في ذلك وتاول لالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير
الغائب في قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني

فذوني

فذوني زوراء بالزاي ثم الراء الحالية حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع
من فوق لهم حوض مرتفع بفتح التاء المثناة فوق والراء اي الممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة
تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب
الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ اضافته لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي
من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلاء
يدي لبي وفي شرح المواقف اي يدي في البيت زائدة انتهى ومسورا علم منصوب على المفعولية
بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني اي
قال لي لبيك محذوف المعمول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل
هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخصص يديه بالذكر لانهما
اللتان اعطتاه المال حتى تخلص من نائبته وقيل لان من عادة العرب كذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك وورد
عن رسول صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك
الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه بهذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد
واصله لبى بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما
قلبت في لدى او على لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد
وجدت مع الظاهر ولو كانت الف كالف لدى او على لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد
بقلب الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم
بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية
كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله
والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة
الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر
وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط
الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها
ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها
الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار
اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد تحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم بها فيؤتى
بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ
غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء
الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ
واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد
جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولكن اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر وتقدم شان الفعلية
على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما اضيفت حيث
الى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضاف
حيث الى لي وهو مصدر معرف ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم
بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح على الصواب
والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وبيض

وليا بكسر اللام وتخفيف الياء متعلق بيرعى شرح

المواضي السيوف القواطع وبني العمايم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية
وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم
الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه
في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود
واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل
منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او
دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القايلين بانها اسم يزعمون انها مضافة
الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك
يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القايلين باسميتها
لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل
فيها شرطها فقال لانا اذا قلنا عنده هو له غير مضاف كما يقوله الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا
عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان
اعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية
اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا فامرا نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن واما نحو
اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخولها اذا على الجمل الاسمية
نحو وان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل
وان استجارك احد استجارك لان السماء مبتدا والفعل الذي بعدها خبره ومن هذا القياس
نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون
ابتداه ايضا لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عنده بين اذا
وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المذرع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعدها خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل
باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر
ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة
قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من
تميم والمذرع الذي يكسى المذرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة
حنظلية ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه وقال
الدماميني والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر
ان حنظلة اشرف من باهلة والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في
قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا موخر على حد ولكن

بلوغني جنبيها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير المبتدا على الجزء الموخر لفظا
ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان
وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على
هذا خبر لمبتدا محذوف اي هي شفيعها قلت ويترجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر فصل
وما كمن اسماء الزمان بمنزلة اذ او اذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك او
لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضاف اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف
للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا نحو
جيتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان
زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب له جيتك لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض
وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك
زمن يقدم الحجاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيك لانه مستقبل ولا
يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع اتيك زمن الحجاج قادم على الابتدا والخبر لانه اي
لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا اذا لم يكن
في مشبه اذ واذا واقتصر الناظم من مشبه اذ واقتصر عليه من النظم دون مشبه اذا نحو
قوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى
الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو
شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية
واذا لا تضاف اليها واجيب عن المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل
لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع وكذا معنى يوم هم على النار هي مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل
خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذ او اذا اذا اضيف الى
جملة الاعراب على الاصل في الاسما والبنا على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما
مبنيان لشبههما الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة واقتصر من النظم على مشبه اذ فقال
وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فانه كان ما ولي فعلا مبنيا بنا اصليا او عارضا فالبنا رجح
واليه اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون لما
وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى
غيره وذلك اذا قلت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد
دخولها حدث له افتقار بشبه حين وامثاله بان فالبنا الاصلي كقوله وهو النابغة
الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع يروى
على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا
الى مبني اصالة وهو عاتبت والبنا العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما
على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البنا لكونه مضافا
الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ومعنيه
استصبيت فلانا اذا اعددته صبيا اي جعلته من عداد الصبيان وان كان ما وليه

فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش
وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب
بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة
الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب
مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان يكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا
لنفسه واعترض عليهم بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح
حين على البنا والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين
وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا
اي فلن يغلط فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظا
هر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة
مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا
جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل قال في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستا
نين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان لفظ نا مشترك بين الاثنين والجماعة فلذلك صحت اضافة
كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت
حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها
في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين
تعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد
عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو
وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والبا الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة
ذكره كذا بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما
امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح البا على انه جمع قبلة
بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا
كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة
اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما
اخي وخليلي فمن الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن فورك صفاء
المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد والسا
عد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد
وبشدتها يشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل
الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال معرب مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم
خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها
نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة

معناهما

معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة للفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد
الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة او مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين
واي رجال وتضاف المعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو اي الرجلين احق او كانت المعرفة مجموعة
نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كرر
بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن
فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطفت مثلها عليها بالواو كقوله
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واي فارس الاحزاب اذ المعنى ايما فارس الاحزاب والى هذين
الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والسر
في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف
الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى
او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد
من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى المعرفة وامتنع ان تطابقه في
المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او
مجموعا واما مكررا معطوفا بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكن لمطلق الجمع واما على تقدير
مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا للمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي
وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور
في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا للنكرة فالاولى كمررت برجل اي
فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية
من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي
فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس اما اي
الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة
والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال
الشرطية المضافة الى معرفة نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضا
فة الى نكرة نحو باي حديث ومثال الشرطية المضافة الى نكرة نحو اي رجل جاءك فاكرمه
والحاصل ان اقسام اي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان
المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى
نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة نحو ايا ما تدعوا ومنها لدن بمعنى
عند فتكون اسما للمكان الحضوري وزمانه لان عند كذلك واليهما اشار الناظم بقوله
والزموا اضافة لدن فجر الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا
الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وهي عند غير ملازمة لمبدا الغايات فمن
ثم اي من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات واختلفا في اللزوم وعدمه تعاقبا
اي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه فقد اجتمعا في التنزيل قال الله

وبالعكس الصفة

تعالى في حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ونحو جيء بعند فيهما او بلدن
لصح ذلك ولكن ترك دفعًا لتكرار اللفظ خلافا نحو جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه
لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتدا وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب
في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر
عند بمن دون جر لدن في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنايها شبهها
بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم
تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون
والها ووصلها بيا في الوصل وهي قراة ابي بكر عن عاصم وفي امالي ابن الشجري قال ابو علي فاما ماروي
عن عاصم من قراته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين من حيث سكنت الدال اسكان
الباء من سبع ولبست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دايما بخلاف عند فانها معربة
دايما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوايب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو
المطروح على الارض عليه وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي
استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اعجبهن واعجبنه والذوايب جمع ذؤابة من الشعر
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لادليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل
انه قد وجدها احيانا قاله ابن الشجري ويؤيده تقديره سيبويه في لد شولا ان كانت شولا
ورد بان فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة
ونصبها غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة
بنصبها بلدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما
عرف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها
وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا
فنصب غدوة على التمييز بلدن لنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب
زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو علي
النون في لدن زايدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصب
بعدها غدوة واليها يشير قول النظم ونصب غدوة بها او تنصبها انت على اضمار كان
واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله
ابن مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لد
شولا فالنصب على هذا اليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله
دون تقدير وجاز الوجهان في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان
تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره انها
مرفوعة بلدن والجر اقيس كما تجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون
غدوة بعد لدن الا معرفة وان كانت معرفة ولا ينتصب غدوة الا مع وجود النون في لدن
دون حذفها وغير لا ينصب شيء من المفردات بعدها والامر السادس انها اي لدن لا تقع
الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة نحو السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا

عن

عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف تصحيحه في باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال
لما سد مسده اعطي ما له من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر
لها من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان
الاجتماع ولهذا اخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جيتك مع العصر ولم
دخل عليه فتجر بمن لقراة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه
بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جا معا معرب لانه
ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة
وسكون النون ابن تغلب من وايل ابو حي فيبنى على السكون لتضمنها حرف المصاحبة
وضع ام لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي او جرير كما قال
العيني فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم
ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك
ورد في الكلام نقل عن الكساي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجيت مع ابيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال ونحوه ولماما بكسر اللام و
تخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقي مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل
التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة
التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح
وهو ان غيرها تسكن قبل حركة نحو جيت معك وتكسر قبل سكون نحو جيت مع الرجل ولكن الموضح
حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع
عن الاضافة فتنون وتنصب بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جا معا
قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اشتياق لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين
والمونثات فالاول كقوله الخنسا واقني رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا
بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقوله متمم بن نويرة
اذا حنت الاولى سجعن لها معا اي اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها و
واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة
ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها
كفتحة تاء فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا
في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل لالتقاء الساكنين الالف والتنوين كما
حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا
فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على
النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في
محل موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة
ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك دخلت بوجه غير الذي
خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما
واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف
اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف

قوله قليل بالنسبة الى اللغة الاخرى وهو لغة ربيعة انتهى

والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض
غيرها وجاز حذف ما اضيف اليه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي
واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف
اليه وينسب الى سيبويه فهي اسم ليس او خبر لها والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية
فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى
الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض
غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله
واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب
وحذف التنوين للاضافة لان تقدير المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض
في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى
هذا فهي اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان
في الضمة من غيرها بغير تنوين فعلى البنا هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز
قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه
فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غير والحركة على
هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل
انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون
اسما وان تكون خبرا فهم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين
اما للتمكين وهو خاص بالمعرب او للتعويض وكان المضاف اليه مذكور وفيه حذف ما يضاف
اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن
وبالغ في الانكار على من قاله في شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان يقول كل غير بالبنا على
على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم
من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وتبعهم صاحبا الاصول
ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلاث صور
احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده
ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك او بعدها ولهذا استعمل
دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه
وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه
كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا
تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا
وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب
ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى
شي لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور حاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن
ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ
والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد
الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على

الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الشهابي بالماء الفرات قال الوضيح وهو الانسب
لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله
ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد على الظرفية ويحتمل
ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا
نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعد على
لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى
وهما نكرتان في هذا الحكم لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما تنون سائر الاسما
النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن
مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة
لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى
المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم
لتخالف حركة البنا حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم
بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من
من قبل الغلب ومن بعده وقال الجوهري انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما
اذا كان نكرة فانهما يعربان سوا نويت معناها او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم يسمى غايات
لان الاصل فيها ان تكون مضافة فغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به
تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته قاله الدماميني ومنها اول
مقابل اخر ودون واسماء الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على
التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن
واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فان
نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم نحو جاء القوم
واحد خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه
وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم
والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة
فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى بن مزاحم ويشن بضم اليا المثناة
تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو
المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان كلا منهما وقتا يموت فيه بعد الاخر وهما سابقا لا
يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي
ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على
نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل
بمعنى الاسبق فاستفيد من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل والثاني
ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء
بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دونه بالسكون
والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول
جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها

حسب بسكون السين ولها في العربية استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل
مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة وحالا على ما هي
بمعناه نحو مررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك من غيره وحالا للمعرفة نحو هذا عبد الله حسبك
من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد اى كافيا لك عن غيره ويستعمل استعمال الاسماء الجامدة
فتوضع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة
وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما
لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف
نحو بحسبك درهم فحسب مبتدا او درهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة
ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل
اللفظية نواسخ والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل
المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا في المعنى فتستعمل
مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في
الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على
النفي تجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدائية وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة
بحسب العوامل تقول في الوصفية رأيت رجلا حسب وفي الحالية رأيت زيدا حسب فحذف
المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك
فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فلذا قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته
في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا
قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اى فحسبي ذلك والمعنى رأيت رجلا لا غير
ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفا في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط
في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في النظم قبل كغير بعد حسب اول
ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اى حسب
تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها
مع الظروف الا ان تعتقد نصبا حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة
قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اى حين اذ قطعت عن الاضافة
منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاان
فاسدان اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها
نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط
التنكير حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة لكن لا لان اضافتها
لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا
وجه لتوقفه اى لتوقف ابو حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اى حين اذ كانت مضافة
فانه اى فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري
مع كثرة تداوله الايدي قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك
من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى
حسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت

على انها حال منها وهي في المعنى نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة
تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد
وهو ان ينقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا او فحسبا
ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع
الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد
حتى لا يرد عليه حسب وعل الآتية واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو
وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلا في
من اسفل الدار والشيء العلا من عل اى من فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو
جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اى من فوقهم والثنية
العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله
وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسه مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل
من عل بكسر اللام اى من شيء عال وتخالفها اى وتخالف عل فوق في امرين احدهما انها
اى عل لا تستعمل الا مجرورة دائما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال
جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وذكر ابن مالك في عداد هذه الالفاظ يقتضي
انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل
الدار بكسر اللام اى من عاليها وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية
او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها
على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين
وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته
كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسيره ذلك فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف
ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه
وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف
بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان لي يا عتيق ما قد
كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو ما فاعل نحو وجاء ربك اى امر ربك
او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا
نحو ولكن البر من آمن بالله اى بر من آمن قاله الشاطبي او خبر عن المبتدا نحو شر المنايا ميت
بين اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اى حب العجل او مفعول
مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد او
مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اى وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت
زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جا زيد والشمس اى وطلوع
الشمس او حالا نحو تفرقوا ايادي سبا اى مثل ايادي سبا او مجرورا بالحرف نحو كالذي يغشى عليه
من الموت اى كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو قوله عطا اليوم
دون غد اى دون عطا غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه

[illegible]

فاهل مطرحي ولو ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه نحو واسئل القرية التي كنا فيها اي اهل القرية التي كنا فيها الذي التفت اليه هنا القيل الذي كنا فيه والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات بالافراد محذوف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولولاه لقال يغشاها ولو لم يكن مطرحا القيل بقوله يغشاها وشمل ذلك قول الناظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولولا ان اخيه معطوفا على عبد الله كان القايل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسمها وهو مفرد وقول الشاعر وهو ابو دواد حارثة بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امراء ونار توقد في الليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بالمضاف المحذوف ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرءا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرءا المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نايب عن الفاعل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرءا وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على حدته بل المعطوف جملة من مبتدا او خبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة ومن قدر عمل عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو فيضمنت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما هو في الفصل قبله وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف

الية

اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل في ما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة في النثر سماعا والى ذلك اشار بقوله في النظم ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاول او غير مضاف بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت امالي فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف المحذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرورة بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه ابو علي ابدأ بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاعمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه معلول من المضاف منزلة الجزء لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بعني النثر وهي التي وقع بعضها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احداها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف فاما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام فكيف به في القران المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبتاء مثلثة اخره فاوله مثلث الضبط واخره مثلث النطق وبينهما غين معجمة طائر ضعيف بطئ ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله

فصل زعم انه لا يفصل بين المضاف [illegible]

اى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها
سعي في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله
ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل
ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول ثم حذف الفاعل المسئلة
الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما
مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله
بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف
اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى
وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله
الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك
مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم
او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي
فتاركوا جمع تارك وهو اسم فاعل تارك مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون
ولي جار ومجرور ظرف تاركي او متصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا
صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف لناحت
بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا
الزقت عليه الريش والمعنى اصلحني حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت
وهو اسم فاعل بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر وهي كناية
عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون
المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد
باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى ابن الانبارى هذا غلام
ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله
وزاد ابن مالك الفصل باما كقوله بطشرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل
بالحر اجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسايل الاربع الباقية من السبعة
تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول
غير المضاف وان كان عاملها واحدا فعلا وان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن
قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعل
وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه
ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول
لغيره اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه
بالنون والجيم نسلاه او بمعمولا معطوف على فاعلا اى فاعلا كان كما مر او مفعولا
كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

فتسقى

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى
مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه اى تسقى ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس
معمولا له ولذا كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء
مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف
بعضها الى بعض وما الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري
كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما
بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وبكف
متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من الاربع الفصل بفاعل
المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر
الى وجد مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا
للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من
الفصل بالفاعل ومن الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء
فان نكاحها مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتملة
الفاعلية والمفعولية بدليل انه روي بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان
نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر
هي فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تقدر مفعولا
فتكون في تقدير اياها او فاعلة فتكون في تقدير هي فعلى الاول يكون فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه
لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكانت
تحته امراة من اجمل الناس وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك المسئلة الثالثة الفصل
بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج ان يقتل كل واحد
منهم واحدا من علي ابن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنهم فقتل
علي وسلم عمرو ومعاوية نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين
المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابن ابي طالب شيخ الاباطح
ويجوز ان يجعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم
على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسما وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع
بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة
الرابعة الفصل بالندا يعني المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق
باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اى
كان برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باى تراهم
الارضين حلوا اراد باى الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله
معاود جراة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم

فصل في احكام المضاف للياء

بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا
وجدا ابا جنبي او بنعت او ندا **فصل في احكام المضاف للياء** الذي الالف على المتكلم
اى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا **كغلامي وعبدي** او شبيها بالصحيح
يكسر اخره كدلو وظبي **ويجوز فتح الياء واسكانها** واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان
ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان
لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر **ويستثني من هذين الحكمين**
وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها **اربعة** ابل لا يأتي فيها ذلك **وهي**
المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة **والمنقوص كرام وقاض والمثنى** وشبهه **كابنين**
بالموحدة وعلامين واثنين بالمثلثة **وجمع المذكر السالم** وشبهه **كزيدين ومسلمين**
وعشرين **فهذه الاربعة اخرها واجب السكون** لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر
المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس
شيء من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك **والياء بعدها واجبة الفتح** للخفة والتحرك للالتقاء الساكنين
والى ذلك اشار الناظم بقوله اخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى او يك
كابني وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي **وقد اسكانها بعد الالف في قراءة نافع**
ومحياي ومماتي في الوصل بسكون ياء محياي والبيان ان ذلك في الوصل عطفا عليه ومماتي ولا
فلا حاجة لذكره ونذر **كسرها بعدها** اى بعد الالف **في قراءة الاعمش والحسن** البصري قال **هي**
عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين **وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء**
المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم **بمصرخي اني**
بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه باني وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء
قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما
انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل
الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شد وفي مع الفتح
وان كان الكسر في الياء اثقل انتهى **وتدغم يا المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب ويا المجموع**
جمع السلامة **في ياء الاضافة** لاجتماع المثلين **كقاضي** رفعا ونصبا وجرا **ورايت ابني** بفتح النون
وزيدي بكسر الدال **ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم** في حالة الرفع ياء
لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت **ثم تدغم**
الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين **كقوله** وهو ابو ذويب يرثي بنيه الخمسة
حين هلكوا جميعا في عام واحد **اودى بني واعقبوني حسرة** عند الرقاد وعبرة لا تقلع ه
فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي بما فيه ما تقدم
وان ما قبل الواو ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى **بني وجاء مسلمي** وعشري وظاهر
سياقه انه بعد انقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكوري في قول
النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني ان بعد انقلاب الضمة
على قلب الواو كما في اخر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف
ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على
الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكانوا اقداما على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس في

اجزاء

١٢٩

٥

قدم

اجراء لانه يؤدي لقلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو
والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قلب الضمة في اجرو والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في اجر ناشئ
عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء **او** كان قبل الواو **فتحة ابقيت**
لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين **كمصطفي** بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي
بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص **وتسلم الف التثنية** من القلب ياء **اتفاقا كمسلماي** اذ لا نوع
لقلبها ياء واطلق الناظم فقال والفا سلم **واجازت هذيل في الف المقصور قلبها ياء**
عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن
كقوله وهو ابو ذويب الهذلي **سبقوا هوي واعنقوا لهواهم** فتخرموا ولكل جنب مصرع
فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه
الخمسة في قوله اودى بني واعقبوني حسرة واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء
المعجمة والراء مبني للمفعول اى تخرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد
يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المضطرب
من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة
بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة **ولا يختص** قلب الف المقصور ياء بلغة
هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي عند قوله تعالى
فمن اتبع هداي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن اسحاق وعيسى بن عمر هدى وهي عصي
عصي وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي **واتفق الجميع** من العرب **على ذلك** وهو
قلب الالف ياء مع ياء المتكلم **في علي ولدي** الظرفين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الالف
في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ومن دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب
لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل **ولا يختص قلب الالف ياء بياء**
المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا **وكذا كلي في** التي نحو الى وظاهر
كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذا الى
انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما الواحد الالاء وهي النعم **هذا**
باب اعمال المصدر واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث
ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هو بواسطة
دلالته على المصدر وتحقيق ماهيته ان يقال **الاسم الدال على مجرد الحدث** من غير تعرض
لزمان **ان كان علما** موضوعا على معنى **كفجار وحماد** علمين **للفجرة** بسكون الجيم **والمحمدة**
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية **او كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل**
بفتح اولهما وثالثهما او كان **متجاوزا فعله الثلاثة** وهو بزنة **اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء**
بضم اولهما **في قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا فانه** اى فان الغسل **بضم الغين**
والوضوء بزنة الاحداث في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط
وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله او لا الاسم الدال والاجود في مثل هذا
التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض
بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
وما ذكره هنا من ان المفعل بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في

شرح الشذور انه مصدر يسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن
كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع
ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو
يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي
ان ضربته امس وان والفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه غدا او ما مع ما المصدرية والزمان
حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا
من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل
مع ان او ما وانما هو منصوب بالفعل اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن
فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر
المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيد في المثال منصوب
بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله
اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق في العمل ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط
اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن
وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا
يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان با البسملة متعلقة بمصدر محذوف
تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يجوز اعجبني زيد اضربك قاله
في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه
ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله

لولا ان ظلما نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا ويعمل منونا اقيس من اعماله مضافا
لانه يشبه الفعل بالتنكير او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما
مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال
المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل واعماله معرفا بال قليل في
السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف
نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما
لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت
ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان وبرع عليها قوله عجبت من الرزق المسيء الهه
ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا فقيل اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين
فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال
واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعرفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا
فكالمصدر في العمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله
وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله
ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا

وظلم

وظلم خبران واظلوم منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما خالف
فعله الثلاثي وهو بزنته حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر
فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين لانه الان دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني
وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطاؤك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني
وحذف الاول اي عطاؤك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاعا بكسر
الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من جرة
ان القطامي اسير فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه
وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل
بالتنكير لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتي بمعموله
منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله
والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه
وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية
بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي اقداح يشرب بها الخمر واحدها
قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز لفظا وكبيرها كلتين جمع قارورة وافواه
فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك ردت في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب
الافواه فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره
وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال التي
التي لا يقدر الانسان ان يرتحل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد
بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان
والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع
واجاب المانع بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه وربما اقتصر على ذكر الفاعل
ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ
فكثير منهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير فدعاء
مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير
فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير
وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور وما كان فاعلا
او مفعولا جر على اللفظ او حمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد
العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم
فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو
الغريم الطالب لانه ياتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب
على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله
وهو زيادة العنبري لا رؤبة قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا

مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجرما يتبع ما جر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول
قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب
اعمال اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله
فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم
التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على
الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل
على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه
بالالتزام وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم
على الجنس فى اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا
كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال
هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضى او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل
فى جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففى المضى
وغيره اعماله قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال انما يعمل عمل فعله بشرطين عدميين
وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما والو
جوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من التشبه
اللفظى والمعنوى لا للماضى لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه خلافا للكسائى فى اجازة
عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب
وقال المانعون لا حجة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية
والمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال
اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه
وتعالى ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف فى رفعه
الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجائز اتفاقا والثانى
اعتماده على استفهام او نفى او مخبر عنه او موصوف او ذى حال فالاستفهام والنفى نحو
اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف
نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد
على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به
من ذلك ... فهو مبين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر
... فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اى صنف
مختلف الوانه وقوله ... وهو الاعشى ميمون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى
قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو
مع فتح العين المهملة وكسرها كفرس او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر
والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد

الياء المثناة اخر الحروف المكسورة وبعدها باء مجزومة وقوله اى من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا
جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اى يا رجلا طالعا وقول ابن مالك فى
النظم او حرف ندا تصحيح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب
الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم فكونه من علاماته فكيف
يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله
كفعله اسم فاعل فى العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى استفهاما او حرف ندا او نفيا
او جا صفة او مسندا او اشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف
فيستحق العمل الذى وصف وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او
او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثانى انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال
انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بنحو قوله
خبير بنو لهب البيت وتقدم فى باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير فصل تحول
صيغة فاعل للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين
كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم
بقوله فعال او مفعال او فعول فى كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين
وبعدها ياء كضريب او فعل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله
وفى فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشرطه المتقدم وان
ذكرت بقوله النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباسا لاعتماده
على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما فى البيت قبله واراد بالجلال
بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة فى والج من الولوج وهو الدخول
والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه والاعقل
بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصب
على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمتنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب
وبينه وبينها مواخاة واذا اقامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال
ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم فى مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومى ضروب بنصل
السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب
لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف شفرته
ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه يعرقب الابل السمان
للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها
جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق ومنحار بالحاء المهملة مبالغة ... لاعتماده على
مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات ... اتانى انهم مزقون عرضى
واخوه منهما انتسب البدراء فنصب هلالا بشبيهة مبالغة فى شبيهة لاعتماده على ذى خبر
محذوف لتقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة
افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء

اتاني انهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضى بمزقين جمع مزق بالزاى مبالغة فى مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتانى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه والجحاش بالجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمر خبر مبتدا محذوف اى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طىء والفديد بالفاء الصياح والتصويت يجعل ان هولاء القوم عندى بمنزلة جحوش هذا الموضع الذى يصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عندهم لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شىء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرده عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تانيثا وتذكيرا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفرد هذين فى العمل والشروط والى ذلك اشار بقوله وما سوى المفرد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولم يحتج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعول بها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال خشعا ابصارهم فخشعا جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير ابى عمرو وحمزة والكسائى وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسى الشاتمى عرضى ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمى فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة واراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على انفسهما فى الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر بضم الغين والفا جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعول به واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير البا وفخر بالخاء جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم [illegible] بشرهم ولا يجحفون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى غير فجر بالجيم جمع فجور وهو الكثير الفسق ولا يكذبون قاله ابن السيد فى شرح ابيات الجمل

فصل يجوز فى الاسم [illegible] الذى يتلو الوصف العامل الذى ينتصب به اى بالوصف ان يختفض باضافته اليه بالتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ فى السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره ومسكات رحمته بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابى عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب واليه اشار الناظم بقوله وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالى للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل والى ذلك اشار بقول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتضى نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل لما ياتى على الاكثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالعطف على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اى وضارب عمرا اى ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطايفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور

البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل اذا كان الوصف غير عامل بان كان بمعنى الماضى فينصب الشمس فى وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اى باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف العامل اى لا غير الاعمال يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضى الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة ففى اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمنى فى شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضى وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو مع ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثانى ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابى الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اى ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا عقب قوله القائل ليس عبيد فلان ظالمين فيجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما فى الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت انى من عذابك خايف وانى اليك تايب النفس باخع وشاهده من المتعدى لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثى المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعى المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج يعمل عمل فعل المفعول اى الفعل المبنى للمفعول وهو كاسم الفاعل فى انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا منها عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفى او المخبر عنه او الموصوف او ذى الحال ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضى كما مر فى اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه تقول فى المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نايب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثانى ولا تقول زيد معطى ابوه درهما بلا عرف وتقول فى المقرون بال المعطى كفافا يكتفى كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذى يعطى اذا اردت الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضى فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول اقيم مقام الفاعل فهو مستتر فيه

عائد الى ال الموصول لزيد وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفى عن الفعل والفاعل خبر الجند او ينفرد
اسم المفعول المتعدى الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما
انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة
قال فى التسهيل فى اخر الصفة المشبهة وان قصد ثبوت اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل
اسم مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعنى باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببى على الفاعلية
على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قال الموضح فى
الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويسال هنا فيقال هلا قيل بان الرفع لعيسى على ان الصفة
مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى
الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول
به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع
قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله
لو صنت نفسك لم ترع بصفاتها المابدة ومجلوة وجنانها ومن شواهد الجر تمنى لقاى الجون مغرور نفسه
فلما راى ارتاع ثم تعوذ ا وجاز اضافته الى ما هو مرفوع به فى المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل
الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه
بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه
لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب
الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف
عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى
وصف المتعدى لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد
الورع والاصل انك تقول الورع محمود مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير
المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه ال على راى الكوفيين فينصبه وتقول
الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد
بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه
النصب ويتفرع عن النصب الجر

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثى المجرد

ثلاثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح فى عينه ويكون متعديا كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة
به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر فى عينه ويكون قاصرا كعلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه
فانه متعد الى الهاء ولو شاء بعضهم كان اولى لما بينا فى وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور على غير
الغالب فيهما وفعل بالضم فى عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف
بضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما
الفعل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى
ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا
لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل
المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز
فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد

ومعتل

ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى
والثانى وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم و
مهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف
ومعتل اللام نحو الغنى يقال غنى خباءه فيئا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن
مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس
مصدره الفعل بفتح الفاء والعين والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون فى الصحيح
والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر
اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل
مصدر شلل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولى عليهم
ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولى امرهم فلان الكلام فى القاصر
لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولايات فى معنى الحرف المكسر لم يكتف
بذلك فى فعل المفتوح بل مثل لهما كما سيأتى وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة
كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول
نحو القدم والازوق والصعود والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشئ وعمل بالشئ اى
لزمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى واما
فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج
والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول
النظم وفعل اللازم مثل قعد له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كغار وسار وغاب
واب وانما يعرض من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والنوم وهو الحين والحيض والقيم
الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر
والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشئ اذا كرهته والكلام
فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر
جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشيا او
دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والزميل مصدر زمل او دل على صوت
فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى
والثانى نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاى فهمزة مكسورة
مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا
او فعلانا او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر فى المال تجارة بالمثناة
الفوقانية اوله ولين منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لا تراها متعديان
والكلام فى القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف
على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة
مقيس فى الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى هذه
المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب
فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال وفى الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو
نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد

انفراد فعال فى الوغا وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرف فعالة واما فعل بالضم فى عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم فى فعل المفتوح العين المتعدى جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم فى فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيوخا ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم فى فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم فى فعل المكسور العين القاصر رغب رغبوتا بزيادة الواو والتا والقياس فتحها رغبا بفتحتين ورضى رضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثانى واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وقياس وكقولهم فى فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة وذكر الزجاجى وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس فى مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهى كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر فى التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها واحد وعشرون تنقسم ثلاثة ثلاثة ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها فى شرحى على التسهيل فلينظر منه هذا باب

مصادر غير الثلاثى وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه لابد لكل فعل ماض غير ثلاثى من مصدر يقيس فقياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثى اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصبير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اى معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اى كقياس صحيح اللام فى التقدير ولكن تحذف ياء التفعيل التى بعد العين وجوبا ويعوض منها التا الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حرف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصّى على اولاده والتسمية مصدر سمّى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك فى صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرّب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيئا يجوز فيه ابدال الهمزة يا قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد يا زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال لو كان صارت اللام كانها يا وضعت يا فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا ونحو يا خطاء غير سيبويه وحكى سيبويه بنا تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة فى كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلا مصدر آلى من زوجته واليه اشار الناظم بقوله واجملا اجمال من تجملا ومعتلها

اى ومعتل العين فقياسه الافعال كذلك اى كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اى حركة العين الى الفا الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقى ساكنان وهى الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوف انما هى الالف الاولى لانها بدل من لة وقالوا الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التا كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التا للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفى الحديث كاستدار البدر والاصل واقامة الصلاة واستدارة البدر فحذف التا لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف فى غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضى الخماسى والسداسى ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فتنقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفا وهما من باب الافتعال سلمت التاء فى الاول وقلبت طاء فى الثانى لما سيجى وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك يشير قول الناظم وما يلى الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثانى مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كاطاير ولا تفعل كاطير اذا ادغم التا فى الطا واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف التالى الاخر نظرا الى الاصل اطاير يطاير اطايرا والطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التى اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان استفعل معتل العين عمل فيه عمل افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررنا والى اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل اعيمت السما اعياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التاء وما كان على وزنه فى الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع فى امثال قد تلملما وجملة ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعّل وتفيعل وتمفعل وتفاعل وتفوعل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ووجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام يا نحو التوانى والتوالى والاصل التوانى بضم ما قبل اليا قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا من قلبها واوا فيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة فى اخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف ليا المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم فى اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو يا وادغاما فى ياء المتكلم كسلمى رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهى بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع وغديط وتابل وبرنا الحيلة خضبها بالبرنا وهو الحنا وفعلالا بالكسر للفاء اى الفا

مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهراى خلال فيخبر المضاعف سماعي كسرهفة سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الاجيفال مصدر جوقل وبذلك يفيد قول الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا وجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح اذ له اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اى الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة ام لا كما تقدم نحو نادا نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه يا نحو ياسر وايامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في اليسار والا اليقار جمع يقر وهو الجدى وانما يقال مياسرة ومياسنة وشذ يامنه يواما حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقول الناظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا التسليم فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهى ترقص ولدا لها تنزيا تنزية وتنزى تنزيا كالقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبهت يديها اذا اخذت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدى امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهى الفتور عن الجماع لكبر واشد منه حوقال بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تعزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب

فصل

ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كانت ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وتشد لفته التاء واحدة واتيت اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك تقطع من الباقي وتختم بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحدة ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بنا المصدر العام اى المطلق الصادق على الكثير والقليل عليها اى على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اى من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالموجدة وشبهها

كرحم رحمة واحدة اوفردة ويدل على الهيئة وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيه العمل المتقدم الا ان كان بنا المصدر العام عليها اى على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة اونشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام اى المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل سماعي كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان اوسماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاعلى الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا ابنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة

هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير شايع والصفات المشبهة بها بانى وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوايد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل اولازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذ الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدى وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قوله من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذى ثلاثة يكون كغذا فاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره فهو بمعنى حذق فهو فاره اى حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح العين المهملة والراء كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذى لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود واكحل اى اسود الجفنين من غير اكتحال والمى اى اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذى لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه اى دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ ودونهما اى دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال اخطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين

كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفا وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفا اى شجاع ماكر وفى الفا
موس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول النظم وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جال
وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ
فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ
وشايب وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن ودر وواذر وودع وواذع والبه
يشير قول النظم وسوى الفاعل قد يغنى فعل وقل الاستغنا مالم يستعمل له قياس اما ما استعمل
له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغنا نحو مال يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبى تنبيه
جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها
الحدوث فهى اسما فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدى وقايم من اللازم فانه فى الاصطلاح اسم
فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه فى المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب
وشاحط الدار بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين اى بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحطة
داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه فى باب اعماله وكان ينبغى ان يوخذ هذا التنبيه
الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن
امثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الراى ومعتدل القامة فصل وياتى وصف الفاعل
من غير الفعل الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة
وشذ كسرها فى معين من اعان ومغيرة من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها
وبشرط كسر ما قبل الاخر شبيها باسم الفاعل من الثلاثى وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن
وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اى سوا كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج
مكسرم حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا فى المضارع كمتعلم ومتدحرج
واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر لانك اسم فاعل والى بناء
اسم الفاعل من غير الثلاثى اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث
كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زايد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر
زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان فى التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون
مخرج الميم قريبا من مخرج الواو ولانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودى
الى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم والكسر يودى الى الالتباس باسم الالة
سنه والله اعلم هذا باب كيفية ابنية اسما المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سايغ ٣ المفعولين ٣
يانى وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثى المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدى
كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم لما مر فى اسم الفاعل وفتحت
للخفة وضم ما قبل الاخر فرقا من المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم
وشذ من اسم المفعول الاتى على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمى ومدعو الا انها غيرت
عن صيغة مفعول فى اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة
كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو للالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل
مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من
الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين
الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى واصل مرمى مرموى

قبلها ثم حذفت الواو
للالتقاء الساكنين صح

اجتمعت

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وادغمت اليا فى اليا واصل
مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى اشار
الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كات من قصدته وياتى وصف المفعول من غير
من غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر فى اسم
الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد
من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ويانى من المتعدى بلا احتياج
الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول
كرهين بمعنى مرهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك
ومرجعه السماع وان كان كثيرا واليه اشار فى النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل
فيما ليس له فعل بمعنى فاعل كقتيل لا مثاله فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بمعنى القادر ورحيم بكسر الحاء
نحو الرحيم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعل من مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد
واعله المرض فهو عليل اى معقد ومعل هذا باب اعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان
وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب لما يجمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانها فعل
درجات المتعدى وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة
من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله وهى الصفة المصوغة
لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التى استحسن
فيها ان يضاف لما هو فاعل معنى سوا كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض
الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقا
والطهارة مما توجد وتفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل المتعدى
نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب هنا اى فى هذا التركيب الى الفاعل وهو
ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد
ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب
هنا اى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكنت الكلام
لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الحدوث لا يستغنى بمرفوعها
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة بدليل
احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشى الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها
فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم يونثون الصفة بالتاء فى نحو هند
حسنة الوجه فلولم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله
ابن عصفور فاذا التحويل حسن ان يقال فى زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه
بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه
وذلك حسن لانه من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميعه مجازا عن الاسناد
الى الجزء منه عوضا عن الاسناد من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على
ارتكابه غرض التخفيف قال ابنه ابن الوسيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حسن جدة

امور كل اثنين منها بمنزلة شي واحد لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فرارا من الاسناد الى المضاف وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل ولا يرد على الناظم حيث قال في الرد وبه الخاصة لا تصلح للتعريف لان الصفة ويميزها تمام الا ان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فربما خرعنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدوث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذ تجردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كقارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو ان اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا واسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل الحركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخباز هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او

غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له اي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابا حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا نحو حيث رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اذ الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بض المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود حيث قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا واما عملها في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور فبما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها توصل بالالف واللام ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تقييد كحسن الوجه ومنها التحلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير

ضعف ولا قلة في الكلام ومنها ان يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها
نحو مررت بحسن وجهه ومنها انها لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز
في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف
بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول
به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة عليه
اسم موصول على الاصح فيهما **فصل لمعمول هذه الصفة** المشبهة ثلاث **حالات**
الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي **او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة** بدل
بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه
يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا **والخفض بالاضافة**
اي باضافة الصفة اليه **والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة** كالوجه وعليه
او على التمييز ان كان نكرة كوجها **والصفة مع كل من الثلاثة** وهي الرفع والنصب والخفض
اما نكرة او معرفة مقرونة بال **وكل من هذه الستة** الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب
الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **المعمول معه ست حالات لانه** اي المعمول **اما بال كالوجه**
او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير
كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة **كوجه او مضاف الى المجرد** من ال والاضافة **كوجه**
اب فالصور ستة وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز
وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة **والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول**
مجردا من ال ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول **مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه**
ابيه او الحسن وجه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفده تعريفا
كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا
من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف
وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منهما ومن الضمير والمضاف
الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه
اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال
لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى
المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك
ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب
فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات
واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في قوله في وصف النبي صلى
الله عليه وسلم شثن الاصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي الحديث الدجال اعور عينه
اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة
المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب
الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف
بال والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف

بها

بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها
او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن الوجه الاب والحسن وجهه
والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن
وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك مستفاد من قول الناظم
فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وماتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما
بال او لا فهذان حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه
والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف
الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف
الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة
انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة
اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى مضاف
الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعجبها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التا
ثت به الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمحه يطعن به والمجرد من
الاضافة وال يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها وثيرات
ما التفت عليه المازر والموصوف نحو خذا نوال اعدة من قوله ... امراجما نوال اعدة لمن امه
مستكينا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي
تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلاثة
احوال الاعراب فتبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صورا اذا كان معمول الصفة ضميرا وهو ثلاثة
الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه
جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية
وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين
الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع
سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في خمسين وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى
مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة يصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة
ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مونث ومثناه ومجموعه كانت
ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة فاذا استثنيت منها
هذه الصور الصفة فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واثنتان
واربعون والباقي اربعة عشر الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع يخرج
منها الممتنع على ما تقدم انتهى **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف

او مجرد اصلا

التعجب

المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد ويخفى سببها الامور الظاهرة
الاسباب فلا يتعجب من شى منها لعدم خفائها اذا ظهر السبب بطل العجب ومعلة النظائر والخروج عن نظائره
ما يتفق نظايره فى الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة وارد فى الكتاب
والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابى هريرة رضى الله عنه سبحان الله ان المومن لا ينجس ومنها
كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها فى النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة
والمبوب له منها فى النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا
واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها فى شيئين فى ما وافعل فاما ما
التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان فى احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسما
واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روى عن الكسائى
انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح فى الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا فى معناها
قال سيبويه وجمهور البصريين هى نكرة تامة بمعنى شى وابتدا بها لتضمنها معنى التعجب
كما قالوا فى قول الشاعر عجيب لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها
من الجملة الفعلية خبر لها وقال الاخفش هى اى ما معرفة ناقصة اى موصولة
بمعنى الذى وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة
اى نكرة موصوفة بمعنى شى وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما
وعليهما اى على قولى الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر محذوف اى خبر المبتدا محذوف
الذى هو ما التعجبية محذوف وجوبا اى الذى او شى احسن زيدا شى عظيم ورد بانه يستلزم
مخالفة النظائر من وجهين احدها تقديم الابهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف
الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما وايضاحا تقدم الابهام والثانى التزام حذف
الخبر دون شى يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب
الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقول
ما بعدها افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسما نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما
عليه سيبويه واصحابه لان قصد التعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلى وسبب
الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل
بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون
الا مختصا فتعين كون الباقى وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين نحو احسن ففيه
خلاف فقال البصريون والكسائى وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو
ما افقرنى الى رحمة الله وما احسنى ان اتقيت الله ففتحته التى فى اخره فتحة بناء لا اعراب
فالمنصوب بعده مفعول به نحو زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان
ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاى بما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا
حرفا وقال بقية الكوفيين غير الكسائى وهشام افعل اسم لقولهم اى العرب ما احيسنه
واصيلحه بالتصغير ولم يصغر من الافعال والتصغير من خصائص الاسما ففتحته التى فى اخره
لا بناء كالفتحة فى عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا فى المعنى يقتضى
نصبه اى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا فى المعنى كالله ربنا او مشبها به

نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما
خالفه فى الاعراب والناصب له عندهم معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج
الى شى يتعلق به الخبر واحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضميرها فلذلك نصب
وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان فاصله وصف فاصله فاشبه نصب الوجه فى قولك
زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير فى افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء
لجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله
ابو البقا واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه ودلالته على الزيادة وبكونهما الاسما
الاسما استكمل شروطا ياتى ذكرها ونذر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما اشره بمعنى ما
وما اشره ولما حذفوا همزة افعل حركت الخا حركة اليا ومنهم من لم يحركها وحذف الف ما ويقول محيره
وسمع الكسائى محسنه الصيغة الثانية من صيغتى التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن
بزيد واليها الاشارة بقوله فى النظم او جى بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه
على صيغة لا يكون الا للفعل فاما اصمع فنادر ومن كلام ابن الانبارى ما يدل على ان افعل اسم
قال المرادى ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته قال البصريون لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن فى ما احسن زيدا من حيث التعجب
واحد وهو فى الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار ذا كذا فاصله احسن زيد اى صار ذا حسن كاغد البعير اى صار ذا غدة
وابقل الارض ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر فصار احسن زيد بالرفع
فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر
فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت
زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح خلافها اى بخلاف زيادة الباء فى فاعل الفعل الماضى نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم بمهملتين عبد بنى الحسحاس
بمهملات عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء
من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف افعل بكسر العين
فى التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية
على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين
الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اى دم به والزمه ولذلك كان الضمير
مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اى
غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف
والزمخشرى من المتاخرين الضمير المستتر فى افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس
ان يقال فى التانيث احسنى وفى التثنية احسنا وفى الجمع احسنوا او احسن وانما التزم
افراده وتذكيره واستتاره لانه اى افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا تتغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى
الماضى وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثانى استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل
والثالث زيادة الباء فى الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه احدها انه
لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا واتفقوا فى كونه متعجبا

لم يكن ضمير المخاطب صح

كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير
المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله ـــــ واحبب الينا ان يكون المقدما اي بان يكون
ودون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختص به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم
قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة
وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فانهم جازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول
احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم في التعجب صيغة اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد مسئلة
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا او ما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه
مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب
منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي ابن ابي طالب
كرم الله وجهه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي
مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع
بهم وابصر اي بهم وقوله ـــــ اعزز بنا واكتف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكتف
بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة
ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في نحو كفى بزيد كفى به كاتبا زيد
كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير
ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعل فلعدم فائدة اذ ذاك
عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيا صير الحسن
واقعا على مجهوله وهذا لا يفيد لعدم جهله ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه
المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله ـــــ وهو عروة ابن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به
حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع
التصرف اتفاقا قاله ابن مالك والى ذلك اشار في النظم بقوله ـــــ وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف
بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يعتد
في الاجماع وليس افعل من امثلة افعل لاختلاف مدلوليهما عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة
وفي غيره للنقل الاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمته المضي
والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمته صيغة
الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع
مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما
معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا
احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل
ان بزيد مفعول به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله ـــــ
وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذا لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل

بالمنادى

بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله
ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما راى عمار
بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح
الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله
بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك
واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا او احسن راكبا بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح
الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله ـــــ وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف
في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي والما
زني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله ـــــ وهو اوس ابن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها
واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه
في ذلك نص ولو تعلقا الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن جالسا عندك
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك جالسا لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله
بمعمول معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط
احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي
القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى
من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس
ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من
قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل او بكسر
واقتصر في الصيا على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع
وعلى هذا الا شذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا
فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا او المعنى فيهما ما احقه بكذا
ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا
ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان
بنائهما كذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما في الاربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض ا
صوله ولا خفا في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الدالة على معنى مخصوص الا
ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه
لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا
مطلقا سوا كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره
في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شي فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت
الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذ

زي

من صح

الزيادة صح

نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق الاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على المنصوب فاعلا فتقول ما اعطا زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤها من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي عدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود الغناء عن ذلك باشد واشدد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املأ القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سياتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه ولا ابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالتين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه بيوم الخميس وما اجهله بيوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لم يقبل التفاضل ويشتق منه فعل التعجب فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو يلا او ناصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبنا للمفعول وبعضهم استثنى من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل المنع علة التشبيه بافعال الخلق فجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه

فينبغي

فينبغي ان لا يستثنى شيئا او يؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من كان ونحوها وظل وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتضمينه المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكونه زيد الاخيل دون ما اكون زيدا لقائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل عليهم الامر ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي

ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج

اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال فيبيل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل الادم نحو احضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويوخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عدة ثالثها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد ونحوه بالبا لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه من الزائد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب

وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما

اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول يكون موصولا بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى
للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضُرِب بالبنا للمفعول واشدد بهما
اى بان لا يقوم وبما ضُرِب فيؤتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما فى المنفى فليتمكن من ان
يستعمل معه النفى وان يمال فيه الفعل الذى يتعجب بسببه واما المبنى للمفعول فليبقى لفظ النفى ولفظ
الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو امن اللبس جاز ايلاوه المصدر
الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا
له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيوتى له بمصدر صريح نحو والا نقل له مصدر فمن
النوع الثانى فيوتى له بمصدر مؤول نحو على الاول ما اشد كونه جميلا او نقول على الثا
نى ما اكثر ما كان محسنا واشدد واكثر بذلك اى بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم
وبئس ويدع ويذر والذى لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل
الى التعجب منهما بشى اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه
وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما افجع
موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشدد ما فقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلى التعجب
من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت امثلته فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ
ونبه عليها فى النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه اثر
هذا باب نعم وبئس وهما لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية
الخلاف فى حقيقتهما طريقان احداهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائى من
الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند
باقى الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هى
بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم
السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر فى الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية التى هى حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتاخرة فقال
لم تختلف احد من البصريين والكوفيين فى ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية
وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة
تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما فى الاصل جملتان نقلتا
عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفرا الى ان الاصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فحذف
الموصوف الذى هو رجل واقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكم
لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرده قول الكسائى وقوله انهم لا يقولون ان نعم الرجل قايم ولا ظننت نعم الرجل قايما والطريقة
الاولى هى المشهورة واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال
فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانهما يتصرفان للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل

المبالغة

المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للانشا فنعم منقول من قولك
نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا اصاب بوسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثانى على الاصل المتحصل عنه وفتح الاول اوكسره مع سكون الثانى
وكسرهما عند بنى تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوى فى اول شرح الايضاح
رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائى واما عند جمهور الكوفيين القايلين باسميتهما
فقال ابن العلج فى البسيط ينبغى ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او
عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال
الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القايلون بالجنسية
على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج
تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره
ونسب الى سيبويه ورد بادايه الى التكاذب فى نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
والثانى انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة
واختلف القايلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنى فهى مشار بها
الى ما فى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا
تقدم والثانى انها للمعهود الشخصى الممدوح كانك قلت زيد نعم الرجل هو قاله ابن ملكون
والجواليقى ومثالهما نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما قارنها
اى ال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف
الى ما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم فنعم ابن اخت القوم
غير مكذب زهير حسام مفرد من حمايل فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا
وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اى هو حسام مفرد
لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارنى
ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا فى نعم وبئس مفسرين
بتمييز بعدهما مطابق لهما فى المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففى بئس ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اى البدل وقوله فى مدح هرم بن
سنان نعم امرا هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففى نعم ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اى المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن
غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك
فحذف التمييز والمخصوص وقال فى تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفى
البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل
ثم قال الا ان يعوض منه شى كما فى الحديث انتهى واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد
ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولكنه ما خلافا للفرا والزمخشرى ومن
وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما فاجاز المبرد وابن السراج والفارسى ان يجمع بين التمييز
والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا
حتى افاد معنى زايدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لدفع الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان
البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل
فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورده عليه في الوجه الاول لانه من
التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان
افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا نحو وصححه ابن عصفور
فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه
فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور وقد افاد التمييز
معنى زايدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد
من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت شددت يا النسب
وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس
اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها
جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما
في نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد
فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه
والاصل فنعم الشيء ابداوها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب المضاف
المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال
الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف
في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشي ومتلوة
بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة
تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد
نحو فنعما هي وبئس ما تزوج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز
مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفرا ومن تبعه
والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها
الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين
والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمحذوف والثالث انها تمييز والمخصوص
ما اخرى موصولة والفعل صلتها لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا قال المرادي ونقل عن
الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها

مختصر

اسم

اسم معرفة تام غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه
وقاله ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي
والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في
شرح التسهيل عن الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند
اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما
القايل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول
الكسائي ونقله المرادي عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل
وطال عنه وصارت تدخل على الجمل الفعلية فصل ويذكر المخصوص بالمدح او الذم
بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل
او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين
في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققها سلكوا بهما في الاسم العام طريقي الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح او الذم حتى يتوجه المدح او الذم الى
المخصوص بداوا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح
او الذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تكرر الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد
واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا والجملة قبله خبره ولا يجوز غيره كذا عند سيبويه
وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا او يجوز ان خبرا لمبتدا محذوف واجب الحذف
الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفا
رسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور
وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال
ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا ومن غير الغالب انه قد يتقدم
المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره نحو زيد
نعم الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدايين والمخصوص الخبر
او بالعكس وقد يتقدم في الكلام ما اي شي يشعر به اي بالمخصوص بالمدح او الذم فيحذف المخصوص
جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو
ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتني والمقتفى
وانما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبرا
لمبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او منصوبا بفعل محذوف
تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم فصل وكل فعل ثلاثي
متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا صالح التعجب
منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن وانما حولت
لتلحق بالغرايز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف انه يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سياتي وحكم
معتل العين واللام اذا كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية يا نحو قوي
او من باب شويت قلب اليا واوا للضمة قبلها ثم يعامل فيها ما فعل في قوي ونحوهما الاعلال

وهو المقصود صح

بكونه صح

نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف تقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص في
المضموم العين نحو شرف فتجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن
عقيل لا تحول تحول علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحو
بلا قال الفارسي والاكثرون يجرى حينئذ مجرى نعم وبيس في افادة المدح والذم وفي حكم
الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به
وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو
وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبيس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلة ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله
واجعل كبيس ساء فانه في الاصل سوء بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا
احزنه فهو متعد متصرف تحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بيس فصار جامدا
قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بيس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو
جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء
رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار
ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اى نارا مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى والم
تفق المتكا ومما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون فيجرى في ساء الخلاف المتقدم فان جعلناها
فاعلا فهي معرفة ناقصة اى ساء الذى يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اى ساء
شيا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم
العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال او الاضمار وهو الصحيح
وعلى هذا يجوز لك في فاعل فعل المذكور ان تاتى به اسما ظاهرا مجردا من ال وحاكيا عن الكسائي
وان تجره بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان تاتى به ضميرا مطابقا لما قبله فالظا
هر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا او المجرور بالبا وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا
على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسا
بزيادة البا في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشي
جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين محول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب
وزيدت البا في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا
على الاصل من عدم زيادة البا فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل
والتمييز وقال الطرماح حب بالزور الذى لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله حب الزور بفتح الزاى
بمعنى الزائر فزاد البا في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم الحا لان فعل المذكور يجوز فيه ان
يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فايه ولو كانت الفا غير حلقية خلافا لظاهر السهيلي بدليل
تقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الرا وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الرا وصفحة
كل شي جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق
لما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم
رجالا انتهى ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر
الا حبذا عاذرى في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله

قوله

قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا الخالي من اشكال لان لا
لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تتصل في اسم اذا لم يكن جنسا ولم تكن غير مكررة اذا لم تتصل في الاسم
الذى دخلت عليه الا على قول ابى الحسن وابى العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب
فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما
من كونهما جملة فعلية ما ضويه لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى وحب ذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل
ذلك في اذا واخواتها من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه
قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول
حبذه انتهى والمخصوص على المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم
الاشارة وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت
الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية
وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص خبره
والجملة اسمية واصل الخلاف في ان التركيب وعدمه وينشا عن التركيب قولان فعلية الجميع
او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذ
كير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول
وتغليب الاكثر وفا وسلامة مدعيها مما لزم مدعى الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه وت
تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبعضهم لا يحذفه فيجعله بمضارعه واستدل مدعى غلبة الاسمية
وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافى في شرح الكتاب بان الاسم اشرف
ويستعمل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف
القايلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا
الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المونث او حبذا الزيدون في جمع المذكور او الهندات
في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر الذى لا
يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال للواحد مذكرا كان
او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها لانه في الاصل خطاب لامراة كانت
تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول
تسترفده فقال هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول
مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف الى
المخصوص محذوف اى حبذا احسن هند وكذا الثانى ورد ابن العلج بانه لم ينطق به في
وقت وقال الفارسى في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم
وبيس المضمر ولهذا احتاج التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا
فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا ان الكلام جرى مجرى المثل والى ذلك
اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل به فهو يضاهي المثلا وقال ابن
بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حبذا ضميرا مرفوعا على فاعلية

يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هل ابعيد فلا ينبغي ان يكون المفعول من
احله ثم علله بجريانه مجرى المثل لما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد يجب نقله من باب
فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعلامة
والضم فينقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه
وان لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون ذا
انضمام الحا كثر فان قلت حبذا فتح الحاء واجب للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة
والا فجائز هذا باب افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة
صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت
الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر
بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش
لانهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما
واما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعلا
التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه افعل
فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل
هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل
به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ ابي وشذ
بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما اي اشدهما
اكلا ومن وصف لا فعل له كقولهم اقمن به اي احق بنوه من قولهم هو قمن اي حقيق وهو
الص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين
معجمتين اسم للص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال لص اذا اخذ المال
خفية فعلى هذا لا شذوذ وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه
من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب
منه وفي بنائه من افعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب
فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا
على القول بالمنع مطلقا كما المنع في احد شقي التفضيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف
وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول
كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول
وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد
لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل
بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات
النحيين امراة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير
الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما محلولا فقال لها امسكيه حتى انظر الى
غيره ثم حل الاخر وقال امسكيه فلما شغلت يديها ساورها حتى قضى منها ما اراده وهرب
ثم اسلم فشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع عني
كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لم يتعجب منه بلفظه

يتوصل

يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى
التفضيل صل وجا بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويبنى
من ذلك ما فقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا وذلك مستفاد من
قول الموضح وجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما
نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احداها ان يكون
مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما
ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان
افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول
الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية
الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم
اي ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة
جمع اخرى انثى اخر بالفتح انه معدول عن اخر المؤنثة لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل
حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل
ملحقا بالملحق به وهو اولى لانه به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه
لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها ان يطابق ولو كان
نكرة الثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول
ابي نواس الحسن ابن هانئ الحكمي يصف الخمر كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در
على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان ان يقول كان اصغر واكبر
بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى
وفاصلة كبرى ونحوه قول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم
اي لئام جمع الأم والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي اخره عين مهملة
النفاخات التي تعلو وجه الخمر وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو لاجل
انه كان له ذوابتان تنوسان على عاتقه اي تتحركان والحكم الثاني فيما بعد افعل ان يؤتى بعده بمن
جارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه
وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة
فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح
في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهنا
منع مانع وهو الاستعمال وان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف
من مع مجرورها للعلم بهما نحو والاخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف
في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا
تقديرا او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في
الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل
وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا افضل ويقل الحذف
اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا
فاجمل حال من تا المخاطب في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي اجمل من البدر

وهو أَحْنَجَةٌ ... او اذا كانت افعل صفة كقوله
وقد خالف مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل فاجدر صفة لمحذوف وهو وعا
ابن الجلاح تَرَوَّحِي أَجْدَرَ ان تَقِيلِي غداً بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف وهو وعا
ابن الجلاح تروحي واتيني مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قاله ابن
مالك المعطوف على تروحي اي تروحي ... من الترويح بمعنى الرواح وقت العشي
مالك في شرح الكافية وجنبه الى ان الخطاب لناقة وهو من التروح وقت العشي وقال العيني ان الخطاب
واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب
للفسيلي وهو صغار النخل من فروخ النبت اي اطال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها
وادعى ان السوابق واللواحق تشهد له لذا وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل
وهما صفتان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ووجب
تقديم من ومجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر
الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن فقدم ممن على عامله وهو افضل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح
احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل
بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير
ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا
او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل
من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير
وما احسن قول الامين المحلي في المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
تصدرا وقد تتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله
وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح
من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم
حيث قال وكذا اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن
له ان يتصرف في معموله بالتقدم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون
افعل معرفا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند
الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل
والهندات الفضليات او الفُضَل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما
لا تقول ... ما فعل التعجب لا فتراقه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد
علي بن سعيد في كتابه المستوفي ما ملخصه والاستغناء في الجمع والتانيث عن السماع قال الاشرف والاظرف
لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم
والاجمل قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والجدى انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى معه
بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من
ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا مبدلا منه الاكثر
المذكور فدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس

اي من

قوله ... مكانا اصلح واتيني محذوف النون للامر ... انتهى

اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل انتهى واغتفر الفصل بين افعل ومعموله للضرورة
وحصى تمييزا اي عددا والكاثر بمعنى الكثير الحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته
الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد منهما لاستوائهما في التنكير ولكونهما
على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم في
المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال
وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذ القصد ثبوت المزية للاول
على جنس المضاف اليه واحدا واحدا الواحد الواحد والاثنين الاثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع
الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون
افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة
والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء
اذا فضلن فان الفصل في هذه المواضع كلها بالصاد المهملة ضد التفصيل ضد الاجمال فان قلت
النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جا العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ
اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدو رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان
افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة
كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه حذف الموصوف والتقدير فريق كافر
وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد
بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفصيل يجب افرادها نحو انت افضل
رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة
تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد اجاز واخيانا لاسماعا ان تثنى وان تجمع
نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الا
ضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه
وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او
قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة لما هو موصوف به لتشبيهها بالمعرف بال في الاخلاء من لفظ من
ومعناها وقد يتوارد ان على مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا
ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل انه اريد
به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص
ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان جبينه
اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان
نوي فيه على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال
كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل
قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها
وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد
لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل
احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه
فيجعل افعل فيه كالمجرد فيلتزم فيه الافراد والتذكير ويرد عليه بجريمها فانه قد زال بر... ...

ثانيا الجملتا وجعلها مفعولا اولا لها قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما
قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي
معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل تاتي في اللغة لنفي المعنى
عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة
تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفوض به فيجوز ان
كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به وصحه والمطلق
مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع
به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة
حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل
منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت
على الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت والاكثر العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل افعل ضمير مستتر فيه
عايد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير
المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى
والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا
فكثيرا ثبتا وكذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا
وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين
نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه
لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد
فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في
عين غير زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة
في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته
بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيوتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن
ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر
المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما
للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العايد
الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر له المنفصل وقد يحذف
الضمير الثاني العايد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم
الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي
المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من
على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول
من على محل الكحل وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي

الكحل

الكحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا ادخلت
من على ذي الكحل وهو زيد وقد لا يوتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشي اصلا وذلك اذا تقدم
المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فيقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول
لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن
الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى
زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل
واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول النظم كلن ترى في الناس من
رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل منه ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني
هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى
فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو
الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو
الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني
ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين
تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا
حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يلزم ان يجعلوا
الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه على الفا
علية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام
وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب
هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاشيا التي تتبع ما
قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق
والبدل ويشكل عليه نحو قام زيد وقعد نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية
في شي منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق
والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة
اولا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها
ابواب تاتي واذا اجتمعت بدى بالنعت ثم البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق قاله في
التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها
هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول
الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جوازا
مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو
ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل
متبوعه على انه نايب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف والى هذا اشار في النظم بقوله
يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق وهو التابع الذي

مكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به يخرج بقيد التكميل النسق والبدل
فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجي البدل للايضاح في بعض
الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة الذي ثم البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما
يتعلق به اما البيان فلانه ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلانه نفس الشي هو الشي لا معنى فيه
قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاني زيد التاجر والنعت الحقيقي او
التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاني رجل تاجر في الحقيقي او تاجر ابوه في
السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع
في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي
الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح
رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع
لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد
المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو
الله يرزق عباده الطايعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام
نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة واجيب بان الاصل في النعت ان يكون للايضاح او التخصيص وكونه لغير
ما هو بطريق العرض مجاز اعني استعمال الشي في غير ما وضع له فصل ويجب موافقة
النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف
والتنكير تقول في التعريف جاني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت
بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل
كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان النعت
يقتضي كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى غير مدلول
عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي
والى ذلك اشار الناظم بقوله ــــ وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه
فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان تجري على من هو له كجاتني امراة كريمة ورجل كريم
ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجمع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار
حاله من التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف جاتني المراة الكريمة
والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على
التمييز ان كان نكرة نحو جاتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاني رجلان
كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاني رجال كرام الابا بالاضافة او كرام ابا بالتمييز
فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له
في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويكمل له الموافقة في اربعة من عشرة
الا الوصف من ذلك كله وما رفع ضمير الموصوف المستتر اصالة او نحو بالا ويستثنى من ذلك شيان
احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير

ولم

التانيث و

ولم يوافق في التثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل
من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل
افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف
بما يستوي فيه المذكر والمونث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف
الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد
والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قايمة امه بتانيث قايمة
لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا ومررت بامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه مسند الى الاب وان
كان الموصوف مونثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول
مررت برجلين قايم ابواهما بافراد قايم وان كان المنعوت مثنى كما تقول قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال
من العرب كطي وازد شنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظا
هر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قايمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع
التذكير مررت برجال قايم اباوهم بافراد قايم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباوهم
بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند
الى الجمع الظاهر قايمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم
المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف
افصح من الافراد كقيام اباوهم وقال الاكثرون والشلوبيني وطايفة افراد الوصف افصح من تكسيره
وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباوهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد
او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد
افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاتني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل
ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجا غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال
ضرباها قال ضارباه هما وتقول جاني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه
هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابه هم افصح من الافراد كما تقدم هو ما عرف وذلك مستفاد من
قوله ـــ النظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل والاشيا التي ينعت بها
اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله ـــ وانعت بمشتق وهو في الاصل
ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن
قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما
فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من
فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من
فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد
نقضا الثاني ما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله ـــ وشبهه
وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب وفروعها
واسما النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله ـــ كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت
به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي
مال واسما النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم

وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها
الحاضر و لفظ ذى مال معناها صاحب مال و لفظة دمشقى معناها منسوب الى دمشق فلما
افادت ما يفيده المشتق من صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم
الاشارة جميع الموصولات الاسمية وعلى ذى المصاحبة ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء
نحو تمار وتامر ونحو ما هو منسوب الى التمر فيهن واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا
او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث ما ينعت
به الجمل واليه اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط فى
المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون
فى موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفى او نكرة معنى
لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
فامضى ثم اقول لا يعنينى فجملة يسبنى فى موضع جر نعت للئيم وهو الذى الاصل التشجيع النفس وصح
نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك فى شرح
التسهيل وقال ابو حيان فى الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك
وجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقى شروط اخر فى المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا
اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او فى كما سياتى وشرطان فى الجملة احدهما ان تكون مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم فى قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى
الله او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اى هو
عار او منصوب كقوله وما شىء حميت بمستباح اى حميته او مجرور نحو اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه وهل حذف الجار والمجرور
معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه
والثانى عن الاخفش او مجرور بمن عائد على بعض او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما وبارك اى منه
والثانى نحو بر تركوا بدرهم اى منه والشرط الثانى ان تكون الجملة خبرية اى محتملة الصدق والكذب
واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا
يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء للبيع لا اعتبار بذلك لان الطلب
والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا
ايقاع ذات الطلب وان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يحمل على اضمار القول والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثر اضماره فى الكلام كقوله وهو
العجاج على الخيل يذكر ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى
صار كونه فى العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط
فظاهره ان جملة الاستفهام وهى هل رايت الذئب نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة قول محذوف
وجملة الاستفهام معمول له الصفة اى جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رايت الذئب قط
وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رايت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا
هل رايت كذا وفى الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول
الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رايت الذئب فتاوله بمقول عند
رؤيته هذا الكلام فيقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمول لها انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال

المجيئة

المجيئة مصدر مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن
سمار فيه لون الورقة التى هى لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع ما
ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثانى ان يكون مصدر ثلاثى او بزنة
مصدر ثلاثى والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا
الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاى وفطر بكسر
الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو قليل ومع كثرته يقتصر فيه
على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل
بالمشتق اسم فاعل او مفعول اى عادل اسم فاعل عدل ومرضى اسم مفعول رضى وزائر اسم فاعل زار
ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك
وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اى ذو كذا
ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفرعهم فيقال هذا رجل عدل
وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما تقول هذا رجل ذو عدل وامراة ذات
عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف
بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول
والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول
العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفة فقليل فصل واذا
تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسياتى الكلام عليها
فى فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهى على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا
من غير تفريق والثانى ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتاتيان فيه فيقوم العطف
مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت
ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء
وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه
دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب فى الارض اى السير فيها
وجب التفريق بالعطف لانه اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل فى ذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله
بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احد
هما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالى هو
الذى ذهب عينه وبقى شىء من اثاره وبكى مقصور ونحو مررت برجال شاعر وكاتب
وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذى ياتى بكلام منظوم
والكاتب هو الذى ياتى به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذى صار الفقه سجية له وفى
نعت الاشارة فلا يتاتى فيه التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله
سيبويه والمبرد والزجاج والزيادى وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا
طبقها فى اللفظ لانهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضا من الضمير وحمل المشتق عليه قال
الزيادى وان قدرته بدلا او بيانا جاز ونحو اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان
هنا مخالف للنعت نقله الموضح فى الحواشى واذا تعددت النعوت مع تعريف المنعوت فان

كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل
ويجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو
ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحد نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع
الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما ثبت عند ابن سعدان وان كان العامل
متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا
سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين او مخفوضين فمثال
ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان
ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله
وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت
خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وصيف به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع
في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او تأكيدا والاول
هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء
زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام
سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان
وقولك احببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين
فاذا جاز الاول جاز هذا الثاني وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى
وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا الفا
ضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا اناصر زيد ومخذل عمرا العاقلان او اختلف
المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الظريفان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر
وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوعين اما بالرفع على اضمار مبتدأ او بالنصب
على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على
معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو
الصحيح اما ان اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى
شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني
توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل
كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلف العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها
اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما للثاني
دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع
الثاني فيهما دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة ان تختلف المعنى فقط كوجد زيد
على عمرو ووجد عمرو الضالة فاجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت
واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد لفظا او لا فالاولى نحو
جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا
والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج
مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت

بزيد

بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار لقائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع
والاخفش والجرمي الى جوازه فصل اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون
النعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو
الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت
لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع
والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة ابن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل
معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل
معترك والطيبون معاقد الأزر فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي
اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت
ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها
في استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت
الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء
ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو
لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تعد للنحر والمعترك موضع القتال
ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم
لانهم كانوا ينحرونها للاضياف فهم النازلون بكل حرب والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب
وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على
اقدامهم اذا كان القتال في موضع ضيق لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة
الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفت الرجل بطهارة
الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا
وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت
انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باضمار مبتدأ تقديره
هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول
وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبين على القطع
باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما
لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من
الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه
او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبار التكثير
الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع
ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع اشار الناظم بقوله
واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب اتباع
كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت
كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب
اذا كان زيد هو الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم

زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على المقطوع واليه الاشارة بقول النظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع حتى تعين مسماه بدونها او لان المقصود من النعوت التخصيص وقد حصل بتبعيته الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره ارحم شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدا او معمولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول النظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والجملة خبره وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المفرد تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشا المدح والذم والترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشا وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدا او الفعل وتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سوال سائل يقول من يعني او من هو فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت المعلوم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وجب حذف الموصوف واقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت يباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي سافر ومنا اقام فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتدا اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان

بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر وكفر اي الا رجل شكر ورجل كفر والمنعوت بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امراة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك فحذف الموصوف لعلمه يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدرناه مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد اي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما طا الاعلى اهبته اي الا رجل على اهبته فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخصوص بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ويرمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس ابن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع والمنعوت لم يرد تعيينه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع فقال صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه وعيينة بن حصن والاقرع ابن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة وقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت منهما وابقى المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد بكسر الجيم واسكان الياء خفيفة العنق وكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز عطف النعوت بعضها على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه المرادي في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل وانفصل بجعفر وجمله

قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيرين هذا باب التوكيد والتأكيد
ايضا لغة فيه ولم ينفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا للاخر وكد توكيدا واكد تأكيدا والواو اكثر ولذا شاع
استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي
وهو تابع بالفاظ مخصوصة ولذلك استغني به عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها
كالتابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد
بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا نحو جا الخليفة فيحتمل انه على تقدير
مضاف وان الجاي خبره او ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع
المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت
جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو
الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا
يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليربطه به
ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا
تقول جاني نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا
يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما
جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاني الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير
الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك
ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال
واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل
الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله
في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتصاحبين لفظا او معنى الى
متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى كلام الناظم وغيره
بعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما
وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى بعامل نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن او شريت العبد كله او جميعه
او عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار
الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا فليس منه اي من
التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال
جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع
قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء
والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما
الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا
كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير فيجوز في كل ان يلي العامل اذا لم
يتصل بالضمير نحو جاني كل القوم ويجوز تجيئها ابدا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في
المغني قال ابن مالك ويغني لو عنه اي كلا حالا عن ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يجني فيها وفيه

ضعفان

ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني وكلا وكلتا
وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن اي من اجل الاحتمال
المذكور جاز ان يقال جاني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين
او احدى المرأتين وانه اطلق المثنى واراد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير
يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم
الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل
على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي
وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث
لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع
الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجي الى جزئه المنفصل به عن
البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم
وهمدان وال كهلان والاكرمون عدنان فجميعهم توكيد لحي خولان وفدا لك من التفدية بالدال
المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدا وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله
وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن
وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع
ضد مفترق فلا يفيد توكيد الشمول فانحو فانك انت جميع من هذا او لنت جميع وكذا التوكيد بعامة
غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها اللازمة بمنزلة في اللزوم في النافلة فتستعمل مع المؤنث
والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب
نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا
ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة فما ذكره النحويون في هذا الباب فان
اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه
ولم يغفله انتهى وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه من زعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم قصده
يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز
اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع
فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع
قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا
جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو جاء الجيش
اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين ان جهنم
لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع
ولا يجوز تثنية اجمع وجمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء
والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا
غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا
سواآن الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على رأيهم جاء الزيدان
اجمعان تثنية اجمع والهندان جمعاوان تثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تعسف
وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيهما وان فرضنا نحو اشتريت العبدين وان الهندان توكيد ام جمعاء

باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين
اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين
وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله
• وان يفد توكيد منكور قبل • وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد
زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتدا وانتها كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله وقد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله
وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه
شهرا مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون
عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب
لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت
زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد
ليس من الفاظ الاحاطة ولا فايدة في ذلك ولا تجوز هذا الاسد نفسه عند ابن عصفور خلافا
لابن مالك اذ ليس من فوايد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا
بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففايدته رفع المجاز
العقلي لا اللغوي بخلاف جا الاسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي واذا اكد
ضمير مرفوع بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله
• وان تؤكد الضمير المتصلا بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع • نحو قمت انت نفسك وقوما
انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن
انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير ولو مثنى اذ لو قيل خرجت عينها توهمت الباصرة
او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق
بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرنا من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل للتوكيد وانما
ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر
لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم
انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جايز لا واجب
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس
لان ... متصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله • واكدوا
بما سواهما والقيد لن يلتزما • واما التوكيد اللفظي المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او
تقويته بموافقة معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث
مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام وقام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم
بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو
انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله
• وما من التوكيد لفظي يجي مكررا • فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها
بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية اي ثم كلا
سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى
الاية اي ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان التوكيد ما بعد ثم ومن ذلك نحو ...

بالشارح

بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالعاطف وتاتي الجملة
المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا والله
لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس
وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم
ان الضرب تكرر منه مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منه الا مرة
واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره انه يتكرر بحسب
الارادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها
باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمرا بكسر الميم والمد المجادلة منصوب
على التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا
جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله • ومضمر الرفع الذي قد انفصل
اكد به كل ضمير اتصل • نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع
الضماير المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المنفصل اصله للمرفوع دون المنصوب
والمجرور لان اول احوال الاسم الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره
واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما
لتحقيق الفعل الثابت للشي بعينه دون من يقوم مقامه او يشتبه به احتجنا الى ضمير
منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع
في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضماير ان ياتي على لفظ واحد كالاسما
الظاهرة هكذا تعليل السيرافي ويتوجه عليه ان يقال واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض
في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا مطلقا
وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله • ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ
الذي به وصل • نحو جعلت جعلت واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل
به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا
جوابيا يوتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط نحو
قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب
بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بضم الباء
الموحدة وسكون المثلثة وفي اخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهر
ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان
المؤكد حرفا غير جوابي وجب ان يفصل بينهما اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان
يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد [illegible]
والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله • كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب • نحو قوله تعالى ايعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى
الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد معها اي الثانية المضمر المتصل
به الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي
ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل

كان

ثم

فان الثانية موكدة لان الاولى واعيد معها ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد او ان زيد الله
فاضل فان الثانية موكدة للاولى واعيد معها ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل بان الاولى وعود ضميره
هو الاولى من اعادة لفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية
الثانية توكيد لفى الاولى واعيد معها فى الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب
لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا
اذا ظاهر مضاف للظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم
لمبلسين ولا يعاد الحرف الموكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويوخذ من كلام التسهيل ان
الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين
بين الموكد والموكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما
فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى اختيارا قال ابن مالك فى شرح التسهيل
وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا
البيت فانه من الضرورات واسهل منه اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين قوله وهو
خطام المجاشعى وقيل الاغلب العجلى حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان الموكد
حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية
مفصول بالموكد الثانى وهو كان والتوكيد الثانى مفصول بالتوكيد الاول والموكد الثانى قاله
الموضح فى الحواشى وخففت كان الثانية للقافية فادخل الواو فى العدد وقال الفارسى فى التذكرة
فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرده
فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع واقره والضمير فى يراها واعناقها يرجع الى المطى المذكورة
قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اى من البيت الاول قوله وهو رجل من بنى اسد
فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف الموكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد
فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبح لا يسالنه عن بما به
اصعد فى علو الهوى ام تصوبا لان الموكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والموكد وهو الباء على حرف
واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف
وهو نوعان احدهما ان عن على حرفين والثانى ان لفظ الموكد مخالف للفظ الموكد بخلاف للما بهم
قاله فى شرح الكافية هذا باب العطف وهو فى الاصل مصدر عطفت الشى
اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو فى الاصطلاح ضربان عطف نسق
حرف وسياتى فى باب يلى هذا او عطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما
ذو بيان او نسق والكلام الان فى عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان
ما سبق وسمى بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع
الشبيه بالصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى
قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه فخرج بالمشبه للصفة
النعت لان المشبه بالشى غيره وذلك كانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص
التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين
كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابى حفص للايضاح

وتقدم

وتقدم فى باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب
رضى الله عنه والثانى وهو تخصيص النكرة منعه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من
البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشرى وابن عصفور وابن مالك
وولده واختار اليه فى النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون
منه اى من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان
على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والمانعون من البصريين وغيرهم يوجبون
فى ذلك البدلية بدل كل من كل وخصوا عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه
والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص
يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه فى اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة
وهى الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن فرع الافراد التثنية والجمع وفرع
التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءنى محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد
من ثلاثة وهى الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهى الافراد والتثنية والجمع ومذ
كر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما
التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول
النعت ولى وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم
لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر
ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين
القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم وبعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا او قوله
الزمخشرى وقول الجرجانى يشترط فى عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقوله
فى يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذى
الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان
فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص
عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان
له هيا لان الجلى يبين الخفى ويصح فى عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب
بدل كل من كل لما خبر من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها
فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لانه مشتمل على
ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط
هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذى هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يجعل اخوها
بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة الخبرية من الرابط
او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا
يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان
هنا وقوله وهو ابو طالب ابن ابى طالب ابنى اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان
تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما
البدلية لانهما على تقدير البدلية بخلاف محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب
وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى

وهو المرار الاسدى وقوله بالنصب فلا بانوفل بالضم لا يانوفل فيه لقيل مناديا كان لو ونوفل
انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكرى
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر
لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا يضاف الا لما فيه ال كالبكرى ويجوز البدل فى هذا البيت
عند الفرا لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو المضارب زيد وليس
مذهبه بمرضى عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى فى غير نحو
يا غلام يعمرا و نحو بشر تابع البكرى وليس ان يبدل بالمرضى ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل
الى ظاهر ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس
لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان
اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطى من
قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اى بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد
بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب
واجب الرفع لانه صفة اى ومنها ان يتبع مجرورا اى بمفصل نحو باى الرجلين زيد وعمرو
مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اى الى
المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اى زيد احسن اى
اى اجزائه احسن او عطف على اى مثلها نحو اى واييك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور
كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندك لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخى
وخليلى قال الموضح فى الحواشى وهذه المسايل المستثناه مبنية على ان البدل لا بد وان
يكون صالحا لاحلاله محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوايل وقد جوزوا
فى افعل انت كونه انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز افعل انت وقال ابو سعيد على بن مسعود فى
كتابه المستوفى اولى ما يقال فى نحو الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز يا زيد
انتهى وقال الشهاب الرازى وهذا الاستثنا مبنى على ان المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعتبر
ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح الكلام انتهى ويفترق البيان من البدل
بوجوه منها ان البيان لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس فى نية احلاله محل الاول
وليس فى جملة اخرى وليس متبوعه فى حكم الطرح بخلاف البدل فى الجميع هذا باب
عطف النسق بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشى نسقا بالتسكين اذا اتيت
به متتابعا وترجم له سيبويه باب الشركة وهو تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد
الاحرف الاتى ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط
المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف الاتى ذكره ما بعد اى التفسيرية من نحو قولك مررت
بغضنفر اى اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اى وليس من الاحرف
الاتى ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف
بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اى عاطفة وهى الاحرف الموعود بها

نوعان

نوعان احدهما ما يقتضى التشريك فى اللفظ بوجوه الاعراب وفى المعنى اما مطلقا من غير قيد
وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك
القوم فى اللفظ بالضمة وفى المعنى وهو المجى والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو
ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام شرطهما
فى اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد فى الدار ام عمرو عالم بان الذى
فى الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد ام مساو للذى قبلها فى الصلاحية
لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما فى المعنى كما
شركتهما فى اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جى بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما
فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل وسياتى بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان او وام مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دايما والصحيح عند ابن مالك الاول والثانى
ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو
بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام
زيد لكن عمرو ثم اختلف هولاء القايلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها
لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى والثانى انها عاطفة ولا
تستعمل الا بالواو والواو الزايدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول
عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها
حرف استدراك وليست بعاطفة وهو ان ينفى عما بعد ما ثبت لما قبله واما لكونه بالعكس
وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور
ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه فى التسهيل كقوله وهو لبيد
اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزى الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه الاول
على حذف خبر ليس المتصل به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت
لفظا فحسب بل ولا لكن فصل فى كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما
الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا
للفرا وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين فى زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير
بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما باطلاق
والتقييد وقد اطال الناس فى الاختلاف فى ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها
لمطلق الاجتماع فى الحكم فتعطف متاخرا فى الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا
وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما فى الحكم على
متاخر نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار
عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه فى الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة
فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول الناظم فاعطف بواو
لاحقا او سابقا فى الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة من الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون تحتمل الاحتمال والتجرد من
القراين للمعية بارجحية وللتاخير برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين حروف العطف بانها باحد وعشرين

تفضيع

حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم
زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسوا زيد وعمرو وجلست بين
زيد وعمرو فالمعطوف في الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف
زيد وسوا زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة
والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق
الجمع فلذلك اختصت بها خلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك اشار الناظم بقوله
واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص
الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل
بالفاء في احد الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية
المشهورة وهي القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وجه
الجماعة السماع واختلفوا في تخريجه فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير
بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب الماردي انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول
مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها
واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم
الزيدون فالعمرون اذ كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا اعني اصح من
ان يجعل شاذا اذ اثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان
وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو
وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب
عنه بان هذا الكلام مطول فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه
والعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو
عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد اضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقوم ملك
وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس جواز
فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم
معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها
بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك بل بالفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن
جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة
التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر ايلاؤها لا
اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول
بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما
العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احدى وعشرين الثالث عشر عطف
النعت المفرق مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف
ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

عشر

عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فمشاركها فيه حتى نحو مات الناس
حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول
الله السابع عشر افتتاح الحكاية فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن
عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى ومن امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق
على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف اي على مثلها
كقوله ايي وايك فارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف
بها لاحقا كقوله خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع
المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة
والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب
كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة
متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي
الفاء ايضا التسبب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف
بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من
زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول
وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الاهلاك متاخر
عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء واعترض
ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء
الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب
من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها
باسنا فمجيء الباس مرتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء
الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي
والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال
الجرمي لا يفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم
مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو
التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه
جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفاء نابت
عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله جري في الانابيب
ثم اضطرب اي فاضطرب وسياتي قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب اشار الناظم
بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح
كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم واخصص
بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو الذي يطير فيغضب زيد

اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقوم ماء صلته وجملة يغضب زيد
معطوفة على جملة يقوم ماء الواقعة صلة وكان القياس اذ لا يصح العطف لخلوها عن ضمير
يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان
ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة
واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان يقوم ماء فيغضب هو زيد اخواك واخواك
خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء لعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة
نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة
الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك
عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع
بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب
ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة
الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا او عكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة
انزل الواقعة خبرا لان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ
المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفا وساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو
الرمة غيلان وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدا
ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على
المبتدا ورفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر
فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان
الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفا التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط
والجزا فاكتفي بضمير واحد في احدهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزا
فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمته فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك
ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة ما زيد لما جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذا انما هو
بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت
يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض
النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت
وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يعني ينحسر من فوقه
يحسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان
الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه
صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو
والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا
لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب
فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني
وجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف
كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى

ذلك

ذلك اشار في النظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم
قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو وبدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي
بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار
ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني
والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفا وقد توضع ثم موضع الفا كقوله وهو ابو داود
حارثة ابن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ المعنى
جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه
فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل
في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه
منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم الرماح بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب
جمع انبوبة وهو ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند
البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويجعلون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم
حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل
والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى
الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على اكرمت زيدا اجل ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي
خادما له وغلبني على زيد بكل شي حتى منعني دانقا واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا
لا مضمرا كما ذكر ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك
وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه
بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او
بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند
لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله
فان ما قبلها وهو الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله
قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره
القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتدا
والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس
انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة
وامره فيها بقتلهما وختمهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة
وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها
الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقوله اعجبتني الجارية حتى كلامها
ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها
به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك انه حيث يحسن الاستثناء المتصل
يحسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها

تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الاولاها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثنا المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناوه فلا يصح عطفه بحتى الرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى حتى مات الناس حتى الانبيا او الملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المومن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية النقص الحسي والثاني نحو غلب الناس حتى الصبيان والنسا فان الصبيان والنسا غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثة والصبى والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة ما بعدها قبل ملابسة الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي انتهايها مات الناس حتى الانبيا وفي زمان واحد نحو جاني القوم حتى زيد اذا جاوك معا وزيد اضعفهم وعلم من الكلام الموضح انه لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاني القوم حتى زيد اذ لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا حتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلاه وبقي عليها شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما ام فضربان متصلة ومنقطعة وتسمى منفصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الهمزة الواقعة بعد لفظة سوا او ما والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها جملتين فعليتين نحو سوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم اي سوا عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي فقد موتي ام وقوعه او مختلفتين بان تكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سوا عليكم دعاوكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو اانتم اشد خلقا ام السما ام متاخر عنهما ما لا يسال عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسوال في الاية الاولى وقع على المسند اليه ولم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيينهما احدهما ويلي ام المعادلة الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشي المطلوب تعيينه فتقول اذا استفهمت

عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قايم ام عمرو وان شيت ازيد ام عمرو قايم فتوسط الخبر او تو خره لانه ليس مسولا عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا القايم زيد ام قاعد وان شيت قلت اقايم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او توخره لانه غير مسول عنه ويقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشكل فيه وهي الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوب الذي راه في النوم والمرتاع الخايف وارقني اسهرني واهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رويا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للقايه وارقني لما لم تحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التيمي لعمرك لا ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثا مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذف الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار بابن ويحتمل ان يكون ممنوع التصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين وقال السيرافي لا تزال هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيث ابن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الها ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالرا قبيلتان واستغنى الموضح عن حذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن او مختلفتين نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور رفقا له في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتاتى بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية

لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفرد بخلاف ذلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فلا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد يقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتدا لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يجري الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصبت شاء بفعل محذوف اي ام ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا يقتضيه اي لا يقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل يستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو قول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا والكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة اي المعنى هل رايته واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في التزوج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني

الشاهد

[library stamp]

الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا الكلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبتت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم ونحو اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو لست زيد او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما زينب واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في المعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك او الابهام وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابو كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو ولكون فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع ولا فتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما الثانية فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة الاول ان تعطف بها وان

وَاَوْلِ لكن نفيا او نهيا

تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار في النظم بقوله وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتدا جئ به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة اذ تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتدا وابن ورقا بالمد هو الحارث الصيدا وي وورقا ابيه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتدا ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتدا ورسول الله خبر لكان محذوفة اي ولكن كان رسول وليس رسول الله المنسوق معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتدا واستدراك وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرط وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بسموع ولما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشي وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثال الاول ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الوجه ان تكون ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قولهما وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما اجازوه ويلزمهما ان لا يجعل في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها فالقايم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد

الاضراب

الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي الى اجل وانما لا يعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كجا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا زاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعم انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرطها ان لا يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاني رجل لا امرة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب وان امتنع قام رجل وزيد في صحة التركيب غايته البعدي لانك اذا اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشي على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب واذا اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشي على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متنافيا كسين وللبحث في ذلك مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعا ورده انه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعا وذلك لا ياتي في مسئلة ليس زيد قايما والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت ابني زيد وعمرو وان زيدا الاعمرو قايمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك وقول امرئ القيس الكندي كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل بعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طاير جوارح وتنوفى بفتح التاء المثناه فوق والفا الجلولا مقصور الصغرة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عالي والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها انما اقتصر الناظم على قوله ولا ندا او امرا او اثباتا تلا فقط وما عطف عليه مفهوم عدم بل وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نفيا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن بعاطف المراد فترك هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة صفراء لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر

ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني **نسق يعطف على الظاهر**
والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا **والضمير المتصل المنصوب بلا شرط**
فالعطف على الظاهر **كقام زيد وعمرو** والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانتم
قائمان والمنصوب نحو **اياك والاسد** وعلى الضمير المتصل المنصوب **نحو جمعناكم والاولين**
فالاولين معطوف على الكاف والميم **ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا**
كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون **بضمير منفصل نحو لقد**
كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله
دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا **او بعد وجود فاصل اى فاصل**
كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه **والتابع** وهو المعطوف **نحو يدخلونها ومن صلح**
فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء **او وجود فصل بلا النافية بين**
العاطف وهو حرف العطف **والمعطوف** فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين **نحو**
ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف والمعطوف وهو اباؤنا
وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف
في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد
بانتم والفصل بلا بين الواو اى العاطفة واباؤكم متعلق لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما **ويضعف** العطف
على الضمير المرفوع المتصل **بدون ذلك** لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع
منزل من عامله منزلة الجزء **كمررت برجل سواء والعدم** بالرفع عطفا على الضمير المستتر في
سواء لانه مؤول بمشتق **اى مستو هو والعدم** وليس بينهما فصل **وهو فاش في الشعر**
واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا **كقوله** وهو جرير في هجو
الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رايه **ما لم يكن واب له لينالا** فعطف اب على الضمير
المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت
وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروى بالمعنى
ولا يحسن العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا **حرفا كان الخافض او اسما** حتى كان يخفض
الاسم موضع المحل كغيا ملك او منصوب كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به ام كان لا محل له من رفع
او نصب كغلامك فالحرف **نحو فقال لها وللارض** فالارض معطوفة على الها المخفوضة باللام
والاسم مع المعطوف والاسم نحو **قالوا نعبد الهك واله ابائك** فابائك معطوف على الكاف
المخفوضة باضافة الاله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض
ونعبد الهك وابائك واما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم فاله
المخفوض وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه **وليس عود الخافض**
لازما وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ
قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا **بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة**
تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء **وحكاية قطرب** عن العرب
ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية

وهو الوارع

اعادة

اعادة خافض لاحرف في الاولى ولا مضاف في الثانية **قيل ويحتمل** ان يكون **منه** اى من العطف على الضمير
المخفوض من غير اعادة خافض **وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام** فالمسجد الحرام
عطف على الهاء المخفوض ضربا بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام **اذ ليس العطف على السبيل**
المخفوض بعن خلافا للزمخشري **لانه صلة المصدر** وهو صد فانه يتعلق به **وقد عطف عليه** اى
على المصدر **كفر** والقاعدة انه **لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته** فلو عطف المسجد
الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معموله لانه
متى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة
معمولاته وانه معطوف على الها من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما فتعين الاخر لابطال
المصدر ممنوع لجواز ان يكون معمول المصدر محذوفا والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر
لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض
المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى
ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال **سواء اتحد نوعاهما**
في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة **نحو لنحيي به بلدة ميتا**
ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه **ونحو وان تؤمنوا وتتقوا**
يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط
على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك **ام اختلفا**
نوعاهما فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول **نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار**
فاورد معطوف على يقدم وزمنهما مستقبل **و** الثاني **نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا**
من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار **ويجعل لك قصورا** فعطف يجعل وهو
مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعطفك الفعل على الفعل يصح **ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له**
في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو **صافات ويقبضن** فعطف في الاولى اثرن وهو
ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن
وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والاحسن
ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات **ويجوز العكس** وهو عطف الاسم المشبه للفعل
في المعنى على الفعل الماضي او المضارع **كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا**
او دارج فعطف دارج على حبا لتاويله دارج بدرج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج
وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز
فيها الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع
وقوله صبي ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهوا لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة
وفتحتها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة **وجعل منه** اى جعل الناظم
في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل **يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي**
فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاوله بمخرج **وقدره الزمخشري عطفا على فالق**
فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان نيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين
بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار

الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا فصل
وتختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل وتشاركهما في ذلك ام المتصلة
مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف
معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه
ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست فانبجست معطوف على قوله ضرب المحذوف ووقع في بعض
النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على
اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى
لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو
قوله وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل
بحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان ابن الحارث
الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا او ما عطف عليه في التقدير اي
راكب الناقة والناقة طليحان بحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لا افرد ويحتمل
ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال الموضح في شرح بانت
سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير
اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح اي فما ادري
اطريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف
مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله
مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن
زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان فالايمان
معمول لفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو معطوف من عطف جملة على
جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بكل محذوف
معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على
الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل
الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على
فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف
على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا
ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتدا
لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف
موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سياتي
له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو الذين تبوءوا الدار
والايمان كون الايمان متبوا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا
لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان
لا يتبوا وانما يتبوا المنزل اذ التبوء التهيئة يقال بوات له منزلا اي هيات له وفي اعراب
العكبري في سورة ال عمران يقال تبوا فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج
الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على

معمولي

معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطف بيضاء على
سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين
واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين مختلفين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف
بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح
في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز
العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف
على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو
وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله
السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد
الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي وتجوز
حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو

كقول بعضهم مع

وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم
الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله
في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا
والثاني حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة
نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم بتقديم الهاء على الميم فنضرب ونحو افلم
يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا
فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها
الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير
تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث
وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت
بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند
الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير
والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة
الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وان
المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز
ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض
واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة
هذا معنى قول النظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل
الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملة
للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فعلى ضربين
احدهما ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد
النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح

والمعطوف ببل واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلا فان الحكم فيهما هو اثبات المجي لزيد منفي عن عمرو
امره لانا الحكم السابق وهو اثبات المجي لزيد والمقصود به انما هو الاول دون الثاني
بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود به ما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم
النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله نحو جاء زيد وعمرو وما جاء
لانه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا
زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد
والبيان اما الاول فلانا المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود
بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل
بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول
الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واذا انت
ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره
علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار اليها الناظم بقوله
مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشي
مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين
بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة
في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في من قرأ
بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا
انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق تدل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله
تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه
في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل
وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او
اكثر منه نحو اكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف
الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في
بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله مذكور ذلك الضمير
متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه
والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية
عائد على كثير لانه متقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو
جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما
وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه من الواو الثانية فقط
بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم
الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين
احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب انه يقدر في العامل المهمل ضمير
راجع الى كثير وهو من غريب العربية كما قاله في المغني وان
جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض

من

من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم وقال ابو ابان قال النحويون من استطاع بدل بعض
وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع وهو علم اريد به خاص لان الله عز وجل
لا يكلف نفسا من لم يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضير لان
الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال
الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان
تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع
الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل والثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال
فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية
حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه
يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهو قد منع ذلك قاله ابو حيان في التذكرة
وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه
وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول
لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مخصصا
بغير الاول وهذا القول اصح عند السيرافي وابن العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد
عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي
نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح
ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شي من شي يشتمل عامله
على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا المذهب يظهر وبه قال المبرد
والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون وذلك نحو اعجبني
زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه
وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ويسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت
كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز
كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد
الا ان يقول ان الابتداء اشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافادتهم هذا لا اشكال ان بدل
الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره فاذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتا
رة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام
وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك
كالفرس وبدل المصدر ونحوه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه
كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل
ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسالونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير
المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل
محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل
ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلاثة

انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم
شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه
نارا وقالوا من لم يكفر دلا التي فيه فمن كفر ترك ومن ابى القي فيه قاله الكلوشي وهذه الابدال الثلاثة
الثلاثة سيرجعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب
تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني
وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما **والرابع البدل المباين للمبدل**
منه وهو ثلاثة اقسام لانه لابد ان يكون مقصودا بالحكم **كما تقدم في الحد ثم الاول**
وهو المبدل منه **ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل**
عن اللفظ الذي غلط لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ **وان**
كان الاول مقصودا اما ان تبين بعده فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر
نسيانا وقد ظهر من هذا التقدير **ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان**
وهو القلب **والناظم** في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب **وكثير من النحويين لم يفرقوا**
بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما
سماع **وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب** واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب
اعز ان قصدا صحب **ويسمى ايضا بدل بدا** بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع
يختلف فيه فقيل بل بدا وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت
حذفها **وقول الناظم** في النظم **خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة** وهي الغلط والنسيان والبدا
وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات **وذلك باختلاف التقادير لان النبل اسم جمع**
للسهم والمدى بالقصر **جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم** بقوله خذ نبلا مدى انما
اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل
اولا ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان
وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول
وهو الامر باخذ النبل **في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا** لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا
له الامر الثاني **والاحسن فيهن ان يؤتى ببل** بلا يتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول
رايت رجلا حمارا اي رجلا جاهلا او بليدا **فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم**
وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه **لا يبدل المضمر من المضمر** وفي نحو السماع **نحو قمت انت** ورايتك
انت ومررت بك انت **تاكيد اتفاقا** من البصريين والكوفيين **وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند**
الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي
اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل في قمت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما
تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالمضمر المرفوع المنفصل فقالت جيت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا
ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جيت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فتتحد
لفظ التوكيد والبدل في المرفوع وتختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه
غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض
هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخر مقالة ابن مالك السابقة **و**ذهب

ايضا في التسهيل الى انه **لا يبدل مضمر من ظاهر** وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو
رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع
لكان تاكيدا **ونحو عكسه** وهو ابدال الظاهر من المضمر **مطلقا** في جميع انواع البدل سواء
اكان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا **ان كان الضمير** المبدل منه **لغائب نحو واسروا النجوى**
الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل **في احد الاوجه** الثلاثة وقيل
الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف
دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل **وكذا يجوز** ابدال الظاهر من المضمر **ان كان الضمير**
المبدل منه **لحاضر** متكلم او مخاطب **بشرط ان يكون** الظاهر **بدل بعض** من كل كقوله اوعدني بالسجن
والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل **ولا يعجبني**
وجهك فوجهك مرفوع على البدل لينز من تاء المخاطب بدل بعض من كل **وقوله تعالى لقد كان**
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام
بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل **او يكون بدل اشتمال كاعجبتني**
كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب **وقول الشاعر** وهو النابغة الجعدي
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير
المتكلم وهو نا **او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول** كالتوكيد **نحو** ربنا انزل علينا مائدة من
السماء **تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا** فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت
اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة
جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا **ويمتنع** ابدال الظاهر من المضمر بدل كل **ان لم يفد** ذلك اي الاحاطة
خلافا للاخفش فانه **اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا** على ان زيدا ابدل من الكاف وابتني عمرو
على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي التي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام
نهج الهدى من كان ضليلا **فصل يبدل كل من الاسم والفعل والحرف والجملة**
من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة **والفعل** كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة
بيان للاول فبدل الكل **كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف** فيضاعف بدل
من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان
تصلي تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصلي بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله
ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات
المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي
ملخصا وذلك تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل **والجملة** كذلك الاخر بدل
الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظ
وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني
في شرح التلخيص وبدل البعض **كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين**
وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة
اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل

ايضا

لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح و بدل الغلط كقم اقعد والغرض
بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها
محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه
الحاصل او المتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر
عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو
بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى
وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله
اشكو هاتين الحاجتين متعذرا التقاؤهما فتقدر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من
هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى
وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام ابن نوح فانه بالشين المعجمة
بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد تذكر كذا في القاموس
فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف
شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق
المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن
تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلاثون
فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا
فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا
فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه
معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع
ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر
ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما
تجلس ان يمين المحراب وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه
معنى الشرط وقد يتعلق كل من التفصيل ومن اعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ
بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء
ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا ولذا اهمل
في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت
من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء
ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو
غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف
العامل ولان يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت واجاب بان
ان انما جي بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور هذا باب النداء بالمد
وكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل
الاول في الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف
وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها وأي بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأي

مقصورتين

مقصورتين وممدودتين فيقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما
ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة
الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة
البعيد لسهو او نوم فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم
بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى
ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة
للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع
العكس قاله الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة
والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا
في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وا لمن ندب او يا ووا اكثر استعمالا منها في ذلك الباب لانها
الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير
يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت
الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم
من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء
كان المنادى مفردا او جارا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي
يا عباد على احد الوجهين الا في ثلاث مسايل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها
المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء للعشب اذا تعجبوا من
كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا اشكل وانما لم يحذف حرف النداء في هذه
المسايل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس
غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز
بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي
ومتنبها لما يقوله له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف
يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه انه ثابت
انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة قال فالاقوال
حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي على صيغتين المنصوب والمرفوع فالاول
كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا
انت الذي طلقت عام جعتنا قد احسن الله وقد اسات تا فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت
الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع
عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب
المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال
وانت الاول في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول
خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا
يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض من الياء الميم المشددة عن

حرف النداء مع اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف
حرف النداء الان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ... وعليه قول امية ابن ابى الصلت الثقفى .....
انما يكون للدليل واجازه بعضهم رضيت بك اللهم ربا فلن ارى اديناً الها غيرك الله راضيا اى بالله وارى من الراى فى الامور
والاصل ان ادين فحذفت ان
وادين مضارع دان بالشئ اذا اتخذه دينا ودينا اى عادة وراضيا منصوب برضيت
فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدى والها مفعوله
اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اى قياما وعلى الوجهين
فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا بالله فلن ارى ان
اتخذ الها غيرك باللهم السابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء فى
اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة
فى معنى اسم الجنس مجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم
انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عينى لها قال صاحبى
بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا او لوعة مبتدأ تقدم خبره فى المجرور قبله وقولهم
اطرق كرا ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
اى طاطى راسك يا كروان واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى النعام قد
صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع
فى شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة
للشئ واصله ان امراة وقع عليها امرئ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت
يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل لانها تستعطفه اى صر صبحا يا ليل
لقوله ... نور صبح والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر
فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل وثنى زيا صبح وذلك عند البصريين ضرورة
فى النظم وشذوذ فى النثر قال المرادى فى شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس
لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء
فتاول على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر فى النظم على
قل فسره وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك فى اسم الجنس والمشار له
قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثانى فى اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكامه
المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف
لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان
ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد فى قولك زيد فى نحو يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء
واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب
تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله تعالى واسم
الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا فى
النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل
تعريفه بال محذوفة وناب يا عنها والامر الثانى الافراد ونعنى به ان لا يكون مضافا
ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا
وتانيثا فالمزجى نحو يا معدى كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه حتى

فائدة

ذلك ابو الفتح عن الفارسى والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون و
تثنية وجمع السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر فى التذكير نحو يا زيود وجمع السالم فى
التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر او علم
مونث فالاول كسيبويه فى لغة من بناه والثانى نحو حذام فى لغة اهل الحجاز ام غير علم نحو هؤلاء
فى لغة من بناه على الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده ظهرت
فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف فى المثنى والواو
فى الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة ففى نحو
يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ويا انت ضمة مقدرة فى اخره بعد دة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير
فى تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة لضم المقدر فى اخره ونصبه مراعاة
لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع
الفاضل مراعاة لضم زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادى المحكى ما كان
عليه قبل العلمية كالمبنى فى تقدير الضم فى اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة
للتقدير الضم فى اخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكى ليس مبنيا
والمقول انه مبنى وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه مبنا سبه العلم وزيد مبناسبه الفضل
وتابط شرا مناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكى من لغة من
اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة ويصير من قسم المضاف
ففى الرضى فى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
انتهى فعلى هذا يقول فى كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة
ظاهرة فيهن متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفردا
والقسم الثانى من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير
المقصودة جامدة كانت او مشتقة فى نثر او نظم شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه
وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامى من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر
لم يقصدوا واحدا بعينه وانما كثر الشواهد ردا لما نقل عن المازنى انه احال وجود هذا
القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اى
اتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثانى مما يجب
نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهى الخالصة من شائبة الانفصال نحو
ربنا اغفر لنا اى يا ربنا او غير محضة وهى اضافة الصفة الى موصوفها معمولها نحو يا حسن
الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم فى غير المحضة فيجيز يا حسن
الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال ولنا ان البنا نا شئ عن مشابهة المضمر
وهى مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه فى قوة يا حسن
فباطل بل فى قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد
التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف
وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل
او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثانى

فباالعباد متعلق بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد
نحو يا طالعا جبلا جبلا منصوب على المفعولية والمعطوف والمعطوف عليه بالمعطوف اى بذلك سمينه فيهما ثلاثين وثلاثة يا نحو المعطوف برفيقا
قانيه حرف العطف من حيث ان الثانى نصب لانه شبيه بالمضاف اما نصب ثلاثة ثم فلانه حرف العطف يقتضى ولما كان مع حرف العطف بالكلمتين نصبهما للطول بلا خلاف
من تمام الاول لان التشبيه وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى
معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار لانه بعض اسم عمل فيما بعده فاشبه
ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ثم ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه
الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم فى اجازة
ذلك لتخلف التشبيه فى بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها
فلا يخلو اما ان تكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم
نكرة غير مقصودة واما الثانى فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت
الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثانى بال وجوبا لانه اسم جنس
اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال ونصبته او رفعته بالعطف على
المحل او اللفظ كما فى قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسى الا ان اعيدت معه يا فيجب
ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما
جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدا اعادة يا وتجويز
فى الحاق ال مردود خبر منع ووجه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين
وينبغى ان ينتظم فى سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة
فان العرب توثر نصبها على ضمها حكى الفرا يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى
الندا موصوفا فبقى على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف فى الخط
التسمية وتعريف القصد لا يقدح فى هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف
وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب فى المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب
بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف كان
النصب واجبا لا راجحا اجيب بان الندا تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من
النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البنا على الضم لانه الصفة انما تدل على
المنادى وحده فهو معرفة مقصودة ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فان
قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهى معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة
كى بوثوق من العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر
فى المعرفة الطارية ما لا يغتفر فى الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال
موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل
ويا حليما لا يعجل فكان المضع ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هى فى موضع الحال من الضمير
المستتر فى الوصف وهو المخاطب بالندا وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب
كما فى يا طالعا جبلا ولك فى حرف المضارعة التا والياء على حد يا تميم كلهم او كلكم اتى
فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا ولهذا القسم اشار
الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب والقسم الثالث من
اقسام المنادى يا يجوز فيه ضم وفتح وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما

مفردا

مفردا موصوفا بابن متصل به اى بالعلم مضاف الابن الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم
زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه
اقتصر فى التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيا واحدا كخمسة عشر
وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى
سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول ففتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنا وعلى الثالث فتحة اعراب
وفتحة ابن على الاول اعراب وعلى الثانى فتحة بنا وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين
غير المبرد الفتح لخفته فاذا كان على الاتباع فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الا
قحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى
ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة
عند الجوهرى او رجل من بنى الحرمان عند العينى وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجا
رود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم كان اولى لانه
الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه
حرف الندا او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعنى ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى
غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما فى نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفا علمية
المنادى وهو رجل فى الصورة الاولى وانتفا علمية المضاف اليه فى الصورة الثانية ويتعين
الضم ايضا اذا انفصل بين العلم والابن كما فى نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل
بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فى نحو يا زيد الفاضل لان الصفة
وهى الفاضل غير ابن والى ذلك الاشارة بقول النظم ونحو زيد ضم وافتحن من البيتين
ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء فى
باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فيجوز ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز
فما كعب ابن مامة وابن سعدى يا جود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجوادا
منصوب وكعب بن مامة وهو كعب الايادى الذى اثر رفيقه على نفسه بالما حتى هلك عطشا وابن
سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان سعد
قيل والمراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى
وهو نظير الحمد لله بضم اللام فى تبديل حركة بافعل منها للاتباع وفى كون ذلك من كلمتين وفى تبعية
الثانى للاول لكنه يخالف فى كونه اتباع معرب لمبنى والحمد لله بالعكس والوصف بابنة فى
جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن فى ذلك لان ابنة هى ابن بزيادة التا نحو يا هند ابنة
زيد بضم هند وفتحها اتباعا لابنه لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين واما التا فى
فى حكم الانفصال ولا اثر للوصف بنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب
الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك البا المرحوزة وجوزه
ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بنى عمرو بتصغير ابن لتعذر
الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففى النهاية
اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه فلك فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح
يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات ابن عمرو

امرؤ وابنم وان كان نعلى التركيب
فهو نظير صح

ويازيدان ابن عمرو ويازيد وثابن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال فيضمها او يفتحها انتهى وهذا ابتنى على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في سلبيات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا في نحو يا عيسى بن مريم لا تقديرا الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظ الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فيثبت الخبر عنه وتكتب الف ابن تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره الفرع الثاني ان يتكرر المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فالثاني منصوب وهو الاكثر لانه منادى مضاف او مفعول باضمار اعني او توكيد قال ابن مالك او منادى ثان باضمار يا او بدل منه او بيان للاول واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا ابتنى على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفرا الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اسماء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر اعبدا في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه

والمازني

والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل خلافا للبصريين الا في اربع صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله وبالله بحذفهما معا وبا الله بحذف الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء لا ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني انصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في اخره ولم يزد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادتا الميم وال في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم قاله السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد جمع بينهما اي بين يا والميم المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوءة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه في انصر قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ووجه تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه فان قلت لما قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه لا ينادى مع انه

ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي
بحالته التي تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادي لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق
زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية
فان قلت المانع شيآن الجملة وال فان زال احدهما بقي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداء ه
وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز وجب ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع
بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المنطلق واما الذي وصلته فانما يحكي حكاية
المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب مقدر فيه اعني
الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته فاي موصولة لم تحك اعراب الرفع في اي بل تعربها
بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميته باسم مفرد
عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب
زيد او لما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول بمجرد اعني الصلة وليس محل النزاع
وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة
هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك
حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبي وفي ما قاله نظر اذ ليس
تقديره مثل بمزيل لقبح الجمع بين يا وال والا لجاز يا الغرية لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك
لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن
مالك صحيح وهو مزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا
ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عملها في المعرفة
والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار
الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذي
عرفت له بيت العلا عدنان فجمع يا وال في الشعر للضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا
للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد
جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل
الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا
نادر او ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون على القياس
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في اقسام تابع
المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى
فان محله نصب وضابطه ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع مضافا مجردا من ال
نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد
صاحب عمرو والبيان يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب
وابا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من التوضيحي
نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان معنى تابع المنادى ضميرا جيء به دالا على
الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد
اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخنا من كلامه كانك يضغط في ازارك خرنق
ويضغط بضاد وغين معجمتين بينهما خرنق بكسر الخاء المعجمة والقاف ولد الثعلب وفيه رد

على

على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقاله واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا
وخبره محذوف اي كلكم مدعو وان نصبوه ففعل محذوف اي اعني كلكم دعوت والى نصب
التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم
الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث
ونعت اسم الاشارة غيرهما اذا كان الاسم الاشارة وصلة لندائه اي لنداء نعته نحو يا ايها الناس
ويا ايتها النفس فاي وايه مبنيان على الضم لكونه كل منهما منادا مفردا وها التنبيه فيهما زائدة
لازمة للفظ اي وايه عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء وتجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة
على لغة بني مالك من بني اسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة
للفظ اي وايه وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه شبيه بالمعرب في حدوث
ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب
ال بعد صفه يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد اولا نداء الرجل
والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم
الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار
الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم
الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب
وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله
ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت
فكيف يكون الشي اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدرت بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور
فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس
واذا قدرته نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه ولا توصف
اي وايه في هذا الباب المعقود للنداء الا بما فيه ال منه معرف بها او موصول فيقال يا ايها
الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق مما هي فيه للمح الاصل او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب
نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه
فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البنا
العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى
هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع في غير البدل والا فابن الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف الحسن
التعويل عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاول في المنادى المضموم ان يكون نايب
فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما
النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا
النوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد
الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر وبشرا بالنصب والتوكيد نحو

يا تيم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او
انصب والمعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك والضحاك قال الله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير قرا السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلا وعيسى
بن عمرو الثقفي ويونس والجرمي وقرى في غير السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل
وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد
اتينا داود منا فضلا والتقدير واتيناه الطير وجملة الندا معترضة بين المتعاطفين وقال
المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره
وهي الزايدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه
انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ
ما وليه ولذلك قرا جميع القرا ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع
لم تفد تعريفا فكانها لبست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير موثرة تعريفا
وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى
مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا
والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية
تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من
غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير
تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد
الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد
الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا
مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما
ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني
والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون
بها قال وما راواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينوا اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع ندا
واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في العامل الواحد انتهى الفصل الرابع في المنادى
المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو
المعتل بالالف او الياء فان ياءه المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي
فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما على
الياء القسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال
فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلما تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاض وهي
اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح فيه ما تقدم
في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالشبيه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فانه اضافته محضة
وهو ما فيه اللغات الست الاتيه والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من
القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادي فاتقون ثم ثبوتها
ساكنة اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها

الشبه

ساكنة

مبنية على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين
اسرفوا على انفسهم وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلاف في اصل وضعها
كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو
يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب
الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول
يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني فالباء في بلهف متعلقة
براجع ومجرورها محذوف اصله بقولي ولهف منادى سقط منه حرف الندا والاصل يا لهفا
فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقولي
يا لهفي ولا بقولي يا ليتني فعلته ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة
التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي بنية الاضافة ويضم
الاسم المضاف للياء كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ان
لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي
بضم الميم حكاه يونس وقراءة ابو جعفر قال رب احكم بالحق وقراءة رب السجن احب الي بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما
ان لا ينادى الا مضافا الى الياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها
بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدو فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قال شارح اللباب
لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية
لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على
الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي
حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا
كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف
الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام
ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخرى ثاني ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة
نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا يا اما
ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربع الباقية
التعويض انتما التانيث عن ياء المتكلم وكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من
الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا
وتوجيه الفرا بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا اجتي او بفتحها وهو الاقيس لانه التاء
بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا
ويرده ما رده قول الفرا او ضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل
انه سمع يا امت بالضم واجازه الفرا والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن في يا ابت فبالكسر قرا الجميع
الا ابن عامر وبالفتح قرا ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التاء والالف فقيل
يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض منه وكقول
اقول يا اللهم يا اللهما وسهل ذلك الشعر فزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل
بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني
وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله ايا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل

الضم صح

في العيش ما دمت عايشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا الذهاب
صورة المعوض عنه وهو اليا وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب
فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتاه ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق
اليا وابدل منها التا واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن
اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن يا المتكلم الا في الندا خاصة فلا يجوز جا
ابت ولا رايت امت ولا مررت بامت والدليل على ان التا في يا ابت ويا امت عوض من
اليا انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وما يفهم من الكوفيين والدليل
على انها للتانيث انه يجوز ابدالها هاء في الوقف عند جمهور البصريين وذهب
الفرا الى انه يوقف بالتا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبيا قبله وحجة الفرا انها عوض
من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتا وهو راس البصريين ورسمت في
المصحف بالتا ويجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا الى
مضاف الى اليا نحو يا غلام غلامي فاليا ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن
المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا ابنة
خالي الا اذا كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت ام
فالاكثر حذف اليا والاجتزا بالكسرة عن اليا كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجا
جي لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم جعلوا الاسمين بحكم اسم واحد
ولهم حذفوا اليا حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للبا فليس الا اضافة واحدة انتهى او قلب الفا
ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب اليا
الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني
قول الكسائي والفرا وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال ابن ام بالوجهين
الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم
لا مفر العرب لا يكادون يثبتون اليا ولا الالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو
زبيد الطاي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني
لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل ابن قدامة يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي وانوق كما يشي الخطاب الاشجعي ويروى لا يخرق اللوم حجاني سمعي هذا باب
[illegible] اسما لازمت الندا فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي
[illegible] بمعنى [illegible] وفله بضم الفا وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس
الانسان فقل بمعنى رجل وفله بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور
[illegible] العلج وفله كناية عن علم من يعقل فقل بمعنى زيد وفله بمعنى هند ونحوهما من اعلام
الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما الزمهم قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة
بمعنى يا فلان ويا فلانة وظاهره ان فل وفله كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة
وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء
[illegible] بالكسر اي غلط وانما ذكر الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل
وفلة والحق انما قاله ابن مالك يعني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة هو مذهب الكوفيين
وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة

اي قلبا لما بابات قد يلاحق على التا واخر اليا عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا م

وهو مذهب

وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة
ومذهب سيبويه انه لم يرد فل بانه محذوف من شي ومادته ف ل ي وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب
الكوفيين انه كامل ونون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان
اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث فلة ولما اختص بالندا الا انه فلان كذلك و[illegible]
قوله وهو ابو النجم العجلي يصف ابلا بالوحل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن
مالك [illegible] الخاص بالندا استعمل في غير الندا اضطرارا لضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا
فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بمعنى فلان وانه حذف
منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات
وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع
فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل بحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتا
لع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة
واسكان الموحدة وفي اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي
اخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم والخبث
ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم
وفل بعض ما يخص بالندا لؤمان نومان كذا ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعله
او فعيلة لفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة
يهجو امراته اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدة مبتدا ولكاع خبره
فاستعمله في غير الندا خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير فقعيدته يقال
لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف الندا وقعيدة الرجل امراته سميت بذلك لترددها البيت ومعنى لكاع
خبيثة وينقاس فعال هذا الذي هو سب للمؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل ودراك
بمعنى ادرك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعي وشذ
دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع
لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقال منهما
الا ما سمع ولا يقيس غيرهما والاول اصح واليه اشار الناظم بقوله واطرد في سب الانثى
وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي هذا باب الاستغاثة وهي نداء
من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى [illegible] ويجب كون الحرف
الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف الندا او وجب كونها مذكورة لان الغرض
من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وعلق في المنادى المستغاث جره
بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله
اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وقول
الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث بالمستغاث
نحو يال او معطوفا على مستغاث ولم يعد معه يا فاكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين
فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له
مكسورة دايما على الاصل كقوله وهو عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين

كثير

وقول الشاعر بكيكل ناءٍ بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب
الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك او له ويجوز ان يكون المستغاث
به وله ضميرين تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدا المستغاث
باللام فالاكثر حينئذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله
ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيدا
مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر الكلام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم
فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة
والفاقة الفقر والهوان الذل وقد تخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما
يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب
العجيب وللغفلات تعرض للأريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف
لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسر وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والأريب العاقل بلا
... ونحو زيد المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم
يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما يستعظم فينادي من له
نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة
هل تذهبن القوباء بالريقة وهذا البيت لاعرابي اصابته قوبا فقيل له اجعل عليها شيئا من
ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه
من اللام والالف نحو يا عجب هذا باب الندبة بضم النون خبر المندوب
وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما
كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه
واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس العامري فوا كبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهما معولة
وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذي
حصل لهما وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد
منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في الندا يا غلامك لان خطاب احد المسميين ينافي
خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامك فلذلك قال حكم المندوب
حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكر لم يندب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيدا
وينصب ان كان مضافا كما في نحو وامير المؤمنيناه او مطولا كما في نحو واضاربا عمرا واذا
اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وأين مني فقعس الا انه لا يكون
نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان
صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كالمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال واانتاه
ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة
المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا غير مبدو بال وصلته مشهورة تعينه
عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بير زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد

المطلباه ولذلك شذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو بال وان اشتهرت صلته
فلا يقال والذي حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يتقيد قول الناظم ويندب
الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمّ زمّ ابدلت الميم الثانية زايا
قاله في الفردوس الا ان الغالب ان يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير
وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما لحاقها
توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين
علمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا يلحق
البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قايم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه
ويدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمراه انتهى ويدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قوله واعمراه
واعمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف او من ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله
متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قلبها قلب الالف ياء فقالوا واموسياه او من تنوين
ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف
باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البير فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح
به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام
زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او
غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على
بناء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفرا حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف
التنوين لا لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو
وازيداه او منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان
ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الضمة والكسرة في لبس ابقيا وجعلت الالف
بعد الكسرة ياء نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو
واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية
والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا وقف على
زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه وغلامكيه وغلامكوه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان وصلت حذفتها الا في الضرورة
فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم وتكون حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير
وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين فصل
واذا ندب المضاف للياء الجايز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد
بالضم او يا عبدَ بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي
بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبديَ
بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو
يا عبديَ بالفتح واختلف على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان فقد تبين من جواز واعبدا
وواعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لك اذا اسكنت الياء ان تحذفها في الندبة وتقول واعبدا
او تفتحها وتقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقايل واعبديا واعبدا من في الندا

الياذا سكون ابدا والفتح راى سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راى المبرد والعا
حل انه اذا ندب على لغة من حذف اليا فان كان ما قبلها مفتوحا افردت الفتحة على حالها
واتى بالالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف
وعلى لغة من ابدل اليا الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور
وعلى لغة من اثبت اليا مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان اليا متهيئة بالفتحة لمباشرة
الالف وعلى لغة من يثبت اليا ساكنة جاز حذف اليا لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا
قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف اليا لان المضاف اليها وهو غلامي الثاني غير منادى
لانه مضاف الى المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم الندبة حكم المنادى فلما لم
تحذف في الندا لم تحذف في الندبة هذا باب الترخيم وهو لغة التسهيل والتليين
يقال صوت رخيم اى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم
الندا وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير
يجوز ترخيم المنادى اى حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فدخلها
التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب
ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى لانه نكرة ولا
قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله
فلان غير منادى اذ لم تعمل فيه اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه
نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة
التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى لكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبنى
وشاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد
ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كما قال منادهم يا لنما الله
قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم واجعلوا الف المندوب ليس منادى حقيقة وان
كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم يا امير المؤمنين لان المضاف اليه
تنزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم يا تابط شرا
على انه اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذى
الاسناد بحذف عجز المضاف اليه مستدلا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه
داعى ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف الندا ورخمه بحذف التا واجيب بانه نادر
وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك
[illegible] اليم هيئة من الموت والذى هذا احذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرنى
[illegible] اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه
قد يرخم ذو الاسناد وانه عزا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه
في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تابط شرا يا تابط وزنب على ترخيمه
النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعنى
بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذى نقل عن سيبويه وقع
له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة
عبد قيس وخمسة عشر ولزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا يا تابطى قال ويدل

على

على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة
يعنى في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية
لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره الندا وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا
لو رخمت رجلا يسمى يا دار عبلة بالجوا تكلمى انتهى واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في
بابين فالحمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وابقا حكمه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتنى
به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك
تاريخ وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عن غيره وقد عرفت ما فيه
وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسى معناه
رائحة التفاح قال البطليوسى في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح
وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه
يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف
الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب
عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه واذا كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد ابن موسى بن عبد
العزيز المصرى ومحمد بن عبد الله العزيز الاصفهانى وابو الحسن على بن عبد الله الكرخى المعروف
ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سوا كان معرفة بالعلمية ام بالقصد والاقبال
وسوا كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها
نحو قولك في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية لمعينة يا جارى بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه
التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجنى بالجيم المضمومة وبالنون اى يا شاة قيمى
ولا ترجنى يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج
جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى اراد يا جارية بحذف حرف الندا
ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حرف الندا لا يجوز حذفه مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين
والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة وهو الامر الذى يحاوله الانسان مما يعذر عليه
وسيرى واشفاقى بدل تفصيل من عذيرى وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه
كونه علما زائدا على احرف ثلاثة والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها
قد خلا الا الرباعى فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا
ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لانه نكرة بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على
قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثى ساكن الوسط
في نحو حكم من كل ثلاثى محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف يجوز
اجماعا هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس
دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفرا اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم
سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعن بعضهم
يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على
نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجى بافو حوله جوزا ولى
فصل والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقراءة
بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذى حسن الترخيم ان اهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم

لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر منها احرف اللين وهو
الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سوا كانت ساكنة
ام متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف
وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا
اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا
ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان وسكين ومنصور او
تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سوا كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان
الالف والنون فيه زائدان واسما بالمد علما منقولا من اسم جمع فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة
واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما وسكين علما
منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليان وما قبلهما زائد فتحذف
عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو
والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والنون
والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي
محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء
المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على
ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر
اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقى وبعضها منتظر
بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ
بحذف اللام فقط دون الهمزة لان زائده وهو الهمزة غير حرف اللين وقال في النهاية
واختلف في نحو محمد هل الزائد الاول او الثاني فمن قال الزائد الاول حذف الاخر لتطرفه
ثم حذف الذي قبله لانه لفظ كلمظر ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة
ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية
المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء
بمعنى الصعب اليبوس من كل شي حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف
الاخير فقط ولا تحذف ما قبله لتحرك حرف اللين منهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو
مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا تحذف ما قبله لان حرف
اللين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما
تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت
ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد
فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا تحذف ما قبلها من الياء والواو والالف
وان كان كل حرف منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز
قوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الياء والالف مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف
الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم
واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط
لان ابقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد

بانه

بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الاخر بل يحكم
بالحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير
من طيور الماء طويل العنق حال كونهما علمين فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط
ولا يحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف
اللين وان كان قبله فتحة فيقول يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو
مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون
من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ثم قلبوها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول
والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ لما
سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق
بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة
براسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب فتقول
في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب
ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول
ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثنا
عشر علما فتقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه
نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صا
حبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير
قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله
من حركة او سكون بل يبقى على حاله فان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان
كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور
يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وسكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق
بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو باثبات الواو على
صورتها في الاحوال الثلاثة غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها
في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليه اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف
فالباقي استعمل بما فيه الف وتجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما
براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى
على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليه اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا
كما لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول
يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز
اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في
جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والا
دلو بضم الواو واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير اذ ليس في

العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسما البلد ان نحو سنبو والبيهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابو كل فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول بإعلال بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كلا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علميته بل مطلق التعريف كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف فلم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حار ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلمُ ويا حارثُ ويا حفصُ بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بندا مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمه فان لم يخف لبس جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم والزاي وهو العياب على ما يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل وليست فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همزُ ويا مسلمُ بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمه ومنها انه يكثر ترخيم منادى ما فيه التاء ومنه قوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمها الشهير كما لترخيم لكثرة استعمالهن في الندا ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للندا اي لمباشرة حرف الندا واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف الندا ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت منه الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه

الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع فابان وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقا وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احمد او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد بن مالك فرخمه في غير الندا ضرورة وترك ما بقي على اسم براسه وبنا ه على لغة من لا ينتظر وتعشو بسير في العشا وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقوله الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير الندا ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على الندا والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجي في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب النصب على الاختصاص والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة الندا توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن او ادهن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في الندا فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا اولى مبتدا او خبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ والمهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة اخص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انه لا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى لقول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل

ط الذي ذكره هنا التاصب ... البرد هو الخصر ... بالخا المعجمة والصاد المهملة ... الخصر ... الغلط الكاتب لا الخصر ... من الناسخ

باب النصب على الاختصاص

المخصوص به والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور
وان كان **المنصوب على** الاختصاص **غيرهما** اى غير ايها وايتها **نصب** لفظا سواء كان لفظه
مفردا ام مضافا فالاول **نحو نحن العرب** اقرى الناس للضيف والثاني قوله صلى الله عليه وسلم
انا معاشر الانبيا لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا
تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله **الاختصاص كنداء**
البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام احدها افادة الاختصا
ص بالمتكلم كافادة المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا
للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والندا قد يكون كذلك كقولك
لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان **ويفارق المنادى في احكام** لفظية ومعنوية فاما الاحكام
اللفظية فاربعة **احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا** بخلاف المنادى فانه لا يخلو
عن ذلك **الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه** اى وسطه **كالواقع بعد نحن** في المثال
وبعد انا **في الحديث** المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود
في سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبيا كما شرحنا **او بعد تمامه** اى الكلام **كالواقع بعد**
انا ونا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص
وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقع بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل
كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا **والثالث**
انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه اى المقدم
على المخصوص **ضمير تكلم** يخصه او يشاركه فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **وقد يكون** المقدم **ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجوا**
الفضل فبك متعلق بنرجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجوا وفي
هذا المثال شذوذ ان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير
غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يهتدى الناس ثم
والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال
وهو بك الله نرجوا الفضل وشذ سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع
كونه مفردا **والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف**
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة
ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى لا يكون كذلك الحادى عشر ان ايا هنا لا توصف
باسم اشارة وتوصف به في النداء الثانى عشر ان صفة اى هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف
وفي النداء طرفها خلاف اجاز المازنى نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف في ضمها هل هي اعراب
او بناء وفي النداء بنا بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه بشي وعوض عنه في
النداء حرفه الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسا
دس عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع والسابع والثامن عشر
عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور ثلاثة احدها ان
الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشا والثاني ان الغرض من ذكره تخصيصه بما نسب له
[illegible] بجانب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء

فيهما

فيهما **هذا باب التحذير وهو** في الاصل مصدر حذّر بالتشديد والمراد
به هنا **تنبيه المخاطب على امر مكروه ليتجنبه** ويكون بثلاثة اشيا باياك واخواته وبما ناب
عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد **فان ذكر**
المحذر بلفظ اياك فالعامل في محلها النصب فعل **محذوف لزوما** لانه لما كثر التحذير بلفظ
اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل **سوا عطفت عليه المحذر منه**
نحو اياك والشر **ام كررته** نحو اياك اياك المرا **ام لم تعطف ولم تكرر** نحو اياك الاسد والى ذلك
اشار الناظم بقوله **اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف**
ذا لايا انسب **تقول** اذا عطفت عليه المحذر منه **اياك والاسد** فاياك في محل نصب
بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه
لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل
وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها **وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والا**
سد ثم حذف الفعل وهو احذر **وفاعله** وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي
نفسك والاسد **ثم حذف المضاف الاول** وهو تلاقي **وانيب عنه الثاني** وهو نفسك
فانتصب فصار نفسك والاسد **ثم** حذف المضاف **الثاني** وهو نفس **وانيب عنه الثالث**
في التركيب وهو الكاف **فانتصب** بعد ان كان مجرورا بالاضافة **وانفصل** لتعذر اتصاله
فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر
نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي
واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشا
ركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احد
هما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف
الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار
ابن مالك في [illegible] وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير
اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فقال ولا شك في ان
هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته **وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر**
اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لوا
حد **والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله** المستتر فيه فصار نفسك
من الاسد **و**حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك
منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف **وقيل** عامله فعل متعد
والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل
الضمير لتعذر اتصاله **فبقي اياك الاسد** بحذف من ونصب الاسد **ممتنع على التقدير**
الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب الاسم المجرور وهو غير مطرد الا مع
ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم **وجايز على التقدير الثاني وهو راي**
ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم
الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري **ولا خلاف في جواز**
اياك ان تفعل على التقديرين فيجوزه على الاول **لصلاحيته لتقدير من** اى من ان تفعل

لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدى الفعل
اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا تكون ايا في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه
وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره
لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي العباب الاسل يجر
الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان
يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب
واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي
باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف
من الاول المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم
وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت اربعة اشيا واصله اياي باعدوا عن حذف
الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد
فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف
الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف
اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره
الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صحة في اياك
والاسد انها جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدة نفسهم لاجل
حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان
باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب
انما هي عنه فمرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران ولا يكون
ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه
سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى
السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة او لا
يفعل سواه والكلام جملة واحدة والتقدير فاليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول واتيب عنه الثاني ثم الثالث اتيب عنه الثالث
فانتصب وانفصل وابدلت انفس بايا لانها تلاقيها في المعنى وفيه شذوذات اخران
احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان
لام الامر لا يحذف الا في الضرورة كقول محمد فقد نفسك كل النفس اي لتفد فحذفها مع بقاء جزمها
شذ والشذوذ الثاني اقامة المضمر وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها
الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسما الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على
الاصح انما هو الظاهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والمضمر غني عن ذلك
لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير لن اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ
اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير
لفظ ايا او انتصب على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت
فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نفسك

وعينك

وعينك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف
نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غيره لا يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو
جرير خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو
خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود
الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر
فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر
اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم
الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم
كقولك في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي
في التكرار اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك فبتقدير الزم
وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير
والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار
جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فتنصب الصلاة بتقدير
احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وناصبهما احضروا المحذوف ولو صرح بالعا
مل في الصلاة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا والخبر وبرفع الاول
على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغرا ورفع الثاني
على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغرا اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا
مغرى به في كل ما قد فصلا هذا باب اسماء الافعال وهل هي اسما الالفا
ظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النايبة عن الافعال او هي افعال
اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول
سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها
افعال حقيقة او اسما للالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطايفة
واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسما لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها
عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النايبة عن الافعال
موضعها نصب بافعالها النايبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني
وطايفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب واسم الفعل ما ناب
عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق وصه
اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع
بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نايب عنه من الحدث والزمان
والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية
فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال الا انها قد
تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فلعمت ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النايبة
عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نايب عن اضرب واقايم الزيدان فانه نايب عن يقوم
فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الاترى انه منصوب بعامل

الاغراء

قوله على الاعراب الصلاة جامعة

اسما الافعال

الافعال

وصه

نائب عنه وهو اضرب واقايم مرفوع بالابتدا واسم الفعل ورروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وليه
فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى الكفف لان الكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرحه
الشذور تبعًا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد وبالقصر
وبالاما لة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاى والبنا على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذ دراك من ادرك
وبدار من بادر قال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناه من افعل مثا سيا
على دراك وعلى بنائهم فعل التعجب من افعل وشذ قرقار بمعنى قرقر اى صوت من قرقر
بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسًا على قرقار ولا يجوز من هب ودع
وكتاب وو لكان للجمود ولا كونان قابها للنقص وتجوز من الباسه ولم يقس المبرد شيا من
الباب لانه ابتداع ما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد
فلان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناوه على الحركة للالتقاء الساكنين وكانت كسرة
على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفًا وورروده بمعنى الماضى والمضارع المبدو بالهمز
قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراكان يكسرها بمعنى افترق
كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال قال ابن عمرون كالعلم
والجهل والصحة والسقم قال ولا يستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم
ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصاغانى فيها
ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيات وائهات وهايهات كل واحد من هذه الست
مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون
وحكى غيره هيهاتا وايهاك بالكاف وايهاء وهيها فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى
بعد واوه واف فاوه بمعنى اتوجع واف وفيها اربعون لغة ذكرتها فى صدر الكتاب وكلها
بمعنى اتضجر وواو وى وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة لقوله تعالى وى كانه
لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية
موكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وى
بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن وقال الكسائى
وى محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفا نفسى وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر
اقدم ... واحدة وقول الشاعر وابابى انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب
... وهو عندى اطيب فو اسم فعل بمعنى اعجب وبابى جار ومجرور خبر مقدم وانت
... مبتدا موخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة
... حده فلاسنانه ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهرى وكانما ذر بالبنا للمجهول
... وهو دروت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى كجعفر ضرب من النبات طيب
الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول الاخر
وهو ابو النجم على ما قاله الجوهرى واها لسلمى ثم واها واها هى المنا لو اننا نلناها فواها
اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهرى اذا تعجب من طيب شى قلت واها له اى ما اطيبه والى
ذلك اشار الناظم بقوله ... ناب عن فعل البين بن فصل اسم الفعل ضربان احدهما
... وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما للفعل كشتان وصه ووى فانها موضوعة

وايهان صح

من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه
نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا
فانه نقل عن موضوعه الاصلى واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم
فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اى الزموا شان
انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك
بمعنى تقدم ووراك بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب
ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما
على حدة وذكروا اربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وامامك
ووراك وهى منقسمة بالنسبة الى ما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين
احدهما متعد وهو عليك والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتى بمعنى امسك
فتتعدى بنفسها قيل وقد تتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا
نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ بنى على اسم فعل مضارع بمعنى
الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعى عند البصريين والكسائى يقيس بقية الظروف على
ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف فى الكاف المتصل بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف
خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى
نصب على المفعولية وقال الفرا رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل
اقامته مقام الفعل بناء على انها اسما للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر
واختاره الموضح فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم فعولى عليك بمعنى الزامك فللكاف
موضع خفض ورفع انتهى واستفيد من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثانى منقول من مصدر وهو نوعان مصدر
استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا ارود ارودا
بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة
والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه
من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا
الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد
فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد امفعول به
فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب المفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه
مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اى مرودين اى ...
السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو
رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويدك زيدا بفتح الدال من رويدك
ونصبها من زيد والدليل على ان رويدك هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولولا ذلك
كان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر
ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما
قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهلة والرفق من قولهم يمشى على
رود اى على مهل كما قال الفرا لكان قاصرا والنوع الثانى المهمل فعله قولهم بله زيدا اى ...

لامصدر له صح

ودعْ من لفظه وانما له مرادف لدع وذلك الفعل المهمل
فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع كما يقال ترك زيد
مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيدٍ بالاضافة الى المفعول ثم قيل بعد ان نقلوه
بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ذخرهم الجمعة فنادر ثم قيل بعد ان نقلوه
وسموا به فعله بله زيدًا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا
لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على
بنائه كونه غير منون وسكت الموضح نص هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله
المرادفة بكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد زيد برفع زيد على الابتدا
وبله خبر مقدم عليه اى كيف زيد وذلك ثم بله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم
مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف ......
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي بغير ذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله ... و هو الفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويدك
بله ناصبين ويعمل الخفض مصدرين **فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه**
في التعدي واللزوم عالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك يقتصر على الفاعل
تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير **فهيهات هيهات العقيق ومن**
به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات
الثالث والثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول
واذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك **تقول شتان زيد وعمرو**
كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين
فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدًا **منصب المفعول**
كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو
احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب
امين وآمين فانهما لم يحفظ لهما مفعول وسماهما متعديان نحو رب استجب دعائي وزكى
عملي والى ذلك اشار الناظم بقوله ... وما لما تنوب عنه من عمل لها ويتصل الى المفعول به بنفسه
اذا كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا **حيهل الثريد** بالنصب
بمعنى ايت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا **حيهل على الخير** فعدوه بعلى اى اقبل
على الخير وهو ضد الشر وقالوا **اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر** فعدوه بالباء وحذفوا المضا
ف اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كما قال الحريري في المقامة
السابعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه **ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل**
عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله
واخر ما لذي فيه العمل **خلافا للكسائي** في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله
واما ما احتج به وهو قوله تعالى **كتاب الله عليكم وقوله** اى الشخص وهو جارية
من بني مازن **ايها المائح دلوي دونكا** **انى رايت الناس يحمدونكا** **فمؤول**
وتاويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل
المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على

حد صيغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله
الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على
الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة
مدلولا عليها بدونك الملفوظ مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند
اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان
يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اى تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح
من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملا الدلو اذا قل ماؤها ......
فصل وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير **فهو نكرة وقد التزم**
ذلك التنكير في واهًا وويهًا كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح المهملة وكسر الراء
وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد واطلق احد وله استعمالات احدها
مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المتفرد
نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون
اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهو ملازم للتنكير غالبا ومن
تعريفه قوله ... وليس يطلبني في جنب غايته الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله الموضح في
الحواشي **وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال** بالنون والزاي
وتراك بالتاء والراء **وبابهما** وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف **كما التزم التعريف في المضمرات**
والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال
النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله في باب
الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كرب رجلا فنكرة وان
رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمه فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة
مطلقا **وما استعمل بالوجهين** بالتنوين وتركه **فعلى معنيين** التنكير والتعريف **وقد جاء**
على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة
كالتعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرات وبدونه مع ال والاضافة
معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله ... واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب
بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس كسبحان
الله قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي
وابن جني ما كان منها ظرفا فمحل كلمته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يجوز
فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى **هذا باب اسماء الاصوات** والدليل على
اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق
حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها ممن لا يعقل فهي بمنزلة
النعيق المنغم والجواب ان الدلالة تركوه اللفظ يخاطب به من لا يعقل لا فهمه معناه ... ماذكر
والنعيق لا احرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت **وهي**
نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم
الفعل مركب واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون للدعاء لا يعقل

بكسر الجيم فيهما مكسرين منونين

والثانى لزجرك فالدعا كقولهم فى دعاء الابل للشرب جِئ جِئ انتهى يقال جا جات الابل لا امرين جاء قاله السمين وفى المحكم انهما امر للابل بورود الماء والاسم الجيئ على مثل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الاموى واقره والاسم الجيئ على مثل الجيع والاصل جا جا بهمزتين ساكنه فتحركة ابدلت الهمزة الاولى يا ويقال فى الابل اذا دعيت للعلف هأ هأ والاسم الهيئ قال ابو عبيدة عن ابى عمرو والهيئ الطعام والجيئ الشراب قال وما كان على الجيئ ولا الهيئ امتدا حيكا وكقولهم فى دعاء الضان حَاحَا وفى دعاء المعز عَا عَا بالحاء المهملة فى الاول وبالعين المهملة فى الثانى حال كونهما غير منونين والفعل منهما حاحيت وعاعيت فقال سيبويه ابدلوا الالف من اليا لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بنى على فعللت ولبيت فاعلت قال والزجر يدلك على انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحيحا والعيعا بالفتح فيهما انتهى والمصدر حِيحَا وعِيعَا بكسر اولهما واصلهما حيحاى وعيعاى ابدلت اليا همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعنى العيعاء والزجر كقولهم فى زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو اعباد بن زياد بن ابى سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس بحذف حرف الندا وامارة بكسر الهمزة اى امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل احترازا من نحو قوله وهو النابغة الذبيانى يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغييرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار ميّة اسم موصول وبالعليا صلته والعليا ما ارتفع من الارض والسند عطف على العليا وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد والتاقيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضى والامد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندى الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع الثانى ما حكى به صوت مسموع والحكى صوته قسمان حيوان ونوعيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثانى نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطا المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها ببعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهى المرفه والنوعان من اسما الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتدا فى انهما لا عاملة ولا معمولة كما ان اسما الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت فى انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك فى اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل قول النظم والزم بنا النوعين فهو قد وجبه على نوعى اسما الاصوات وهما المذكوران فى قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا جعلا كذا الذى اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء

الاصوات

عان

الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوته او المصوت له به فيلحق حينئذ مراد فالاسم متمكن فالاول كقوله تحا زعت بالبوب الظبا والصراد يا برد بالوجهين على الحكاية وعدمها اى تجاذبت بهذا اللفظ الذى يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناه فهو لدعاء الابل لا لزجرها والثانى كقوله اذ لمنى مثل جناح غاق فهو بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله ووجهت فى عدس كانى لم ازل قال الموضح فى حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغى ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى هذا باب نونى التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه فى ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها وذهب الكوفيون ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا ويؤكدان بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضى لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى واما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما فهو ان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احداها ان يكون توكيده بهما واجبا اى لابد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا للقسم غير مفصول من لامه اى لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثانى نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف فتفتؤا منفى بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤا وحذف لا فى جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم فى الاية وابغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لان النون تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعمول او حرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام فى لئن موطئة لقسم محذوف واللام فى لالى لام الجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثانى نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى تبعا للزمخشرى واللام فى لسوف يعطيك للابتدا دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربى لسوف يجزى الذى اسلفه المرء سيئا او جميلا اشد

توكيده
مالك شاهداً على ذلك والحالة الثانية ان يكون بهما قريباً من الواجب وذلك اذا كان المضارع
شرطاً لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف فاما تذهبن من
السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة
فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف مما قاله ابن
خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيد تجدني فخفف النون وهو قليل في الشعر
وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بها كثيراً وذلك اذا وقع المضارع
بعد اداة طلب نهي او دعا او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن
الله غافلاً عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة
وآفة الجزر فاكد تبعدن بالنون الخفيفة بعد حرف الدعا والثالث نحو قول الشاعر
تخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون
الاولى بعد حرف العرض واصله تمننين حذف نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة
لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث
مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الآخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم
الملتقى ترينني لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد
فاما ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد
تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم
قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بها قليلاً وذلك بعد لا النافية او بعد ما
الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة وجملة
لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فيكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظا
لمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة
بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل
عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب
الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا لكن
وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك
والثاني كقولهم في المثل نظماً اذا ماتت منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها
ذلك ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لما كان اصلا تفرع منه ما يشبهه
والمعنى هنا اذا مات سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني واقتصر
في الحواشي على عجزه فقال ما ينبتن شكيرها هذا مثل لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة
وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعني ان كبار الورق انما ينبت من صغارها
ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتالم
به ولا بد له منه وهو خطاب لامراة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن
يقال لمن حملته فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما اريتك
تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اني اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم
الطائي قليلاً به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في

الاماكن

الجاهلية

الاماكن الخمسة وهو على معنى النفي اي ما تحمد نكته وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما من
الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية
فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه
الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف
الفا والثاني كقولهم من تثقفن منهم فليس بآيب ابداً وقتل بني قتيبة شافي
فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة
من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان كل اخر
شبيه بما قبله وما قبله شبيه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنون انما يؤتى
به لسبب الحاجة اليه اما في الحاجة الاولى وهو المشار اليها في النظم بقوله او مثبتاً في قسم مستقبلا
فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجاً الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار
اليها في النظم بقوله او شرطاً اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم
في تاكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل
ويفعل آتيا ذا طلب فلان ما بعد الطلب اداة اشبه ما بعد ان في استدعاء الجواب واما الحا
لة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما ولم وبعد لا فلان لا النافية اشبهت
لا الناهية صورة واما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة الخامسة وهي المشار
اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى
وغير اما من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تنا
سب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علله التفتازاني وقد يؤكد ان جواب
الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا اي يمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه
سيبويه وقاله شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب فصل في حكم اخر
الفعل المؤكد بالنون اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة
الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح كقولك
في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال
ابن السراج والمبرد والفارسي بنا للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة
للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول الفعل
المضارع مسنداً الى مضمر بالتنوين ذي لين الف او واو او يا فانه يحرك اخر الفعل
جانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما شرحه قريباً واليه اشار الناظم بقوله
واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك المضمر
اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه
الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل
اضربونن واضربينن بتشديد النون فيهما فالتقا ساكنان الواو والنون المدغمة في
الاولى والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء
الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة
واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما على من لم يشترط ذلك

فلان الحلقة لا نقلت واستطالت ولانت الضمة والكسرة ثقلان على الواو واليا حذفتا
هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالنفا على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل
الثاني ان يكون اخر نحو الافعل المضارع الفا يخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف
لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويثبت الواو مضمومة واليا مكسورة فتقول يا قوم اخشون بضم الواو
واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي
ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاجل
استثقالهما على حرف العلة ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وهما اليا والواو في الاول والياان
في الثاني وان شئت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلها قلبت الفا فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي التقا الساكنين بين الواو واليا والنون المدغمة في الاول
وبين اليا والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو واليا لعدم ما يدل عليهما
فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت اليا بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء
الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو واليا وهو الاسم الظاهر
والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف اخره وهو الالف بل تقلبه يا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا تقول
اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف
لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون
الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان
واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل يونس والكوفيون اجازته
وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو
الذرتهم ونحو هولا اذ كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام واو كاف ها وعين صاد
ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يقول النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع
ومحياي بسكون الواو وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون
وجعل من ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة
نون توكيد خفيفة وخرج الناظم قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون
مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال
ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا
للبصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة
بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف
كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زايدة
بعد الف زايدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان
الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام
الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان
يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا للتخفيف
والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقول
اضربنان يا نسوة وهذا معنى قوله انها خفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن

تعليل

تعليل تصريف العزي الفصل بين النونات يعني الثلاث نون جماعة الاناث والمدغمة
والمدغم فيها ليترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم
اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات
واعترض بان تحريكها تخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه
بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة
وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه الشيخ ابو حيان بان اصالة
الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى
ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون
وهم القايلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه
ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا
الخفيفة انتهى فهذا منهم جار على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها
تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله
وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمس مائة سنه
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حذف نون التوكيد الخفيفة
لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع
عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين
فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا
كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات
لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل عبدن لنسفعن وليكونن
واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف
كما يكتب رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف اي والسكون على
لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة
حذفت ووجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك يشير
قول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل
كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم البا في الاول وكسرها
في الثاني والاصل اضربونن واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو واليا لالتقاء
الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين
الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جا زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو واليا
لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي
وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالاتباع على لغة ازد السراة
ان يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واو ويا ثم يحذف ما حذف معها
منه ولا يرد نون الاعراب ويقول في المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما
تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل ... ثم حذف الضمة
ثم حذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في اليا المكسورة في جهل
التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة

ثم الواو واليا لم تحمل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل
ويونس قال الخضراوي واذا وقعت على اضربان واضربنان عنك من جوزهما ابدلت
النون الفا يلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمرا فيقف على همزة مكسورة لكن احكي سيبويه
عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا
فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى ◦ هذا باب ما لا ينصرف واختلف
في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص او من الصريف وهو الصوت لان الصرف
وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب
اقبل على شبه الفعل فمنع من ما منع منه وضرب انصرف عنه او من الانصراف في جهات
الحركات او من الصرف الذي هو القلب اقول الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى
او الاستعمال بني لما مر في بحث المعرب والمبني وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية
والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة
اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية
على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في
الاسناد منع الصرف كما سياتي بيانه وسمي غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف
وسمي امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في
التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بنا اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ
وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم
به امكن واليه اشار الناظم بقوله ◦ الصرف تنوين اتى مبينا ◦ معنى به يكون الاسم امكنا
وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اي الاسم الحرف والفعل كزيد
من المعارف ورجل من النكرات وقد علم من هذا التقدير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب
الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جواره واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك
نحو مسلمات مما جمع بالف وتا مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة
نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربع
الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف انتهى وقال
ابن مضور واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين القوافي تسمى صرفا وتمكينا وان
من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب
[illegible] والرماني الى ان العلتين اقتضيا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها
[illegible] في بيت واحد اجمع وزن عادل انث بمعرفة ◦ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان احدهما
الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم
فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة
علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهي بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله
بقائم مقام السببين الواحد ويمتنع صرف ما هي فيه كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وحمرا بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة
وزكريا بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واحد

بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم مثله ام صفة كحبلى بالقصر وحمرا بالمد واصلها عند سيبويه
حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال
وحذف احدهما احديهما ينقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد
ولو حذفوا الثانية لفاتت الدالة على التانيث وقلب الاولى ايضا يخل بالمد المطلوب فلم
يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق
بين مونث افعل ومونث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب
بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين
والشيء الثاني الجمع الموازن لفاعل او فاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير
عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول
من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري
بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلها دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن
غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان
فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية
فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الاوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال
المعجمة والفاء والرا الجمل الشديد او الالف عوض من احدى ياي النسب تخفيفا كيمان
وشآم واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب
فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شأم بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او
ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والبا الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي
الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في
الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتواني
وتداني واصلهما تداني وتواني بضم النون منهما قلبت الضمة كسرة واعل اعلال قاض او الثلاثة
الثلاثة متحرك كطواعيه وكراهيه مصدرين او الثاني والثالث عارضان للنسب منوي
بهما الانفصال كظفاري وبواري نسبة الى ظفار وبار قبيلتين وضابطه ان لا يسبق
الالف في الوجود سوا كانا مسبوقين بالالف او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر
وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد
قمري وكرسي فليست اليائين عارضين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى
اشار الناظم بقوله ◦ وكن لجمع مشبه مفاعلا ◦ او المفاعيل بمنع كافلا ◦ وذا اعتلال
على مثلا نحو جوار فقد تبدل كسر ثم فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ونقد راعرابه في الالف كعذاري جمع عذرا
بالمد وهي البكر ومداري جمع مدري بكسر الميم والقصر مثل الشوكة تحك بها المرأة راسها
وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالها فاذا اخلاص
ال ومن الاضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص
المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن
فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتدا وليال مجرور بالعطف على الفجر

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا اجره كساري *
واجرى في حال النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو
رايت جوارى قال الله تعالى سيروا فيها ليالى وسبب ذلك ان في اخر نحو جوار مزيد ثقل
لكونه ياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما هو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق التخفيف
وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف اليا وعوض عنها التنوين لئلا يكون
في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة
عن الكسرة على اليا المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف
واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا
الاضافة وذهب الاخفش الى ان اليا لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام
وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود
والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان
التنوين عوض من ذهاب الحركة على اليا وان اليا محذوفة لالتقاء الساكنين وهو
ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى
اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف
تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فكمل في جوار ونحوه تكميل الموجود وحذفوا
لاجله الباقي الرفع لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد
لان الحذف لملاقات ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله
الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح
الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه
اعجمي حمل على موازنه من العربي كما تابين وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد
الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها سمعت واستشهد عليها ...
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم
من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في
المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه
[illegible] نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار في النظم بقوله ولسراويل
بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل
او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي كسراويل وشراحيل بمهملتين او منقول لاجل العلمية
مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة
[illegible] كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف في ان علابط بضم العين وكسر الموحدة
وهو القطيع منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق *
فالانصراف منعه يحق * والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام
الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية
وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب
سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف

تنبيه اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على اليا لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نائبة عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ه

بالكاف

وهو

وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما منع صفة وهو مزيد في اخره الف ونون
او موازن الفعل وهو وزنه افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما
ذو الزيادة فنحو سكران بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان
مونثه فعلى بالتانيث المقصورة كسكران ونحو غضبان وعطشان فان مونثاتها سكرى وغضبى
وعطشى او لكونه لا مونث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة
جاءت على فعلان والمونث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين فرعية
المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهو فرع على الجمود لان الصفة تحتاج الى
موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين
المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في
بنا يخص المونث وانهما لا تلحقهما التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع على المجرد
فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون
سكرانة ويصرفون سكرانا فقال الزبيدي ذكر بعضهم ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم
لبني اسد مناكير لا يوخذ بها والثاني وهو ما لا مونث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان اولى له
من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على
منع صرف اكمر مع انه لا مونث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مونث لكان بالتا بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة اللئيم بهمزة بعد
اللام وسيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية ففا للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح
الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي
المكالمة لا من الندم على ما فات فان مونثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فنحو افعل
غالبا بشرط ان لا يقبل التا اما لان مونثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفا كافضل او لكونه لا مونث
له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة
من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان وزن افعل به اولى لان اوله زيادة تدل على معنى
في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لا لمعنى
~~على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته~~
لغير معنى وانما اشترطنا ان لا يلحقه تا التانيث لان ما لا يلحقه من الصفات كارمل وهو [illegible]
الشبيه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي
ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع ان فيه صفة
لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية واشار له
قابل التاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الصفة
كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي
والبرقا وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السودا وارقم
التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى
ما طرا لها من الاسمية ومن الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف ادهم

فعلى

القيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم
بقوله وعارض الاسمية الصفة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية بصرفه باب
وصرح ابن جني بان هذه الاسما كلها تتصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون ابطح
صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان
البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات
عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل الطاير ذي خيلان بكسر
الخاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفرا هو الشراق
وسمي اخيل لانه تخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى الحية واختلف في اشتقاقها
فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها
افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة
الافعوان فلا نقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال
فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلنا المنع للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في
اجدل والتلون في اخيل والايذا في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما
من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق
لكن ذكرها يقارنه تصور ايذايها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال
القطامي كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل
وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل
باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طاير يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب
تتشام باخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب افيعل نحو اجيم
وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله
المرادي تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فهو نوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء
ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة
على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فذو تمها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج
[illegible] قياس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قاله الموضح هنا وفي الحواشي ان
البابين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري
[illegible] ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل
ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات
ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول حالة كونها مكررة فاصل جاء
القوم احادا جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا
الباقي ولا يستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى
وثلاث ورباع احوال من النسا او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة
ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه
لو قيل صلاة الليل مثنى يكفي في المقصود وزعم الفرا ان هذه الاسما معارف في نية الالف

واللام

واللام فعلى هذا اخرى في الايتين تدل لما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجي الحال معرفة
الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية
كقوله وخيل كفاها ولم يكفها ثنا الرجال ووحدانها التوام
في نحو مررت بنسوة اخر الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء
وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر والى منع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع
مغاير واخر بالفتح من باب افعل اسم التفضيل لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح للخاء بمعنى
الساكنة الخاء واسم التفضيل فان اصله ااخر بهمزتين مفتوحة وساكنة ابدلت
واسم التفضيل اذا يكون في حالة التجرد من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا
على مثنى او مجموع او مونث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو ان
كان اباوكم وابناوكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو
فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة
الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المونث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة
في جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فعدة
من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص الجمع اخر
بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف
واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في فرعه وهي المونث والمثنى والمجموع وانما
امتنع من الصرف للوصف والوزن دون جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة
والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر شابه لا فضل من جهات ثلاث
احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتم معناه الا بانضمام مغاير ومغايرها ان
افضل انما يتم معناه بانضمام مفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في
جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل
بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخرى لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا والا
اخرين لما بينا من حقيقة التفصيل في هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى
بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة الاولى نحو وقالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم
جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفرا ولانه مذكرها اخر بالكسر مقابل
اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى فالقضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك
يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة واخرى واخرى
وانثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها
كذلك واذا سمي بشي من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن
للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة ذهبت
بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادتين والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش
في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احاد او نحوه انصرف لانه اذا كان اسما
فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
وسبقهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ

العدل مع
صح

وعبارة الفارسي المعكس المعروف وانما النكرة في ينصرف ولا المعرفة في ينصرف بناء يوجد لا وعبارة الفارسي لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف المعكس فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل فاسم في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالتين جميعا انتهى وحجة الجمهور انه شبه الاصل من العدل حاصل والخلجة محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع معرفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح **النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج** المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج **كبعلبك وحضرموت** علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب **وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما** تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر عليها الحركات الثلاث ولا نظير فيه الفتحة تشبيها بالالف فلزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قال ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره بفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي العقوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة ومنع صرفه بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين **وقد يبنيان على الفتح** تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين **وعلى اللغات الثلاث** وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح **فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا** في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الا ضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك **الثاني العلم ذو الزيادتين** الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا او مضموما او مكسورا **كمروان وعمران وعثمان ولا فرق** بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها **نحو غطفان** بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان ابن سعد بن قيس بن عيلان **واصبهان** بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم لمدينة غيرها بذلك لان اول من نزلها اصبهان ابن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الاربعة ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بالاصالة والزيادة فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تعينت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او تبان من التبن او بعيان من العين ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علما فمن صرفه

راى انه وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف راى انه وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حيان مسمى به اصله حيال ابدلت هذه نونا **الثالث العلم المؤنث ويحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء** مطلقا سواء كان علم مؤنث ام مذكر **كفاطمة وطلحة** واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم يؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال وانما لم يصرفوه لوجود العلمية ومعنى التانيث **او زائدا على ثلاثة احرف كزينب وسعاد** تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث **او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى** اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امرأة فيلتحق بباب هند **او ثلاثيا اعجميا كماه وجور** بضم الجيم علم بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند **او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة** لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر **ويجوز في نحو هند ودعد** وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل **الصرف وتركه** فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه **وهو اولى** نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق **والزجاج يوجبه** اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف **وقال عيسى** بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس **المبرد** وابو زيد **في نحو زيد اسم امرأة انه كهند** في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير اقرب زيديه كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه يدل بدليل نحو الحمراء ابنتها فاذا سمي به مذكر انصرف لغلبته في المذكر لقولهم انت ذراع بمعنى انت ناصري ومنجدي الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف **الرابع العلم الاعجمي** فانه فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف **ان كانت علميته في اللغة العجمية** كما هو ظاهر قول سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه ليس بشرط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به **وزاد على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل** فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى

عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة فى الثانى بخلاف الثانيث قول واحد اى لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله فى شرح الكافية والمراد بالعجمى ما نقل عن لسان غير العرب باى لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الايمة والثانى خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسى او رباعى وحروف الذلاقة ستة وهى الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والقاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز والى اشار الناظم بقوله والعجمى الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمى بنحو لجام بالجيم وهو آلة تجعل فى فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقى فارسى معرب وهو جوهر السيف صرف لانتفاء علميته وكذا نحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف ومثل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك اى الوسط كشتر محتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفى وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى الخامس العلم الموازن للفعل الماضى او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذى يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم او عجمى او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما للمكان وقال الجوهرى اسم للعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اى بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما للفرس والاعجمى كبقم لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضى المبنى للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمتنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمى لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذى لا يوجد فى غير الفعل ما كان على صيغة الماضى المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتصالح حال كون الاربعة اعلاما وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لانه المتحق ... بعد عن اصله فالتحق بنظايره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثانى الوزن الذى الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذا اقتصر الناظم فقال كذا ما فى وزن يخص الفعلا او غالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل فاما بضم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة فى ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما لانه وجد موازنها فى الفعل اكثر منه فى الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذى الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على

معنى

معنى فى الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهى فى موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على التكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف الطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه فى الرفع نظير اكتب وفى النصب نظير اضرب وفى الجر نظير اعلم فلم يلزم وزنا واحدا فى الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فى الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثانى وهو البقا على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام فى رد والاعلال بالنقل والقلب فى قيل وبالنقل فقط فى بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلى ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلى واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازنى ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال بنات البب عروق فى القلب يكون منها الرقة والبب حال كونه علما منصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف فحكى سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به فى التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران قال ولد كالامر من ضارب بفتح الراء والثانى كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبى تبعا للسهيلى ان خلاف عيسى انما هو فى المشترك ونصه وخالف فى ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمى به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله واحتج بقوله وهو سحيم ابن وثيل اليربوعى انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمى جلا منقولا من جلا زيد جملة اى هو بعينه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكايات فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالى بنى يزيد فيزيد سمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر

والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية
ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف
اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل
عدم استتار المضمر واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم
مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول
العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد
مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق وارطى
على الاصح حال كونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه
الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى
وشبه الشي بالشي كثيرا ما يلحق به كما ان ابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف
لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف
وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما
لم يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها
بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما
في التقدير هذا اعلل ابن ابي الربيع وايضا فان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة
في الحمراء فانها بدل من الف التانيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى
نبت والارطى شجر ويقع عليه الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس
في اصول الاسم سداسي فتلحق به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة
انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من تكتع الجلد اذا
اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصيع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية
من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على
الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير
قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه
وابطله بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال
وابن يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا
يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم
بعلميته باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي
ذلك بر توفيه بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف في المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة
عن فعلاوات فان مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا
كان اسما كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراوات وصحارى واختار الناظم وابنه غير
هذا التعليل فقالا لان جمعا مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق

مونثه

مونثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاءوا به على فُعَل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو
جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدول عن فُعْل بضم الفاء وسكون العين
من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء واحمر فانهما يجمعان على حُمْر وقال اخرون معدولة عن
فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو
والنون شروط فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد
اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه
الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فُعَل الا اذا كان مونثا لافعل صفة كحمراء ولا على
فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء واخواته ليس كذلك واليهما اشار الناظم
بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر
يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه
ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية
لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه معرف بغير اداة
كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته
معدولة عن السحر المعرف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل
عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير مصروف
واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال
صدر الافاضل ابو الفتح ناصر ابن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح
لتضمنه معنى اللام كامسي ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في
موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازه في قولهم على حين عاتبت لفنا ويهما في
ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البنا
لان البنا ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسما ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير
الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما معدول عما فيه
حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي
مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور
مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية
وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم
بعينه من المبهم فانه ينصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان
يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على
التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من الاضافة ومن ال ان يليه
بال او الاضافة فانه منصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار
الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوعا وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية
وهو المشار اليه في النظم بقوله اوكثعلا اخرج مما فيه بصيغة في الاصل فالمحفوظ من ذلك
عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وخثم وجمع وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ ونقل

فانهم قد وروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا يستقل بمنع الصرف وامكن
العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل نحو مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت
في الاحاد المنقولات خلاف عمر وسحر ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر
وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات
وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام
تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو ثعل فان ورد
فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمنع منع معرفا لمعتبر فيه التانيث
باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا
وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان
فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوا
رد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى
فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع
فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسما وقال غيره
يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه
علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء
علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة
بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه العلمية والعدل
عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث
المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا بد عن العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما
لمؤنث بالرا كسفار اسما لماء من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التانيث ولهذا قال
اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر
او كوبار اسما لقبيلة فبنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من تميم قال الفرزدق
متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا وانما الا الكثير الكسر عندهم
لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل
وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبنا في قوله وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا
اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى
على الكسر واعرب وبار الثاني رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو عاطفة والثانية
ضمير الاحرف اطلاق ووبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل
هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت
على القبيلة وثانيا باروا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو
والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله
على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب
في امرأته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها
فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البنا وهو التشبيه بنزال
لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم

ان

ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة
مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه
في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير
جشا عند تميم الخامس من المعدول امس ان كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم
يضف ولم يكن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم معربه
مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف
بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت زيدا مذ امس بالفتح
فيهما كقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة
والالف فيه للاطلاق وليس فتحه هنا فتحة بنا خلافا للزجاجي وهو الموضح في
ذلك في شرح القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر
فيه عائد على المصدر المفهوم اي من امسا هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل
من بني تميم وجمهورهم يخص بذلك الاعراب الممنوع الصرف حالة الرفع خاصة دون
حالة النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجا ان عن باس وتناس
الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من يعن اذا
عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه
نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقدير تضمنه
معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها
من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجي به
ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة
ومكسورة كما انشدتها ولا تعارض هذا ارفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين
لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية منها اي من الامس او
رفعته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او
كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا لتضمنه معنى الحرف اعراب المنصرف وان استعملت المجرد
من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل
يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه
المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو
اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة
نحو رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر
والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه اشار
الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصدر
ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف
للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل وخالفه
الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت
لا تعود ورد بان زوال الصفة لان المانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه في كتابه

الاوسط وان أكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى
السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغيري
احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرف فانه لزوال احدى السببين اما زوال الوزن
بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا عليه بانه
معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معنا داله فالحكم بصرفه بعيد
انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف
مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناه فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره
تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث
ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لتناسب اغلالا في وقواريرا
قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول اخر سائر الايات والثاني الاول عند صرفه قاله
الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما ليناسب ودا وسواعا ونسرا
وافاد بهاتين القرائتين انه لا فرق فيما يمتنع بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف
في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول
من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا فعلى لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر
كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة
او بالتنوين كقوله وهو امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تانيث
اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة
وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك
تصيرني راجلة اي ماشية بعقرك ظهر بعيري قاله الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم
في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار
ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين
المقتضيين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى ومن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش
وقال كانها لغة الشعر لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز
الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان
يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع وأباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل
طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب
للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره
حتى ادعى الخلافة وسمي امير المومنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة
الباس حتى ان الحجاج هيبتها خاف منها والازارق جمع الازرق براء فزاي مفعول له
طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر

اطعمه وغره والقابلة الشر وغدور مفعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت
ومن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا
وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه
مع غيرها ويويده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان
السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون
ان الفعل اصل للمصدر فجزء التفرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان
ما لا ينصرف اشبه الفعل من جهة واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف
قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك
والى المسايل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار وتناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة المستحق
لمنع الصرف ان كان غير علم تحذف ياؤه رفعا وجرا وينون باتفاق مثال الاول جمعا لا نظير
له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فانه مما نقص من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني كاعيم
تصغير اعمى فانه مانع من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزنه افعل لا يتبين في
الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف
العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول
عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين
وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا
ففي اعرابه نهج جوار يقتفي وهذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور
البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد من البغداديين
فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي
ويرمي باثبات الياء الساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري
واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق
قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغرا وهو علم رجل
ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخاء
المعجمة واللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم
المتجافي المنكمش وقال عبد الله ابن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطا
في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك مثل الجر في
قوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال
على حد والفجر وليال هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون
على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا
وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها قولهم رافعه تجرده من
الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم
بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا
للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم

لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا
مضارعته الاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفرا بان التجرد
امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من
ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه
بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع
بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض
والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء
لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل
نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم اجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع
بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند
الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي الى الغاية
بنفي النهاية نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع
موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم
الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والاتيان ممكنا لا محالة ولا يقتضي لن تابيد
النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله
تعالى فلن اكلم اليوم انسيا او لم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تاكيد
النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به
انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في
عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعا خلافا لابن
السراج وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين
ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح
في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة
والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها
الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا
للفرا وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير
العمل فيجعله مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كسفعا لا العكس ولا اصلها
لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناه ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة
تخفيفا لكثرة الاستعمال والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والحامل لهما على ذلك
قرب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت
على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري يرجي المرء ما ان لا يلاقي وتعرض دون ابعده الخطوب اي لن
يلاقي ورد عليهم باربعة امور اقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين
فلو لا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب

الثاني

الثاني كي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك
كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر
اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها اتفاقا لان المصدرية كان كذلك واما
واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر
كقوله كي ما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة
هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي انتفعه وقولهم كيمه ومن الاخفش
ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكي
لا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دوا رد بان الفصيح المقيس
لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما
يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ما ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبته فاذا ادعوا ان حذف المنصوب ونفاد ناصبه قد ثبت في صحيح
البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود اي كيما يسجد قلت ان ثبت حذف
بعده فهو غريب لا يقاس عليه على الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم اقف على حذفه
وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين
التعليلية اذا تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس
الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام
من لتقضيني عنها وتقضيني منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش لكي ما اضربك بالرفع
فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله
شيء ومثل الكاف في شكل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان
خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني
وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة وتجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد
سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها
اللام فهي مصدرية وانه لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس
كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية لما ذكره الموضح
في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء
فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل
وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري
بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول
ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك
من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية
ويقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع رفع على الابتداء نحو وان تصوموا
خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع على الفاعلية

فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى

في نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها
وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
واصله في ان يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها او ابقي على جره واكثر العرب على وجوب
اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما
حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث
استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله
يتموا وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع
باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية
وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب
وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون
انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد او
احدى اخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها
فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم
يقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا
اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه
ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي
شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز
ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير
وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في شرح القواعد
الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك اذا
قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا
عسجد اي ذهب ولهذا لو جيئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه
الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي الواقعة التالية لما التوقيتية نحو فلما ان
جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري
كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له
شوك والواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم والمتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
اي اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك
حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك
قاله في المغني او الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر
فهذه اربع مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش

انها

انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان
لا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل ومالنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل
الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر
والمخففة من ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا
فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيدت العلم بالخالص
احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن
كقراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب
هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في
الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقرا غير
ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل
بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة
او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم
زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون
خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غيره
مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم
الصريح والى النواصب الثلاث ثم اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد
علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير
الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد
علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه
وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال
او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام مجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
وصدرتم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينئذ في
اشرف محالها فان وقعت حشوا في كلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث
مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط
قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها ملفوظ نحو والله اذن لا اخرج
او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها
برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط
محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني

تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح
عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمنّ عليّ اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك
واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى واتمنى عليه
ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت
حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي اني لا
استطيع ذلك اولا اقدر عليه ثم استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة
بين اذن وما هو جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر
والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال والى
هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن
واوا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستانفة
والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذن لا يلبثوا فاذن لا يوتوا
بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب
الرفع وبه قرأ السبعة فيهما والى هذا اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من
بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذا احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا
على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو
اذن يصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال لما تقدم انفا
الامر الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما
بعدها واليه الاشارة بقول النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار
اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل
المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد موكد فلم يمنع الفصل
به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير
القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها
واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل
بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء الشروط العمل وهو
القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها
على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي
الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في
خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى

لا لفظا فنفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم
يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لان اللام
واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه
اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من نحو كل ما كان
زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن
مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها
وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب
واحد وحكمة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار
ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ورد بان ان يفترى
في تاويل مصدر يخبر به عن القران وهو مصدر بمعنى مفعول وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء
لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان اللام فيما نحن فيه مزيدة او نحوه وزعم بعضهم ان
هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل وتوسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص
فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا
صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها
الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها
ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين
عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا عنها
فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا
يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في هذه المسئلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني وقضاء منك لحقي وليكونن استسهال
مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها
واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا الموضع الثالث بعد حتى
الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن المتكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى
امر الله فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقاية الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها
من غير اعتبار زمن التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها
معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة

المراد بذلك المرادى ه

وتارة تكون بمعنى الى الغاية وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا
عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معًا فيحتمل ان يكون المعنى كي تنفع والى ان
تنفع والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اى الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار
الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم وبرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا
بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه فى
قوة قولك فهم الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم
قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول فى قراءة نافع لانه مؤولا بالحال
اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك حينئذ والحال المؤول تفسير
اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع
وفايدة تاويله بالحال تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب
منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدى الى تقدير
ان وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك
لانها لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال
المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك
انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتدا فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من
الثلاثة وجب النصب فيجب النصب فى مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفا الحال
ويجب النصب فى مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد
حتى ادخلها واسرت حتى يدخلها لانتفا السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير واما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق
وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها
غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب او الشك فيه قاله المرادى بخلاف ايهم سار حتى
يدخلها ومتى سرت حتى يدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك فى عين الفاعل فى
الاول وفى تعيين الزمان فى الثانى واجاز الاخفش الرفع بعد النفى على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم
ادخلت اداة النفى على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا
المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب فى نحو سيرى بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلية فسيرى
مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب فى مثل
كان سيرى امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم تقدر الظرف
وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلق
بسيرى او ناقصة وامس متعلق باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال
مسبب [illegible] وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع
حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع
الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقتين بنفى او طلب
محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفى او طلب محضين ان والواو كالفا ان تفد مفهوم مع
فالنفى يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفى فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا

لا [illegible] زيادة [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] لاسيرن حتى تطلع
الشمس لانتفا السببية [illegible]
انما وجب لانتفا الحالية [illegible]
[illegible] سيرى حتى ادخلها
لانتفا الفضلية كما زعم [illegible]
[illegible] على تقدير ان يكون [illegible]
الفعل حالا [illegible]
يكون الشروط المذكورة للرفع [illegible]
[illegible] انها اذا
[illegible] رفع الفعل [illegible]
العبارة مع انا [illegible] الفعل
[illegible] حالا [illegible]
كون [illegible] عما قبلها [illegible]
ومنع الرفع [illegible] حتى تطلع الشمس
[illegible]
[illegible] بالسير [illegible]
[illegible]
منع الرفع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والثانى

والثانى نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا
والنفى مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقى
والطلب يشمل الامر والنهى والدعا والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صار
ثمانية وزاد الفرا الترجى مثال الفاء بعد التمنى يا ليتنى كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا
نرد ولا نكذب بالنصب فى قراءة حمزة وحفص ومثال الفا بعد النهى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى
ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلى لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت
وشرط النهى عدم النقض بالا فلو نقض النهى بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب فيه
الرفع قاله فى شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفا بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلى
يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح
الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم
فيما زعم الزمخشرى او دثار بن شيبان النمرى فيما زعم ابن برى فقلت ادعى وادعو ان اندى لصوت
ان ينادى داعيان فادعو فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو وانداى افعل من الندا
بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادى بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان
تثنية داع فاعل ينادى والمعنى فقلت لها ينبغى ان يجتمع دعاى ودعايك فان ارفع صوت وابعده
دعا داعيين معا وقد اجتمع النصب فى جوابى الطلب والنفى فى قوله تعالى ولا تطرد الذين
يدعون ربهم الاية وتمامها بالغداة والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شىء وما من حسابك
عليهم من شىء فتطردهم فتكون من الظالمين فان تطردهم جواب النفى وهو ما عليك من حسابهم من
شىء وتكون جواب النهى وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فان قيل ما يقال ان
هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب او النفى والجواب لا يجاب والشىء
الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفا بعد الدعا قوله رب وفقنى فلا اعدل عن
سنن الساعين فى خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك
فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان
يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان فى التحضيض زيادة توكيد وحث وفى العرض لين او رفق
وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتى فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع بعد
مصدر مستقبل منه والترجى سياتى قال فى شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو [illegible]
واحد من اربعة وهى النفى والنهى والامر والتمنى فلذلك اقتصر الموضح فى التمثيل عليها [illegible]
حيان ولا احفظه بعد الدعا والعرض والتحضيض والترجى فينبغى ان لا يقدم على ذلك الا
بسماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفى والطلب بمحضين من النفى التالى تقريرا بالهمزة
ومن النفى المتلو بنفى اخر ومن النفى المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتنى فاحسن اليك بالرفع
اذا اريد الاستفهام الحقيقى وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف بالاتيان
والاحسان اليه قال الشيخ عبد القاهر فى شرح مختصره معنى قولنا التقرير [illegible]
المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا او لا تكون [illegible]
ولكن اردت ان تقرره ان تحمله على ان يقر بفعل قد فعله والمعنى اقرر [illegible]
اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اى الله كاف عبده لان نفى النفى اثبات قال فى

التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة للتقرير فيه اى بما دخله النفى لا بالنفى انتهى فثبت بهذا ان
الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينتصب المضارع فى جوابه لعدم تمحض النفى وما
ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام والثانى نحو ما زال
زيد يأتينا فيحدثنا والثالث نحو ما تأتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل
بعدهما اما الاول فلان زال للنفى وقد دخل عليها النفى ونفى النفى اثبات واما الثانى فلانتقاض
النفى بالا ولك فى نحو ما تأتينى فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل
على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف
شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتينى فما اكرمك فهو شريكه فى النفى الداخل عليه الثانى ان
تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدها مستانفا ومعنى استينافه ان تقدر خبر المبتدا
محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتينى فانا اكرمك لكونك
ما تأتينى وكذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذى قبله فى النفى ان النفى فى
الذى قبله يشمل ما قبل الفاء خاصة وما بعدها وفى هذا الوجه انصب النفى فيه الى ما قبل الفاء
خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها
وتقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون
منك اتيان يعقبه اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف
مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف
عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون
منى اكرام والحاصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل ومن
الطلب بما لفظه الخبر وسياتى الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية
وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذ لم يشعرا بسببية
ولا معية ومن الاستينافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون
فانها للعطف فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل
عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفى لم يمتنع
والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس
الاى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت
[illegible] لانتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفى الاعتذار وبانه لو وقع القضاء
عليهم ماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار والفاء الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب
بثينة الم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق
مرفوع وهو مبنى على مبتدا محذوف اى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه
للاستيناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم لما بعدها لكونه معطوفا
على مجزوم وهو تسأل والسببية تقتضى النصب لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى
اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون
[illegible] وقوعها اقتضاؤها النصب صحيح على قول الاكثر قال فى المغنى والتحقيق
ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومده الخالى من

قصره

قصره الخالى الذى لا انيس به والبيداء القفر الذى يبيد من يسلك فيها اى يهلكه والسملق بفتح السين
المهملة القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف
اذا نهيته عن الاول فقط واتحت له الثانى وكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فان
قدرت النهى عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شرب
اللبن او قدرت النهى عن كل منهما على حدته جزمت على العطف وكانك قلت لا تأكل السمك ولا
تشرب والفرق بين النصب والجزم فى حالتى العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول من ان
والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من
عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء من المضارع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل
الذى سقطت منه الفاء معنى الجزا للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزا انك تقدره
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق جازمه فا[illegible] الجمهور
يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط لا
جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى
والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط
كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف
الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا
لزاعم ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل
لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى
معنى الشرط ولهذا الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله
محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك نحو قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتاخر المضارع
المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزا فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتونى اتل عليكم
فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله فهزى اليك بجذع النخلة تساقط
فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة
وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما
اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزا لم يمتنع فى
القياس وبخلاف نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث فى قراءة الرفع فانه قدر صفة على
جملة فى موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم يرثنى وقس على ذلك
بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفى جزما اعتمد ان تسقط
الفاء والجزا قد قصد واما النفى فلا يجزم الفعل فى جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا خلافا
للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء
الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى تقدير وقوع
ان لا فى موضعه وهو ان تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى [illegible]
فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع ان
قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبى فمن لم يفتح
التاء المثلثة اى من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك
ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع فى نحو لا تدن

من الاسد يا طفل لعدم صحة فى لك ان لا تدن من الاسد يا طفل لان للاكل لا يلسبب عن عدم
الدنو وانما ينسب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى
ولا تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
يؤذنا بريح الثوم فالجزم فى يؤذنا بحذف اليا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب
للنهى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الاذى انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط
الكسائى قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من
الاسد فيا كلك بالنصب وفى التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابى طلحة للنبى
صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم وبروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدى كفارا
يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد
النفى كما تقدم والحق الكسائى فى جواز النصب بالامر بالفعل ما دل على معناه اى الامر
من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جنى
وابن عصفور بعد نزال ونزاك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه
ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك الحديث
فينام الناس بنصب ينام عند الكسائى خاصة فحسبك مبتدا والحديث خبره والجملة متضمنة معنى
اكفف وعبر الموضح بنحو دون كفو لهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف فى اعرابه فقال المرادى
مبتدا وخبره محذوف اى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا
بلا خبر لانه فى معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان
النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر
لانها غير مشتقة ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما اى بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت
الفا لعدم مقتضى السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب
جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصارى وقولى كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدى او تستريحى فجزم تحمدى فى جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه فى معنى اثبتى
وقولى مصدر مبتدا خبره مكانك تحمدى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة
والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان ونحو قولهم اى العرب اتقى
الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر
فمعناهما الطلب اى ليتق وليفعل فلذلك جزم فى جوابهما والحق الفرا الترجى بالتمنى
فى نصب الفعل المقرون بالفا بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع
بالنصب فى جواب لعلى ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفا فى الرجا
نصب كنصب ما الى التمنى ينتسب ومذهب البصريين ان الترجى ليس له جواب منصوب
وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها فى توقع المرجو وتوقع
المرجو ملازم للتمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب الفرا ومن
وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف
خمسة ايضا محصورة اذا اطلقت احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض
منفى ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه فى النظم بقوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا
نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت فى لنسلم واظهرت

قد يفرق بين صاحب الكوفيين ... اسم فعل العامل الذى فان ... مع الكن الاسم ... بلا ... ذلك بنقل عن الكسائى ه

فى اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهاران بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها
عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كى وان
تعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهارها وكى بعدها فيحصل للتاوى لان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها
غير ناصبة ودخلت تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد
وهى الزايدة نحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضماران
كما مر حكمه وتعليله وان قرن بلا نافية او زايدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما
لام كى ولام لا من غير ادغام وهو ثقيل فى الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم
اظهاران نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون فى لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل
الكتاب بادغام النون فى لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار
وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كى ولام
العاقبة ولام التاكيد والاحرف الاربعة الباقية من الاحرف الخمسة التى تضمران بعدها جوازا
او والواو والفا وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس فى تاويل الفعل وهو نوعان
مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المرى ولولا رجال من رزام اعزة وال سبيع
واسوء علقما فاسوء معطوف على رجال وهو ليس فى تاويل الفعل ورزام حى من سبيع والمصدر
نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب
باضماران بعد او والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس فى تاويل الفعل وقوله
وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن ابى سفيان رضى الله عنه وام ابنه يزيد
ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهى
والفعل فى تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى ولبس
بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارياح فيه احب الى من قصر منيف وفى بعض النسخ
للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح فى شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر
فارضيه ما كنت اوثرت اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفا وان
وارضى فى تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاى اياه وتوقع ليس
فى تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناه فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب
بكسر التا المثناه فوق وسكون الرا وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى ولد فيه فيساويه فى سنه
والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وارضاؤه ما اثرت الشاعر المساوى لغيره فى السن على
المساوى له فى سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمى انى وقتلى سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان والفعل
فى تاويل مصدر معطوف على قتلى والتقدير وقتلى سليكا ثم عقلى اياه وقتلى ليس فى تاويل
الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان
البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء لترد معه وقيل المراد بالثور
الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء
فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح
بقوله ليس فى تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه فى تاويل الفعل نحو قوله

الطاير فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طاير في تاويل الفعل
وآل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفا لم تحتج لرابط والذباب خبر المبتدا
وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اى الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفا والواو واو حالتين حالة يجب اضمار ان بعدهن وحالة
يجوز فيجب اذا كانت الفا للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او
الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص فعل عطف من التاويل بالفعل وان لم تشاركهن في الجواز
دونه الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان
ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة
وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جوازه الا شاذا وهي
في ذلك على ضربين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقولهم
تسمع بالمعيدي خير من تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من
تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويدل له
وان اشهد والثاني كقول عامر الطائي ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله بالنصب
وقولهم خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيد
مغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب بحذف ان فيهن وليس معها
ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه اشارة الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن
وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل
مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز
حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت فصل وجازم الفعل
نوعان جازم فعل واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك
بالله او دعا نحو لا تواخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعا من الادنى والا
لتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين
للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها
مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى
ضمير المتكلم ومعناه ان النهي هنا اقيم فيه المسبب مقام السبب اى لا يكن ربرب فاعرفه والربرب
براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حورا
من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا
واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات حال من
ربرب بالوصف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شي اخره والاكوار جمع كور بضم
الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق
فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها
وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا

له

له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين
المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن ويعني به معا
وية رضي الله عنه ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان
المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا تخرجني ولا تخرجنا
احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو بتا الغيبة الى المبدو
بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما
ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح ويصحب فعل

من التفصيل صح

المخاطب والغايب كثيرا وقد يصحب فعل المتكلم ممنوعا بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم
يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل
وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية
والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام
الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليقم فالا
مر من الاعلى والدعا من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة
والمبدو بالنون حال كونهما مبنيان للفاعل قليل لانه يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا
فلاصل لكم اى لاجلكم والفا زايدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان
بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف اليا وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل
الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان
وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور
جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغنا عن هذا
وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقم واصل لام الطلب السكون لان الا
صل عدم لكن منع منه انها قد تكون في الابتدا والابتدا بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند
سليم فاذا دخل عليها الواو والفا وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما
اختها ويشتركان في امور من الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي
وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه
ويقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لا انه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا
لابي موسى ونسبه الى سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما
بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو وما
يليه منفية لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد
بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال
وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها
نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله
هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا
انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم

لم يجز انقطاعه جاز ان يقال في لم لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع
في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم
يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها
كقاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد
قد كقوله وكان قد فاما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الزهري احفظ وديعتك التي استو
دعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل فضرورة والاعارب يروى بالعين المهملة
والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها
نحو ولما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى
الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل وكم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد
للتوقع قاله قالم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع
بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها
التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض ان
المصدرية فتجزم بان وتنصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع الفعل بعدها كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال العلم اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا
والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو
احدى عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو
إنْ بكسر الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها
حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم معناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج
والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخولها ما كانت
اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضي فصارت
للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها
كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخلت عليه لم انقلب زمانه الى المضي
مع بقاء ذاته على اصلها واسم باتفاق وهو مَنْ بفتح الميم وما ومتى واي وايّنَ وايّانَ وانّى
وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله
تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة
اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تصودوا نعد وانما
تقيا الجزء والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به
والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط
وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع
للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو
اني تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين انواع
الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ابهامها بينهم افهم معه من باب من وفي اي
الدواب تركب اركبه من باب ما وفي اي يوم تصم اصمه من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب

ولم

ابن

أين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا
لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء المضمون الشرط والى ذلك
اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وهم من قوله
وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور
والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب
واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما
ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط
والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش
وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا
القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف
وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم
على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا
من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان
عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في
حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر ما احسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع
فكانه قال من يرد نزد ولبس مثل قولك ان اتيتني اتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك
فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور
بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم
لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب ونحو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب
ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والاية وخرجهما على الاكثرين اذ خصوا هذا
النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا
العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته
بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحصل من
قول النظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال
فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في
ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحد مختلف فيه وهو ان يكون الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الاية والحديث ورفع الجواب المسبوق بماض
مضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا
حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب
مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسغبة مصدر سال
يقال سأله سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة

حذف خبره اى

الجماعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا
لاغايب مالى ولا عندى حرمان على احد لاحتمال انت وغلوان لم تقم اقم برفع اقم لان مجزوم
لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضى ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه
بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذويب الهذلى فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من يأتها
لا يضيرها برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان فى الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدركم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب
وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير او اضمار الفا والاول عنده اولى ان تقدم على
الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفا
فيهما لان ما يحل محلا يمكن ان يكون له لا يوى به غيره وهذه الترجيحات ضعيفات لان التقديم والتا
خير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة
لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء فى غير القول مختصة بالضرورة فصل
يشترط فى الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماض المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس و
قمت واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت انى كنت قلته والثانى ان لا
يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس
والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف التنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا
بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفى غير لم ولا فلا يجوز
ان لما تقم ولا ان لن تقم واذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصلح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ
دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز
اقترانه بها وينقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه
فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف
وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما شرط فان الفا يجب فيه لتربطه بشرطه لان الجزم
الحاصل به الربط مفقود والبيّن على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للمعنى كذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك
وذلك المتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير فهو
مبتدا وقدير خبره وعلى كل شىء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها
عليها قلت قد مضى فى بابها ان عملها فى الظرف وعدينا لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع
التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى وقس عليه بقية انواع الطلب
من النهى والدعا ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى ولم
نطيل بامثلتها فالمذكى بنال بالمثال الواحد ما لا ينيله الغبى بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة
اسمية طلبية فى ان واحد وقد اجتمعا فى قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده
فجملة من ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية
وهى مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له او بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر
الموصول والجملة جواب الشرط والتى فعلها ماضى المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
قاله الموضح فى شرح الشذور وقال الشاطبى هو على اضمار قد اى فقد صدقت والتى فعلها
فعلها جامد نحو ان ترنى انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربى ان يؤتينى خيرا من جنتك

او

او مقرونا بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له
اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
او ما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر او اشكى ان تقم فان اقوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع
الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفى او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية
والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين
وسوف وقد تحذف الفا فى الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابى بن كعب لما ساله عن اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخارى او من الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن
حسان رضى الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله
يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وبرد
بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما
اراد فسيلفى بالفاء اى سيوجد من الغى بمعنى وكيف والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن
بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغنى اذا الفجائية عن الفاء فى الربط
لانها اشبهت الفاء فى كونها لا يبتدا بها ولا تقع بعد الا ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها
اذا كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا
الشرطية لانها تشبهه ان فى كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونه بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا
الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشرى اذا هذه هى الفجائية وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفا فاذا جاءت الفا معها
تعاونا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هى شاخصة او فهى شاخصة كان سديدا انتهى
والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاه فصل
واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او الواو
فللجزم بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة
ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الوا
قع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشا بالرفع على الاستيناف
وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابن جبير والاعرج وحميد فى غير
السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا ومنه ينبنى اى بالرفع والنصب والجزم ايضا قوله
تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فالرفع على الاستيناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم
مع اليا والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادى له وبه قرا الكسائى وحمزة
مع اليا والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو فتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرو
ن بالفا او بالواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على
الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو واليه اشار
الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح

لاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني او تحدثني احدثك
بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مع ثم كما في قوله ومن يقترب منا ويخضع
نؤويه ولا يخشى ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد
المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ونقصه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا
من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر
لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها
قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك
بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمن
وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم تثبت البصريون بها حكما لندورها
فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة
بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امراة جميلة
فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه
وابقى جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا
فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به
اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا انص في الجواز والثاني نحو وان امراة خافت
فحذف الشرط مع انتفاء اقترانه ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر
القهر والظنة بكسر المثلثة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز
حذف ما علم من جواب شرط ماض وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا
الاية وتمامها قوله بعد في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف
جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى
ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها
باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها
فسوف تصادفه اينما اي اينما ذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله
عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان
جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه
ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا اصطلاحا اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء
نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو اقوم ان قمت والجواب
في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين
لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل
التالي للاداة ماضيا بل تلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا
اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما المنفية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان
الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون

والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء قد تدخل
على المنفي بلم واجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم
وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل
على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد
التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المنوي يتاخر حتى لا يصح
فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط
ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية
وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون بمثله جواب قسم سابق على
الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط
محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر
عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل
انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة
الاعتناء بالمتقدم منهما والى ذلك الاشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم
جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدم عليهما ذو خبر جاز
جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف
ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان
يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط
تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل
الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم
فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر لان سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها
بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم
كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا
نحو والله ان قام زيد اقم خلافا له اي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم
شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين
سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شماليا فمحمول عند البصريين على ضرورة او اللام في لئن
زائدة لا موطئة للقسم وهذه الابيات قالتها امراة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا
او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم
ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين
واجازه بقية الكوفيين قياسا واحتج بقوله في غير الضرورة وربما جاء في الشعر كقوله
لئن بك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع
غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف
فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب
لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب

لا احدهما لانه او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف
بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما
والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بابنا المفعول
مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط
فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط
نحو ان قام زيد يقوم فصل في اوجه لو وللو ثلاثة اوجه وضعفها فتكون ستة احدها
ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
في الماضي والمضارع بعد ودّ نحو ودّوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود نحو يود احدكم لو
يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة بالقاف والياء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدية
تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك لو
مننت وربما منّ الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم
اباها انه كان يقرأ الحجج على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقيا
صرة يريد بذلك اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من جملة ابيات
انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا
والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب
او شدته او سورته او اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه اذا اغاظه فهو توكيد
للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن
مالك وذهب الاكثرون على المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب
لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من
التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها
وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت
ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع خلص
للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي
تعليق الجواب على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح
كقوله وهو قيس ابن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون
رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش
ويطرب فلو للتعليق شرط ولظل جوابه والاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك
بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن
القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام
البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشا
شة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة لسرور او لحزن بكسر اللام متعلق بيطرب ومتعلق يطرب
محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو للتعليق
في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش

الذين

الذين لو تركوا ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب
للاوصيا وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب
وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق
كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو
قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني
بايات ومثال وشاهد فلينظر منه او تلاها مضارع خلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان ان الشرطية كذلك الوجه الثالث ان تكون
للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا الوجه هو اغلب اقسام
لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي
مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي ولهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد
السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان
الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى
الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال
الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها
اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع
الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما
مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها
سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله
في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ
منفية بلو ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت
فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم
ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
بالفعل كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي
وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء
السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب ضرورة لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما
المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء
وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد من لو نظرا الى الاصل فيها وان كان
القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فيجب ان يجاب
ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان لجواب لو
سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى
نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس
انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى

الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء
لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف
العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا
رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل
له وانما تدل لو على انتفاء الجواب ههنا من دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة
وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف
فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا
اللفظ الى رسول صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكونان لمساواة
كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي
من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع
ادون من حرمة النسب اذا كانت لو للتعليق في الماضي ووليها مضارع اول بالماضي والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اي لو اطاعوكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم
اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول
لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر
مبتدا اخبره ما بعده فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله
وهو المتلمس الطبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل
محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب
بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم
الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل
امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته
الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي
ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فقولي لو هو
اسم في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال
الفارسي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل
اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان
ويجوز ان يليها ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وموضعها عند الجميع
رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها
على المسند والمسند اليه [illegible] ثم قيل تقدير رفعه مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم
[illegible] فقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال
عليه ان فانها تعطي معنى التحقيق [illegible] قال النحاة الجميع ان الواقعة بعد لو الموصولة من كون ان وصلتها

في

في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا نحو لو انه ما ان في السماء نجما اي ما ثبت ان في السماء نجما ورجح
هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات
الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمتروك بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم
بقوله وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر ما يؤول
بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو
لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء
لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام
تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على
التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء
جعلناه اجاجا اي لو قته في المزن من عنبرنا خير وللفائدة في تاخير جعله حطاما وتقدم جعله اجاجا
تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده
من اللام وقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله ولو نعطى الخيار
لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب
ان توجيه ذلك قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسم
تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء
وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتدا لا الواقعة في جواب لو وهو
احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم مقدر صرح به ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة
اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى ان يكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة
اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وترد لو
في الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح الاتي الوجه الرابع
من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو ان لنا كرة فنكون نصب بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي
قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس
ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتعليل نحو
تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي
حرف شرط اي متضمن معنى شرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو
الشرط لزوم الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الخ
ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها
ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على
المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها او عطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم
الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضعه
نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب

الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى
قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه
الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك
مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا
طريق للخلق الى معرفته الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية
هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقوف على قوله
تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل
وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا
به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في
العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال
او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه
وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت
ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه
وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق
ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما
هو يعقوب دون اسحاق قاله العبري ومن تخلفه التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو
المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما غيره فهو ليس كذلك انتهى
واما الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال حرف يعطي الكلام فضل بالمعجمة اي زيادة
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ابن الكل التوكيد مستخرج
من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بهاذين
بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا تمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى
وهي نائبة عن اداة شرط وجملته وموضعها صالح لها وهي قائمة مقامهما لتضمنها
معنى الشرط وليست اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل
قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير سيبويه
السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما
يوجد شيء من موانع مقصد زيد جواب قيامها ثابت للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع
وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لا يفسرها باعتبار كلام معين
بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتخلص انها تفيد ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى
قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط
اذ المراد ... ان رمانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة
والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا الايكاد يستغني عنها الا مردفة باخرى
مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما حقا فانك

ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما تفيد مهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط
وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة والابد لها من فا تالية لتاليها نحو اما
زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فجعل الفا في صدر الجواب كما هي مع غير اما
من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لانه في صورة معطوف بلا معطوف
عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا
والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين
فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف
نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها
وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول بعد طرحه اي حذف استغنا عنه اي عن القول بالقول
فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول المحذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم
وقد تحذف الفاء في غير ذلك النحو المذكور كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال هذا البيت مما هجي به قديما بنو اسد
بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع
عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او في ندور نحو
قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفا
اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل في ذكر
وجهي لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما
لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي
من بعد سخطك في رضاك رجاء وبهذا ارد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض
وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول
الفرا وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الزواعي بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي
وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان
يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب
ذكره ان لم يعلم دليله والاجاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير
لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على
الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض بمهملة
ومعجمتين واليه اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض
طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها
للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويلتحق بهما في
افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين

ابو الفرج

وتخصيصها في الثالث نحو هلّا ضربت زيدا والّا اهنته وألا شتمته فيتادب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وهلّا الّا الا ولوما وليتها فعلا واما قوله فهلا نفس ليلي شفيعها فتقدير فهلا كان
هو اى الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك
الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا تلاعبها
وتلاعبك فبكرا معلق بفعل محذوف اى فهلا تزوجت بكرا او مظهر موخر عن حرف التحضيض
نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المعنى انها للتوبيخ واذ متعلقة
بقلتم وقلتم فعل مظهر موخر من تقدير وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اى هلا قلتم اذ سمعتموه
واليه اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر موخر هذا باب
الاخبار بالذي وفروعه التي والذين واللتان والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يصار
الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوية الحكم او لتشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة
في التصرف في الكلام ولذلك سماه بعضهم في الصدر الاول باب السبك اى سبك الحو وهي تسمية
قد يمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر
ونواسخهما وجميع المعمولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة
يقوى بها على التصرف في الكلام وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية
كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية
والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل
الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه
واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا في مكانه على حسبه في الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول ويكون
الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا
عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا
من قولك زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه
اربعة اعمال احدها ان تبتديه بموصول يكون في موضع رفع بالابتدا مطابق ذلك الموصول
لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتدا
العمل الثاني ان توخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل
الثالث ان ترفعه اى زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل مكانه اى مكان
زيد الاول الذي نقلته منه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق
زيد فالموصول الذي مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا
يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي
والعايد على كل منهما الى الموصول الضمير المرفوع على الابتدا الذي جعلته خلفا عن زيد
في اعرابه الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر
عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عايدها خلف معطي
التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اى
مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السوال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق
بالذي فظاهر هذا السوال ان زيدا المخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على وجوه احدها

لابن

ابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار
بالذي معبرا عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال
تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضايع بسجمة فهلة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك
ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة
وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه
انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حدّه او مونثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب
مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا
وفاق المثبت فتقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التا
من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبر وما بينهما
صلة وعايده ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك
بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره
وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين
بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها
ضمير الجمع المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة
بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعايدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان
ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكنك
الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل
الا في الضرورة وحينئذ اى حين اذ قدمته ووصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل
منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه
نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان
خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي
ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزمه ان يكون فايدة
الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخر عند الجمهور ونقل ابن
العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر
عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار انما يكون بالذي او احد فروعها من
التانيث والتثنية والجمع اشترط المخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير
لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لان الاخبار عنه
حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ابن عصفور تقدمه
تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا موخر وقال ابن الضايع بل ايهم
مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول
في جميع اسماء الاستفهام واسما الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على
القول بان له صدر الكلام لا تخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ازالة ما له الصدر عن صدريته وبيان
ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن
كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا
الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قايم الذي هو زيد قايم هو

ط هذا عين الثاني … فيما … الضايع

قائم هو فتزيل ماله صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضح
معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف
واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان
ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول قال في التسهيل الشرط ان يقبل الاسم
او خلفه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من قمت خبر عنها انها لا تتاخر ولكن
يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا
يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غايبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط
الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك
لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جا زيد اياه ضاحك والتي ملكت اياها
نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز
كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحو وهذا العبد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله
قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه ها هنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ
غيره فقال متوبا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش
والسمين واللفظ له قوله متوبا عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك
من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث
ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت
من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد
ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العايد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته
لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت
عنه لقلت الذي ضربته ٢ زيد هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان ٢ زيد م
متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الذي وهو الا خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا
بالفعل فتفصله واخرته نبه هذا الضمير المنفصل المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته
رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عايد وان قدرته عايدا على
الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عايدا عليهما اذ عود ضمير واحد على شيئين محال
هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فايدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ
لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهبة جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا
للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى او مذ او منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر
والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك
اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقول الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته
مذ او منذ يومين فلا تقول الذي ما رايته مذه او منذه يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن
ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنا عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك
لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون
صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز
الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلف غيره تقول في

الاخبار

الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقول في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم
قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من
عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله
لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير
المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال
محل الكريم لا يوصف به لكنه اذا اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل
ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه
برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المضاف
ومضافها ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل
ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو
خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقدمه واتصاله
بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد
قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاني
احد لانه لو قيل الذي ما جاني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي
وفاعل جاني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد ان نفي ضمير احد
مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في
جاني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا
الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب لا لواقع في مثل
اضرب زيدا فلا تقول في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة
للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين
ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد
وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول
ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان يكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى
جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزا نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول
الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزا كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى
جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار
لحصول الربط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول لا تنازع فيه من نحو ضربني وضربت
زيدا او نحو اكرمني واكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد و
عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني لاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب
زيد فتقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي
يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من
معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزا فجاز ذلك كجوازه في قولك الذي ان يطير الذباب يغضب زيد
الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترطا مشترطا اخر في هذه السبعة وثامنا اخر
وهو ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف

الصريح وان يكون الفعل متصرفا غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا تخبر بال عن زيد
من نحو ما زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد
ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم
عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا
بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد صيغ صلة منه لال فتخبر عن المفعول الذي
عن الفعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في قولك
وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن
المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف
الهاء من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فصل واذا رفعت
صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون
راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان الاول استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا
ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك
الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن
ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال المتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمسند في هذا
الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر خلفا عن ضمير المتكلم المؤخر
المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان
رفعت صلة ال ضميرا راجعا الى غير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا
جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن
ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن كل من ضميره اسما المثال المتقدم
تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن
العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها
انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا خبر عن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير
ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال خبر عن غير المتكلم
لان خبرها نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث
ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره فتقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني
زيد الضارب انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها
نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع
فيه على رأي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد
ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه
هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا اخبرت [illegible] لان الاول الثاني
لانه لا يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها
ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفسها نائبة عن الذي
فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تنفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف

على

على وصف هو صلة لال واتيت مكان تاء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل
وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد
كما ان فاعل المضروب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة
الترتيب الاصلي بان يأتي لكل من الموصولين بخبر يخصه بخبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار
عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا ووجهه انا اخبرنا
اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناها واخرناه ولو وضعنا ال الاولى على الضارب كما وضعنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان
الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان
تاء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال
لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك سئلت عن
الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه
الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث
ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متأخرة
واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فتأتي للوصف الاول بمفعول
يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التي فصلتها
ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي
نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني
بالهاء مكان تاء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هذا باب
العدد بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين والبعيدتين على السواء
كالاثنين فان حاشيتيه السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة
اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع
العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة [illegible]
[illegible] الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكم [illegible] مع المذكر
فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان
على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء
الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر والثلاثة واخواتها تجري على
عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث [illegible]
[illegible] قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت
التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات
كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر
لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكم واحد واثنين
انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين [illegible] لان قولك رجل
يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع
بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها

ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث
ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلقة فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف
نصف ستة وهي لا تنصرف لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد معدود ولم يذكر
في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وتحذفها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت
خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه
بست من شوال واما اذا قصد به معدود وذكر فلا يستفاد العدد والجنس الا من العدد
والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك
رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين وهما العدة والجنس جمعت
بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاثة اماء بالتاء مع المذكور وبعدمها
مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة
في الضد جرد فصل الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو
عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة
والالف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر
وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين
وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين
وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة
وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر وتمرة او اسم
جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط خفض بمن نحو
ثلاثة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وخمسة من الشجر غرستها وتسعة من الرهط
صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم
الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يحتاج هنا الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح
في الحواشي قلت ولكن اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد
وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه
ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد خفض مميز اسم الجنس والجمع
باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما
دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على
عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا
في [illegible] الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مونثة وانما
انث [illegible] النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس
كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم
جنس مخصوص بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن
واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن
عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع
فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني

القليل نحو رهط ونفر
[illegible] وذود [illegible]
وان كان مما يستعمل
صح

وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهى
وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر
التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما
تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث
العدد وان كان مونثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم
كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلاث من البط بترك التاء من ثلاث لانك تقول بط كثيرة
بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان في ضمير البقر
يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين لان البقر يجوز فيه التذكير والتانيث قال الله تعالى ان
البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع
ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث وهو البط وما فيه لغتان التذكير
والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر
كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث
يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مونثا ذكر فلذلك
تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام
بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بتركها اعتبارا
بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء كلام العرب على خلاف ذلك
وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مونثة ولا يعتبر حال الواحد حال
لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو
طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث
معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه
المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل
بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر
ابن ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس
فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهله قوله كاعبان ومعصر
اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك ليس
بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين
يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك
لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان العدد صفة منويا موصوفها فالمعتبر
في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد
وان كان مونثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف
مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو
واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء
او ثلاث ان قدرت الموصوف مؤنثا لان ربعات بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف بها
المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة لانها في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي
المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته ولهذا ترى العرب يقولون

٣ ثلاث [illegible]

ثلاثة دواب بالتاء قصد الذكور لان الدابة وهو لغة كلها يدب على الارض سمعه ولا
صار غلبت عليها الاسمية فلا يوصفها قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلاث دواب
ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال
ثلاثة خروجها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فعلى
جعل الدابة اسما فصل الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما
الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا
ليطابق العدد المعدود لوضعها ابنية القلة ليتطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله
والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتق
الجاري مجرى الجوامد وسبعة ابحر من الصفات وثمانية احمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة
وقد تخلف كل واحد من هذه الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في
مسئلتين احداهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ
واحد وذلك ان الماية ما يضاف للثلاثة وتسع ماية لان الماية وان افردت لفظا فهي جمع معنى
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وجه شذوذه ان الماية
اذا اجتمعت كان اقل جمعها ثلاث ماية وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع
التصحيح في مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات فان سما وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما
لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه واتباعه
والثانية ان يجاور بالمهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات
فانه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل جاور وسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن
تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احداهما ان يكون تكسير
الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعايد خلاف القياس كذا قال ابن مالك
وهو مبني على ان فعايل انما يطرد في المونث بالعلامة نحو رسالة ورسايل وان نحو عجايز حفظ
ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر
لي فان تكسير اية على آي جايز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال في
نظمه ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة
رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجلة فجمع رجل
بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك
منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فان جمع
قرء على اقرء شاذ لما سياتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل اقرء جمعا لقرء بالضم كان قياسا
والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع
بمعجمة ثم مهملة فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وافعال قياس فيه
لفعل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين الماية والالف
وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما ماية جلدة ونحو فلبث فيهم الف
سنة وانما كان حقهما ذلك لان الماية اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد

لانها

لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة
وهي تمييز مفرد ومخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه وقد تضاف الماية الى جمع قرا
الاخوان حمزة والكسائي ثلاث ماية سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه الماية
بالعشرة اذ كانت تفسير العشرات والعشرة تفسير الاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن نونه فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلاث ماية ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى
تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان
نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع ماية وتسع
سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف وماية
بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز الماية بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبيع الفزاري
اذا عاش الفتى مايتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد المايتين
قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والماية دينارا بالنصب ويؤيده
قول حذيفة رضي الله عنه ونحو ما بين الست ماية الى التسع ماية بالنصب فاجرى ال مع تصحيح
نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض ماية على زيادة ال او تقدير مضاف مماثل للمصحوب
ال وابدال ماية من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة
والرواية شاذة فصل فاذا تجاوزت العشرة جيء بكلمتين الاولى النيف بفتح
النون وتشديد الياء مكسورة وقد تخفف كريني واصله النيوف من ناف ينوف اذا زاد قال ابو زيد
وهو من الواحد فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العقد ما جاوز
العقد الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ
العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او الماية او الالوف وحكمها اى الكلمة
الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لها قبل ذا التركيب فاجريت الثلاثة من
التسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الاحد والاثنان على القياس
الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد
على الاصح كاشاح واكاف ولهذا ابقوا على الاصل في احد فقالوا واحد ولم يبقوا عليه في احدى
واتوا باحد واحدى مع التركيب دون واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة
الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء
الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف
وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنان واثنتين فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد
مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان
مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد وما
قالوا لا يدين بها لك والا ثماني للمذكر بالياء لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض ولك
اسكانها كالياء في معدي كرب ويجوز حذفها بشرط كسر النون لانها زائدة فتحذف وتبقى
الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء عباد فاتقون ونقل حذفها مع فتح النون لانها لما كانت تحذف في
الافراد الا مع الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب
والكلمة الثانية من الكلمتين العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير والتذكر

رجوعًا الى الاصل لئلا يجمع بين
والتانيث مع المونث فتجردهما من التاء مع المذكر وتثبتها مع المونث
بين علامتي تانيث وتبنيهما على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤهما
مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف
بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البنا
حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للخفة واذا انت العشرة مركبة فقد
سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة وكسرها في لغة اكثر تميم ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات
قاله في المفصل وقد تبين بما ذكرنا انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما
اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو
عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين
وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا
بدل من اليا وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان واما لان اثنان واثنتان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفين حقيقة بدليل حذف
النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسر عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل
خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع
عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الحكم قبل التركيب انتهى وتقول عندي احد
عشر عبدا بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله
واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتانيث
في التانيث استوى لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون
عبدا وثلاثون امة والمراد في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو
اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا
ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي
عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا لقال اثنتي عشرة
بتشديد الحاق العددان ولقيل اثنا عشر بتذكيرهما وتجردهما من علامة التانيث
لان سبط مذكر والاسباط واحد الاسباط مذكر فكان يجب الحكم التام عدده وزعم الناظم في شرح الكافية
ان اسباطا تمييز وانه لا حذف وان اسباطا مذكر وانما روعي حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بامم جمع امة
كما رعيه اي التانيث في شخوص فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره
بكاعبان ومعصر وهما مونثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم من الاية مخالف لقوله في شرح
التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية منه اثنتي عشرة مشكل على
قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد

تشبيهًا بناء ككتف وكسر وهي
الاقلون من بني تميم بمقتضيها

وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز
العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر
لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير
خلافه وذهب الفرا الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن
رضي الله عنه قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض ونحو ابو حيان على ان بني
مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله
ومميز واميز وامركبا بمثل ميز عشرين فسوينهما فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني
واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد
فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشر لانهما بعد
اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها
ولا كذلك الباقي وحينئذ عند البصريين بقا البنا في الجزءين كما كان يبقى مع التمييز وحكى
سيبويه الاعراب في الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنايه على الفتح كما في
بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع
عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة
الاولى لان تلك فتحة بنا وهذه فتحة اعراب قال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما
الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك اذ اي
وقد يفرق بين ما بناوه اصلي فلا يرد الى الاعراب وبين ما بناوه عارض بسبب التركيب فيرد
اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد
يعرب وحكي الوجه وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء
الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله ماحكى الاخفش انه سمع
من سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق
المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال
الثلاثة واعراب خمسه بحسب العوامل انشد الاخفش وهو نفيع بن طارق على ما قيل
كلف من عنايه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان لكلف ومفعوله
الاول مستتر فيه قايم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرور باضافة
ثماني اليها ولم تضف الى مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والعنا والشقوة
بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا
في الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس
نقل الاجماع بصحيح فصل يجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين
وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل الثلاثي المجرد والى
ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا
ثانيا ثالثا ورابعا الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد

الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب
لان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق وبيشتق من ذلك اذا اريد
بيد اك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق من المصدر قال في شرح التسهيل
به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر
وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشرة
وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرة التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت
عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما مادته الاثنين فانه موضوع وذكر
الحكم من اول الامر مختصا في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد والثاني اسم
الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة
اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال
بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا
قال النابغة الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى
وهي علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع
الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه فتقول
خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب
حينئذ اضافته الى اصله كما يجب اضافة البعض الى الكل كيد زيد قال الله تعالى
اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليها وقال الله
تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليهم وزعم
الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى
الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز ضارب زيد
بجر زيد ونصبه وذهب الناظم في التسهيل انه ذكر اي بجر ثاني فقط دون غيره وعلله في شرح
التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت
الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر
لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مما انفرد بنقله الجاه ثم هو ليس نصا في تثنيت
الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع
في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري
جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة
ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما
فوق فحكم جاعل له احكما فتقول رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة
بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو
سادسهم اي الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اي حين اذ كان بمعنى
مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام
او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما
من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثان واحد ولا ثاني

واحدا

واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني
واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما انه جاعل الا في
كاذ تسعة وعشرين فثلثتهم اي فصيرتهم ثلاثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا اي كانوا تسعة وثلاثين
فتسعتهم اي فصيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم
مفتوح العين لا مكسوره فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فانا مائتهم على افعلهم
وكذا كان فعلا انه وتسعا وتسعين فاه القيم فانا ممن ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح
ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فعشرتهم الى تسعة عشر وهم
عشرون وانا معشر ومتشعش قال وكذا الفعول يقال معشر ومثلث ومن المائة والف
ممي ومؤلف لانه فعلهما امائ وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد
الاتصاف بمعناه مقيدا بكونه حال كونه مع العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة
مع العشرة كما قيل على القياس حادي عشر بتأنيثهما على القياس ايضا وكذا
سبعة عشر التسعة من المذكر والمؤنث الجزء الاسمي منهما
بتذكيرها [illegible] بتأنيثهما وحيث استعمل الواحد والواحدة مع
العشرة ادي [illegible] وهو الواو الذي على الاصل وهو الدال
وتقول حادي وحادية اي الواو لان الواو اذا تطرفت اثر كسرة زائدة قلبت
ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك تقول حاديا اعلال قاض فتحذف الياء للتقاء الساكنين وهما
الياء والتنوين وكذا تقول حادية لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات
الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل
فلم يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله اي مع العشرة ليفيد
معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكر ولكن [illegible]
وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال
كون الوصف مركبا معها الثالث والرابع جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب
مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول
ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة
وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب
الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف التركيب الاول
استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب
وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين
ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا ولا عرب اسم الفاعل
فيه لعدم التركيب وقياس من اجاز الاستعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث
من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو
الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني ولا يجوز في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين
بقاء احدهما الا ان يزول التركيب لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما فيعرب الاول وهو الوصف
بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة
دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة

واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على
هذا الاستعمال الا بسماع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول
وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب
بن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني
فبقي البنا على حاله لنية الصدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى
ثم حذفها وبقي البنا على حاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا التباس على هذا الوجه لقلته
وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه لا يجوز بنا ومنها لحلول كل منهما محل المحذوف
من صاحبه فتقول جا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزءين على
الفتح في الاحوال الثلاثة وهذا مردود لانه لا دليل عليه حينئذ اي حين اذ بنيا على ان الجزءين
الاسمين منتزعان من تركيبين لا من تركيب واحد اذا اعرب الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين
منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث
وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني الا ذكرا منه في الكتابين المذكورين
الا انه يقتصر على التركيب الاول باقيا على حاله واختصره ذكر اي الناظم وابنه ان بعض العرب
يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والغرض بما قدمته من
الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول
انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب
الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال ابو حيان
انه باطل لانه يلبس بما اصله تركيبين ورده الموضح بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل
لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى
وعبارة الناظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشر معناه استغني
بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان بالعقد الفاظ
واليها يشير قول النظم وجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني الاتيان
عقد الاول والى يشير قول النظم او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف هذين ونيف
الثاني وبنا ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبنا عشر
مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله مع اي مع
العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فيكون بمعنى جاعل ولبس مسموع فتاتي ايضا بارجعة الفاظ
ويكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز
ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين
وتوقف [illegible] السماع بعدم الجواز [illegible] التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لانه عمل له
انما يتاتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين
هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العقد
ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس مع
ذلك الحذف للعشرة من الاول الا ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما لالالتباس
بما ليس اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزءين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه

ويزول

ويزول الالباس باعراب الاول ثم ذكر الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه السابع
وهو ان تستعمل مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ ويعطف عليه العقد
بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين
اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل العشرين
واخواتها مع النيف كذلك احكام وجوب تاخيرها عنه لان الافها بقية للاكثر طبعا ووجوب عطفها
عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع هذا باب
كنايات العدد وهي لا تتجاوز كم وكاي وكذا ولكل منها كلام تخصها وشرح يكشف حقيقة احدها
اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسال عن كمية
الشي والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة
امور احدها انهما كنايتان عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية الثاني كونهما
مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام
وفي الخبرية حرف التكثير الوضعي او بسبق الوضع او في الوضع على حرفين الثالث بناؤهما
على السكون وهو الاصل في البنا الرابع لزوم التصدير فكل منهما له الصدر في الكلام
الخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور احدها
ان كم الاستفهامية يميز بمنصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم
بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب واما افراده فلازم خلافا للكوفيين
فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور النحويين البصريين وما اوهم
الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة
مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس
بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفرا والزجاج والفارسي والثالث انه
يجوز جره بمضمر جوازا ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا
ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب
الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب
لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف ويميز الخبرية باضافتها
اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفرا على اضمار من لان كثر دخولها على
تمييز كم الخبرية جاز اضمارها لدلالة الحال عليها وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية
وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل [illegible] لان كم بمنزلة عدد مفرد بمنافاة تمييزه
تارة الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل الوجهين اجراء له
مجرى الضربين نحو كم رجال جاءوك كما يقال عشرة رجال جاءوك [illegible] كما يقال مائة
امراة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال والمعنى في الجمع حتى لا عى بعضهم ان الجمع على
نية الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو
كم قوم صدقوك والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر
الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان

سلعلكم كما يجوز رب غلمان ملكتهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول ولا يجوز في الاستفهامية كم عبدا اشتريته لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر
الثالث مما تختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه
مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه يستدعيه والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه
اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار تحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية
لانه منشئ والانشا لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما تختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن
بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام نحو كم رجال في الدار عشرون
بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى
الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلاثون فكم في موضع رفع بالابتدا ومالك خبره
عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام
ونمي معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه يروى قول الفرزدق
وهو همام بن غالب التميمي يهجو جريرا كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية مفردا
اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب تكون اي كم مبتدا وجملة
قد حلبت خبره وافرد الضمير حملا على لفظ كم او الثاني حلبت للجماعة لا فرادها في المعنى عمات وخالات
ويروى برفعهما على الابتدا لتخصيص المعطوف بوصفه بلك وبفدعا محذوفة مدلول
عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا
عليها بلك الاولى وقد حلبت خبر للعمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا لقيل قد حلبتا لا يراد
المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت والثاني حلبت على ارادة
الوحدة لا الجماعة عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة
من الفدع بفتح الدال والفا وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف او القدم
الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب
الايسر على راى ابي زيد والايمن على راى الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشرا وهي
الناقة التي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى علي كره مني لان على تستعمل
في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فمنزلة
كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البنا
[illegible] بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من
دابة لا تحمل رزقها [illegible] اطرد الياس بالرجا فكاين
[illegible] فالما بعد الهمزة على وزن فاعل من الم بالم اذا توجع منصوب
على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت
القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر نحو
لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين
تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح

وقيل

وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل
الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن
مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع
هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق
كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبنا والابهام
والافتقار الى التمييز جمع مفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب
فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة
فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا اثواب وكذا
اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال
الحوفي على البدل من ذا والثاني انها لا تلزم الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا
درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا
كذا وكذا لطفا به نسي الجهد اي والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب
تمييز ذين او به صل من تصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على
حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم
وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول
وفروعه من الوصف والفعل بانواعها نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون
ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجملة على ترتيب
اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب
اذا كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا
يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جا زيد بالجر واردت حكايته كلا قلت قال
فلان جا زيد بالرفع ولكنه خفض زيد التنبيه بالاسناد اي على لحنه والا لتوهم انه نطق به
على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جا زيد بالجر مراعاة للفظ وحكاية المفرد
في غير الاستفهام شاذ كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا
وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما
يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقة قاله الزجاجي
في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي
الله عنهم فلان ابن ابو فلان بالواو كانه قيل فلان ابن المقول له ابو فلان فالمختار عند الحفاظ
ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو
تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو [illegible] احدهما ان
انه حكى وقراته بالياء [illegible] ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يغفل ان يكون
وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد بعد الا
ستفهام [illegible] مذكورة والسوال [illegible] او بمن حكي في لفظه [illegible]
[illegible] نكرة [illegible] وتانيث وافراد [illegible]
حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به نحو [illegible]
رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا واية في حكاية امراة [illegible]

ع قال ابن الناظم انها كناية عن العدد الكثير [illegible] والاول [illegible]

لا تخرج عن صفة التوسط المتوسط من الحكاية فانه لم يحك فيه لفظ المتكلم ولم يورده حسب ما اورده

بالتثنية في حكاية غلامين واينين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية
بنات وقولنا في التثنية او صالحة لو صفها بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في
حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين
وقولنا في الجمع السالم او صالح لو صفه به ليشمل مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول
ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة
فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وفرع على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور
واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة مع في موضع رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سوالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل
فقيل اي فاي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستفهام يزيل الصدر
فكانك اعدت ما قاله السايل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل موخرا توكيدا
قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتصاحب كونها مبتدا او الخبر محذوف
تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سالت
بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية
او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت وباي مررت
وعند الكوفيين ضمها وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول
في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما ذكر
وتابينا لها تقدم من الامثلة الا انه بينهما فرق من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة
في السوال عن العاقل وغيره كقولك في من قال رايت رجلا اي اي وعن غيره كقول
القايل رايت حمارا او حمارين اي ايا او ايين او حمرا او ايات ومن خاصة بالسوال
عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف والوصل يقال لمن جاني
رجلان تقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن جاني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا
بالسكون وبطلت الحكاية لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري
فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والقياس من انتم فنادر في الشعر
وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا وهو عنده
مغرب كان يجمع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد
في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى
الكوفيون انه سمع من يقول منو انت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا قياس
عليه خلافا للكوفيين ويحتمل انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومن منا لمن قال ضرب
رجل رجلا حكاه عن سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدر يته واعرب احدهما
فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاها في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه
وفي هذا البيت شذوذات اخرى احدها انه حكى النكرة في اتو اد هو معرفة وليس وجه
شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا
بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلام وكونه

تمييزا

تمييزا اي من جهة ظلامكم والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في
قصيدة حائيه منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي انه لا يصح ان
يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم يحصل في ظلام او في صباح وانما المراد انهم يعم ظلامهم وصباحهم انتهى
الفرق الثالث ان ايا يحكى بها حركات الاعراب بنوعيها فتقول في حكاية المفرد المرفوع
ايٌّ وفي حكاية المنصوب ايًّا وفي حكاية المجرور ايٍّ ومن يحكى بها الاعراب بالحركات في حكاية المفرد
المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسوول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث
والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسا منو وفي الجميع
وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشات من حركات الاشباع وان
الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف
اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وجهلا خاصة
وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب
فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم
الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده
ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف
عوض من لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها
الفرق الرابع ما قبل تا التانيث في اي واجب الفتح تقول ايه وايتان كما تقول
ايه وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون
وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والاوجه
الفتح والاسكان في التثنية وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث
لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها التانيث والقول
بانها في اية التانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه
متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وكذلك في التثنية وتقول في حكاية
الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاني
امراة ورجل فانك تقول من ومنه تطلق العلا
امراة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة فانك تقول من ومنه
اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاني رجال ونساء فقلت
من ومنات فاذا قال مررت بفرسين ورجل قلت ما ومني واذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل
جعلت السوال بما لا يعقل باي وعن من يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا
واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا
ما شبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله او
فان كان المسوول عنه نكرة فقال وان كان المسوول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من
التوابع الخمسة واداة السوال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه
فيقولون من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالضم لمن قال مررت بزيد فالفتحة
والكسرة للحكاية والرفع في موضعها مقدر وكان الوانع احد من مبتدا خبره من عند الجمهور او

خبر مبتدا و من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وشرط العلم نحو اي زيد لان اداة السؤال غيرمن ونحو ومن زيد بالعاطف الداخل على من ونحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شدقم لانتفاء العقل ونحو من زيد الفاضل لوجود التابع ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم نحو رايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا او الخبر قال ابن الضايع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا بابطاله عن الحكاية واستغنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشي واحد واستثني عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا ينافي الا بالحكاية واما شرط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول صار من جملة عنه هو الاول فلم يحتج الى الحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن

هذا باب التانيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما تا محركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما كقائمة وهاربة وتبدل في الوقف ها فلذلك رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت ونعمت واما الف مقصورة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتنقلب همزة كحمرا هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة للتانيث ... الالف المقصورة والممدودة مختصتان بالاسما الظاهرة والى ذلك اشار الناظم بقوله علامة التانيث تا او الف ... فلا يقال حبلاه واما علقاة فالالف مع وجود التا للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد تنوي اسما المؤنث تا مقدرة ويستدل لها بالتصغير ... او بالفعل نحو حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالنار

قال الرضي انتفائها ...

الياء على ... فجهنم مؤنث بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه ونحو في تصغير عين واذن عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة والتصغير يرد الاشيا الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او بشبوتها في فعلها ... والتصغير ... بدليل تانيث فعلها او بسقوطها في عدد مذكر ... وهو جيد الارقط ... وهي في جمع ... ونحو ثلاث اذن واصبع فاذن جمع ... وهي مؤنثة بدليل سقوط التا من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

فصل الغالب في التا ان يكن للفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطالق فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التا فقيل حائضة وطالقة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطالق بمعنى ذات اهلية للحيض والطلاق ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التا لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي واحترز من فعول بمعنى مفعول وبما كانت اصل بخيا اصله بغويا اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا ثم ادغم اليا في اليا ولو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التا وقال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الابنية بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قال الموضع ... ما ... من الملل بمعنى ماله وقد لحقت التا ... ليست للوصل وانما هي ... دخولها في المذكر نحو رجل ملولة وامراة ملولة ... وشذ ... لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة لانه عكسه وهو حمل صديقة على عدوة في قوله ... وانت صديقي والفتيان صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعولا بمعنى مفعول لحقته التا الفاصلة جاز نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين القصدين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم ... جديدة بالتا فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التا فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التا الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل ... بمعنى مفعول ... من ... ياتي على فعيل اطرادا ... بخلافه بمعنى مفعول ... مررت بقتيلة ... بالمذكر لانه لم يذكر الموصوف ... الماموك معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم نحو رجل مهذار وامراة مهذار اي كثيرة الهذر بالذال المهملة ... بالقاف والنون من الايقان وهو عدم التردد يقال رجل ميقان اي لا يسمع شيئا الا ايقنه وامراة ميقانة وانما لم تدخل التا الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل وانه ... المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر ... امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة ... امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا يثنيه شي عما يريده ويهواه من شجاعته

ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة
عدم لحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم
بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاث وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس
الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي لفصل
الجنس من واحده نحو جباة وجبء بفتح الجيم وسكون الموحده بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماه
بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة مخرج
لسيارة وسيارة فانهما جمعا سيار وسيار امن اسما الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت
سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي
التا لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنه وقد تكون التا لازمة فيما
يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتد له من الرجال والنسا لا بالطويل ولا بالقصير
وتاتي التا عوضا من فاء كعدة واصلها وعد فكسر الواو فكرهوا ابتدا الكلمة بواو مكسورة
فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التا في غير محل المعوض منه لانتفاء التانيث
لا تقع صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة او من لام كسنه واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع
بالالف والتا سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء
لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التا في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زايد
لمعنى وهو يا النسب كاشعثي واشاعثه وازرقي وازارقه ومهلبي ومهالبه نسبة الى اشعث
وازرق ومهلب فالتا في هذين عوض من يا النسب الا ترى انها لا تجتمعان وانما يقال الاشعثون
والاشاعثه وكذا الباقي او عوضا من حرف زايد لغير معنى وهو يا مفاعيل كزنديق وزنادقه
فالتا عوض من يا زناديق فاذا جي بالياء لم يجا بالتا بل يقال زناديق فاليا والتا متعاقبان هنا
قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر و
تاتي التا للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسما الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون
الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التا
في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان المعرب اذا استعملت
الاعجمي خالفت بين الفاظه فتغلط عليه والاخلال وتاتي التا للمبالغة في الوصف كراويه
لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتاكيدها
اي المبالغة الحاصلة بغير التا كنسابة وذلك لان فعالا لا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت
عليه التا افادت تاكيد المبالغة لان التا للمبالغة وتاتي التا لتاكيد التانيث كنعجة لان افراد العلم
باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول
التا فيه لتاكيد التانيث فصل [illegible] الف التانيث المقصورة والممدودة
اوزان نادرة [illegible] لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في
الاستعمال وتقدم ان المقصورة اصل للممدودة في اولي بابها لا ينصرف فلذلك قدمها
فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كارنى بالراء
المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادعى وشعبى
بمعجمة فمهملة فموحدة اسما لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابالك
واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه اربى بالنون اسما لجب

من البقل

من البقل [illegible] وجنفى بالجيم والنون والفا اسم لموضع ومعجبى بالجيم والعين المهملة والبا الموحدة
اسما لعظام النمل اي كبارها جمع عظيم لا عظم والمل وبه كبار النمل [illegible]
قاله القالي ورحى بالراء والحاء المهملتين والبا الموحده لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال
ابو علي الفارسي هي مقصورة خلافا لابن جني في القد وقد تبين من عدم اشتهارها ذكر ان
عد الناظم [illegible] لا انها من الاوزان النادرة قال خطاب المارد
انها نادرة الوزن الثاني فعلى [illegible] بالبا الموحدة اسما
لنبت قاله الجوهري يقال ابهت الارض كثر بها اهما [illegible] لا مذكر لها [illegible]
انثى الاطول [illegible] مصدر رجع الوزن الثالث فعلى [illegible]
[illegible] بالطاء المهملة [illegible]
بينهما يا مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا قيل منه الوزن [illegible]
[illegible] وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا [illegible] جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدر
[illegible] مصدر دعا [illegible] وسيفى مونث سكران [illegible] للطويل [illegible]
[illegible] مبنيات على الصرف وعدمه فمن صرف قدر
الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم
مارطاء مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت
الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والرا المهملة
وسمانى بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين [illegible]
للتانيث [illegible] بفتح الهاء من صاحب الصحاح [illegible]
ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى [illegible]
[illegible] المهملة الباطل والكذب والهوا بين السما والارض الوزن السابع فعلى [illegible]
[illegible] مهملات وموحدة ودفقى بالدال والفا والقاف
[illegible] فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن
فعلى [illegible] مصدر ذكر ذكرا وذكرى حاق فيه
كلمات فيها عد الف التانيث [illegible] بالحاء المهملة والجيم [illegible]
[illegible] والراء والباء الموحدة [illegible]
[illegible] وذلك معلوم من عدم الاتيان معها بالها
ولكن تؤكد تاكيد الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله [illegible]
وثانيه مثلثتين بينهما يا مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشي اذا حض عليه [illegible]
المعجمة والفا الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت [illegible]
[illegible] وقياسه القصر كما نقل به في التسهيل الوزن العاشر
فعلى [illegible] بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث
الكاف والفا والكفرى [illegible] اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفر اي يستر
والشيا ويحمله للطلع [illegible] والانه يحمله للطلع حيث يشقق قال القالي والاول هو الصحيح
لان الاشتقاق يدل عليه [illegible] بذالين معجمتين وراء بين مهملتين [illegible]
في الاول وبا موحده في الثاني وهما [illegible] وقال ابن ولاد البذرى بالذال

المعجم [illegible] الباطل الوزن الحادى عشر [illegible] بضم اوله وفتح ثانيه [illegible]
بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسماً [illegible] يقال وقعوا فى خليطى اى اختلط عليهم
امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما [illegible] الوزن الثانى عشر
[illegible] بالضاد المعجمة والقاف والدال المهملة [illegible]
[illegible] مبالاة على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين [illegible]
كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة [illegible]
[illegible] وجودها فى اوزان الممدودة فالاول كما فى [illegible] بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة
قرية الحبشى ومنها فى اول رعدتها الحافى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى [illegible]
بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخور الثالث كما فى [illegible] بضم
الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم تحفظ بالدغيرة يقال هو عالم بدخيلا امورك
اى بباطنها [illegible] اوزان الممدودة [illegible] وزنا [illegible]
[illegible] مضمور رغيب بالراء المهملة والغين المعجمة [illegible]
[illegible] والويمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال ابو زيد هو
المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وانكه تلك النهار امتلت الليل والمطل تتابع المطر [illegible]
[illegible] بالطاء والهاء المهملتين والفاء وينناق للغاية بالموحدة فيقال طرفا
الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفى القاموس انها اربعة اصناف منها
الاثل الواحدة طرفاة وطرفه وفى الصحاح قال سيبويه واحده وجمع [illegible] الوزن [illegible]
[illegible] بفتح
الباء وكسرها وضمها [illegible] الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفى تخشية التسهيل لفظ
مؤنث اسم اليوم اربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها
موضع والوزن [illegible] بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه [illegible] اسما [illegible]
الوزن [illegible] بقاف وصاد مهملتين اسما [illegible]
الوزن السابع [illegible] بقاف فراء فصاد مهملة لوقع من القعود
يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه وامس الارض اليته الوزن [illegible]
[illegible] العاشر الحوم حكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن
[illegible] بالقاف والصاد والعين المهملتين اسماً [illegible]
[illegible] وهو حيوان فوق الفار [illegible] الزرافة وجمعها
[illegible] ايضا [illegible] الوزن [illegible] وسكون الثانى [illegible]
بمعنى التكبر الوزن [illegible] بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ [illegible]
وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى [illegible]
[illegible] بالباء الموحدة والواو والسين المهملتين بمعنى [illegible] يقال [illegible]
[illegible] اى اى الناس هو [illegible] بالموحدة والواو المهملة بمعنى [illegible]
يتركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة [illegible] وشدته يقال وقع
فى براكاء الامر وبراكاء القتال اى فى شدته قال بشر بن ابى خازم ولا ينجى من الغمرات
الا براكاء القتال او الفرار قاله الغانى الوزن [illegible]

[illegible]

بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة
ونحو خليطى [illegible] على وزن فعيلى

[illegible] خلشين ورابن مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول [illegible]
المهملة قال الفاى [illegible] ممدود وهو اطيب التمر [illegible] وقال ابو الجراح [illegible]
[illegible] الوزن [illegible]
والقاف [illegible] بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن [illegible] بالدال المهملة والباء الموحدة
[illegible] بالخاء المعجمة والقاف اسما [illegible]
[illegible] كما هو الغالب فى نسخ ابن الناظم ونصه [illegible] وفى بعض نسخ الشرح [illegible]
[illegible] بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما [illegible] اسم مكان
فى الصحاح فى مادة القاف ولم يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس [illegible] بالقاف والراء اسما موضع ذكره
فى مادة [illegible] فى فصل القاف وقول الجوهرى
لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة [illegible] وقد جمع الجوهرى [illegible] موضع باليمامة
من اوزان الممدودة [illegible] لا نه وزن نادر جدا [illegible]
[illegible] لا من جيده [illegible]
[illegible] فذكره فيما يختص بالمشكل الوزن [illegible]
[illegible] بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب يحلو [illegible]
وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا النبت وايضا الذهب الوزن [illegible]
[illegible] بضم اوله وفتح ثانيه [illegible] بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر [illegible]

هذا باب
المقصور والممدود

[illegible] المقصور هو الاسم المتمكن الذى حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا
[illegible] اذا رأيت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذى اخره همزة بعد الف زائدة
[illegible] اعلاف او لا وشاة فلا يسمى ممدودا [illegible]
[illegible] اعتنى اللغويون بها حتى [illegible]
[illegible] ليرجع اليه [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] ما قبل اخره قياسا [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible] اذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر [illegible]
[illegible] بكسر العين [illegible] بالجيم [illegible]
نظيرها من الصحيح الاخر [illegible] وبطر بطرا [illegible] وفتح ما قبل اخرها واجب
مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين [illegible]
لسيبويه والغرا [illegible] الغين المعجمة المفتوحة [illegible] بكسر الراء [illegible]
وفى الصحاح فى فصل الغين المعجمة والواو غرى بالشئ اى اولع به والاسم الغرا بالفتح
والمد [illegible] للكثير [illegible] وعدتها مدا مع [illegible] هذا
قول ابن عصفور [illegible] عن خالد بن كلثوم
[illegible] اى بيت كثير المتقدم [illegible]
[illegible] بالكسر لم نظيره من الصحيح
يجب قبل اخره الف [illegible] ثم قال ابو عبيدة [illegible] بالشئ
[illegible] ابو عبيدة والجوهرى [illegible]
[illegible] بضم النون وتشديد الباء اى كثيرة شابعة [illegible] رواية حفل بضم الحاء المهملة

وتشديد الفاء سقاية ولا يبعد عندك ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر للاغرا واللام
وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وقال استشهد
بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغرا بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغرا بالكسر والمد
مصدر غاريت واختلفوا في الغرا في بيت كثير فابن عصفور زعم انه بالفتح والمد وابو عبيدة
يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد [illegible]
[illegible] بالفا والرا
الكذب [illegible] بالرا الحركات [illegible] الصحيح بكسر القاف فيهما [illegible]
[illegible] بالدال
المهملة الصور المنقوشة في الحائط ويطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه
[illegible] بالدال المهملة الساكنة [illegible] بالزاى المضمومة وسكون الوحدة
الحقيرة نحو الاسد [illegible] بالقاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح
[illegible] بضم الحا والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعل وفعل
في جمع ما كفعلة وفعلة [illegible] من الرباعي
وحنتوف الخماسي [illegible] من السداسي فان نظيره من الصحيح [illegible]
[illegible] بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني المعتل بالالف [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف [illegible]
[illegible] بسكون الفا وفتح العين او افعل بكسر الفا وسكون العين [illegible]
فالاول [illegible] الثاني نحو ارتأى ارتآء قال الجوهري ارتأى افتعل من الراى والتد
بير انتهى والاصل ارتاى ارتنيا يا قلبت اليا في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة [illegible]
والى ذلك اشار الناظم بقوله لمصدر الفعل الذي قد بدا بهمز وصل كارعوى
وكارتاى فان نظير ذلك اى نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح [illegible]
نظير ما كان مصدرا لفعل اوله همزة وصل من الصحيح [illegible] فانه
من افتعل [illegible] فانه من استفعل [illegible]
[illegible] فيه قبل الاخر واو او ياء فالاول [illegible] والثاني نحو
[illegible] والاصل كسلو ورداى فان نظيرهما من الصحيح [illegible]
[illegible] اعدت اجل ان افعلة منها ان تكون جمعا للممدود والا تكون جمعا
للمقصور [illegible] جمع رحى من الناى [illegible] جمع قفى من الوادي
[illegible] والرحى الطاحون مؤنثة والقفا
مؤخر العنق يذكر ويؤنث [illegible] وهو عمرو بن عثمان التيمي
[illegible] لا يجمعوا الحطب من ظاماتها الطينا [illegible]
[illegible] ليس بمنكورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول [illegible] بالقصر [illegible] بالمد
[illegible] بالجيم [illegible] المدود [illegible] فانه يه على هذا جمع الجمع وهذا
القول [illegible] ولو جمع لنقل والاشم متفق فالمقدم كذلك

ومنها

ومنها ان يكون مصدر الفعل [illegible] حالكونه [illegible]
المثلثة اوله او فتح ثانيها وباعجامه والرغاء صوت ذات الخف والثغاء صوت الشاة بضم الراء المهملة
والمعجمة [illegible] من الصحيح الصراخ او [illegible] الشاة من الشا
[illegible] من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره را مهملة زاد في القاموس فتح الدال قال وهو
شبه الدوار يأخذ في الراس [illegible] بضم الزاى القسم الثالث [illegible] من الصحيح
[illegible]
[illegible] بكسر الحاء المهملة وبالجيم [illegible]
بها بين الحسن والقبيح [illegible] وهو صغير بجاز
[illegible] بالشين
المعجمة [illegible] بكسر الحاء المهملة [illegible] بالنون والعين المهملة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا
بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه
[illegible] وان يحتى ظهورد ودبر فقصر صغيا
للضرورة وجواب الشرط محذوف اى لا بد منه و يحتى من حنى ظهره اذا احدودب
والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال المهملة وكسر
الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرا ودبورا اذا عقر ظهره [illegible] فهم مثل الناس
الذى يعرفونه [illegible] فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود
واراد ان هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يعرفونه ويضربون به مثلا في كل نوع من
انواع الخير والتمس هذا اصل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفرا
قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو فعلا افعل لان فعلا تانيث افعل
لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت
مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا للضرورة وهي فعلا انثى افعل فلهذا
لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم [illegible]
[illegible] سيغنيني الذي اغناك عني [illegible]
بمد غنا للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا
برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف [illegible] وقالوا القراءة شاذة
[illegible] هذا [illegible] لانه يقال غابت عنا كما [illegible]
[illegible] غني كرضيت رضى [illegible] والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله
والعكس بخلف يقع [illegible] وهو جعل الاسم
القابل لها ذيل التثنية بزيادة في اخره [illegible] القابل للتثنية [illegible]
[illegible] وهو ما ليس اخره حرف علة [illegible] وهو
ما كان اخره يا او واو قبلها ساكن [illegible] وهو ما كان اخره يا
ساكن قبلها كسرة لازمة عن العرب [illegible] والقاضية [illegible]
[illegible] والقاضيا
[illegible] بفتح الهمزة [illegible] بضم الخاء المعجمة [illegible]

على خروج عن العقل

عن اقسام

الثاء والقياس أبْنَانِ وخُصْيَتانِ قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا
والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الألية [illegible] البان وخصيان [illegible] تثنية أليه وخصيه
المؤنثان وانما [illegible] المذكرين النوع الرابع [illegible] المقصور وهو ما آخره
ألف لازمة من العرب [illegible] في التثنية [illegible]
[illegible] بأن تكون رابعة
بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيات أو سادسة كمستدعى
ومستدعيات [illegible] وهو الرجوع الى خلف [illegible] بفتح الخاء
المعجمة وسكون الواو وفتح الزاء بعدها وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر [illegible]
[illegible] للألف دون قبلها يا للتثنية [illegible] الألف [illegible]
[illegible] بقلب الألف ياء [illegible] في تثنية [illegible]
بكسر الحاء المهملة [illegible] حكاه الفراء عن ان العرب [illegible]
بحابة والقياس حبيان [illegible] الألف [illegible] وهي الجمهور [illegible]
[illegible] اما قلب الألف في الجميع فلان
علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وأما آخره الف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ولا
يمكن حذف الألف لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة وأما وجه قلبها يا في المسألة الأولى
فالحمل على الفعل لان المقصور في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا على ازيد على
الثلاثة لقلبت الالف الى اليا سواء كان أصلها الواو ام لا واما في المسألة الثانية فلما في من
الرجوع الى الأصل وأما في المسألة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بتحويل الى اليا فرد في البهاجي
التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي أصله نحو الفتى والجامد الذي أميل كمتى النوع
الثاني من نوعي المقصور [illegible]
[illegible] ولم تجاوز ثلاثة احرف [illegible] وعصوان [illegible] وقفوان [illegible] بالتخفيف
وخوان [illegible] التشديد [illegible] الشاعر وقد أعددت للعذال
عندي [illegible] تثنية [illegible]
[illegible] وقاس عليه الكسائي واجيب كاشفه نادر لا يقاس عليه المسألة
من المسئلتين [illegible] الالف غير [illegible] شيء [illegible]
[illegible] وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية
ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة تدل على عدم ملاحظة اليا والى هاتين المسئلتين اشار
الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع
[illegible] وهو ما كان آخره همزة قبلها الف زائدة [illegible]
[illegible] بضم القاف وتشديد الراء المهملة [illegible] بضم الواو
وتشديد الضاد المعجمة [illegible] في تثنيتهما [illegible] بتصحيح الهمزة وسلامتها
من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح
[illegible] ماخوذان من قرء ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم
انقلابها عن غيرها النوع [illegible]

بدل

بدل من الف التانيث [illegible] عند الجمهور [illegible] وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع
همزة بين الفين وكذلك كتوالي ثلاث الفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان اليا تشبه الالف
في وقوع كل منها للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطايا والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا
على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا
اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا [illegible]
[illegible]
وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا [illegible] بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة
والقلب وداء [illegible] عند الفريقين [illegible]
بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود [illegible] في تثنية قرفصا
بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى القياس ضمها ومقتضى القاموس
جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء [illegible] تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله
في القاموس [illegible] الى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر
النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها [illegible] وهو قلب
الهمزة واوا [illegible] بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية
[illegible] قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما ترجح التصحيح
لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال [illegible] على الوجهين [illegible]
بابدال الواو يا النوع الرابع [illegible] وهو قلب الهمزة واوا [illegible] وهو عدم
القلب [illegible] بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة معروف ينقشر وينسلخ ويعالج بالريق [illegible]
[illegible] بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه ويرمى اليه [illegible] بضم القاف وسكون الراء
بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل [illegible] لتطرفهما اثر الف زائدة
فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما لتشبيههما الهمزتين
بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي [illegible] ابو موسى
[illegible] على الاعلال [illegible]
[illegible] مع اشتراكهما في العلة وكذلك قال الناظم ونحو علباء كساء
وحياء بواو وهمزة من غير ترجيح [illegible]
[illegible] وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى
ايضا الجمع الذي [illegible] اي على طريقة المثنى [illegible] الواو والياء
[illegible] كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء
وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة [illegible] المذكر
السالم [illegible] التي قبلها [illegible] في جمع القاضي ما ياؤه اصلية والداعي مما
ياؤه منقلبة عن واو [illegible] والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء
للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب
الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت
الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين

الفخر
صح

هذه الالف لابد لاحاسة كالف عبارة الشارح لكن المغني غيرموجود في النسخ والا فكيف يخفى هذا على الشارح

الثالثة

وتحذف لهذا الجمع الف المقصور وجوبا وتبقى الفتحة التى قبلها تقول فى جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة والبه اشار الناظم بقوله وتحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا فى جمع موسى موسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مُفْعَل والفه زائدة من ماس راسه موسا وموسون حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول الفتون والاعلون وفى التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلها الاعليون والمصطفيين تحركت الياء الى ما قبلها من واو فى الاصل لانهما من العلو والصفو وانفتح ما قبلها فقلبا الفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى الممدود فى جمعه جمع المذكر السالم حكمه فى التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول فى وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح لسلامة الهمزة لاصالتها وتقول فى حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال فى نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها فى علباء للالحاق بقرطاس وفى كساء بدل من اصل وفى الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلك فى هذا الجمع المؤنث السالم ما سلك فى التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان وتقول فى جمع هند علم المؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول فى تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شىء منهما الا ما فيه تاء التانيث فان تاءه تحذف فى الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتى تانيث ولا تحذف فى التثنية لفقد العلة المذكورة تقول فى جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات بحذفها ثم تقول فى تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس بتثنية المذكر ويعطى المقصور والممدود فى جمع المؤنث بالالف والتاء ما تقرر فى التثنية تقول فى جمع حبلى المقصورة حبليات بالياء [illegible] وفى الممدودة حمراوات بالواو كما تقول فى تثنيتهما حبليان بالياء وحمراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفتحتين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان ابقاءها يودى الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت القلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث [illegible] اى على حرف العلة بعد حذف التاء [illegible] من تصحيح واعلال لو كان اخرا فى الوضع قبل مجىء تاء التانيث تقول فى جمع [illegible] حرف العلة الياء والواو بعد القلب الفا لتحركهما [illegible] تقول [illegible] بالالف والتاء المثناة فوق [illegible] وقنيات [illegible] فيهما رجوعا الى الاصل فى فتاه ولزيادتها على الثلاث فى [illegible] لاجل [illegible] على البنا وتقول فى جمع [illegible] بالقاف والنون

مُفعل والفه اصلية من اوحيث راسه اذا حلقته بالموسى والثم بناء على انّ وزنه [illegible]

وهي الريح والحنيوة [illegible] بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة تقول فى جمع [illegible] بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى [illegible] من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكى بفتح النون وسكون الموحده بعدها همزة فتاء بانيث الصوت الخفى وفيه نظر انتهى [illegible] باقرار الهمزة [illegible] بقلبها واوا لما تقدم من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول فى جمع [illegible] بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بنا وبنات اوبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى وتقول فى جمع [illegible] بضم القاف وتشديد الزاء وهى الناسكة [illegible] لما تقدم من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها فى التثنية وتاء ذى التاء الزمن تنحيه [illegible] اتباع الفتح [illegible] ثانيه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفا واللام واحدهما مؤنث بالتاء او المعنى [illegible] علم امراة تقول فى جمعهما بالالف والتاء [illegible] بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الله بن عمرو العرجى [illegible] ليلاى منكن ام ليلا من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا استفهمه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام وتكن خبر المبتدا وعدل عن الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ بذكره وهو اعرابى من بنى عذرة [illegible] الضحى [illegible] العشى يدان بتسكين الفاء من زفرات فى الموضعين [illegible] لان العين قد تسكن [illegible] الافراد فى الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم اى يقوى به الهيام فى هذين الوقتين [illegible] المستوفى للشروط الخمسة [illegible] بالجيم علم امراة او [illegible] مطلقا عن القيد الاتى والاتباع لحركة الفاء [illegible] بالدال المهملة والياء المثناه تحت وهى الصورة من العاج [illegible] بالزاء والباء الموحده والياء المثناه تحت وهى حفرة الاسد فيقال فى جمعهما دميات وزبيات بفتح عينيهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء الفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة [illegible] بكسر الذال المعجمة وقد تضم وسكون الراء اعلى السنام [illegible] بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينيهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة [illegible] بالكسر فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الاييات الاربعة [illegible] فى العين [illegible] لم تستوف الشروط الخمسة [illegible] فاقد الثلاثة [illegible] النوع الثانى

فاقد الاسمية القابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة
وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق [illegible]
[illegible] في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكانه
حفظ الاسكان لانه صفة [illegible] النوع الثالث فاقد سكون العين
جمرات بفتح الجيم [illegible] بضم الميم [illegible] الوسط ومفرده جمرة وسمرة
بالنوع الثاني [illegible] تخفيفا [illegible] مما كانت عينه مضمومة [illegible] مما كانت
عينه مكسورة [illegible] تخفيفا نحو سمرة وسمرات باسكان الميم فاستصعب
مع الجمع [illegible] الاعراف [illegible] له حتى ظن ان التغيير حاصل
بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواو وبيضات من الياء
ما قبل حرف العلة فيه فتحه ولا يغير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات
وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولولم تستثقل فتحة عين المعتل العروض لها عندهم وعليه قراءة بعضهم
ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في مدح جمله اخو بيضات رائح متأوب
رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم
الذي لبيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب والمتأوب
من تأوب اذا جا اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكها في السير والسبوح
حسن الجري وبقي من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة
تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهو بالفتحة في جميع الباب قاله في
المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة
وسكون اليا المثناة تحت وبالرا وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون المثناة تحت
الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهي [illegible]
[illegible] الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا [illegible] هل هي بكسرة او
بفتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال اكثرهم عير
بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجي وقيل عير بكسرة ناشئة
عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض قالوا
واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف
القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه
ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الناتئ في الكتف والقدم فقيل له اذ لك مؤنث فالاعرفان
يونس قال كل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس
فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء
للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغامها فيه
[illegible] تحرك [illegible] فتفوته فائدة الادغام هذا باب
جمع التكسير ويفارق جمع السلامة في اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة يختص
بالعقلا والتكسير لا يختص والثاني يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه
يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يجب [illegible]
ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقا وجمع التكسير لغة ما تغير فيه صيغة الواحد

اما بزيادة

اما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال
في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان
والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين
او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او بتبديل
شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه
او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او
بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص
منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك
واعترض بانه لا يخرج فيه لان صنوان من باب زيادة وتبدل شكل وتخم من باب نقص وتبدل
شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر
اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه الاتي المشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي
وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته
جموع تكسير فيقدر في ذلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل
واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا
به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء
جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك
في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه [illegible] باب فلك اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء اربعة موضوعة للعدد القليل وهو
من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على الاول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما
بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر
العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة
بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها
ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل
ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل
بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفرا وثلاثة وعشرون
موضوعة للعدد الكثير وهو ما فوق العشرة وسياتي قريبا وقد يستغنى
ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل
قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر [illegible] استعمالا
ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل
جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم
الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هوا فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء
الكثرة لانها لا يبنى لها بنا كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام
مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد
يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة
فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد

بضمها وفتح الراء اسمًا لطاير تقول خمسة رجال وخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع
الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه ولبرجله اى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء
قلة ما نقل عن الناظم وابنه من قولهما في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفى بضم
الصاد وكسر الفاء وتشديد اليا انه جمع قلتها ايضا خلافا للجوهرى وغيره بل
هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه
كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وقصار ثلاثة تجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذى بكثرة وضعا يفى
كارجل والعكس جا كالصفى البناء الاول من ابنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين
كل منهما لجمعه شروط احدها فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح
العين لا معتلها حتى صحت لامه ام لا اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا كوعد و
لامه مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب وظبى واظب وجرو واجر واصلها اظبى واجرو
بضم الباء والرا فقلبت ضمتها كسرة والواو فى اجرو ياء وحذفت اليا الاصلية فى اظبى والمنقلبة فى اجرو
على حد الحذف فى قاض وقار بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة واما قالوا اعبد
جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية لاستعماله [illegible] بالواو فى الاول والياء فى الثانى وشذ
قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا
وسماعا اثوب جمع ثوب قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف
لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا وثياب
وقال اخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس
سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب
جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد
البرء قاله العينى وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه
مماثلة لعينه وتحفظ افعل فى ثمانية اوزان فعل كذيب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر
الفاء اسما كنعمه وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون
ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمه وفعل بفتحة
فضمة كضبع ثلاثة امثلة فى مفتوح الفاء وثلاثة فى مكسورها واثنان فى مضمومها والجميع
انما يقع فى الاسما الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفى الصفات النوع
الثانى مما يجمع على افعل الرباعى المؤنث بلا علامة الذى قبل اخره مدة الف او ياء سواء
فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق وانثى الجدى والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة و
المضموم نحو عقاب طاير معروف والياء نحو يمين فتقول فى جمعها اعنق واذرع واعقب
وايمن وشذ افعل فى نحو [illegible] وعرايب وجناين من الذكر فخرج بالرباعى نحو
دار ونار [illegible] وخرج بالمؤنث نحو حمار وعمود ورغيف
وبلا علامة نحو [illegible] قبل الاخر نحو زينب والى هذا النوع اشار الناظم
بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعى اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع فى
مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثانى من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثى لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه وذلك معتل

العين

العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب واما لانه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين
فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل وعضد [illegible] وثلاثة مع كسرها نحو عنب
وابل واثنان مع ضم الفاء نحو قفل وعنق فتقول فى جمعها احمال [illegible] واعضاد
واعناب واابال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثى اسما بافعال يرد والغالب فى فعل بضم الاول وفتح
الثانى ان يجمع على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طاير
ضخم الراس يصطاد العصافير [illegible] وهو اول طاير صام لله وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال
الجوهرى ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهرى
كهمزة وهو طاير كالعصافير حمر المناقير وخزز [illegible] وراى قال الجوهرى ذكر الارانب
فيقال فى جمعها صردان وجرذان ونغران وخززان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم
فعلان فى فعل كقولهم صردان وشذ نحو رطاب جمع رطب [illegible] من فعل المفتوح
الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع
فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع
زند بالزاى المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذى يقدح به النار والزندة
هى السفلى قال الله تعالى وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح
لما فى البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله [illegible] وقال تعالى اتخذوا
احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفى اخره همزة
تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهى الضرطة والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات
الرجل اذا صرعته بالارض واختلف فى تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط فى جمع
بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل والرجل الحطوة
هى التى لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيد
ماذا تقول لافراخ بذى مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب
رضى الله عنه وكان قد سجنه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد
والقياس فى جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير
الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر
الصغير على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قولك فى اولاد صغار
جدا الكفاء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا
خيرهم وزندك اثقب ازنادها جمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعال
وافعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل وراى وراد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن
ولحن ونجد وفرد وجلد واكل وانف وثلج وليس منه افنان من قوله تعالى ذواتا افنان
انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء
الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعى بعده الف
او ياء او واو قبل الحرف الاخر سواء اكان مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فالالف
مع فتح الفا نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو
عمود فتقول فى جمعها على افعلة طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف [illegible]

وارغفة وعمود واعمدة وشد كتاب وكتب والقياس اكتبة ولم يقولوه فاما المهاناذى
ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت النها رقلت فى كثيره نهر وفى قليله انهر والصواب انهرة
كما فى المحكم لان النهار مذكر والى هذا اشار الناظم بقوله فى اسم مذكر رباعى بمد و
ثالث افعلة عنهم اطرد والزمه فى فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفى
اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد بتضعيفها مماثلتها العين و
مضاعف الثلاثى ماكان عينه ولامه من جنس واحد واراد بتضعيف اللام مماثلتها العين كبتات
بفتح البا الموحدة وتاين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيد
متاع البيت وفى الحديث لا يوخذ منكم عشر البتات وزمام بكسر الزاى قال الجوهرى
هو الخيط الذى يشد فى البره او فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود
زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم انف البعير
وهو من خشب والبره من صفر فتقول فى جمع بتات ابتة وفى جمع زمام ازمة
والاصل ابتته وازممه فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد
المثلين فى الاخر والثانى وهو معتل اللام ماكان لامه واوا او يا كقباء بفتح القاف والباء
الموحدة واناء بكسر الهمزة فتقول فى جمعها على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة
والاصل ااينة بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ماقبلها
واليه اشار الناظم بقوله فى فعال او فعال مصاحبى تضعيف او اعلال وحفظ
افعلة فى شحيح وجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهى مصدر وهى السقا اذا تخرق
وسد وسد بالسين المهملة فيهما وهما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجايز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنان
بالظاء المشالة بمعنى متهم ونصيضة بنون وصادين مهملتين المطر القليل وعتى بفتح
العين المهملة وكسر التاء الاولى وتشديد الثانية وجرو بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة
وعيل بفتح العين وتشديد اليا المثناة تحت وعقاب ورمضان لربيع الاول فاما شحيح
وجى وظنان وعتى فقالوا فيها اشحة واجية واظنة واعتية مع انها صفات واما
عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مونث واما نجد ووهى وسد وسد وقدح وقن وخال
وقفا وباب وجرو فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة
وابوبة واقفية واجرية مع انها ثلاثية واما رمضان وجايز ونصيضة فقالوا فيها
ارمضة واجوزة وانصضة مع انها زايدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعيلة
مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جايز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان
المد فيهما ليس قبل الاخر البنا الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه ولم يطرد فى شى من الابنية بل حفظ فى ستة اوزان فعل بفتحتين نحو
ولد وفتى وفعيل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وسكون
ثانيه نحو ثنى بكسر الثا المثلثة وهو القصير كعدى حكاه الفارسى الامر الذى
يعاد مرتين وفى الحديث لا ثنى فى الصدقة اى لا توخذ فى السنة مرتين والثنى
ايضا الذى يلى السيد وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة
قاله ابن مالك وفعال بضم اوله نحو غلام وفعال بضم اوله نحو شجاع وفعيل بفتح اوله وكسر

ثانيه

ثانيه نحو صبى وخصى وجليل تقول فى جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية
وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا
بنقل يدرى ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج وهو اسم جمع لا جمع البنا الاول
من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا
مجردا ساكن العين الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلا بالمد لاحمر
وابيض او ممتنع مقابلته لها اى الفعلا لمانع خلقى نحو آدر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة
الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية
المنتفخة بخلاف نحو الى بعد الهمزة الكبيرة الالية والى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت
الساكنة الفا كادم فان المانع من اليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفى اخره همزة قبلها الف ممدودة
يا مثناة تحتانيه مخالفة الاستعمال فانهم قالوا فى المذكر الى على وزن افعل ولم يقولوا
فى المونث اليا على وزن فعلا والثانى ما يجمع على فعل فعلا بفتح الفاء وسكون العين مقابلة
افعل كحمراء وبيضا او ممتنعة مقابلتها له اى لافعل لمانع خلقى كرتقا بالراء المهملة
والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلا بالعين المهملة
والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شى يجمع فى قبل المراة يشبه الادرة للرجل بخلاف نحو
عجزا بالجيم والزاى للكبيرة العجز فان المانع من اعجز مخالفة الاستعمال فان العرب قالوا فى
المونث عجزا ولم يقولوا فى المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ
ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو فى ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن
عقيل فى شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر فى غير التسهيل ان فعلا يطرد فى هذا
النوع كاطراده فى احمر وحمرا وما ذكر من انهم لا يقولون امراة اليا ورجل اعجز فعلى هذا يقال
رجال الى ونسا الى ورجال عجز ونسا عجز وتقول فى جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول
تصحيحا للعين لئلا ينقلب الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل الا على فعل بالكسر والى فعل
اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا البناء الثانى من ابنية الكثرة فعل بضمتين
وهو تدريج حسن لان فعلا فرع من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لا يختلفان
الا بالحركة والسكون وهو مطرد فى شيئين احدهما فى وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل
كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثانى فى اسم
رباعى فى العدد بمدة الف او يا او واو قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف
معين من احرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المدة لا غيره وما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح
الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع موخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية
واتان بالمثناة الفوقانية للمونث من الحمير ومكسور الفا نحو حمار للمذكر وذراع للمونث
ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمونث وما مدته يا نحو قضيب للمذكر وكثيب للمونث وما
مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمونث وهى الشابة من النوق وما مدته يا او واو مع التضعيف
نحو سرير للمذكر وذلول للمونث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كسا وعنا فلا يجمعان على
فعل لاجل اعتلال الام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتقلب الواو كساو ياء وسلم
ياء وفياء فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفض لما فيه من ثقل الخروج
من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن عقيل ما نصه وقالوا فى ثنى وثن والا

ثنى بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجرو وادل وخرج
بقوله غير مضاعفة اذ كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل
تضعيفهما اى اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف
مع الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وفيه كاسنية الاعلى للاعلا
والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين
وقيل هو الاعلى الذى ينبت عليه الحاجب وحجج ووطواط بفتح الواو بمهملتين الضعيف ووطط
ونحوها فعل بضمتين في فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر ونمر وصفة نحو خشن وفي
فعيل صفة نحو نذير ونذر وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصحف وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعال بفتحتين نحو نصف وفي فعال
بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اى حاذقة وفي فعلة بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو نرجة وفعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر
والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله "وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد
ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف" البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل
بضمتين كان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم
اوله وسكون ثانيه ويستوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كغرفة وقربة
وقرب وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج
ومدة ومدد والثانى في الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى
انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها صفة
لا مذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة
وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذى لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح
وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رايت في منامى رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى
بالتنوين مثل رعى قاله الجوهرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء
الموحدة وقاس عليها الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر
وبدر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هنا
فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه
نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله
"وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى" البناء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم
تام على زنة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج
وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو
صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء واليه اشار الناظم
بقوله "ولفعلة فعل" وحفظ فعل بالاتفاق في فعلة واحدة فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تثنية واحدة التبن تبن حملا على سدر ومن المعوض من
لامه تاء التانيث كعزة وعزى ومن فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقيم
ومن فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر ومن فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة

وقصع

وقصع وجفنة وجفن وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون
الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضيا وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها ذرب وصمم
والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو
هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة
بضم اوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح
البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل
معتل اللام بالياء او بالواو نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية
وغزوة قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة
حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله "في نحو رام ذو اطراد فعلة"
وخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غادية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف
وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة
وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة
وهو الرجل الذى لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو مطرد في وصف لمذكر
عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى
وجا السحرة بايدى سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم
بقوله "وشاع نحو كامل وكملة" فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق
وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء
من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي
بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله "شاع" تبع فيه النظم وكان الاولى ان
يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه
وهو جمع لما دل على افة من هلاك او توجع او تشتت او نقص مما من فعيل حال كونه وصفا لمفعول
فالتوجع نحو جريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه
ستة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى
والثانى فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان محمولان على التوجع والثالث
فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع
المثلين وهل هو فيعل بكسر العين او فتحها وابدلت الفتحة كسرة او فيعل كطويل اقوال
حكيت في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران
وسكرى وهذان الوصفان محمولان على نقيضهما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد
وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله "فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به
قمن" البناء الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء
وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق
في شحمة الاذن ودرج ودرجة بالجيم ودبجة واجوف نحو كوز بالزاى وكوزة ومضاعفا نحو دب
ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفا وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء
نوع من الكماة وهو عند الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع المكسور الفاء

وكنف ذكر بفتحتين ضد الانثى
او بكسرها نحو قرد وقرده بالقاف والراء وقل ايضا في نحو ذكر بفتحتين
وهادر وعالج ووقفه وخطوه واليه اشار الناظم بقوله فعل اسما صح لاما فعله والوضع في
فعل وفعال قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي وفتى ومدى فلا يجمع شى منها على فعلة البنا
التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا جمع الوصف على زنة فاعل او فاعلة حال
كونها صحيح اللام سوا اصحت عينهما ام اعتلت كضارب وصايم وموتثيهما ضاربه وصايمة
فتقول في جمعها ضرب وصوم وشمل نحو حايض وحبض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب
العين وجايزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعله
وصفين ونحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سايل وعفى لاعتلال لامهما
كما ندر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون اليا اخر الحروف
الخفيفة اي ذات الحيا بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذرا وجمعها خرد
وقال الخوابد على القياس ونفسا ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح
وزعم الاصفهاني ان افعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله وابغى رجال الولاة غير عزل
مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارقه باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو نسي او كل
عصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البنا العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه
وهو جمع لوصف لمذكر على زنة فاعل صحيح اللام سوا كانت لامه همزة ام لا كصايم
وصوام وقايم وقوام وقارى وقرا قيل وندر فعال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي
ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عنى غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم
احدا ذكر مجيئه في فاعلة للموث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي
والظاهر ان الضمير المونث للابصار لا للنسا لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو
جمع صاد لا جمع صادة لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه
لما فيه من مخالفة الضماير لعلى غير المحدث عنه وندر فعال من فاعل المعتل بالواو واليا كغزا
جمع غاز وسرا جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف
زايدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل
وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفا او العين
فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب
وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلية الساقين والذراعين وندر فعال
في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في
الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل اذل من يعر او يائي العين نحو ضيف وضياف وضيع
بالضاد المعجمة وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما
عينه اليا منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل
لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال
ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس
فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذيب وذياب وبير وبيار وفعل بضم الفا وسكون العين

كدهن

كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو
وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي اخذا من
التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل
بمعنى فاعل وموثنه صحيح اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومونثاتها كظريفة
وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومونثيهما للاعتلال اللام وبخلاف
نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكساي جعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفرا والزجاج هو
جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط
فامقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في
الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه
ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح
الفاء صفة ومونثه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه
فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندامى
وندمانة وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث
تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا او انثييه او على
فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كانا واويي العين صحيحي
اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلتزم فعال
بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرما وكرام وظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا
وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب اي صايب قال
واما الصويب فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله
والزمه في نحو طويل وطويلة تفي وبعد فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاة وفي
التنزيل حتى يصدر الرعاء وقايم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وام بالهمزة وصده ومهموم
مثل ذلك من ام واصله ءامم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه اما م
كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما ومونثاتهن كراعية ورعاء وقايمة وقيام
وامة وامام وبعد في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومونثه
عجفا وعجاف ومنه سبع عجاف لانه مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم احرب وحراب
وزاد ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيدة في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف
لا ثاني له وبعد في وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والا
صل جواد قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة قال ومن الجياد ما يقدن بارسان وفي وصف على
فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد اليا المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلا
نحو بطحا وبطاح وفي وصف على فعلى نحو انثى واناث وفي اسم على فعل بفتح الفاء نحو
قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخا
المعجمة الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي
فعالة نحو عباة وعبا وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف
وفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء

في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واو او فاء ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل ...

بفتح الفا

وسكون العين كضبعان وضباع الثاني عشر فُعول بضمتين ويطرد في الفاظ اربعة احدها
اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول اى فى فعل
عن اللازم واليه يشير قول النظم ومفعول فعل نحو كبد خص غالبا كذاك ومن غير الغالب نحو
ونمار وحكي نحو نُمُر على غير القياس ونُمُر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية
الربعي فيها عياييل اسود ونُمُر انشده سيبويه فقال ابن الصائغ اراد نمر بسكون الميم
ثم نقل او انه قال قبله فيها قد بين منحصرا اى مختصرا كما حكيت من نمور حذفت الواو والضم
دره وقال ايضا في جمعه انمار على غير القياس فيحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياس
وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهو نمار وانمار ونمر والعياييل جمع عيبل واحد الغيابل
قاله الصاغاني والثاني اسم ثلاثي ساكن العين
حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج نحو حوض فلا
يقاس فيه فعول وشذ فى فوج فؤوج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وحمول ونحو ضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم
بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا فى ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول
احدها معتل العين نحو حوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام نحو مدى فان جمعه امدا
قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم المدى مثال المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال
ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امدا وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد
وشذ في جمع نؤى بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نُؤيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد
الياء قال الشاعر خلت الا اياصر او نُؤيّا محافرها كاشربة الاضيّ فالاحرف
استثنا واياصر منصوب على الاستثنا وهو بالياء المثناه التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر
حبل قصير يشد فى اسفل الخباء الى وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى
على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة
لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا انئي بكسرتين
اتباعا لكسرة الهمزة وإناء وقد مر من الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل ابار وآبار
والاضيّ بكسر الهمزة جمع اضاه وهي الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم العين المضاعف
فانه لا يجمع على فعول نحو مُد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حُص
بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة حصوص وهو الورس كما قال غيره الجوهري وقال
غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا
سخينا فاعل شذ وفعلا فعول في فَعَل بفتحتين اسما نحو اسد واسود وشجن
بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب
بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب
وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البنا الثالث عشر فِعلان بكسر
اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فُعال بضم الفاء نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان والثاني فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه نحو صرد لطائر وصردان وجرذ بالجيم والذال
الذال المعجمة نوع من الفيران والجمع جرذان او فُعْل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي
العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فَعَل بفتحتين نحو تاج بالجيم وتيجان

وسيجان

وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة التي تخالف بجميع بقية لون البدن وجار وجيران ونار
ونيران وقاع وقيعان والالف فى الجميع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن يا والخال
اخ الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه
نحو حِسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان
وشقد وشقدان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها
ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا الخشف
خشفان وخيطان رئد وشقد وشيخ هكذا اجمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل
ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثال وايضا
فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد ولد الحرباء والشيخ نبت والصنو والقنو وقل فعلان في
فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه
خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فَعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فِعال بكسر اوله نحو صوار بكسر
الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر
النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان
البنا الرابع عشر فُعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة اسم على
فَعْل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او فَعَل بفتحتين حال
كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع للثني من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي وهذا
قاله ابو حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي
لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وقل
فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان ونجمع راجل على رجل كصحب ورجلة
ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود
وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا تجمع على فعلان وفي فُعال بضم الفاء
كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وفي زقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام
عينه في لامه لزوال المانع من التقاء الساكنين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل
ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البنا الخامس
عشر فُعلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل
او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء
وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما
ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا عن فعلاء
بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم
بمعنى مولم فانه يقال في جمعهما سمعاء والماء قاله ابن مالك وشذ فيهما والثالث نحو جليس
وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء
وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دال على معنى كالغريزة ويكتسب
بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء

وشاعر وشعرا فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم
والبخل من جهة ان فاعلها غير مكتسب وشذ فعلا في نحو جبان وجبنا وخليفه وخلفا قال سيبويه
وقولهم خلفا محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتا لا تثبت في تكسيره وقال ابو علي
جمع خليفة خلايف على حد كرايم اموالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي
اخره حا مهملة الكريم وجمعه سمحا لا بالقاف المعجمة خلافا لابي حيان وودود وددا ورسول
ورسلا لانها لم تبت على فعيل ولا على فاعل البنا السادس عشر افعلا بكسر ثانيه وهو
نايب عن فعلا في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشدا وعزيز واعزا وفي
المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واوليا وغني واغنيا وانما ناب افعلا عن فعلا في
المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنيا لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب الفا
فيلتقي الفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف
فلا يعل لاجلها ولو قالوا اشددا التقى حركا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لانه
لان فعلا وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقوا وسخي وسخوا وشذ افعلا في غير
المضعف والمعتل نحو نصيب وانصبا وصديق واصدقا وهين واهونا واما ظنين واظنا فشاذ
وان لان مضاعفا لانه بالظا المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالضاد
المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله ونابَ عنه افعلا في المعل لاما
ومضعف وغير ذاك قل البنا السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها
الف زايدة او واو غير ملحقة خماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة
وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطى وفي فوعل
اسما نحو الجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع
وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والبا الموحدة
المفتوحتين رئيس من رؤسا الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى
السما كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعلا بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعا وقواصع
وراهطا ورواهط ونافقا ونوافق والثلاثة اسما لجحرة اليربوع فالراهطا بالراء والطا
المهملتين حجرة يخبؤها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطا فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه
والنافقا بالنون والفا والقاف حجرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل
القاصعا ضرب النافقا براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي
المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشب التي تحمل
عليها خشب البيت وكاهل وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمونث لا يدخله تا
الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة
فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من
وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال
واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق
وجمع هالك هوالك قال فايقنت اني عند ذاك ثاير غداة اذ او هالك في الهوالك وزعم بعضهم
ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعله ولانه قيل طايفة هالكة وطوايف هوالك ولكن الباقي نقله الوضع
في الحواشي واقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفا الشركة بينه

المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجا في مثلها لك في الهوالك والامثال كثيرة
ما خرج عن القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زايدة نحو ادم فان الفه
غير زايدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة
نحو جدول فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه جداول بزنة فعالل لا فواعل
والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البنا الثامن عشر فعائل ويطرد
في كل رباعي مونث ثالثه مدة سوا كانت المدة الفا او يا او واوا وسوا كان اسما او صفة
وسوا كان تانيثه بالتا كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة
ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين
مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين
والشمائل وحكى اللحياني في جمع اسما الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز
وسعيد علم امراة وسعائد وشذ دليل ودلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى
وحبائر او بالممدودة كجلولا وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة
وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله وبفعائل
اجمعن فعالة وشبهه ذا تا او مزالة البنا التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر رابعه
ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة
التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضيا والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه
كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالي قال مجاير مثل السعالي
والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهربية بالبا الموحدة والرا واليا
المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من
دقاق القطن وجمعها هباري والرابع فعلوة بضم اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح
رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها
عراقي والخامس ما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بفتح الحاء المهملة والبا الموحدة وسكون
النون وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف اول زايديه
وهي النون فيقال في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين
المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذف اول
زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعها حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلا
بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحرا وصحاري او صفة لا مذكر لها كعذرا وهي البكر وعذاري
والسابع ذو الالف المقصورة لتانيث كحبلى وحبالى او للالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة
وسكون الفا وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن واصلها
بدرهم وهجرع والجمع ذفاري وعلقى وعلاقي تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله
والعشرون يشارك الفعالي بالكسر في اربعة في صحرا وما بعده من نحو عذرا وحبلى وذفرى
فيقال في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى
وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا
صحرا والعذرا والقيس اتبعا وينفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحرا وليس

وغضبانٌ وغضبى افتقول
لفَعالى بالفتح ما نعرد بعد من الفعالى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان ويتر جح فى هذين
فى جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضاب بالكسر ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام فى
الوصفين فعالا بالضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء والام فى
نحو خيط وخباطى وشيم ويتامى وايم وايامى وطاهر بنات عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة
ربّى اذا اصيب راسها وراشى ويحفظ فعالى بالضم فى نحو قديم وقداى واسير واسارى والحاصل
ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى
بالفتح وهو نشاة فعلاة وفعلى وصفى والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وخيط وايم وطاهر ومهرى ورئيس يعلى مروس
الحادى والعشرون فعالى بالفتح باقى الفاء والتشديد فى اليا ويطرد فعالى فى كل ثلاثى ساكن
العين اخره يا مشددة زايدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختى بضم الموحدة وسكون
الخاء المعجمة وبخاتى وكرسى وكراسى وقمرى بضم القاف وقمارى خلاف نحو عربى وعجمى لانهما
محركا العين ونحو مصرى وبصرى لان ياءها متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجعل فعالى لغير ذى نسب جدد كالكرسى وشذ قبطى وقباطى نسبة الى قبط وفى الصحاح
القبط اهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطى وفى الصحاح
ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابن قيس الرقيات
يهب الجلة الالوف ويسقى لبن البخت فى قصاع الخلنج الواحد بختى والانثى بختية والجمع بخاتى
غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع وذلك تخفيف اليا فتقول البخاتى فاذا الموضع فالياء فى البخاتى
للنسب ولبن بختى وبخاتى وقمرى وقمارى الا ترى ان الياء فى قمرى ليست للنسب الى قمر ولكنها
فى بختى للنسب الى بخت وبختى وبخت كترك وتركى ومحل الاتفاق فى قمرى وبختى نسبة الى كان القياس ان لا يقال
بختى بخاتى انتهى وقد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هو فيه حتى يصير النسب
منسيا او كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى واصل المهرى
بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قال المرادى
وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى فى انسان وظربان فانهم قالوا فى جمعها اناسى وظرابى
ولما فى اناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما
اناسى فهو جمع انسان لا جمع انسى لان انسيا اخره ياء النسب وقدم انا ما ختم بياء النسب
لا يجمع على فعالى واناسى اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف
انسان فيها كما قالوا ظربان وظرابى واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل انه
نطقت به على الاصل فقالت اناسين وطرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء
فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقيل فى جمع بختى بخاتى
وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقوله احد انتهى
والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهرى دويبة
كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته
حتى يبلى الثوب وقال فى المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلع الاذنين طويل الخرطوم اسود
الرأس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى الثانى والعشرون فعالل ويطرد
فى انواع اربعة وهى الرباعى والخماسى مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعى المجرد وبلى

هذا من الاشكال

نوع من الخشب

مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه
جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب
الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة
وهى مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن الثانى الخماسى المجرد كسفرجل
وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمراة السمجة ويجب فى الخماسى حذف خامسه تخفيفا لان الثقل به حصل فتقول فى جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفى جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار فى حذف الرابع او الخا
مس ان كان الحرف الرابع من الخماسى شبيها للحروف العشرة التى تزاد فى الكلم وهى حروف
سألتمونيها وشبهه بها اما ان يكون متحدا بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة
وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهى العنكبوت قال المتنبى فواض مواض نسج داود عندها
اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهى حرف اصلى لانها لا تحكم بزيادتها متوسطة
الا بشروط تاتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد او يكون من مخرجه اى من مخرج الحرف الزايد
كفرزدق جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان
الدال هى الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهو
طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه
شبيها بالحرف الزايد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى
الخامس فتقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن
وفرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم
يكن الخامس يشبه لفظ الزايد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه
قذاعم الثالث الرباعى المزيد نحو مدحرج ومقدحرج والرابع الخماسى المزيد نحو قبعثرى قال
ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخا
المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة
الخمر ويجب فى الجمع حذف زايد هذين النوعين الاخيرين وهما الرباعى المزيد والخماسى المزيد
ففى مزيد الرباعى تقتصر على حذف زائده فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف
الميم والتاء فقط وفى مزيد الخماسى تحذف زائده وخامسه فتقول فى جمع قرطبوس وخندريس
قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زايد الرباعى لينا رابعا فلا
الاخر فيثبت وتجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزايد ياء صح نحو قنديل وقناديل وان
كان واوا او الفا قلبتا ياءين لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر
السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين الحلاق اللبن والناقة الكثيرة اللحم
وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح الثالث والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله
عددا او هيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم
من نحو احمر وسكران وصايم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع
على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سوا كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق
او غيره وسوا كانت حرف علة اولا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر
وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق فالزيادة فى الاولين لغير الالحاق وفى الباقى للالحاق

ويقال بالمثلثة ايضا قاله السهيلي

وحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة نحو زيادة اخرى واحدة من نحو منطلق
وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الذال وتتعين ايضا الزائد الفاضل
على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى
ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وان لا يؤدي الى مثال
غير موجود وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي سواه في جواز الحذف وردها في التسهيل
الى ثلاثة امور المزيد من جهة المعنى والمزيد من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره
فالمزيد من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني
الزايدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي تقول في جمع منطلق مطالق
بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها
على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع
بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما
بما تقدم لا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين
من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناضب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل [illegible]
المبرد في نحو مقعنسس مما احد زايديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس ويحذف
الميم والنون ويبقي السين نحو جمعا المماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم
وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك [illegible] الهمزة والياء المتصدرتين
في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد
وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل وهو
الد الخصام تقول في جمعهما الادّ ويلادّ بحذف النون فيهما وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل
على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزيد من جهة اللفظ
كالتاء من استخرج تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو
تماثيل ولا تقول سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة
كون الحرف لا يغني عن غيره هو ما ذكره بقوله واذا [illegible] احدى
الزيادتين [illegible] وحذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني عنه كحيزبون
حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز
وفيه ثلاث زوايد الياء والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن
حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فتفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء
ولا تقول حزابن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف
الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا فتقول حزابن لصيرورته
على مفاعل اذ التصغير [illegible] التكسير فلا تحوفه وسطها ساكن الا وهو حرف علة
لصاحبه [illegible] الزايدتان مع الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحد
[illegible] على الاخرى نحو سرندى بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال
المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي [illegible]

بفتح

بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ
الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما المقصور ثابت فان النون [illegible] بالتقدم على الالف والا
لو [illegible] بتقدير الحركة لالحاقهما بسفرجل ولما كانت الزيادتان [illegible] على الحاذف
قاله الشاطبي تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسرادٍ بحذف
النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلادٍ بحذف
وابقاء الالف فان حذفت الالف يبقى سرنْد وعلنْد ينقل الى سرندد وعلندد كجعفر فيقال
في جمعها سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردٍ وعلدٍ ينقل الى سردى
وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سرادٍ وعلادٍ بقلب الالف ياء للانكسار ما قبلها ثم تحذف
رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا في زائدي
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى هذا باب التصغير وهو لغة
التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص ياتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما
فوائده فستة تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب
زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب
منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على
التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما
علاماته فضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا
يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف
فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر
نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن
مالك وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله
تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع
عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة
له فهي ثلاثة ابنية لا زايد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي نحو فليس
والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة
من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال لاني وجدت معاملة الناس على
فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في مكبره قلت اصل دينار دنّار
بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى
اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا
وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير
فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك
انه لا بد في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني
ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير فان كان الاسم المصغر ثلاثيا
اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان
المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر
غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جمع به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو [illegible] المكبر على هيئته

المصغر كمبيطر فانه يصغر بتقدير الحركة كذلك وبه صرح السهيلي في الروض الانف فقال الحذف
اليا الزايدة كما تحذف الف مفاعل ولم تلحق يا التصغير فيبقى اللفظ بحاله وتختلف التقدير ثم اورد
على نفسه سوالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ المكبر
والا فما الفرق قالجواب ان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا الكبير على مباطر بحذف
اليا واما المصغر فلا تجوز فيه الا حذف مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياوه لانه خامس
ثالثه زايد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول
وفتح الثاني لفظا او تقديرا وزيادة يا ثالثة ومن ثم اى من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع
اليا ثالثة لم يكن نحو زُمَّيل بضم الزاء وتشديد الميم المفتوحة ولسكون اليا المثناة تحت
ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون اليا المثناة تحت تصغير الان
الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان
اليا غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى
واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا الثلاثة
احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد يا التصغير ثم ينظر انه لم يكن بعد هذا الحرف المكسور
حرف لين الف او واو او يا قبل الاخر في المكبر فهى بغية فيصل لان ذلك الحرف اللين الموجود
قبل اخر المكبر وان كان يا سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان
كان حرف اللين واوا او الفا قلبا يا لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب
الواو يا ومصباح ومصيبيح بقلب الالف يا والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثى
البيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثالى فعيعل وفعيعيل مما زاد
على اربعة احرف بما يتوصل به في باب التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال
فعالل وفعاليل واللحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير سفرجل
مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج
مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد والالندد
مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة واليا وحيزبون
مما يحذف منه اليا ويبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق
بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقا الميم لفضلها عليهما والبيد
وأليد بحذف النون وابقا الهمزة واليا لتصدرهما وحزيبين بحذف اليا وقلب الواو يا
وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان وتخير الحاذف فى احدهما
سريند وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريدى وعليدى بحذف النون وقلب الالف
يا لوقوعها بعد كسرة ولم يصح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق
لا يبقى في التصغير كما سياتى ثم اعلت كياقاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع
وصل به الى امثلة التصغير صل وجوز في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما
حذفته يا قبل الحرف الاخير ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزوائد
فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجايز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول

في

في تكسير العرفانى مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التصغير عن الحروف
لا ستثقالها مع اليا الثالثة عن الالف الخاصية قبل الميم مما خالف الباب التكسير والتصغير
فالغالب فيه خاصته ما قياسه مما خالف القياس المطرد ثاله في جمع التكسير جمعهم اى العرب
مما اصل امكن وطيه شيء وان احدها انه مذكر وجمع مثاله انه باتى على مثال افعل والثاني
انه شبه فيه الاصل بالزايد فحذف والزايد بالاصلى فثبت فقالوا امكن والقياس فيه ماكين لان
على افعل ان فعال الكون بحذف الميم الزايدة وابقاء عينه الكلمة قاله ابن الناظم فى شرح الشافية
ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على ارهط واكارع والقياس فيهما اكرع واكرعة
ورهوط وازهطه وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل
واحدثه وحدث وما ذكره من ان هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب
لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل
وزعم ابن جنى ان اللفظ تغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان
اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال
ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل فى المصايب والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يتحدث به
واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنسا جمع المراة ومثال فى التصغير تصغيرهم
اى العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشى
باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة اليا فيهما
وقياسهما انيسان وليلة باسقاط اليا منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان
من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو
وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمعى صبى وغلام وبنون جمع
ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة فى اولهما وقياسها صبية وغليمة وبنين
وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ
لما استغنى فيها بتصغيرها عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان
وعشيان وانيسان ولييلية كانهما تصغير انسان وليلاه ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة كانهما تصغير اصبيه واغلمه وابينون كانه تصغير ابنون واختاره فى التسهيل وقال
فى النظم وحايد عن القياس كلما خالف فى البابين حكما رسما فصل واعلم انه يستثنى
من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير فيما تجاوز الثلاثة اربع مسايل احدها ما قبل
علامة التانيث وهى نوعان تا كشجيرة والف حبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزايدة
قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال جمعا كاجمال وافراس المسئلة
الرابعة ما قبل الف فعلان الذى لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا او مكسورها
او مضمومها كسكران وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد يا
التصغير مفتوحا ابقا على ما كان من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل الحرف تا
التانيث والمختصر واما فتح ما قبل الحرف التانيث فليقا بهما على حالهما واما فتح ما قبل
الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفى
التانيث فتقول شجيرة وحبيلى وحميرا واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان
لانهم لم يجمعوها على فعاليل وتقول فى تصغير سرحان بكسر السين وهو الذيب

وسلطان مما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مونث على وزن فعلى
سريحين وسليطين بقلب الالف منهما ياء لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين و
سلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكيرين وعثيمين لان الا
لف والنون فيهما شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فلما لم تتغير الفا التانيث لا يتغير
ما شبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التصغير وعلم من تقييد الالف بالتانيث
انها لو كانت للالحاق كارطى وعلقى انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريطى وعليقى فرقا
بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق
بجعفر وعلقى ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين
فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من حذف
الى مثال فعالل وفعاليل اشياء مسائل جاوزت في الفاظ على غير ذلك فهو لها محذوفة غير مقدر
انفصالها في البنية وقدر التصغير واردا على ما قبلها كله ما قبل الا التي وكان ذلك التي هي موجود
في المكبر لان المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سوا الاربعة كلها اصول او لا منها الف تانيث
بيان لما ممدودة نعت الف ... نصا النوع من الممدود وسياتي حكم المقصورة او تاء ايه اي التانيث
كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن
فينسبون اليه كل شي عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي
الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح المذكر وهي الواو
والنون والياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح مونث وهي الالف والتاء
كمسلمات وكذا كعجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات
الزيادات ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها
فتقول في تصغيرها حنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت
كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها واما في جمع التكسير
فانه تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا يتكسر الا المضاف فانه تكسيره كتصغيره كما سياتي
تقول في خنفساء خنافس بحذف الالف وفي حنظلة حناظل بحذف التاء وعباقر بحذف يا النسب وزعافر وجلاجل بحذف
الالف والنون منهما ولو شاع تكسير الملحق وهو التثنية والجمعان الصحيحان والمضاف وصدر
المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول في تكسيره امارئ
القيس بلا فرق لانهما المضافان كل منهما ذات اعراب يخصها فلا ينبغي للناظم انه لا يستثنيه
في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة فصل
ويثبت في التصغير الف التانيث المقصورة اذا كانت رابعة لحقت الاسم كحبلى وحبيلى و
ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغيز بحذف الالف وجوبا ونحو
الهاء جوازا او سادسة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها
راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره
بريدر وذلك انك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها بعد
التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الالف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى
وبدل بردرايا حولايا بفتح ... وشناه تحتانية اسم مكان وليس بصواب اما قبعثرى فالفه

ليست

ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة
ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى
بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج
البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلا
ثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منعها مانع الالف فان تقدمها مدة زائدة
حذفت ايهما شئت لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء
وقريثا بفتح القاف وبكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة تقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف
المدة الزائدة قبل الراء او حبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع ياء فعيعيل بكسر ما قبلها
بالكسر وادغامها في ياء التصغير وابو عمرو يعوض من الف التانيث هاء فيقول حبيرة وتقول
في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ذات القصر البيتين فصل ولثلاثة
ثاني المصغر لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين يرد الى اصله الذي انقلب عنه فنرد ثاني نحو
قيمة وديمة وميزان وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة
من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة
ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار
ما قبلها ونرد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن الى الياء لانها الاصل المنقلبة عنه
والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب فقلبت الياء في الاولين واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر
ونييب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب
بخلاف ثاني متعد فانه يبقى لين لانه تاء مثناة فوقية لتزعن ولو اد اصله موتعد ابدلت
الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا
للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح
الاول وهو مذهب سيبويه وعلله بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد
او موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت الى ... في
كتابيه وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن همزة لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ادم
بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا منقلب الالف واوا كالالف الزائدة نحو
ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فيقال في
تصغيرها اويدم وضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد
يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا بدلا من حرف صحيح غير همزة
او همزة لا تلي همزة فانه يرد الى اصله فترد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول
في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط
والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال وترد ثاني نحو ذيب بالياء
الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة
رجوعا الى الاصل اذ قلب الهمزة ياء انما كان لاجل سكونها وقد زال بالتصغير والضابط انه

ما ابدل لعلة تزول بالتصغير رُدَّ الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا اليا الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباس تصغيره بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين وابواب وانياب واليا بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم

فصل

واذا صغروا ما حذف احد اصوله فا او عين او لام او اثنان منها وجب رد محذوفه ان كان قد بقيت بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفا نحو عدة وكل وعدا علاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحا وهو الفرج والمحذوف الفا واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول في تصغيرها ايل واخيذ ووعيد بردّ الفا ومنيذ وقويل وبييع وسييه بردّ العين ويدية ودمي وحريح بردّ اللام ووقي ووليّ ووشيّ بردّ الفا واللام ورايّ بردّ العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمّل المنقوص الى اخره وانما وجب ردّ المحذوف في الجميع ليتمكن من بنا فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت يا التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شي حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه يا وهو الاولى فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف او هلي بزيادة يا وقيل ان شئت الحقته بما لامه يا فقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تغييره الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه يا قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لو وكي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى يا كي يا ثم ادغمت احدى المثلين في الاخر وما بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقيهما ساكنين على حد الابدال في حمرا وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التصغير اعطي حكم ذو وحي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة وما بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لوي كما تقول في تصغير دو دوي واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو واليا والسابق منهما ساكن قلبنا الواو يا وادغمت اليا في اليا وتقول في تصغير كي بالتشديد كيي بثلاث يا آت اولهما اصلية وثانيهما يا التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حيي بثلاث يا آت اولها واخرها اصليتان ووسطها يا التصغير وتقول في تصغير ما بالمد موي بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة يا لوقوعها بعد يا التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة بقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير ما المشروب مويه

يقلب

يقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الما المشروب لما صغر ردّ الى اصله فرد هاؤه وهو الاصل في جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الها همزة على غير القياس

فصل

وتصغير الترخيم حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المقتضي الى الضعف فقال صوت رخيم اذا لم يكن فيه قوة وطريقة ان تحذف من الاسم زوائده الزيادة المعتد بها في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة ثم تعيد تصغيره على اصوله من ثم اي من اجل انه يختص بالمزيد لا يتاتى تصغير الترخيم من نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد ولا يتاتى ايضا في نحو خندريس وعيدجوج لان الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرها بحذف زوائدها لا بحذف زايدهما واجب في غير التصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرا وثعلب فانهما قالا تصغر فاطمة ومالك واسود اعلاما على فعيل ولا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا سبقان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود ومحمد انه وحماد ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقراين وزوائدهما لاخلالها وهما في تصغير غير الترخيم يدل على صحته قولك احيمد وحويمد ومحيمد وحميد ون وحميد ان وحميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا ما حذف فيه مع زايده الخامس فليس بتصغير ترخيم لا فعيعل لانه ذو زيادة وهي اليا وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزايد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزوايد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زايدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرها لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم وسميعيل ويحذف الهمزة لانها زايدة والاخير لانه يشبه الزايد قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل

فصل

وتلحق التا اتانيث تصغير الثلاثي بلا لبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي الاصل في الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه يا واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهكذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عروة بن اذينة وعيينة بن حصن او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويديه لذلك ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير نحو سما بالمد مطلقا سمي بها ام لا فتقول في تصغيره سميه سوي صغرته تصغير الترخيم ام لا والاصل سميي بثلاث يا آت اولها يا التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليايين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التا كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسما مذكرا فلت في تصغيره سمي بغير تا لتذكير مسماه وحبلى وحمرا حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميرا وحبيلى ولا تأتي بالتا اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ولا يغالي ما خوف لبس كشجر وبقر من اسما الاجناس فلا تلحقها التا حين التصغير

تصغيرهما ثنيه وبنيه لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمسة
من اسماء العدد للمونث فلا يقال في تصغيرها خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بعدد المذكر المصغر
وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف
الرابع قايم مقام التا فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يلتبس
بالكا بحو ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الرا المهملة وبالموحدة وقوس
بفتح العين والرا ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب جمع
ثلاثين ونايبهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كحرب
واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر
العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب
ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وشذ الحاق التا
اى التا في تصغير وراوامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الرا
بعدها تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى يا التصغير والثانية المبدلة من الهمزة
التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبيا مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى يا التصغير
والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة ودال مكسورة بعدها
يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق
التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلولم يظهر والتا فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار
عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصل التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر
المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعه احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب
المزجي علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر
في سيبويه فاما من اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من
اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير الثلاثي
في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه
وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما امليح زيدا انما يعنون الشيء الذي
يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين
من حيث انه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهما تلك المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث
اسم الاشارة وسمع تصغير خمسة كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر
وتان في تثنية المونث واولا في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه ايضا في خمس كلمات
وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع المذكر الذين
والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يخالفن تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب
اليا الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها
عن الاحرف الثلاثة وتخالفه اى تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها بقا اولها على حركته
الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني
زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او
زيادة جمع والثالث ان اليا التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا

وتيا

وتيا فتبقي الحرف الاول على فتحه وتاتي بيا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد
الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث يا آت اولها عين الكلمة وثانيها
يا التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقل ذلك مع زيادة الالف اخره فحذف اليا الاولى لان يا التصغير
جئ بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع يا التصغير طرفا اخر اذ كانت الالف
في زنة حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقا الالف بل لو نت
تقلبت يا وفي ذلك وقوعها فيما فر منه واز الة الالف المجعولة عوضا وان حركت فيا التصغير كالف التكسير
لا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه
من يا وعينه يا محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زايدة وهو موضوع على حرف واحد فلا
وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه في حال وادغام يا التصغير فيما بعدها
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير الا اليا بابقا اوله
على ضمه في حال التكبير بالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم
الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا يا التصغير
ثالثة وقلبنا الالف بعدها يا وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير
خماسي الا وقبل اخره مدة وقال المبرد ولو الحقنا الف التصغير في اخر الا على القاعدة في المبهم
التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان يا التصغير تقع ثالثة قبل الالف
فتنقلب الالف بعدها يا ثم تدغم فيها يا التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة يا كما في عطيا
فيجتمع ثلاث يا آت فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان الا وفعالا اذا جاء
الالف اخيرا صار اولا على فعال كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قومت فانها تصير
رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد
اليا آين وقال الزجاج همزة الا منقلبة عن الف المد فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير
رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير
الذي والتي اللذيا واللتيا بابقا اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير
والالف وادغام يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان
اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤت بالف بعد النون للطول
بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القولين وهم يقولون ان التثنية ترد
على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد
تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقا الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت
مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب يا فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يعتقد
انها حذفت قبل مجي الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر
اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا والاخفش
يفتحهما كما في الاعلون تقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا
كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو واليا لانه يقدر الحذف
للساكنين والدال على الفتح لين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم ارادوا

في الذين قبل اليا باو قبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس
بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي جمع المونث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما
تقدم ثم جمعت بالالف والتا فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير
اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللاتي لا يحقر ان استغنوا بجمع التي
المحقرة بالالف والتا كما في درهم ودريهمات بل المونث اولى مما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش
يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا جئني حقرا بمنزلة ضارب اذا اجرى عليهما حكمه
وتحذف اليا التي هي لامها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى يا التصغير داناكا
اليا هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن تحذف الالف لانها زايدة واليا اصلية
فصغير اللاي اللايا واللاتي اللتيا وهذا يلتبس بتصغير الواحد ولا تصغير في من اسماء
الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير
مع الالباس ولا تصغير في الاشارية للاستغنا عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك
في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على
انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر
من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا خاصة انتهى
والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي
وذا مع الفروع فانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف
في المعنى ولهذا امتنع اعمال اسم الفاعل مصغرا كما امتنع اعماله موصوفا قاله ابو الحسن بن الباذش
وحكى ابن الملح تصغير اوه على اويه وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد
هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة
والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة
وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا
ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى الجد دون الاب وتحدث بالنسب ثلاثة
تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشيا الحاق ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها
ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته
معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسبة
الى شيء من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه
يا مشددة تصير تلك اليا حرف اعرابه فتنتقل اليها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا
لصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل الاخر الثاني ان تكسر اي الاخر لمناسبة اليا كما في يا المتكلم
والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله
يا كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب وتحذف لهذه اليا المزيدة للنسب امور
في الاخر واموري متصلة بالاخر ما الامور التي في الاخر فستة احدها اليا المشددة الواقعة
بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زايدتين او كانت احداهما زايدة والاخرى اصلية
فالاول وهو ما اخره يا ان زايدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره يا ان ليستا للنسب

وشافعي

وشافعي مما اخره يا ان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف اليا المشددة
منهما وتجعل مكانها يا النسب فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب اليه ولكن يختلفان تقديرا
فيقدر ان اجتماع اليا المجردة للنسب غيرهما يا بدونهما ويظهر هذا الاختلاف التقديري اثره في
انصرافه وذلك انه اذا كان لنا رجل جمع بختي وهو جمل ذو سنامين وخاد جمع ختاشة نوع من النبات معا
فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد
بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع انتهى بتكرير جمع فان نسبت
اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان اليا التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها يا اخرى
غيرها وهي اجنبية تبقى الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي وقيده
بقوله علما ليترتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا
مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله
علما معطل لا معنى له وقيل العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامراة فانما منعه من
الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى يائيه
زايدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي
كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وابدلت الضمة
كسرة لتسلم اليا من قلبها واوا وادغمت اليا المنقلبة عن الواو الزايدة في اليا الاصلية لا
جتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت اليا المشددة وجعلت مكانها يا النسب وقلت
مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف اليا الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها
ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل يا النسب
والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف يا لئلا تجتمع الكسرة واليات فتقول مرموي واطلق في
النظم في قوله ومثله مما حواه احذف وتا وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان
وقعت اليا المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وتعينت
الحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة
اجتماع اليات تقول في امية اموي وحيا محيي بالاربع يات اذ ليس قبلها كسرة وان
وقعت اليا المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منهما بل تفتح اليا الاولى ان كان
ترد الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب اليا الثانية
واوا لئلا تجتمع اليات نحو طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر
الثاني مما يحذف ليا النسب تا التانيث تقول في مكة مكي بحذف التا لان بقاها يؤدي
في اثبات تا التانيث في نسبة المذكر واجتماع تا تانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو
مكتية وابقاع تا التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات
ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تا التانيث فيهما لحن اي خطا لخروجه
عن القاعدة يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذوي وخلفي
بحذف التا منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتي
في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية
ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان

استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا اصل لها في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف
فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا رددت
عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذواة ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث
ما حذف لياء النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها
فثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر وفي الف
الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري
القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف
المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة حبارى وحبركى ومصطفى تحذف
الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يخص الف
التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب
من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف
اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف
ملهى والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها
بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى فانه ملحق
بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فالفه منقلبة عن واو القلب خبر الارجح وانما كان
الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب
في نحو ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف
بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي
الامر الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوز اربعة خامسة او سادسة كمعتد
ومستعل تقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فاما
الياء الرابعة كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه
ساكن والفه منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف لكن الحذف ارجح
من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل
لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي والا فعد جعل
اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس في التانيث من الف المقصور المنقلبة عن ياء او واو
كفتى وعصا او ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس
ورجل عمي القلب اي جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اذا حزن الا القلب
واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا
تجتمع الكسرة والياآت واما في عصا فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب
اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت
الف فتى حملا عليه وحيث قلبنا الياء الفا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها
واوا مسبوقا بقلبها الفا فان قلت فما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب
الياء واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب
نقله المرادي عن بعض النحويين ووجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين حتى كان
مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل

والمكسور

والمكسور الفاء نحو ابل فتقول في النسب اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة توالي
الياءين والكسرتين وذهب بعض الى ابقاء كسرة العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع
والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل من جهة واحدة فلا تثقل الامر الخامس والسادس مما حذف لياء
النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون
حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على
الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها
لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فالنسب الى مفردهما لا اليهما
ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والزيادة وقال وهو تميم بن ابي مقبل لا لخلف بن الاحمر خلافا للموضح الا بارك الله في
بالسعبان اكل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما تقول سلماني
والسعبان تثنية سعب اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين
في لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في النسب زيديني كما تقول غسليني ومن
اجراه اي زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة او الزم الواو وفتح
النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول
هاروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة فوق
مما كان جمعا لاسم مفتوح العين في حالة الجمع اذا كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية
فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين تلحق مؤنثا فالداري حيان فيقال تمري باسكان
الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما اجري على حكاية اعرابه حالة الجمع حذف
الالف والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منعه الصرف للتانيث والعلمية
ترك تاؤه منزلة تاء مكية وتنزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثاني ما هي فيه متحركا فحذفهما
على التدريج بحذف اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب
وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب
اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو
جمع ضخمة فقال الموضح يجب فيه الفه وجهان القلب والحذف لانها الالف الرابعة [illegible]
منها صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخمي وضخموي كما تقول
حبلي وحبلوي وليس الف نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع على الشاذ
الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في الصحاح
الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشيء
الامر السابع [illegible] الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء
[illegible] فيقال في النسب الى طيب وميت
مما كان ما هي فيه ياء العين كطيب ام واو كهين وميت
طيبي وميتي بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الاولى الساكنة كراهية اجتماع كسرتين
واربع ياآت ولا تحذف الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف علة وانفتاح ما قبله فيلزم النقل
لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت [illegible] بفتح الهاء
والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم

فيقال في النسب اليه هييمي باثبات اليا تحت الثانية لانفتاح اليا المدغم فيها وخلاف نحو مهيم
تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير
مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه
الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات اليا المكسورة المدغمة فيها يا اخرنا
لانفصال اليا المكسورة من الاخر باليا الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية
من مهوم او من اليا الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين
وكان القياس ان يقال في النسب الى طي بتشديد اليا وبالهمزة طيئي بحذف اليا الثانية فقط
ولكنهم بعد الحذف قلبوا اليا الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا
طائي ولو قيل حذفت اليا الاولى الساكنة وقلبت اليا الثانية المتحركة الفا كان القلب على
القياس الامر الثاني ما يحذف ليا النسب يا فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفا تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فرقا بين المذكر
الصحيح اللام والمونث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب
الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي
والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف اليا وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير
ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال
ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يحذف اليا في نحو طويلة
لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير
مع اللبس ولم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان
العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس
الامر الثالث ما يحذف ليا النسب يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة
كجهينة وقريظة بالمشالة تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف اليا فتقول جهني وقرظي
وشذ قولهم في النسب الى ردينة ردني باثبات اليا وتقول في النسب الى عيينة
وقويمة عييني وقويمي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا
فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف
اليا يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الاسم
الرابع ما يحذف ليا النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها
كشنوءة حي من اليمن تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تا التانيث
وهو حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب
الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو
قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف اليا فيهما وقلب الكسرة فتحة في
الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو
والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما
معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في
نحو قوولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف
في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء المثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل

اللفظ

اللفظ بد الامر الخامس ما يحذف ليا النسب يا فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام يا كانت
او واوا نحو غني وعلي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب اللام واوا كراهة
اجتماع اليا آت مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي
يا فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي تحذف اليا الاولى ثم تقلب اليا الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا فتقول قصوي الامر السادس ما يحذف ليا النسب
المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا هناك استطرادا وهذا موضعهما وهما فعيل وفعيل
فان كان فعيلا بفتح الفا وفعيلا بضمها صحيح اللام لم يحذف منهما شي وذلك نحو
في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي
فصل في حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية
او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة
انقل من الواو ولم تقلب يا لئلا تجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعا
اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون شابهتا
بهمزة التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس وان كانت اصلا سلمت
من القلب غالبا لتقويها باصالتها نحو قرائي في قرا وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا اضعفا
والاجود التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف زائد للالحاق نحو علبا او كانت بدلا من اصل
نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زائدة فالوجهان السلامة والقلب
واوا فيهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا
تشبيها بالف التانيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلبا عصب العنق والهمزة فيه منقلبة
عن يا زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على خلاف الترتيب فصل
ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا كما يحذف الثانية كما
حذفت تا التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابط شرا فتقول في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره
او مزجيا سوا كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدوي في النسب الى بعلبك
ومعدي كرب وانما خير في اليا بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجز الثاني
صار الجز الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب
واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها
ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان
تنسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان تنسب اليهما معا مزالا تركيبهما
فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافي تزوجتها
رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان
الرابع ان تنسب الى جميع المركب تقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان تبني من جزءي المركب
اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي واضافيا مصدرا
بكسر الراء تبعا لكسر الهمزة ومرقسي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء الذي في النسب الى امرئ
القيس قيل وامري شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء الذي نطقت
به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه اللوم عارا
واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب

فانّ تحذف
ولاسنا او كنية كابي بكر وام كلثوم اذ كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير
صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بعد لوله فتقول بكرى وكلثومى وعمرى وزبيرى وربما
النسب الى عبد الاشهل اشهلى وفى النسب الى
التبس بما لا يخفى فيه اللبس كعبد مناف حذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى
صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف
اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع احدها ما كان
كنية الثانى ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه
المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئ المضاف منسوبا اليه
والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات
وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس فصل
اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب
بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة المسمى به فاذا نسبت اليه
قلت ربّى برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الادغام المثل اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت
لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما ان تكون العين معتلة كشاه اصلها شوهة
بسكون الواو ولهجته ثم لما التقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لامها وهى
الهاء وعوض منها التا بدليل قولهم فى تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشيا الى اصولها فاذا نسبت الى شاه رددت لامها اتفاقا ثم اختلف
فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها الاصلى فتسلم من القلب
الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثانى فتقول شاهى على مذهب
سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى بل يبقى العين على حركتها
فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهى بسكون الواو ولا
يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى فيمتنع القلب والصحيح
مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب عد عدوى وحكى عن ابى الحسن
انه رجع فى كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه
ان تكون اللام قد ردت فى تثنية كاب واخوان او فى جمع تصحيح لمونث كسنة وسنوات
فى لغة غير اهل الحجاز او سنهات فى لغة اهل الحجاز فتقول فى النسب الى اب وسنة
ابوى وسنوى او سنهى برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالالف والتا لان النسب
اقوى على الرد لانه احال للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه
رد ما لا يكون رده فى غيره اظهارا لمزيته فى الرد وتقول فى النسب الى ذو وذوات
ذووى باتفاق سيبويه وابو الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها بالاتفاق
طوى اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القول لين قلبت الفا وقلبت الالف واوا فى النسب
وذات هى كذو بزيادة التا ولما طال فى النسب اليهما ذووى لامرين اعتلال العين ورد
اللام فى تثنية ذات فى ذواتا افنان بالواو وعلى الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو
القياس لقولهم ذات جمال لا غير فالالف الاولى من ذاتا عين منقلبة عن واو والالف

الثانية علامة رفع وتثنية والتا للتانيث كما فى مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص
لئلا تجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول فى النسب الى اخت اخوى
كما تقول فى النسب الى اخ اخوى وتقول فى النسب الى بنت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن
بنوى اذا اردت حذفه لقولهم فى الجمع بالالف والتا اخوات وبنات بحذف التاء ورد الى صيغة
المذكر الاصلية وتقدم انه ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب وسرّ اى حكمته رد صيغة
المونث الى صيغة المذكر ان الصيغة اى صيغة اخت وبنت كلها التا نيث واذا التا وان كانت بدلا
من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى فوجب ردها اى رد
صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التا منهما كما وجب حذف التاء للنسب
الى مكة وبصرة نحو مكى وبصرى وفى الجمع بالالف والتا نحو مسلمات لئلا تقع تا التانيث
لاختصاصها قول سيبويه والخليل اجروا التا وان كانت للالحاق مجرى تا التانيث لاختصاصها
بالمونث وفتح اولهما فى المونث كما فتح فى الجمع بالالف والتا ويونس يوافق على حذف التا فى الجمع
بهما مجرى تا التانيث وحذفها ويخالف فى النسب فلا يحذف التا ويجمع بينهما وبين يا النسب
فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويقول فيهما اختى وبنتى محتجا بان التا غير
التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتا التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعه
وضيعه ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاه وقناه ولانها لا تبدل فى الوقف ها وتا التانيث
تبدل فى الوقف ها نحو رحمه ونعمه وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم والتزم عامل
صيغتهما مع تا الالحاق معاملة غيرهما مع تا التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتا
وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التا التى فيه ثم جمعوه بالف وتا مزيدتين وقالوا اخوات
وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل
انه يلزمه الى هنة وهنت باثبات اليا مع انه وغيره مجموع على انه انما يقال فى ذلك بحذف التا
ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف
التا فيه يلبس المنسوب الى المونث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت وهنت بان التا فيهما
ليست كالتا فى اخت وبنت لان التا فى هنت فى الوصل خاصة وتبدل ها فى الوقف فليست بلازمة
وهى هنة فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف تا اخت وبنت فانهما ثابتتان وصلا ووقفا على
صورتهما وفى المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التا ورد المحذوف وابقا الاسم على وزنه
فيقول اخوى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر البا الموحده ويجب حذف التا من
ابنة اتفاقا فيقال ابنى او بنوى كما يانى فى ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما
صحت عينه ولم ترد لامه فى تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض
منها شى وشفه مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تا التانيث تقول يدوى برد المحذوف
وقلب اليا واوا لكراهة اجتماع الكسرة واليائات او يدى بغير رد للمحذوف ودموى بالواو والقلب
او دمى بغير رد وشفهى بالرد او شفى بغير رد بحذف التا ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شفهى وشفوى
بالرد وعدمه قاله الجوهرى وغيره وحكى ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهى بالرد فلم
ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التى نحن فيها دعوى جواز رد اللام وتركه
قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال فى شفه ان لامها واو فانه يقول
اذا رد اللام شفوى بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهى بالها لان لامها ها

بالتها لان اسناد الفعل اليها والتكسير يرد ان الاشيا الى
بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح
اصولها واصل يد ودم وشفه فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح
عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفه
فنص صاحب الضيا على انها بسكون الفا اذ ثبت هذه الثلاثة اصلها السكون فيانى فيها الخلاف
بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه ونقول في ابن واسم مما حذف
لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعد رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا تجتمع بين
العوض وهو الهمزة والمعوض منه وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه
فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان
بنوي بالفتح لا غير ويقول في ابنم بزيادة الميم ابني وابنمي وبنوي ولا يقول ابنوي لما ذكرنا
وعلى الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت
فاؤه او عينه ورددتها اي الفا والعين وجوبا في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام معتلة
كيري علما واصل يري يراي نقلت حركة الهمزة الى الرا ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل
لون يخالف معظم اللون فاصلها وشية بكسر الواو فنقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها
وعوض منها التا التانيث فتقول في النسب الى يري علما يرئي بفتحتين على اليا والرا فكسرة قبل
اليا ونرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه
يصير بعد يراي بفتح اليا والرا والهمزة بوزن جوزي بالجيم والزاي فيجب حينئذ حذف الالف
لانها رابعة متحركة ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الرا وكسر الهمزة وحذف
الالف او يراوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهي ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها
واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الرا الى سكونها
الاصلي فيصير يراي بوزن جرحي والمقصور اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز
في الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقا الحركة
بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة
وحذفت التا صار الوشي بكسر الشين فتحا وزنين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والبا
فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهية اجتماع توالي الكسرتين واليائين كما تفعل في ابل اذا نسبت
اليه فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة
تقلب واوا وتقول على قول ابي الحسن وشي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما
لانه يرد العين الى اصلها سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب اليا الفا اذ لا
له ويمتنع الرد فيما عدا ذلك المذكور من الوجوب تقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة
وبالها وهو الدبر مما حذفت عينه وعده بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاوه واصلهما
سته ووعد بكسر الواو وتحذف من الاول عينه وهي التا ومن الثاني فاوه وهي الواو وعوض منها
تا التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح الواو فيجوز ان تا سهي بلا رد
لاستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفا لانهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف
منهما نظرا الى النسبة الى ما حذفا منه اللام وما حذف منه العين او الفا ولم يعكس لان اللام محل
التغيير فهي اولى بالرد وتباعد وي في النسبة الى عده وليس هذا رد اللفا المحذوفة والا

لوجب

لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني
ضعفته اي الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنسه مثله تقول في لو وكي علمين لو وكي بالتشديد
بهما وذلك لان الا اذا زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هرما من تجاوز ساكنين
وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهما قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان
حرف العلة المشدد بعد الآن بعد الحرف الاول انقلابا يا ترد اليا الاولى الى اصلها وتفتح كما تقدم في نحو
وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع اليات وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثقال
كاجتماع اليات الاربع ولائي اولاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح
والقلب وارادهذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدنا همزة من اول
الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي لا غير الا علي جدا قول بعضهم قراوي قاله ابن الخباز
كما تقول في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحا
المهملة وتشديد اليا وهي القبيلة والسما بالمد دوي بتشديد الواو وحيوي بفتح اليا وكساوي
بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب
وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفا ومحذوف
العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو
شية ويرى علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عده وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه
والاول ثلاثة انواع ما ترجع لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع في الجمع بالالف والتا كاخت وبنت
وسنه وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفه والنسبة الى ثنائي الوضع
خارجة عن ذلك فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد
بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه او لا فالاول كصحب وركب والثاني كقوم ورهط ولا يرد الى
مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع
بمنزلة المفرد او بكونها اسم جنس كشعير لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شعيرة
وحذف التا كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب
الى الشعير شعيري باثبات اليا بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف اليا الساكنة
لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب الماوردي في الترشيح
او بكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق
من الناس الذاهبون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ كمحاسني حسن هذا ابو زيد نزلوا اشا
منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطايفة باعيانهم كانصاري نسبة
الى الانصار لانه غلب على قوم خاص حتى صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار لقبيلتين
وضباب ومدا ابن ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص والصالح عنه الجمعية
بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري
وضبابي ومدايني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قاله
في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفا والرا والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه
ينسب الخليل ابن احمد الفراهيد فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى
واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى الفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهود
بالضم الغليظ والفرهود حي من نجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذ قيل

وغير ذلك المذكور من
زهودى فانه يوهم انه منسوب الى الزهود اذا قيل انه ابو بطن **برد الجمع المكسر الى مفرده**
اسم الجنس والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم برد الجمع
لو نسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حالة ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب
سمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه
وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا
وبينه مسمى به **فتقول فى النسب الى فرايض** جمع فريضة **وقبايل** جمع قبيلة **وحمر** بالسكون
جمع احمر او حمرا **فرضى وقبلى بفتح اولهما وثانيهما** وذلك لانك رددتهما الى فريضة
وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت اليا المثناة تحت وتا التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر
واحمرى وحمراوى وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع حمرا فان كان جمع احمر رددته
اليه وقلت احمرى وان كان جمع حمرا رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال برد المكسور الى مفرده ولم يقل برد
الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف مع علامة الجمع
ويظهر اثر ذلك فى ثمرات وثمارٍ فان نسبت الى ثمرات قلت ثمرى بفتح الميم وان نسبت
الى ثمار قلت ثمرى بالسكون **فصـــل وقد يستغنى عن يا النسب بصوغ**
المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه **وذلك غالب فى الحرف** جمع حرفة كبزاز
وبزاز بالزاى معجمتين لبياع البز **ونجار** بالنون والجيم لمن حرفته النجارة **وعواج** لبياع العاج **وعطار**
لبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله **وشذ قوله** وهو امرؤ القيس الكندى
وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال اى بذى نبل بدليل
ما قبله فاستعمل فعالا فى غير الحرف بمعنى ذى كذا **او حمل عليه قوم** من المحققين كما قال ابن مالك
وما ربك بظلام للعبيد اى بذى ظلم والنكتة حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت
اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسه
فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة
برار ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمبرد يعكس هذا **او** بصوغ المنسوب اليه **على فاعل**
او فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذى كذا **فالاول كتامر** اى ذى تمر **ولابن** اى ذى لبن
وطاعم اى ذى طعم **وكاس** اى ذى كساء **والثانى كطعم** اى ذى طعام **ولبن** اى ذى لبن **ونهر**
اى ذى نهار **قال** الراجز **لست بليلى ولكنى نهر** لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه
فى كتابه اى ولكنى نهارى اى عامل بالنهار **فصـــل وما خرج فى النسب عما ذكر**
من القواعد المتقدمة فى الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها الحرف فقط كقولهم امَوى
بالفتح فى الهمزة نسبة الى بنى امية بضم الهمزة **وبِصرى** فى الكسر فى البا نسبة الى البصرة بفتح
البا **ودُهرى للشيخ الكبير بالضم** فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثانى بالزيادة
فقط كقولهم **مروزى بزيادة الزاى** نسبة الى مرو ورقبانى وشعرانى وسعلانى ولحيانى
نسبة الى الرقبة والشعر والسعلة واللحية قاله طاهر بن احمد القزوينى الثالث بالنقص فقط
كقولهم **بدوى بحذف الالف** نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان
وجلولى بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمدقرية بظاهر فارس **وحرورى**
بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها

الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريك نحو عالية وعلوى ونشا ونشوى وحريف وحرفى
بفتح فسكون وحرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريك نحو انف وانافى والسادس بالزيادة
والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى
نسبة الى طى وصنعا وبهرا وروحا والثامن بالقلب والتحريك نحو نوب حارى نسبة الى الحيرة
بالحاء المهملة فاما الانسان فحيرى والتاسع بتنوع ما يستحق التغيير نحو اميى نسبة الى امية
وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتصر الموضح منها على اربعة احدها الاستغنا
بشى عن شى ومثل له بمثالين اموى وبصرى فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو امية والثانى
كانه منسوب الى البصر وهو حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى
لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق
بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القايل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب
الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوى ورابعها
تشبيه الشى بالشى ومثله بمثالين جلولى وحرورى بحذف الهمزة تشبيها بالمد وبالمقصور
هذا بـــاب الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى
باليا المثناة التحتانية لا اختيارى بالموحدة ولا الاضطرارى ولا التذكرى ولا الترنمى ويقابله
الابتدا والابتدا عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويعرض عن قصد الاستراحة
فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فى الشعر ولتمام السجع
فى النثر وهو احدى عشر نوعا **ا** المجرد **ب** الروم **ج** الاشمام **د** ابدال الالف **ه** ابدال
تا التانيث ها **و** زيادة الالف **ز** الحاق ها السكت **ح** اثبات الواو واليا او حذفهما **ط** ابدال الهمزة
ى التضعيف **يا** نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال نقل وحذف واسكان
ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق ها السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف
عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما **اذا وقفت على منون** غير مونث بالتا فللعرب فيه
ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا
الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهى لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره
فارجح اللغات الثلاث **واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة** وتسكن ما قبل
التنوين **كهذا زيد ومررت بزيد** بسكون الدال فى المثالين **وان تبدل الفا بعد الفتحة**
اعرابية كانت الفتحة **كرايت زيدا او بنايية كايها** بكسر الهمزة وسكون اليا التحتانية بمعنى
الكف **وويها** بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا
وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف
حيث كان اللين فى الالف تقاربه الغنة فى التنوين فابدلوا الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد
الضمة واوا وبعد الكسرة يا لمكان ثقل الواو واليا فى انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو
والكسرة مع اليا زاد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حاله واما المونث بالتا
فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ونقول فاطمة على احد اللغتين واذا وقف على المقصور
المنون وجب اثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح والالف
فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت
بفتى وقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الراء من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هى البدل من

التنوين نظير الالف في رايت زيدا او حذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب
سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين
في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو
والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف
عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة
فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها
همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف ظاهرا وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف
ويحتمل القلب فيما تقدم ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف
السابق وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور
وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على
ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القرا السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا ابدا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عسل المازني
يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هو حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها
بالاسما قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجته وذهب ابو سعيد
علي ابن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن
المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على ها الضمير
الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف
لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة
وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف
الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من
نفس الضمير كما في هو وهي او زائدتان للاشباع مذهب الضايع الاول والزجاج الثاني
واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان
قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو
ولا الياء من هي لتحصينهما بالحركة عن الحذف بل يبقيان في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك
قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها
متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها
في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم تدعه ولم تدعهو ولم ترمه ولم ترمهي
وادعه وادعهو وارمه وارمهي قاله الشاطبي وغيره وكذلك لا يجوز اثبات صلة
الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة
الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه
المفازة والارجا النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه
فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك
اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو اسم
رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في

الاضمار

الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى ما قبله اختيارا كقوله
لست في نحو اخافه اراد اخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف
واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص
اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفاء
نحو يفي بالفاء او القاف مضارع وفى ووقى بالعين المهملة علما
فتقول في الرفع هذا يفي ويقي وفي الجر مررت بيفي وبيقي باثبات الياء فيهما رفعا وجرا لانه يجب اثباتها
في الوقف لان الاجحاف بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن والى هذا اشار
الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسالة الثانية ان يكون المنقوص
محذوف العين نحو مر حال كونه اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه بوزن مكرم فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وهي الهمزة الى الراء قبلها
وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ومر بحذف الياء وهي
لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد
ساكن المسالة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو رأينا قاضيا او
غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب حينئذ فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف
التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف
لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل
والوقف والارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا
قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء وبه قرأ ابن كثير نحو ولكل
قوم هاد وما عند الله باق وما لهم من دونه من وال باثبات الياء
فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات الياء نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت
فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض
وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر
يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت الياء في المنون حالة
الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة
من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل
عليه الالف واللام بعد حذفها ووجه الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة
انواع احدها ما سقط تنوينه بعد ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للندا
نحو يا قاضي فالخليل اختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس اختار الحذف
لان الندا محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري
فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة
نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قال لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه
عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون والى هذا اشار الناظم
بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين فصل وقد يوقف على

الحركة التي ليس لها الثانية خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم
والاشمام سوا في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل
لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو جعلي وعلامته خا فوق الحرف هكذا
جعلها سيبويه خ والمراد خف او خفيف وناقشه الموضح فقال انما هي راس جيم وراس
ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر انها راس حا مهملة مختصرة من استراح
لما مرّ من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو الذي
لا شي فيه من العدد وجعلها بعضهم ذالا وكانهم ارادوا بها تعريف ظنوها دالا ويتعين
ذلك السكون في الوقف على تا التانيث اذ لا يتاتى فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف
بالروم وهو اخفا الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل
قاله الجاربردي ولا يختص الروم بحركة بعينها بل يجري في الحركات كلها وتحتاج في الفتحة
الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفرا في منعه اياه اي
الروم في الفتحة واكثر القرا السبعة على اختيار قوله ووافقهم ابو حاتم على المنع لانه شبه
الثوب فيفضي الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ
الوجه الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور
لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروي الاشمام عن بعض العرب في الجر وحمل
على ذلك الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى
الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع
بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الحركة فهو شي يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو
وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت
يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير
دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته • واشتقاقه من الشم
كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين
ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وبين ما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان
تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد
اللام من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف وهكذا ش وهو قليل
يجي التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن احد من القرا الا عن عاصم في مستطر في
سورة القمر وهي لغة سعد به وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف
الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون
الحرف الموقوف عليه همزة كخطا ورشا لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام
ولا يا كالقاضي ولا واوا كيدعوا ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تاليا لساكن
كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الاول الاخر والمدغم والموقوف عليه قبل وان لا يكون
منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف
لا الحرف الذي كان متحركا وصلا الوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله
لغة بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى البا ونحو له انا ابن ماويه

ووجد النقر وجاءت الخيل اثابي زمر بنقل ضمة الرا الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف
صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف
في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن السيد انه لعبد
الله بن ماويه الطاي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماويه
النحاس هو وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بها الدين ابن النحاس اذ جد النقر بالفا
المضمومة بريد النقر باسكانها والعاملين اذا اني ابن ماويه من معنى نجا في الوسط او بعد ام او
شهود انتهى ونقل غير المهموز شرطه خمسة امور بعضها بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر
ساكنا يقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر
فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان
المستثقل تحريكه كالواو واليا لا تنقل الحركة اليه لاستثقال وان لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة
على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف الالف التعويض
وحمل عليه غير المنون قاله الزبيدي وان لا يودي النقل الى بنا لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون
المنقول منه صحيحا اذا اعلمت ذلك فلا يجوز في نحو هذا جعفر تحريك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة
اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان نقل
الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو
بقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في
انسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبان السكون الا ان سكون الالف
ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول واليا المكسور ما قبلها في يبيع
يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلان من انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل
ايضا في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يودي الى بنا لا نظير له لانه ليس في العربية فعل
بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يودي الى اخره ولا يجوز النقل في نحو غزو
وظبي لان المنقول منه غير صحيح وتختص الشروط الاخيرات في لامه وهي ان لا تكون
الحركة فتحة وان لا يودي النقل الى بنا لا نظير له بغير المهموز في النقل في نحو قوله
تخرج الخب فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو وقفت الخب بالاسكان من غير نقل
وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلت الهمزة لتاديت بالذي لو افق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا
ردا فتقول رد بكسر الرا وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم ثانيه
لثقل الهمزة وان سكن ما قبل الهمزة لان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل
بضمة في اوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الفعل متنوع عن النقل لم يجز في نحو يقفل من
قولك مررت بقفل القفل لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفا ونحوه في نحو
بيطا من قولك مررت ببيطا لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل
الا عند بعض تميم فيفرون منه الى نحو يكل الساكن بحركة الفا اتباعا فيقولون هذا رد بكسرتين
ومررت ببطا بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفونها ويقولون في جيل
حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون البا او يروموت
او يشمون او يضعفون وغيرهم من الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه غاية في الحذف اجتماع
الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطو وبيت

البطاة ومررت بالبطاء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول
هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والبا الموحدة ما خبي في غيره والردء
العون والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد عليها الجوهري لبعض
الرجاز ما زال شيبان شديد ارهصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الهاء
نقل ضمتها الى الصاد قبلها محركها وفي النهاية تقول ضربته ضاربة في الشعر وقد استعملته العامة في النثر
والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة **فصل واذا**
وقف على تاء التانيث التزمت التاء وسلمت من القلب هاء **ان كانت متصلة بحرف نحو**
ربت ولعلت ولما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس وقول ابي حيان واما
ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج
عن القياس لا يقاس عليه **او فعل كقامت** وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس
بالضمير في نحو ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال
سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من
الفعل الى الاسم **او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت** لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها
صارت كانها ليست للتانيث وانما جي بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة وهي للالحاق بقفل
وجذع **وحكى ابقاؤها** على صورتها **او ابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو**
ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت **او كان ما قبلها ساكن معتل ولا يكون**
الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات وصلوات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه يحتمل
ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان
نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعله ان لم يكن بساكن صح وصل **لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات** وهندات **وفيما**
اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه **وما سمي به من الجمع تحقيقا او**
تقديرا فالاول وهو اسم الجمع **اولات** فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه
وهو ذات **والثاني** وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا **كعرفات واذرعات فانهما جمع**
عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام **والثالث** وهو
ما سمي به الجمع تقديرا **كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية** هيهيات حذفت
لامها وهي اليا ووزنها فعلات والاصل فعللات **ثم سمي بها الفعل** فصار معناها بعد وقيل
هيهات مفرد واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة **الوقف** خبر الارجح
بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم
زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء
معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التانيث الملحقة بالواحد انقيت
في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب
اجروه مجراه في غيره **ومن الوقف بالابدال قول بعضهم كيف الاخوة والاخوات** ﻭ**
دفن البنات من المكرمات حكاه قطرب عن طي بابدال تا الجمع هاء في الوقف تشبيها لها بتاء
المفرد **وقرا الكسائي والبزي هيهاه** بابدال التاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء
وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وحكى الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف

عليه

عليه بالتاء ومن قدره مفردا اوقع عليه بالهاء ومن نصبه وقف بالتاء والهاء وفي الايضاح لابن
الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتا التانيث لفظا
دون افراد وجمع **والارجح في غيرها** اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه **الوقف بابدال**
ها فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت ومويت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها
وبين تا التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت
التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه **ومن الوقف بتركه** اي بترك
الابدال **هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت** وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي
مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت كادت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة ان تدعى امة فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله وبعدمت بعدما فابدل
في النقد برهن الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر
ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث موقوفا عليها
بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي
في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان
يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء
لانها تا تانيث فتقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع صحيح
وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى **فصل ومن خصايص الوقف اجتلاب**
ها السكت للتوصل الى بقا الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقا السكون
في الابتدا وسميت ها السكت لانها يسكت عليها دون اخر الكلمة **ولها ثلاثة مواضع احدها**
الفعل المعل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق ها
السكت فيهن جوازا **ومنه** اي من الحذف للجزم **لم يتسنه** على القول بانه من السنة واحد السنين
ولان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف
للجازم ثم لحقه ها السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي
الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من
الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال
كما قالوا في مثله تظنى والاصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا
للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم
يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على
حاله **او كان الحذف لاجل البنا** كما في فعل الامر على قول البصريين **نحو اغزه واخشه وارمه ومنه**
اي من الحذف للبنا **فبهداهم اقتده** وهو امر من تقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها
فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام **والها في**
ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير
ها السكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود
الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحقوا الها
لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه **ويجب الالحاق في مسألة واحدة**
وهي ان يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ **كالامر من وعى يعي** ول

فيه عنه يحذف لامه وفائه كمضارعه المجزوم واجتلاب ها السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا
بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره وكذا يجب ها السكت في الفعل
اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله
الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على نحو لم يعد الا من
تحريك الهاء خوف الالتباس بالضمير المتصل على ان الموضح وافقه الناظم في شرح القطر وقال
بخلافه فصار مشترك الالزام فما كان جوابه فهو جوابنا الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقف بها السكت البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك
انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة بالمضاف
نحو مجي م جيت وفيه تقديم وتاخير والاصل جيت بمجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي
صفة جيت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت
الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي هنا الموصولة والشرطية وفي مثل
سالت عما سالت عنه اوعن مثل ما سالت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما
جيتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكس فيحذف في الخبرية ويثبت في الاستفهامية لان الف
الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها
في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شيت لغة نحو سل عم شيت
فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الها حفظا للفتحة الدالة على
الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لها الاستفهامية اسما كقولك في مجي م جيت واقتضا
م اقتضى مجي مه واقتضا مه وترجحت الها ان كان الخافض لها حرفا نحو عم بنسا لون وفيما
اي بها السكت فرق البزي خلف عنه والفرق انه المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل
بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الها واما المضاف فمستقل بافادته في مدلوله الافرادي
فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الها وما ذكره الموضح من
وجوب حذف الف ما الاستفهامية منه اذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان
على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرور بالاسم
فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجي ما جيت نص على ذلك
سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين
الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دايما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود فخرج بالاول
المعرب وبالثاني ما بناوه غير دايم وبالثالث ما اشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت
القيود جاز لحاق ها السكت وذلك المستوفي لها كيا المتكلم وكره فيمن فتحهن في الوصل وكاف
الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق ها السكت محافظة على الفتحة ومن
التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال حسان الشاعر الصحابي
رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بها
السكت لعدم فايدتها تنه الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال
حال الوقف اكرمتك بالاسكان اذا اردت به فمن الحق الها اثران لا يجحف بالكلمة بجعلها على
حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلا مقتضى ... حركه
بالفعل حتى لا يلتفت ... ولا تدخل ها السكت في نحو جا زيد لانه معرب بالحركات وحركة

الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان ها السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه
وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء بلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه
لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون اعرابا قال ابن الضايع وغلط ابن خروف في النعم لا تدخل
ها السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن وها السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل
بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناهن عارض فيجري مجرى حركة الاعراب لعروضها بسبب شي يشبه العامل فلا يدخل ها السكت وشذ قوله
يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فيمن بنى عله على الضم وهو ابو مروان
بابقبل وبعد في باب الاضافة قاله الفارسي والناظم وفيه ما ذكرته في باب الاضافة
فليراجع واظلل وارمض واضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل ها
السكت في الماضي كضرب وكرب من المتوسط وقعد وقام من اللازم لانه مبني على حركة لمشابهته
المضارع المعرب في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جا الذي ضرب وخبرا نحو زيد
ضرب وحالا نحو جا زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل
ان حركة البنا الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف
المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز
مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم تخف لبسا نحو قعدة وتمتنع ان حصل لبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت
مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف
ونقل وقلب ومن اجتلاب ها السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في
الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراة بعضهم وجيتك من سبا بنبا باسكان
همزة سبا في الوصل وقراة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات
ها السكت في الدرج فيهما واتي بالنظير في الاول ونقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه
ثلاثة اربعه باثباتها تا ثلاثة على حالها ونقل همزة اربعه اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله
وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا
مثل الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله
القصب بتخفيف الباء فحكاه في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله
وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما هذا باب الامالة وهي
مصدر املت الشي امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشي يميل ميلا اذا انحرف عن القصد
وفي الاصطلاح ان يذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتقرب الفتحة شيا من صوت الكسرة
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهبت بالالف الى جهة
اليا فتصير الالف بينها وبين اليا كالفتى بامالة الفتحة والالف والا يكن بعدها الف فالامالة
الفتحة وحدها سوا كانت الفتحة قبل تا التانيث ام لا كنعمة وبعض يقول بامالة ما قبلها ...
ومحل واصحاب واسباب تقتضيها او موانع تعارض تلك الاسباب او مرجح لاحد الامرين
بينها وبين المنع اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك
انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلا ... الكسرة ...
وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من اليا واملت الفتحة ...

الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة
للتنبيه على اصل او غيره مما سياتي واما حكمها فانها وجه جايز فلهذا الحجازيون يفخمون كل ممال لانه
الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت ترددت بين الالف واليا والاصل في الحروف
ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسما المتمكنة والافعال غالبا
ويأتي التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون
الا مواضع قليلة واما الاسباب التي يمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف مبدلة من يا متطرفة
في الاسما والافعال فمثاله في الاسما الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف
فيهن مبدلة من يا بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقري
وتثنية الاسما تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب
بالنون وهو السن مع ان الفه مبدلة عن يا بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف
للالف يكون مجردا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاول لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي واما امالة نحو فتاة مونث فتى وحصاة
وان لم تكن الالف طرفا في اللفظ لان تا التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيها مبدلة
من يا فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون اليا تخلفها اي الالف في بعض
التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زايدا للالحاق والف حبلى مما
كان زايدا للتانيث والف غزا مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال
لان اليا تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسما والبنا للمفعول
في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات
وحبليات وفي البنا للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان
امالة تلا في والقمر اذا تلاها لمناسبة امالة جلاها وقوله في شرح الكافية وقوله ايضا في شرح الف م
النظم ان امالة سجى لمناسبة امالة الف قلى بل امالتهما كقولك اذا بنيتهما للمفعول تلي وسجي
بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذ امكن
غيره واجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضي لامالة ضحيها
الف ضحى ولو لم يعتبره القرا يعني بالتناسب ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه
ما جاور الممال فلما امالوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم
انما هو التناسب وقال هنا جواز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى اليا اذا بني للمفعول
وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على
اصطلاح القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون اليا
تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى اليا مختص بلغة شاذة او رجوعه الى اليا بسبب
ممازجة الالف لحرف زايد فلا يمال شي من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى
اليا بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن واو الى اليا في قول هذيل اذا اضافوها
الى يا المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد اليا والاصل عصوي وقفوي اجتمعت
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا والثاني وهو رجوع
الالف الى اليا بسبب ممازجة الالف لحرف زايد كرجوعهما اي الف عصى وقفا اليها اي الى اليا
اذا صغرا عند الجميع فقيل عصيه وقفي بتشديد اليا فيهما والاصل عصيو وقفيو فقعل له

ما تقدم

ما تقدم وقلبت يا لممازجتها يا التصغير وهي حرف زايد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا
اي عصى وقفا على فعول بضم الفا فقيل عصي وقفي بتشديد اليا فيهما والاصل عصوو وقفوو
قلبت الواو الاخيرة يا كراهة اجتماع واوين فصارا عصوي وقفوي فاجتمعت الواو واليا وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم اليا من القلب
واوا ثم كسرت فاوهما اتباعا لكسرة عينهما وقرا الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا
الى اصله فاليا الثانية المدغم فيها هي الف عصى وقفا وقلبت يا لممازجتها اليا المنقلبة عن واو فعول
وهي حرف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى تا الضمير
الى قولك فلت بكسر الفا وحذف العين سوا كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن يا
مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب او عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك
تقول فيها اذا اسندتها الى تا الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت ومت بكسر الفا في لغة من قال مت
بالكسر بحذف عين الفعل فتصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة
كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح
ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى فا الكلمة وتحذف العين لالتقا الساكنين
وقيل في يا اي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفا بكسرة مجتلبة للدلالة
على ان العين يا فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال
او عن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا
اسندتها الى تا الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما قلت فبالتحويل واما طلت ومت
فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل
اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره ابن الدهان ومثله بايع وقد اهمله الناظم في
النظم وسيبويه والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس
وقوعها اي الالف بعد اليا حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع
بتشديدها الا ان اليا لما مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة منها بحرف واحد كشيبان
علما من الشيب وجادت يداه والاول اقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في
المتحركة من قربها من حيث المد او منفصلة منها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما
الها نحو دخلت هند بيتها وشرطه ان لا يفصل بين اليا والها بحرف مضموم نحو هند التسميتها
قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب
السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما بحرف واحد نحو كتاب
وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين اولهما
متحركة واحدهما ها وهو الثاني ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها
او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح
بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا الا على وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن ثانيهما
وبالها نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل ثلاثة احرف ساكنها وها غير مضمومها
وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان يكونا
منزلة حرف واحد محرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة
درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعني لا الكسرة نون التثنية فلذلك

مثل به الموضح للكاف تبعا لقول النظم فدرهما كن يمله لم يجده السبب الثامن ارادة التناسب
اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد امالوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت
الالف بعد الف في اليا او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اى الالفان لسبب من
الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذى وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى لسبب
كرايتهما او تراءت كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد
فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة
عن التنوين لمناسبة الاولى والثانى وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة اخرى قد اميلت
لسبب كقراءة ابى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحو لمناسبة سجى
وقلا وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب
ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها او اتية بعدها فان كانت سابقة
عليها تمال كما في هما داقهال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة
وان كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل اولا فان وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل
فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا تمال ولذلك اذا امالوا مجراها مع الكسرة رايه
لا يجيزون امالة الفه مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانتا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من
الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا وهى الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة
وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت
لما اميلت فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو املت الالف في صاعد انحدرت
بعد اصعاد ولو املتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى اشق فلذلك
كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى منعا كما سيجئ واما الراء فان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة
فشبهت بالمستعلية للتكرار الذى فيها بل قيل هو اشد منعا وشرط المنع بالراء امران احدهما
كونها غير مكسورة والثانى اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد
فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثانى او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة
نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم لا يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم جعل الموحدة المفصولة
بحرف واحد نحو بهذا الكافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف
ان يتصل بها اى بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف
واحد نحو غنايم لان الفصل بحرف واحد لا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب
وغلاب من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء
المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فناسبة صوت الالف للكسرة بخلاف
ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى الاستعلاء حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء
الساكن بعد كسر نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهى التى
لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل
لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من
الامالة وشرط حرف الاستعلاء المتاخر عنها اى عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة
وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا من الالف بحرف واحد كنافخ وناعق
وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المنفصل بحرفين

لنزع

لقوة الاستعلا والمنع بالمتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد
مكسور ولا منفصلا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من
التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التى يكفها المانع
ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن يا فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة
في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب اليا المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة
في الفيهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة او اليا لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة
او عن اليا اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة واليا الملفوظ بهما لانه اى السبب الظاهر اما
متقدم عليها اى على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والثابت في نفس الالف اقوى
من المتقدم عليها والمتاخر عنها ومن ثم اميل نحو خاف وطاف مع تقدم حرف الاستعلا وحاق وزاغ
مع تاخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من
جدة في الامر وجواد جمع جاد واصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظ فلا
تجوز الامالة على الاصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع
يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف مسئلة ويوثر مانع الامالة ان كان منفصلا في كلمة اخرى
مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو من قاسم فلا
يمال لاتصال المستعلى في اللفظ اذا درجت نحو اثل قولك مررت بنا صقل وتارة ينفصل بينهما بحرف واحد
نحو بما فضل ويمال قاسم نحو هذا مثال ما شبط قال الشاطبى ولا يوثر سببها اى الامالة الا متصلا في كلمة
واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو اتى قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت
منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة
في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وعليهما الاعتراض من وجهين
احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان اليا المقدرة في اتى المنقلب
عنها الالف لا يوثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التى يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة
والاستعلا في هذا الموضع لو اتصل لم يوثر فيها فالاولى مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن
كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيلغيها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثانى ان نحو
النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكراه الحكمين المذكورين وهما يوثر مانع الامالة ان كان
منفصلا ولا يوثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة
ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة
ما كانت اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلا منفصلا عن الكلام لم يمنع الامالة الا فيما اميل
للكسرة عارضة نحو بالقاسم او فيما اميل من الالفات التى هى صلة الضماير نحو اراد ان يضربها قبل
انتهى يعنى لا تمال الالف لان القاف بعدها من كل مانعة من الامالة وان انفصلت [illegible]
في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابى عبد الله محمد النقرى بالنون والقاف والزاى ولا ما في شرح الكافية
من قوله وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيمال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة يخالف ما في النظم
الخلاصة والكافية والكف قد يجيبه ما ينفصل وعلى ما عليه النحويون المذكور وتبعني في الكلام ابن عصفور
والنقرى وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التى هى صلة الضماير لا اشعار قد تحمل
من قول النظم والكف قد يجيبه ما ينفصل في حرف المستعلى بالمنفصل وانما اثر المانع منفصلا ولم يوثر
السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق

واما مانع المانع للامالة فهو الرا المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلى وتمنع الرا ان يمنعا الامالة لان الرا من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسر فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الرا المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اى القاف المستعلية والرا المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلا والرا المفتوحة مانع من الامالة والرا المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اى العرب يجعل المنفصلة من الالف حرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع سمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماعه النابي برجوع رجلا من بني تميم بن قادر حتى المر بغيض عن بلاد بن قادر بينهم حون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والرا المكسورة بالدال

فصل تمال الفتحة قبل احرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا تكون الفتحة في حرف ولا في اسم مبني يشبهه لان الامالة نوع من الصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد للام الكسرة التي من اسباب الامالة والاحتمال نحو بلى للرجوع الى اليا في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا تمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى اليا فيهما في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها احرفا فلو سميت بشي منها فان كانت الفه رابعة كالا املتها لان الالف الرابعة في الاسم نحكم عليها بانها من يا وان كانت ثالثة كعلى والى لم نجز امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات اليا ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك المبني للحرف ها الغائبة ونا المتكلم المعظم نفسه او ومعه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مررنا بها ونظر اليها واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او اليا مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين واما امالتهم الى وحتى من الاسما المبنية وبلى من احرف الجواب ولا النافية حتى قيل لهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفا السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شي فضلا عن ان تكون منقلبة عن يا ولا ترجع الى اليا ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة تحتانية وكونهما اى الفتحة والرا متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والرا ولا فرق ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في را نحو بشرار او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير يا مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر خلافا في نحو اعوذ بالله من الغير ومن تبع السيل لان الفتحة فيهما في اليا نص على ذلك سيبويه خلافا من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الرا حرف استعلا نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلا لان الرا المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فيما الغرض من الضرر [illegible] قال كل فتحة في غير يا قبل را مكسورة متصلة بها او منفصلة بمكسور او ساكن غير يا وليس بعد الرا حرف استعلا انتهى واشترط الناظم في النظم تطرف الرا مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطا في قوله رايت خبط رياح بكسر الرا وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العدد والرا في ذلك ليست متطرفة ولعله انما

خص

خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها ها التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الها في الوقف خاصة كرحمة وهمزة وانما اميلت الفتحة قبل ها التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالفه اى بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصى الحلق والمعنى وهو الدلالة على التانيث والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسما والزيادة على اصول الكلمة الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين ها التانيث وها المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل ها السكت ايضا تشبيها بها التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيها قبلها وبه قرا ابن مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بينا

هذا باب التصريف

وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب العلة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والابدال في اقتت والحذف في قل والادغام في ردّ ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الاولى ولهذين التغييرين للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كاليا في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب اليا في بان وابان وموقن وبايع وقلب الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كانيق جمع ناقة وحادى وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته ونحو لانه من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالاوصاف الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تشبيه الشي [illegible] متعلقه وموضوعه الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسما العجمية كابراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل [illegible] لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اى اشبه الحروف وهي الاسما المتوغلة في البنا كالضماير واسما الاستفهام والشرط واسما الافعال والموصولات واسما الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجي الحذف في سوف والابدال في حا دحتى عينا وهمزة

[illegible]

ان هاء الحزف والابد الدفى لعل والتصغير فى ذا والذى وخوذ عهما ولا ابدالـ فى لام عسى والحزف
ان هاء الحزف لا بد الدفى لعل والتصغير فى ذا والذه وحوذ عهما لا ابدالـ فى لام عسى والحزف
فى عين لبس عند اتصال تا الفاعل **فلذلك** اى لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسما
والافعال **لا يدخل فيما كان** من الاسما موضوعا **على حرف** واحد **او حرفين اذ لا يكون كذلك** فى الوضع
على حرف او حرفين **الا الحرف كالباء** **والـلام** فانهما موضوعة على حرف واحد **وقد** و**بل** فانهما موضوعة
على حرفين **وما اشبه الحرف كتاء قمت** فانها موضوعة على حرف واحد **ونا من قمنا** فانها موضوعة
على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطية
وتمهيد لقوله **واما ما وضع** فى الاصل **على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه** لعارض **فيدخله**
التصريف نظرا الى اصله وضعه **نحو يد ودم** بحذف لاميهما فى الاسما **ونحو ق وف وزيدا** بحذف فائه
ولامه **وقم وبع** بحذف عينهما **فى الافعال** وقس على ذلك **فصل** **ينقسم الاسم الى مجرد**
من الزوايد واقله الثلاثى كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون
واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فانه قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا
واياما كان يلزم التنافى مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو هو
فلا يتحقق التنافى **وغايته الخماسى كسفرجل وبينهما** اى بين الثلاثى والخماسى **الرباعى كجعفر** ولم يجوزوا
سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان **والى مزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج**
وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق **وامثلته كثيرة** بلغت فى قول سيبويه ثلاثمائة
مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها **لا يليق بهذا المختصر** ولا
تشتغل بها رومًا للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول
الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين
وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة
قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيا
دتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصوى وبينهما الفاء
والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو جبزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان
قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علبا
والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد
اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر
اشهاب **وابنية الثلاثى المجرد احد عشر بناء والقسمة** العقلية **تقتضى ان تكون اثنا عشر**
بناء لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به ولا يبتدا بالساكن لتعذره فاحواله
ثلاثة **والحركات** الخالصة **ثلاث** الفتحة والكسرة والضمة والحرف **الثانى يكون متحركا وساكنا** فاحواله
اربعة **فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول فى اربعة احوال** الحرف **الثانى خرج من ذلك اثنا عشر**
واما الحرف الاخير فلا عبرة به فى وزن الكلمة لانه محل الاعراب **وامثلتها** فى الاسم والصفة **فلس** سهل
بفتح اوله وسكون ثانيه **فرس بطل** بفتحتين اى **كتف** حذر بفتحة فكسرة **عضد** طمح بفتحة فضمة **حبر**
نكس بكسرة فسكون **عنب** زيم اى متفرق بكسرة ففتحة **ابل** بلز بكسرتين **قفل** حلو بضمة فسكون
صرد حطم بضمة ففتحة **دئل** بضمة فكسرة **عنق** جنب بضمتين **فلما** .... مفتوح الفاء مع الاربعة
فى العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة **والمهمل منها فعل** بكسر اوله وضم ثانيه لانهم

كرهوا

كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها **واما قراءة ابى السمال** بفتح السين
المهملة وتشديد الميم وفى اخره لام **والسما ذات الحبك** بكسر الحاء وضم الباء
فى المحتسب لابى مالك الغفارى **فتخيل لم يثبت** هذه القراءة على تقدير ثبوتها **فقيل انه** **لتداخل اللغتين فى الحرف** ونسبها ابو الفتح بن جنى
للناس ذات **فى الكسر والاصل حبك بضمتين** **فكسر الحا** اتباعا لكسرة التا قبلها ولم يعتد باللام
الساكنة لان الساكن حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها ولم يعتد باللام
لا اتباع وانما الكسر **على التداخل فى حرفى الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين** **وقيل**
القارى منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحا ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما
يكون بين حرفى كلمتين لا بين حرفى كلمة واحدة ووجهه الجاربردى فانه لما تلفظ بها الحا المكسورة من اللغة
الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جنى اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه
بالحا مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك فى شرح الكافية والحبك تكسر
كل شى كالرمل والما اذا مرت بهما الريح **وزعم قوم اهمال فعل** بضم الفا وكسر العين **ايضا** لما فيه من الانتقال
من ضم الى كسر **وابطل بوعل دئل** اسم دويبة سميت به قبيلة من بنى كنانة **ورئم** بضم الراء وكسر الهمزة
اسم جلى للاست **بانهما** ليسا من اصول الاسما وانما هما **منقولان من الفعل** المبنى للمفعول
واعترض بان ذلك ممكن فى الدئل لانه علم قبيلة لا فى الرئم لانه اسم جنس والفعل لا يكون الا فى الاعلام
دون اسما الاجناس واجيب بان السيرافى ذهب الى ان النقل قد يجى فى اسماء الاجناس فلا معنى
للتوقف فيه **واحتج الشلوبين** لفعل فى اصول الاسما **بوعل** بضم الواو وكسر العين المهملة **لغة فى**
الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وفتح ثانيه ليس بمهمل ولا منقول
بل هو قليل وعلى القولين فانه **انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول**
دائما على الاول وغالبا على الثانى **وللرباعى المجرد** خمسة ابنية **مفتوح الاول والثالث** اسما
كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل **ومكسورهما** اسما **كزبرج** بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر
الراء والجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة الحمقا **ومضمومهما** اسما **كدملج** بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم
ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما **كفطحل** بالفاء والطا والحا المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج
نوح من السفينة وصفة كسطر للطويل **ومكسور الاول مفتوح الثالث** اسما **كدرهم** وهو معرب
وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربى وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعى ولا ثالث لهما
وزيد ضفدع وصندع وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة **وزاد الاخفش والكوفيون مضموم**
الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخا المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر
الطويل الرجلين لا لجندب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل **والجمهور** عند جمهور
البصريين واستظهره فى التسهيل **انه فرع عن مضمومها** استثقالا لضمتين فى رباعى ليس
بينهما حاجز حصين **ولانه لم يسمع فتح الثالث فى شى من الرباعى الا وسمع فيه الضم غير** عكس
كجخدب وطحلب للاخضر الذى يعلو الماء وبرقع من الاسما **وجرشع** بالجيم والراء والشين
المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل **ولم يسمع فى برثن** بضم الموحدة وسكون
الراء وضم الثاء المثلثة فوقية احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان **وبرجد** بضم
الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط **وعرفطا** بضم العين المهملة
وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية **الا الضم** بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع
وللخماسى المجرد اربعة من الابنية **امثلتها** مفتوح الاول والثانى والرابع اسما **كسفرجل**

وصفة شمردل للطويل وسنعطل التيس الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث
ومكسور الرابع اسماً كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو جحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر
الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة ومكسور الاول مفتوح
الثالث اسماً نحو قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال
ما عليه قرطعبة وصفة نحو جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسماً
نحو قبعثر الاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير
الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي
واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور العين متفقا عليه اما المصنف القول باهماله ولذا قال
وزعم قوم اهمال فعل واما التقليب وما ذكره من ان اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على
اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي
الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكر من الاسما
العربية الوضع فهو متفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كظريف وفيهما نحو محرنجم
او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله علابط
بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على حذف الالف بعد اللام انهم لا يوالون بين اربع
متحركات واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل الحركة
كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح
الدال او بكسر اوله في نحو خروع بكسر الخا المعجمة وسكون الراء وفتح الواو وبالعين المهملة
القطن الفاسد وتغيير مكسورهما اي الاول والثالث بضم ثالثه نحو زئبر بكسر الزاي
وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس
بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة
واللام وسكون الخا المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس من
امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد
واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج ودربج اي دل والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم
وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته
ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه
ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو ثنائي
مقتضب وقيل ... باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز
واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف
لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتدا بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح دايما
للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقا الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح
والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين فرع عن الاصل الذي
هو الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما
انه اصل براسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه

والمازني

والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقله عن سيبويه فهو ثابت له وزن
اصلي مستقلا لاتيان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى
اعتني بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده ورهصت الدابة
ونفست المراة ونتجت الناقة وزهم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الابنية للمفعول خبر ان
عنه وزنا رابعا خبر ومن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لما استقل بما وجوده
وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة
عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا لم يسمع لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد
اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا براسه وانتم لا تقولون بها لان جوابكم عن هذا
فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير وترك
الابدال في ووري لم يعده وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة
لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما متغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما
لا تدغم الالف من ساير ولا تبدل الواو من وارى فكذلك ما تغير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام
والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه لو قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول
سائر او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة
عن الف وارى والرباعي وزن واحد كدحرج وزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما
قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن ويسمى
التمثيل لمماثلة حرف الميزان لحرف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال
الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه
والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفا فالعين فاللام على الترتيب المستفاد من الفا حال كون
حروف الميزان معطاة ما للموزون بها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء
فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من
الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد
بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال الثانية
التالي في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من
المضاعف فعل بكسر العين لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام
ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب بضم العين فيهما لان اصلهما
طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية
والسكنات فان بقي من احرف الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن رباعي الاصل
في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن الخماسي الاصل في وزن جحمرش فعللل
وما ذكره المصنف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو
قول البصريين بنا على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني انه ما زاد على الثلاثة زائد قاله
الكوفيون بنا على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها
انه لا يكون لانه لا يدرك بكيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل الاخر بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل

الذى قبل اخره بلفظه وهو مبنى على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفرا على الاول والكسائى على
الثانى فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة الرا او فعفل بزيادة الفا او لا يدرى ما هو اربعة
اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز من الاصل الا فيما يستثنى فيقال فى وزن اكرم بزيادة الهمزة
وبيطر بزيادة اليا وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر المرتب ويقال
فى وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتا افتعل وكذلك يقال فى وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء
الافتعال طاء واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تا الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما
اصتبر واذتكر فقلبت تا الافتعال فى الاول طاء وفى الثانى دالا لما سيجى ويقال فى وزن استخرج مما تساوى
فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزائد اذا كان لتكرار الاصل سوا كان للالحاق ام لا فانه
يقابل عند الجمهور بما قابل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل فى علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم
النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه فى اعرابه فهذا ايضا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار
لما سبق كقولك فى وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام
الذال نبات جيد لوجع المفاصل وفى وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين
وهو اول المطر والريح وفى وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال
واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتا حلتيت للالحاق بقنديل
والنون فى سحنون للالحاق بعصفور والدال فى اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل
بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال فى وزن حلتيت فعليت وفى وزن سحنون فعلون وفى وزن
اغدودن افعودل واذا كان فى الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكانى او حذف لبعض
الاصول اثبت ان يفعل فى الميزان فتقول فى وزن نا بالمد ماضيا فلع لانه من النأى والاصل نأى
فحول اللام وهى اليا الى موضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نا بالمد
وتقول فى وزن الحادى وهو مبدأ العدد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول الفا وهى الواو
الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتدا بالالف فقدم الحا عليه فصار الحادو فقلبت الواو يا لوقوعها
متطرفة اثر كسرة فصار الحادى وتقول فى وزن يهب مما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب
حذفت فاؤه لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف
من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطا واخواته وتقول فى وزن بع امر من باع فل والاصل بيع حذفت
عينه لالتقا الساكنين وتقول فى وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضى حذفت لامه لالتقا
الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلها
والفا فى ذلك اصلها السكون والسين والها ساكنان فيلزم فى الميزان التقا الساكنين فالصواب ان يقال
فى وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والها زائدتين **فصل فيما تعرف به**
الاصول والزوائد قال الناظم فى النظم **والحرف ان يلزم فاصل والذى لا يلزم الزائد مثل**
تا احتذى اى عرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم
فى جميع التصاريف ومثله بتا احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف حذى حذوه
والاحتذا الاقتدا ولبس النعل وفى كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل
فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه قريبا مع انهما لا يسقطان
فى جميع التصاريف واما التعريف الثانى وهو تعريف الزائد فلان الفاء من وعد والعين من قال
واللام من قاض من اصوله مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يقض فتعريف الاصل غير جامع وتعريف

الزائد غير مانع واجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد
اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط فى اصل الوضع تحقيقا او تقديرا ثم
الفصل فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى [illegible]
الكلمة عند فقد التردد فيها **على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار اصل ونوع غيره** اصول حرف
الاصل **لا يختص باحرف بعينها** بل تكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف **الاول** وهو تكرار
الكائن من حروف سالتمونيها ام لا فالزائد لتكرار اصل **شرطه ان يماثل اللام كجلبب** بزيادة البا الثانية وسواء
للالحاق به كحرجم **وجلباب** مصدره ويطلق على الملحفة **او يماثل العين ما مع الانفصال بزائد**
بينهما **كعقنقل** بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل
الوصل **او يماثل الفا والعين كمرمريس** بفتح الميمين وسكون الرا الاولى وكسر الثانية وفى اخره
سين مهملة قبلها يا مثناة تحتانية ساكنة وهى الداهية ومرمريت للنفر ولا ثالث لهما **او يماثل العين واللام**
كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اى اصلع غليظ شديد
والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف
وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المهملات وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحا الاولى فى صمحمح والميم الثانية
فى مرمريس لحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعلل
واصله صمح ابدل الوسطى حاء **واما الذى يماثل الفا وحدها كقرقف** بقافين مفتوحتين بينهما را
ساكنة وهو الخمر **وسندس** وهو رقيق الديباج **او يماثل العين المفصولة باصل ككوكب** بمهملة
اسما لرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره **فاصلى** جواب واما **واذا بنى الرباعى من حرفين**
فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة
الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين اولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكى
عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل لتكررت فاؤه وهو بعيد **وان صح** اسقاط ثالثه **كلملم** فانه يصح
اسقاط ثالثه **وتلملم** وهو امر من لملم بمعنى لمّ **فقال الكوفيون ذلك الثالث** الصالح للسقوط
زائد مبدل من حرف مماثل للثانى فاصل لملم على قولهم لمّم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدل من
احدها حرفا مماثلا للفا ورد بانهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجا على التفعيل
وقال الزجاج من البصريين **ذلك الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شى وقال بقية البصريين اصل**
واختاره الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى الثلاثى المضاعف
كما يقول البصريون فى امثاله كقصقصت وكفكفت وكبكبت انتهى **والنوع الثانى** من نوعى الزائد
وهو ما زيد لغير تكرار **مختص باحرف عشرة** جمعت فى كلمات مرارا وهى يتساءلون **باهليا استنم**
اسلمنى وتاه **هويت السمان** **اهوت سليما** **نسا التموينها** **وجمعها الناظم فى بيت واحد**
اربع مرات فقال هنا وتسليم تلا يوم انسه **نهاية مسئول امان وتسهيل** وتجمع
ان يعدوا التثنية المعجمة نحو اكرمكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وها
السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد
واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف
فى المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والها ايضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج
الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتا
حرف مهموس ابدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير وتقرب مخرجه من مخرج

يعنى الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة
ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى
الميم الثانية والرا التى قبلها
واستدل بعضهم على زيادة [illegible]

التا واللام وان كانت حرفا يجرى را لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة
الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وها السكت
في قه اولبيان الحركة كسلطانيه او المد ككتاب او العوض كزنادقة او التكثير كقبعثرى
قال ابن عصفور ولها شروط تزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول
لتعذر الابتدا بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو غضبى وخامسة نحو
سلامى بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو
ضوضى فانها فيه بدل من اصل لا زائدة بخلاف نحو قال وغزا لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها
لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو واليا اختهما بثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهي ان
تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف
والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا سوا كانت اربعة اصول ام لا ولا تتصدر اليا قبل اربعة
اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في
زيادتهما ثالثتين وحذريه وعرقوه في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحا المعجمة والذال
الذال المعجمة وكسر الرا قطعة من الارض غليظة والعرقوه بفتح العين المهملة وسكون الرا وضم القاف
الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو واليا فيهما لم يصحب اكثر من
اصلين وبخلاف نحو يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليايين التحتيتين بعدهما
واو مهموزة اسم طاير ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا واليا قبل اربعة اصول في غير مضارع
والورنتل بفتح الواو والرا المهملة وسكون النون وفتح التا المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو
فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف
في لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعلل لان
اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية مفتوحة فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فرا مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان
الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يتسوك به قيل انه قاله
المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكسا يجعل على عجز البعير واسم من اسما
الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط
وهي ان تتصدر وتتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو
مكان الصبي ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر البا الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع
خلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد
مهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم
وسكون الرا وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المردقوش بالميم والرا والدال المهملة والقاف
وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان
من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزوما في الاشتقاق وبهذا رد ابن
مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها
رباعية مؤلفة من حرفين كمرمر وممم وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان

تتصدر

تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة
المصدرة فشرط تصدرها المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهي الرعدة
يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل خلاف همزة كنابيل بكاف مضموم ونون
مفتوح حرفهمزة ساكنة فبا موحدة فيا مثناة تحت كخرعبيل اسم موضع باليمن لا تنتفا التصدر وكل
لان المتاخر عنها اصلا ثلاثة لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول
لا ثلاثة فان اصطبل خماسي كجردحل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها
الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين سوا فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمرا
والثاني نحو علبا والثالث نحو قرفصا فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول
بخلاف همزة نحو ما وشا فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وبنا وابنا فانه الالف مسبوقة
باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبا وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين
المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين
سوا في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما
حمل عليهما بخلاف نون امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون
متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان
تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل
العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف
نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الرا وفتح النون
طير من طيور الما طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد
النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة فتعارضت فيمن زيادة النون مع زيادة
التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان الرازي اذ ذهب
الى ان النون زائدة ووزنه فعنل وتزاد التا مصدرة في المضارع نحو تضرب وثانية
في حنظل وثالثة في غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التا الثانية كقائمة وقامت وفي المضارع
كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال
نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن
من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعلل نحو التردد والترداد دون فروعهما لانه لا تا فيها وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واطلها الناظم في النظم واتبعه في شرحه
وزيادة الها واللام قليلة في الاستعمال فزيادة الها كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح
الطاء المهملة وسكون اليا اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الها
في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله رجبت الظلام باما ذكيا وقد غلب الامهات في العقلاء
والامات في البهايم وقيل الامهات جمع امهه قال اماهي خندف والياس ابي وانها زائدة في المفرد
والجمع ووزن امهه فعلهه والها للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها
فتكون وزن امهه فعلله كابهه وهي العظمة ويقوي ما حكاه الخليل في كتاب العين تامهت اما اي
اتخذت اما ثم حذفت الها فبقي اما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يجرح عنه
وفي الصحاح امهات جمع امهه اصل ام انتهى وسقوطها في الاراقة مصدر اراق ويدل لكبير د

له عند الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل
على المبرد في دعواه عدم زيادة الها قالوا ولا جواب
الهمزة في هراق توهم انها فا فادخلت الهمزة عليها فاسكنت وسقوط اللام في الطيس وهو العدد
الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله
في القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للزيادة بنحو لهموم زرقم
وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسما الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا فمردود جواب اما لان اللام
ها السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزا من غيرها ولا منزلة
منزلة الجز مما قبلها بلا انفصال وكذلك تا التانيث كلمة براسها وليست جزا من غيرها كالجمة
وقد شار بها وما خلى من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة
وادلتها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك
حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال واحبنطا
بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطا المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم
والعظيم الصغير البطن ويجى دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم
هو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء
ملكوت بفتح اللام والميم وعفريت بكسر العين وسكون الفا وسين قدموس بضم القاف والميم
وبينهما دال ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل
قدموس على وزن فرديس واسطاع بقطع الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين مصدر
شملت الريح تشمل شمولا اذا انتقل شمالا قال في الصحاح وفي الحبط بفتحتين راجع الى احبنطا
وهو مبني على انها خلقت همزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو افعنلى كاحرنبى الديك
اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلاصة راجع الى دلامص وهو الشى البراق كقولهم
درع دلاص ويقال فيها دلامص ودلمص وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة الميم وان ذوات
الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو ايضا دليل على الزيادة
وفي البنوة راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت
من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين
وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس قال
خالد القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل وفي الطاعة راجع الى استطاع واصله
اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى الفا الكلمة وهي الطا فانقلبت الفا بعد ان كانت
واوا متحركة فعوض من ذهاب حركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل
على ان اصله اطاع قولهم يستطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اكلت
الحنظل راجع الى حنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة نون
نرجس بفتح النون وكسر الجيم لو جعل من الرباعي فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة
قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي
ولهذا حكمنا على الياء والالف زائدة وكذا واو نوروز وياء ابراهيم وكذا لهم نجم ونوار زوا بارهته
وهندلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء تنضب بالمثناة الفوقانية

والثا المعجمة وضمها نون ساكنة
وسنبل بضم السين المهملة
م

بفتح

بفتح التا المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تالفه الحربا ويروى بضم اوله
وفتح ثانيه وبضمهما وقيل انه ضم التا اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم
التا المثناة فوق والخا المعجمة وكسر اليا المثناة تحت مع التشديد وفي اخره با موحدة وهو الباطل تعالى وقوعه
في وادي تخيب اي باطل قال الكسائي لانفعلل بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعلل بفتح
اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بضم اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم
اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل
كتعلم نص اهل على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوط من فرع كسقوط الف كتاب
في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط يا ايطل من اطل والايطل
الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقا
نحو عقنفس بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا اشتقاق لان نونه في موضع لا
تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهو لذي الحافر كالشفة للانسان
والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقا
كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو
احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون
في كنتال العظيم اللحية ونادره شاة ومثلثة وفي حنطا العظيم البطن وطاوه مهمله ومعجمة والدليل
الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك الكلمة في نظيرها الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم
التا والفا وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير في نظيرها
فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني
لغة الفتح فلما ثبت زيادة التا في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة
والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة فصل في زيادة همزة
الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن
الضايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة
وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج ولا تكون
في مضارع سوا كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة
وهي متحركة ابدا فلم تحتج الى همزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض
ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في
الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوايد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي
الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن تالي مضارعه لفظا
عند حذف اوله كاضرب بخلاف نحو هب وعد وقل مما تالي مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة
وصل ولا يكون في اسم لتحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالهما وضابطها
كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع احد عشر الاول الانفعال
كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار
والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال
كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعلال كالاسلنقا والعاشر الافعنلال

فالاحرنجام والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار قال وفي عشرة اسما محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثاني وعوض عنها الهمزة واست وهو الدبر واصله ستَه بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي يا من بنيت لان الابن يبنى على الاب ليتا والحايط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسما المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا اسما فكان الحمل على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى يا وو زنه فعَل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زايدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثانية فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الها فلا حاجة الى الاعادة وامرى اسم تام لم يحذف منه شي الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام في المرا علوه لذلك ولكثرة الاستعمال وامراة هي امر بزيادة الها واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت اللام واسكن الثا وجي بهمزة الوصل وايمن المختص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي يا وذلك في اثنان واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي ها وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرء وامراة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزاد ال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن فان قلت في ايم هو ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن زيدت الميم فما لكما جعلتموهما جوابا ولهم ان يتخاصموا بالفرق بان انما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يلحق بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسما هي مذكراتها بزيادة التا وحينئذ نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وام لغة في ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة ~~~ اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدا به في كلام الابتدا وعلى هذا فاصل حركتها الكسر الى الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت حركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخو من الضم ويتحصل لها من حيث بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدو بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حالة كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني فيما المنصف

عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجوحان الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به خلاف اشبل اغزوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل اشبلوا واقصيوا اسكنت اليا للاستثقال ثم حذفت لالتقا الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو ولتسلم من القلب يا وان شيت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقا الساكنين فالضمة على الاول اصلية وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمه عند كسره من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قال ابن المالكم في الشرح نقلا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة عن اللفظ لاتصال محلها بيا المونثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان احدهما الضم لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ورجح الوجهين الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز ان الوجهان في استويا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضده باصل الكسر فالغي العارض بمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في استويا ومن كلام ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل اليا المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل ان همزة الوصل بعد في اختيروا انقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني ان اشمت الثالثة اشمت الهمزة والا فلا ففيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى يا ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال العضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختاروا وانقادوا حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة جواز الكسر والضم من الاسما العشرة والمصادر والافعال والكسر هو الاصل مسئلة اذا حذف همزة الوصل المفتوحة في ال وابن وايم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت لهم في قراة الجميع والاصل أأتخذناهم أاستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام ومكسورة للوصل حذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام ولما حذفت المضمومة في نحو اضطرب الرجل الاصل اضطرب بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يحك الخلاف ولا حكي الا عنهم وقد تسهل بين الالف والهمزة مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكن وقال ابن البادش مذهب التسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربنان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من حيث انها لا تحذف تبعها في تغيير صورتها بابدالها الفا للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينهما وبين ساكن في الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز خلاف اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك بالله

باب الابدال

زدتها على الابدال وبالتسهيل من جا وتد اى من التسهيل قوله الحق انه ذا الارباب تباعدت اوانبت حبل ان قلبك طاير بتسهيل الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طاير خبر الحق وقد تخ بها مبتدا اى بالمد والتسهيل نحو الذاكرين الله في السبع هذا باب الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في العوض جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان العوض منه كتاء عده وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها ارجعة اقسام ما يبدل ابدالا شايعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحا والخا والعين والقاف والصاد والذال المعجمتان كقولهم في ركنه وهي بيت القطا في الجبل وكنه وفي اخن اخى وفي ربع رنح وفي خطر عطر وفي جلد عضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل وما يبدل ابدالا شايعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته واما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدات موطيا وهي الها والدال المهملة والهمزة والتا المثناه فوق والميم والواو والطا المهملة والياء المثناه تحت والالف وخرج بقولنا شايعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيلال نحو غير قياسي كما تحققه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده وهذا جا مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من لاوجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذ اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا الكثرته كغير بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشيه ونحوهما وصنيعهما اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها ونحو اضطجع اذا نام على جنبه ونحو جلي بتشديد اليا عاما في الوقف اوما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان القياس ان يقوله اصيلال تصغير اصال وحمل على زيادة اللام عوضا عما حذف لانهم لو جاوا به على الاصل فقالوا اويصال وشبهه بدهن وادهن ثم قالوا دهارين وزعم انهم ارادوا اواهيد والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من اليا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما خص ذلك بالوقف لانه يزيدها قال النابغة وقفت فيها اصيلالا لا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني قال منظور بن حبة الاسدي في ذئب المراى لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة العيش والهيجا عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف قال السيد في شرح الشافية وشرهذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري والعجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا الجج خرج معجي اى هذا راعي خرج معي انتهى

وقد

وقد يجعلون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من اليا الخفيفة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد حجتي وبي وفرتي وقوله ابيض نهات الهاق وبنزى حرك وفرتي من شحج البغل اى صوت والاقمر الابيض والنهات الناهق وينزى يحرك وفرتي وهو الشعر الى شحمة الاذن ومنى عربات سكت من السكون مدالى كتان قال ومحقق هدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام وموطيا حال من الفاعل في هدات اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فان التاء فيه بدل من الهمزة وذكروا الها في النظم زيادة على ما في التسهيل اذا جمعها في قوله فكل حرف دايما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الها من حاشية وتكرار الالف واهمال الماضي في دايما وهو مثل الالف قال الموضح في الحواشي ثم انما ذكر الها لم يتكلم هنا اي في الابدال عليها بسبب عده اياها فيه ووجهه اى وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدال الها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به واما ابدال الها من غير التا فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لانك قايم لهنك قايم وفي ارقت الما هرقت الما وفي اردت الشي هردت الشي وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الها من الهمزة لاتفاقهما في مخرجها لانهما من اقصى الحلق فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسايل احدها ان تتطرف احداهما وهي لام او ملحقة بها بعد الف زايدة سوا كسرا وكانتا او فتح او ضم نحو كسا وسما ودعا فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بنا وظبا وفنا فالهمزة فيهن مبدلة عن يا والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايدة على احد القولين وقيل ان الواو واليا ابدلتا الفين لتحركهما وتوهم ما بعد فتحة لم يحجزهما الاساكن غير حصين مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبت العين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهان ان حذفت الاولى ويغير بناء الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لا ربعة اوجه احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو واليا لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تا التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبنا وبناة بخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واي اسما للحرف فيهما اما واو وهو منهما فعل وعينه يا او واو واي جمع اية لاصالة الحرف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين لان الاول لابي علي والثاني للحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن واو واما عينه يا او واو فلان الاول واصلها اى بفتحتين قلبت اليا الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ونسبيا وشاركهما في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمرا فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الالف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقا الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسيلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اى في الفعل نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل لانهما

والواو وليا

ذا لما قالوا وباع فعلوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا ووقعتا متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير
حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كسا هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال
وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها
الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب يا على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف
نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت
في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من
وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجايز بالجيم والزاي وهو
البستان وجايزة موئنثه وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعى انهما نقلا من اسماء
الفاعلين فقد كثر النقل في اسما الاجناس وهو قليل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح
ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة مما ابدال الهمزة من الواو واليا
ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما مدة زايدة في الواحد نحو عجوز وعجايز
وصحيفة وصحايف وسياتي توجيهه بخلاف قسور وقساور لان الواو ليست بمدة
ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة
فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال وشذ مصيبة ومصايب
ومنارة ومناير بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها
همزة تشبيه الاصلي بالزايد وشارك الواو واليا في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف
فتبدل همزة نحو قلادة وقلايد ورسالة ورسايل وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة
على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن
بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع
ولو حذفت الثانية لتغير بنا الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور
بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين
مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز ويا صحيفة بالف قلادة ورسالة لان
قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت
الالف واليا والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين فيهن ليس اصلهن الحركة انتهى
المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو واليا ان تقع احداهما ثاني حرفين لينين
بينهما الف مفاعل سوا كان اللينان يائين كنيايف جمع نيف وهو الزيادة على العقد
وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كريح مبني على انه من ناف ينوف وتقدم
في الوزن بيانه او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما يا والاخرى واوا
كسايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت
الواو يا وادغمت اليا في اليا وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة
الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثنى الطهوي
حتى عظامي واراه ثاغر وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بيا مثناة
تحتانية قبل الرا لانه جمع عوار بضم العين وتشديد الواو وهو الرمد الشديد
فهو مفاعيل لا مفاعل فلذلك صح الواو لبعده من الطرف ثم حذفت اليا
وبقي التصحيح بحاله لان حذف اليا عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود

وفاعل

وفاعل كحول بالتخفيف يرجع الى الاصل في ابيات قبله وعكسه في الاطراد وهو حكيم بن معية الربعي
مهلعا بل اسوح وشمر فابدل الهمزة من يا مفاعيل لانه اصله مفاعيل لانه جمع عيل
بكسر اليا المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على وزن فيعل واصله عيول قلبت الواو يا
وادغمت اليا في اليا واحد العيال قاله صاحب الضيا والياء زايدة في عيايل نظيرها في قول للاشباع
الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف وهو
قليل اصل بابدال الهمزة من اليا ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا
مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين
بين اليا ابن والواوين والواو واليا هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الا
خفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همز في اليايين ولا في الواو مع اليا فيقول نيايف
وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك
نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليا ان او اليا والواو فلا ابدال لانه اذا
التقت اليا ان او اليا والواو اول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه
مطلقا
سيبويه من الابدال للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل انما هو بالحمل على كسا
ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي كسا ورداء لا فرق بين اليا والواو فكذا هنا واما
السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج
اللغة جيد وجيايد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بثاني الف الجمع
حتى لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوايل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور
وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا
مسئلة خاصة بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة
والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا
لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جا منه احرف معلومة كددن فلما
قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا
يجيزون الابدال في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا خلقا ان
يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه
ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية
ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى جمع واصلة
وواقية نحو اواصل واواق كضاربة وضوارب واصلهما وواصل ووواق بواوين
فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله
ضربت صدرها الي وقالت ياعديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية الاولى انثى
الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولهما مضمومة والثانية
ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله
وول فعل به ما تقدم بخلاف نحو ووري وووفي مبنيين للمفعول فان الواو الاو
لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين
وهو واري ووافي فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زايدة وبخلاف
نحو الوولى بواوين مخففا من الوولى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل

لى

تفصيل من وال اذا الحا فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر
نحو ووري ونحو وعد في المنسوب الى الهوي ونحوه فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم
تصدرها فصــــل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك
الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة
بعد الف اي الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة
او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراءة والمرائي فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المراة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه
الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا ولعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز
ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في
الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد
الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة
الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية
او واوا منقلبة ياء او قلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة
في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة
خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ اصلها خطائئ على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء
خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في
صحائف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة
ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما ياتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل
ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة
الاولى فتحة للتخفيف اذ الجائي بفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مداري جمع مدرى
بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء وهي شبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون
النساء وعذارى جمع عذرى وهي البكر في المداري والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس
الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال امرؤ القيس ايضا
غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداري في مثنى ومرسل ففتح الراء فيهما فاذا فعل
ذلك فيما لامه واو وهو حرف صحيح فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيحة اولى لثقل
الكسرة ويتصل بالدال المعجمة اي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان
كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه
ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها
فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها
قلب كسر همزة الاولى فتحة رابعها قلب الياء الفا خامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه
وجمهور البصريين وذهب الخليل ان مكة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع
همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة

ثم

ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر
لي خطائي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية
قضايا جمع قضية اصلها قضايي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام الكلمة ثم ابدلت
الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلب كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت
الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلب الهمزة المتوسطة بين الالفين
ياء رجوعا الى الاصل فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني
قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال
ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو
الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اي مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال
والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء
وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة
فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما الغازو والداعو
قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار مطائي
ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت
المتوسط بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني
قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف
ياء ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه
واو ظاهرة سلمت في الواحد هراوة وهي العصا الضخمة وجمعها هراوى اصلها هرائو
وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم
ابدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي فانقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل
الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني
ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة
واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله
حتى ازيد وا المناء يا بالهمز والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح
الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين والقياس خطايا اي
وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرف لا يقتضيه القياس نحو هداوى
وهذا واو والقياس هدايا الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو
والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة الذي تبدل منهما
الداعي الثانية لا الاولى لان اثر الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما
ثلاثة احوال لانه لا تخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة
او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا
ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت
الثانية حرف علة الفا او ياء او واوا من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين

عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو امنت والاصل اامنت بهمزة
مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها او ضمة اى ومن ابدال
الهمزة الثانية الفا قول عايشة رضي الله عنها وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني
اذا حضت ان آتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعوام المحدثين يحرفونه
فيقرونه بالف وهمزة وتا مشددة ولا وجه له في العربية لانه فعل مضارع وزنه
افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارع المفتوحة
فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون اتّزر واتّمن
واتّهما من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تا وادغامها في التا وحكى الزمخشري
اتّزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتّكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع
وفي حديث اخر وان كان ليصبح افليتّزر رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته
وسياتي وتبدل الهمزة الثانية يا بعد الكسرة نحو ايمان اصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذت قراة بعضهم وهو الاعمش
راوي ابي بكر صاحب عاصم ائمهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدا ائتمن بهمزتين نقله
عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين
الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبنا للمفعول
اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
واجاز الكسائي ان يبتدا اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في
كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر
هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدا اأتمن بهمزتين لا في اؤتمن وان كانت الهمزة
الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفا لتعذر
الابتدا بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان كانتا في موضع العين ادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحتت نحو سآّل بفتح السين وتشديد الهمزة
فعّال للمبالغة في كثرة السوال ولآّل وراّاس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على زنة
فعّال للنسب لبايع اللولو والروس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية يا مطلقا
سوا كانت طرفا ام غير طرف فتقول في بنا مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطا
المهملة من قرأ قرأى بكسر القاف وفتح الرا وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما
ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية يا وان كانت اولاهما ساكنة يمكن
ادغامها بحيث يصير مع التي قبلها بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم
يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في سآّل قاله الشارح وتقول في بنا مثال سفرجل منه اى من
قرأ قرأيا بهمزتين بينهما يا مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات
ابدلت الثانية يا لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادي وان كانتا
متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثانية مكسورة ابدلت
الثانية في الصورتين يا مطلقا سوا انفتح ما قبلها او انضم ام انكسر ولا يجوز ابدالها واوا
لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت يا ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب
رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك

يا

يا فتصير اليا وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سوا انضم
ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت
واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكونا في
الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة
والثاني تسعة انواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة
تبدل يا في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها يا وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة
بعد فتحة او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من
قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ او قرئئ او قرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة
الثانية يا لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأى بفتح الاولى وقرئي بكسرها
وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل اليا فتحة كما في المثال الاول فان اليا تقلب الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان اليا تحذف حركتها لا
ستثقال ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان
الضمة تقلب كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا
وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من أمّ بفتح الهمزة وتشديد
الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والبا فيهن مكسورة فتقول
في الاول وهو فتح الهمزة ايمّ بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة
وكسر البا ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها
في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم يا لما تقدم من
ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب يا وكذا الفعل في الباقي ايضا فتقول في بنا مثل اصبع
بكسر الهمزة والبا من امّ ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة
الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل
الهمزة الثانية يا وتقول في بنا مثل اصبع بضم الهمزة وكسر البا من امّ اؤمم بهمزتين مضمومة
فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة
الثانية يا وذلك العمل واجب واما قراة ابن عامر والكوفيين لعاصم وحمزة والكسائي وخلف
والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فيما يوجهه والتعارف
والقياس ايمة بقلب الهمزة يا فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها كما في جمع انا قلت لما وقع بعدها مثلان واريد الادغام نقلوا حركة الميم الاولى
وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة قلبوا الهمزة الثانية يا محضة
وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوبّ بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد
الموحدة جمع ابّ بفتح الهمزة وتشديد الموحدة وهو المرعى وان تبني من امّ بفتح
الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم البا او ان تبني من امّ مثل ابلم بضم
الهمزة واللام وبينهما با ساكنة موحدة وهو خوص المقل فتقول اؤمّ بهمزتين مفتوحة
او مكسورة او مضمومة من هنا مضمومة فاستوفى الاقسام الثلاثة فصار ذكر اوبّ زايدا
والصواب حذف قوله مفتوحة للاستغنا عنه بذكر اوبّ واصل الاول وهو اوبّ ائبب

والثالث اسم
بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الياء الاولى على وزن افلس واصل الثاني
والام بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا ضمة المثلين اول المثلين الى الساكن قبلها وهو
الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الآخر
لاجتماعهما ومثال المفتوح بعد مفتوحة اوادم جمع ادم ادم بهمزتين مفتوحتين بعد
همالف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سياتي ومثال المفتوح بعد مضموم اويدم تصغير
ادم اصله ابيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثا
نية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في اوادم او
مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه
كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعال كآزر وذهب في المفصل
الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوح بعد مكسورة اوم مثالا على
وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل
ااًمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا
الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء واذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين
للمتكلم متعديا كانت المضارعة اولا نحو اسر القوم وان
من كذا مضارع اسمت القوم وانيت جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بالهمزة
المتكلم لانها على معنى زائد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو انذرتهم وذلك جاء في
خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين فصل في ابدال الياء من اختيها
الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في
جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في تصغير
مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فتنقلب الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار
ما قبلها المسئلة الثانية ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير
لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمتنع سكون ما قبله
فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سييد
واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احداها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف
نحو الانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا
للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة لوقوعها طرفا
بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو
والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو
بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن والسيه جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو وعريقية
وترقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان
تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يعرفوا بين كون التانيث عليها ام لا وكان ينبغي في عرقيه
ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو
قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوه بالتصحيح في جمع سوا
بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون

اصله

فيه

٢٦٦

فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوائد الا انه مزيد فيه شيء آخر وقالوا سواسية على الاصل في
الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن يخصها
والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسية سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بمجرودة النخل
ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد
وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثاني جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه
اسوية ككساء واكسية الثالث ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها
ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي
الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع
سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لعدم باب سلس ولا فوعلة لعدم باب
كوكب ولا فعفلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعاليه وفواعله
وفعافله وتعين فعالله وهذا الكلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ معاتوة بمعنى
وتا مثناه فوقية بمعنى خدام جمع معتو اسم فاعل من العتو وهو الخدمة اصله معتو وقلبت
الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض قال من كنا لاهلك مقتوينا اي
خداما وقال اني امرؤ من بني خذيمة لا احسن قتو الملوك والجند اي خدمة الملوك
وكان حق الجمع مقاتيه ولا ثالث لهما قاله في المحكم قال ابو علي في الحلبيات اخبرني ابو بكر عن
ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة
ومعناه مستوون اثنان او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل
حبلى فتقول غزويا او الممدودة كان تبني من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزياء او قبل الالف
والنون الزائدتين المضارعتين لالفي التانيث كما لو بنيت مثل قطران بفتح القاف
وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث وما
ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا
لمصدر اعلت عينه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط
كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن
صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها اعلت في افعالها بقلبها الفا
واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر
بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف
نحو سواد وسوال بكسر اولهما اسمي جنس فلا تنقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية
وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا اعلال
الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة
قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما
وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تنقلب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقد اعلت اي
في ما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر قيما واصلهما قوما
قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت
الظبية تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح

نوارا

قال العجاج انشده ابن جني وتخاطن بالتانس النوار قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة
الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو
دار وديار وحيلة بحاء مهملة ومثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم
والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع وكانت في المفرد معلة
بقلبها الفا في الاول والاخير ويا فيما بينهما ضعفت فسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة
انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيأتي ايضاح
وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهة بالمعل
وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض
وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو
في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت
الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة وهو المسن من الابل وهو بالعين المهملة للمسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل
والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد
الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب
ها التانيث وشذ ثورة في جمع ثور نبرة بابدال الواو يا والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل
ثورة بسكون الواو فاعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا في جمع ثور له
ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور
من الحيوان ثيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة عليه في جمعه وليس لثورة من
الاقط ما يحمل جمعه عليه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل
وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزا الرجال طيالها بابدال الواو
يا والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل له
باب جواد وجياد كانه جمع طايل من طاله اذا فاقه في الطول انتهى والقماءة بالمد القصر قيل ومنه اي
من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك
يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي
يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين
واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا
في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ
وانما هو جمع جيد بتشديد اليا لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل
وطوال او اعلت لاما اي الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من
الري اصله رويان اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا في
اليا الثاني كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السما والارض واسم بلدة باليمامة
فيقال في جمعهما رواء وجواء بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت
اليا والواو همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان
اعلال العين بابدالها يا بالكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو
كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك مما اشبههما مما اعلت فيه
اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال اليا من الواو اذا وقعت عينا

الى اخره

بقلب الواو يا ثم فتحت اليا وزعم المبرد
انه مقصور من فاعله والاصل ثياره
فكذا اعلى صح صح

٢٦٧

الى اخره ليس محررا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة في
دعوى القياس وفي نقل السماع مخالف لكلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على
التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البنا على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى
هنا قياسا كان على فعل من المصادر المعلة ان لا يغير ولا يقلب واوه وفي التسهيل على خلا
ذلك لانه قال تبدل اليا بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف
كما قال ذلك في الجمع وافرده لذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه يا في القياس
لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر
هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب
الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل
على عادته اذا اراد تقليل المقول له وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل لا يحول على
ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور
يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام
صح رواء وحواء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا انما هي فيه اذ ذاك
لا تعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل عليه قاله الشارح وسوا كانت في اسم او فعل نحو اعطيت
بمعنى اخذت وزكوت نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جيئت
بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو يا لانها صارت رابعة ونحو
في اسم المفعول من اعطيته وزكيته اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال
الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله يا وان لم تكن بعد كسرة لانهم
حملوا الماضي وهو اعطيته وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم
المفعول وهو معطيان ومزكيان على اسم الفاعل وهما معطيان ومزكيان بكسر الطاء
والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله
كما يحملون الاصل على فرعه وسئل سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا
والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى الكسر
قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو
يا ثبت في تغازى وتداعى قبل مجي الماضي اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازينا
وتداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجي التا ثم استصحب الاعلال معها
اي مع التا لما ستصحبا به معه كما انث نحو المعطاه المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة
وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله
موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان
وهو وعاء الشي وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذا بالجيم والذال المعجمة
وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال
اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذا شاذ
لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها
صفة نحو الدنيا والعليا تانيث الادنى والاعلى الصفتين المرجحة العليا والاصل الدنوى والعلوى
لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة

فخففت لاما بقلبها يا والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها الحاشل هذا هو الاصل
واستعمالهم لها غير جارية على موصوف منزل عن الاصل ومعامل معاملته واما قول الحاوي المسا
القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على
الاصل في الفعل نحو استحوذ في الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ
والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان
لا انت فعلى بالضم اسما اي غير صفة فتحتم لامها بابدالها يا بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم
والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة اذا الحزوي بحيث
للعين عبرة فما الهوى يرفض او يترقرق بإقرار الواو على حالها في حزوى بحا مهملة مضمومة
وزاي ساكنة اسم موضع ودار اضافي بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما
وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على
ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الاصح وشاء الهوى دمعه
ولكن يبعث عليه اضيف اليه ويرفض بسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين
متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفة وتسلم
في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون
يبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا فال الناظم في بعض كتبه وما قلته
مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما
قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله
وليس فيه اختلاف الا ان الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى
المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي الواو والياء وتجتمعان في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن
متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو يا تقدمت
الواو او تاخرت لانها انقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ اي حين اذ قلبت
الواو يا ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه
الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود ومات يموت اتفاقا
على احد اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح
ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع
على انفراده فيجوز ان يكون هذا البنا مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة
ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء طي وكي
بالتشديد مصدر طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت
الواو منهما يا وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانا اي الياء والواو من كلمتين نحو
يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم الياء على الواو واذا كان السابق منهما اي
من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق
عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل من الف نحو سوير والمبدل من يا كما اذا بنيت
من البيع بوزن بيطر قلت بيع فبنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل من همزة نحو
رويه بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت مخفف رؤيه بالهمز فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض

الحرف الاول بخلاف اويم مخفف ائيم وهو مثال ائلم من الاية ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي
قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلب الواو يا وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام
واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع الابدال انما هو العروض
الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصلها الكسر
ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم قي بالادغام بعد القلب
وشذ عما ذكرنا ثلاثة انواع فيه اعلال ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرويا تعبرون
بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكاه
ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح استيفائها اي الشروط
نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع ولبس على
وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كان في يوم
حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية نبح وحيوة بالجيم
والمد بن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف
المعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب
عوة والقياس عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو من المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي
لانه فعول من النهي واطرد في تصحيح ما يكسر على مفاعل من محرك الواو نحو جدول وجداول
واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول واسود
جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار
مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واسا
ود لان كل واحد منهما للتصغير والف التكسير جيء به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال
لانه لم يجمع على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان
كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق
قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة الثامنة
ان تكون الواو لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي
واللازم فالاول نحو رضيته فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما
مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام الكلمة قلبت لامهما يا حملا
للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضويا ومقويا
فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت الياء في الياء وابدلت
الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذت قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله
في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو
والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
والاعلال فيه شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا
عليه وعاديا فاعل معديا واصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وانشد
المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول
من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول
والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفا

جمعا لحقو وعصى وحقى ودلو ودلى والاصل عصوو ودحقوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع
واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة يا ثم اعلت الاولى بالقلب يا والادغام وكسر ما قبل اليا لتصح
نا دفال ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نجا مهملة جمعا لنجي وهو [illegible] على
سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجي بالجيم جمعا لنجى وهو السحاب [illegible]
ما منداة نحو بهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو المصدر وجمع بهي حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع
المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونجوو ونحوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما
في الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو دخول وعتو [illegible]
وقعود مما الثاني [illegible] اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول
والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو
الاخيرة يا والعلال الاولى كاعلال [illegible] نحو عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذكر في النظم
يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع او فرد
يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو
عينا لفعل بضم الفا وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صايم ونيم جمع نايم وعينها
واو واصلها صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل
الى التخفيف بقلب الواوين يا لان اليا اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل
نحو صوم ونوم والكثير الشايع الاعلال واليه يشير قول النظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوى وغوى
بالمعجمة اولهما وضم وتشديد ثانيهما جمعي شاو وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي
والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت
اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى
على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت ويجب التصحيح
ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين حينئذ اي حين اذ فصلت
بالالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا
[illegible] بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي فصل
في ابدال الواو من الياء والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة [illegible]
[illegible] سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما
قبل البنا للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضمت اولهما فتعذر بقا الالف بعد ضمة
لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها [illegible]
عنوا والثاني نحو ضويرب تصغير ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن يا نحو ناب وهو السن فانها
حينئذ ترجع الى اصلها وهو اليا فتقول نييب واما ابدالها اي الواو من اليا ففي اربع مسائل
احدها ان تكون اليا ساكنة مفردة [illegible] سواء كانت في اسم او فعل فالاول نحو موقن
وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من ايقن وايسر ابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد
ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها تحصنت من الابدال نحو
هيام بضم الهاء وتخفيف اليا قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
دا ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت اليا في مثلها كحيض جمع حايض فلا تبدل اليا

فيه

فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع
بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول واستداده كالحركة
فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج ايضا بقوله
فغير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد ان تبني من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا
او كانت اليا المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل اليا المفردة في الجمع كسرة
لثقل الضمة واليا والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا
وغيرهما كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل والعايط بمهملتين الناقة التي لا تحمل وتجمع
على عيط وعوط المسئلة الثانية ان تقع اليا بعد ضمة وهي اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح
اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه
اي احكمه والقضا الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة
او لام اسم مختوم بتا للتانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يسبق لها حذف كان تبني من الرمي
اسما مختوما بالتا مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل
مرمية ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة لازما اذا دخلت التا بعد بنا الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة
كسرة لتسلم اليا نحو توان توانية فان اصله قبل دخول التا توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل
فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من
القلب واوا لطرآن التا لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة على
ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال اليا واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع
اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لازمة لان التا العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام
اسم مختوم بالالف والنون الزايدتين كان تبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين
المهملة وضم البا الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف ابنه [illegible] بن نعيم بن ابي مقبل على الصحيح
الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلا الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول رموان بضم
الميم والاصل رميان فابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بني من الغزو مثل ظربان
فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرضي ومقتضى هذا ان لا يقال في
مثل سبعان من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة
كسرة لتسلم اليا فتقول رميان فكذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي
المسئلة الثالثة ان تكون اليا لاما لفعلى بفتح الفا اسما لا صفة كتقوى وشروى بالشين المعجمة
بمعنى المثل يقال لك شرواه وشرويه اي مثله حكاه ابن جني في شرح [illegible] وفتوى بالفا
والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت اليا فيهن واوا
فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فهو احمل للثقل قال الناظم
في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسما للمكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا
اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر اما الاول وهو
سعيا من السعي فعلى [illegible]
واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال
[illegible] سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية والاصل [illegible]
[illegible] واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطا [illegible]

الصحيح دون تحول التضعيف كذا تعضوه ونبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مرادة
شذوذ الاستعمال فاني قرات بخط حاشية هنا ابدال الواو من اليا لما لفعلى لا يقاس عليه
لا نتفا السبب واستلزام مزيد الثقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال
الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء مثال سكرى وقال ابو عبيد
بفتح الطا والتنوين قاله ابن السيد المسئلة الرابعة اذكر اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى والاصل
الطوبى بمعنى طيب مصدر طاب في الفاء بطيبه او اسما للجنة بالجيم وقيل شجرة طوبى او وصفا
جاريا مجرى الاسما في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي فعلى انثى الطوبى والكوسى
والخورى بالخا المعجمة والرا المهملة مونثات اطيب واكيس واخير اسما تفضيل جارية مجرى الاسما
الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسما الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل
فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع اجدل وهو اسم جامد
للرعدة اجادل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولهما ابدلت اليا واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلبه بكسرة لتسلم اليا من
القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي
المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه
فيه ومشية حيكى بكسر الحا المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه اذا حرك
منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح اليا على حد قولهم في جمع ابيض
بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى
قال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة اذا كانت الضمة ينقلب الها واوا وان تقلب الضمة
كسرة لتسلم اليا من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى
تردد ابي حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام النحويين اما اولا
[illegible]
نقالوا تقلب يا فعلى اسما [illegible]
قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعال في باب الاسما فحكموا لها بحكم الاسما
في ابدال الضمة وقلب اليا واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين
مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجي من هذا مثل بالافعال الا فعلى افعل فصل في اعلال
الالف من اختي الواو واليا في الاسما والافعال وذلك الاعلال مشروط بشروط مذكورة في النظم
الاول ان يتحركا اي الواو واليا واليه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك الشرط وهو التحرك احترازا من الحول
والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان يكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله
اصل فلذلك الشرط وهو لاصالة الحركة احترازا من جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما بمعنى جيأل
[illegible]
[illegible]
الثالث ان يفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صححا في العوض والحيل والسور
لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو
المشار اليه بقوله متصل احترازا من نحو بيان وعيوب واحد ومقيد باسم
[illegible]

الفرع الخامس ان لا تنقلب الالف الا منهما لكونه اصلا واعلالا والاصل فيها الاعلال وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير
اللام وهي لا تكف اعلالها بساكن غير الف او يا التشديد بل فيهما قد الف ولذا صحت العين في نحو
وطوال وخورنق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان واليا في طويل والراي في خورنق وصحت العين في نحو
غزوا في الافعال ونحو قنيان وعصوان في الاسما لسكون الالف وعلوى وغنوى لسكون اول يا النسب
لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد
واما نحو فتيان وعصوان محمول عليه واما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان
يا النسب تستوجب قلب الالف واوا فلولا تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنا نزال في قلب
الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قام وباع من الافعال وباب وناب من الاسما لتحرك ما بعدها
واعلت اللام في غزا ودعا من الواو ورمى وبكى من اليا اذ ليس بعدها الف ولا يا مشددة وكذلك
تعل اذا وليت غير الالف واليا المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون
نقلتا اي الواو في يخشون والواو في يمحون العين لتحركهما وانفتاح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية
ولم يثبت لغة الا ان يقرا باليا للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي الواو واليا عينا لفعل
بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور
من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين
فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط ان لا يكون احدى الواو واليا عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف
منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين
والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح
الفعل المذكور حملا على افعل لمن فقد لمعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل
المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في
الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان
حركة التا في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فانه لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو
اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار فاما اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل
لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف
لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن
تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو واليا متلوا
بحرف يستحق هذا الاعلال اي متلوا بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احدهما كذلك
صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والجوى بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوى اي اسود
والاصل فيهن الحيى والهوى والجوو لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت اللام فيهن الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فلو قلبتا عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع
العين فيجب حذف احدهما لالتقا الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقات التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممنوع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين
تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما
عكس فاعل الاول وصحح الثاني والبه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو ابه فان اصل
الاول المسئلة احدها ان اصلها أيية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس في اعلال اياه فتصحيح العين
واعلال اللام لكن عكس شذوذا فاعل اليا الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني

ان اصلها أَيْيِه بسكون العين كحَيَّة فاعلت بقلب اليا الاولى الفا اكتفا بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط
دون تحركها قاله الفرا وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه لم يسع فيه الا
الاجتزا بشطر العلة واذا كانوا قد علوا عليه فيما لم تجتمع فيه يا آن نحو طاى وسمع اللهم تقبل تابتي وصامتي فبما اجتمع فيه
يا آن اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي يا آين اولهما مكسور ولو كان
كانت اولى بالحذف من الثانيه ونظيره في الحذف بالة الاصل بالية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب اليا
همزة لوقوعها بعد الف زايدة في قولهم آاى الرابع ان اصلها أَيْيِة بضم اليا الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه
انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كنبقه فقلبت اليا الاولى الفا ورد بان ما كان
كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانيه على القياس
فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين فوزنها فلعه **فان قلت** قد ادعيت القول الاول اسهل
الاقوال **ولنا اسهل منه** وهو قول **بعضهم انها فعلة كنبقه فان الاعلال** في الاولى بقلبها الفا **وهو جار**
على القياس لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانيه ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها **واما اذا قيل ان اصلها ايية**
بفتح اليا الاولى او اييه بسكونها او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما
على القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى فانه **يلزم اعلال** الحرف **الاول دون الثاني** وهو شاذ كما
تقدم **واما على القول** بان اصلها ايية بسكون اليا الاولى فانه يلزم **اعلال الحرف الساكن** وهي اليا الاولى بقلبها
الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما **واما على القول**
بان اصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم **حذف العين** وهي اليا الاولى **لغير موجب** لحذفها والقول الاول
وهو ان اصلها ايية كنبقه سالم من ذلك **قلت ويلزم على الاول** هذا القول **الاول شي اخر وهو تقديم**
الاعلال وهو قلب اليا الاولى الفا **على الادغام** وهو ادغام اليا في اليا وذلك انه اذا اجتمع فيه موجب الاعلال
وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما وقدم فيه الاعلال
على الادغام **والمعروف العكس** وهو تقديم موجب الادغام على موجب الاعلال **بدليل ابدال همزة ايمة**
يا لا الفا فتامله وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة
الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من
جنس الكسرة فلو بدى بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها
الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات
الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب اولى وفي شرح الشافيه للجاربردي وانما لم
الادغام ... مع ان الاصل قوي لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال
موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي
انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان
كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير
فلم يتغير فيه ذلك كما اغتفر في العين **التزمه العاشر اذا لم يكن** احدى الواو واليا **عينا لما اخره زيادة**
تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما
يخص الاسم واجب ان يسلما **فلذا صح عينا** اي الواو واليا **في نحو الجولان** مصدر جال يجول بالشي
اذا طاف به **والهيمان** مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه **والصوران** بفتح الصاد
المهملة والواو والرا المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال الزركشي اسم ما وخلا عنه الصحاح والقاموس **والحيدى**
بفتح الحاء المهملة واليا المثناة التحتانيه والدال المهملة اسم للمايل وحمار حيدى اي يحيد من ظله لنشاطه

لان

لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد شبهه مما هو بعد الاصل في الاعلال وهو الفعل **وشذ**
الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما
كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف
والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران
زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل لما صح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
صح العين في بعض المواضع كالجولان لان العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف
التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على
التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس
لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع
اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده
قياس **فصـــــل في ابدال التا** المثناة فوق **من الواو واليا** المثناة تحت **اذا كانت الواو واليا فا للافتعال**
غير مبدلين من همزة **ابدلت** فا الافتعال **تا** مثناة فوقانية على اللغة الفصحى **وادغمت** التا المنقلبة **في تا الافتعال وفي**
ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف
اللين الساكن مع التضعيف لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة **نحو اتصل واتعد** اي قبل الوصل والوعد
فاوهما ولو لانهما **من الوصل والوعد** واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تا مثناة فوقانية
وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو يا مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها
ان قلبت يا او لم تقلب لزم قلبها تا في هذه اللغة فاولى الاكتفا بالابدال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال
التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو يا تحتانية لا يجوز قلب اليا التحتانيه فوقانية لقدمهم كما في اليا المنقلبة عن
الهمزة انتهى **واجيب** بانه يجوز هاهنا للفرق بين اليا المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة
لا تبدل يا بخلاف الواو **واتسر** اصله ايتسر فاوه يا لانه **من اليسر** قلبت ياوه تا وادغمت في تا الافتعال
لا هتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد **قال** الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثه
فان تتعدني اتعدك منلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني وانعدك توتعدني واوتعد
من الوعد ابدلت الواو تا وادغمت في التا والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية **وقال**
ابن العبد **فان القوافي يتلجن موالجا** تضايق عنها ان تولجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم
وهو الدخول ابدلت الواو تا وادغمت في التا المتصلة والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها
والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه
اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد
ياتسر موتعد موتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو واليا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من
نحو اوتمن ايتمانا وايتزر ايتزارا وهو المراد بقولنا **ونقول في افتعل من الازار ايتزر** بابدال الهمزة
يا تحتانية **ولا يجوز ابدال هذه اليا** التحتانيه تا فوقانية **وادغامها في التا لان هذه اليا التحتانية بدل**
من همزة وليست يا اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قاله التفتازاني وشذ قول بعضهم في افتعل
من الاكل اتكل بتشديد التا المثناة فوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله
في التسهيل قليلا فقال وقد يبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل ومثاله في الحديث
بعضهم اتزر بها **وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم** لانه لو كان من الاخذ لوجب ان
يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التا اصل وهو من تخذ بمعنى اخذ **كاتبع من تبع** قال الفارسي

الهاء تخذ سا ابدل فاؤه تا لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتا ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ
كالتعد وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمز وحكوا في ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن
واتهل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات
الموطا وقد تقدم فصـــل في ابدال الطا ابدل لزوما من تا الافتعال الذي فاؤه صاد
او ضاد او طا او ظا وتسمى هذه الاحرف الاربعة احرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى
فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى والحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز
فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تا الافتعال اثر المطبق طا
لاستثقال اجتماع التا مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التا من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلا فابدل من التا حرف استعلا من مخرج المطبق واختيرت الطا لكن فيها من
مخرج التا والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من صبر اصطبر
واصله اصتبر قلبت التا طا ولا تدغم الصاد في الطا لان الصفير وهو للصاد لا يدغم الا في صفيري
مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر
والادغام بقلب الثاني الى الاول اصّبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هارون عن بعضهم قرا ان
يصّلحا بينهما يريد ان يصالحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التا طا ولا يدغم الضاد
في الطا لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجا قليلا اضّلع واضّرب
بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام نظرا لرعاية صفير الصاد
واستطالة الضاد ومن طهر بالطا المهملة اطّهر والاصل اطتهر ابدلت التا طا ثم يجب الادغام
لاجتماع المثلين وهما الطاان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة
اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التا طا ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل
والادغام مع ابدال الاول وهو الظا المعجمة طا مهملة من جنس الثاني على القياس ومع عكسه
وهو ابدال الثاني وهو الطا المهملة ظا معجمة من جنس الاول لما هو عكس القياس فهذه ثلاثة
اوجه وقد روي بهن اي بالاوجه الثلاثة قوله وهو زهير ابن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان
المزني هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم روي فيطّلم بتشديد المهملة
فيظطلم بالاظهار وروي وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينفعل [illegible] والمعنى انه هو الجواد
الذي يعطيك عطاه عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبنا للمجهول
اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظطلم اي فيتحمل ذلك ممن ساله ولا يرد من استجداه في الاوقات
التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي فصـــل في
ابدال الدال المهملة من تا الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال مجي التا بعدها
تقول في افتعل من دان ادّان بدال مهملة [illegible] ثم يدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اطهر من ان اجتماع
مثلين في كلمة واولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التا دالا
ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حروف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب
الدال زايا في ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس
ويجوز بعكس فيبدل المهملة معجمة وتدغم على غير القياس فتقول اذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة
اليها وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها فصـــل في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو
في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشيا الى اصولها حذفوا الها لخفائها [illegible]

ثم ابدل الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى الظاهر او مضمر رجع به الى الاصل وهو
الواو قيل نحو فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة الى
المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك وقوله
رواية يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم
و ابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سوا كانت في كلمة او كلمتين
نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما فالاول
النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف
مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من
مخرج البا وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قوله وهو رؤبة يا هال ذات المنطق
التمتام وكف المخضب البنام اراد يا هالة فرخم بحذف التا لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام
من التمتمة وهي تكرير التا والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها
با موحدة وجا عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في نحو قوله في صفة الشعر اسود حالك بالقاف والتا
الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هنا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من
ثلاثة احرف وهي الالف والواو واليا والتا تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو والواو
من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف واليا والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو واليا والميم
تبدل من حرفين وهما الواو والنون واليا تبدل من حرفين وهما الواو والالف والطا تبدل من التا
والدال تبدل من التا وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر هذا بـــاب نقل حركة
الحرف المتحرك المعتل الى الساكن قبله وذلك النقل يقع في اربع مسايل احداها ان يكون الحرف المعتل
عينا لفعل فيجب بعد النقل في المسايل الاربع ان يسلم الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه
بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او يا والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون
القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر اليا مثل يضرب استثقلت الضمة على
الواو في الاول والكسرة على اليا في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى الساكن قبلهما
الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والبا الموحدة في الثاني وبقيت الواو واليا على حالهما لانهما
يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة واليا تجانس الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف
المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع
خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخا وفتح الواو ويخوف بضم اليا وسكون
الخا وكسر الواو مثل يكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح
قبلها وهو الخا فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت
في الثاني يا لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع
وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو واليا اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل اليا والواو وهو الالف
لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو واليا الى الواو واليا يوجب قلبهما الفا لتحركهما في الاصل
وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف الثاني قلت عاق
وبان [illegible] الاعلال والحذف يودي الى الالتباس فترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح انقل
كذا فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به في اليا وما اقومه واقوم به في الواو لانهم حملوه على

الى نظيره من الاسم في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره

التصحيح على نظيره من الاسم في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل فلا يعل لئلا يلتبس بمثال لان
داقوم منه وكان منه ما نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل بعد
ابيض لو نقلت حركة عينه الى الفاء قبل الانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة للاستغناء عنها فيصير باض فيلتبس
لعدم احتياجها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ولذلك يلتبس
اسود بساد من السد وكان مثل الاسم نحو اهوى واحوى فلا يعل لئلا يلتبس الى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام والى استثنا هذه الثلاثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا
المسئلة الثانية الاسم المشبه المضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فاعله وهو
المشبه في الوزن دون الزيادة مقام فانه مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو
وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا
لتحركها الاصلي وانفتاح ما قبلها الآن والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من البيع او من
القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة بعد اللام القشر
الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متوالتين بعدهما يا
تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة
وتقول كذلك بكسرتين متواليتين بعدهما يا تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله
تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو يا لسكونها بعد
الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادة
دون وزنه لان في اولهما التاء ولان فعللا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبهه
في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه
فيهما معا نحو ابيض واسود وصحتا لانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما
اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما اشبه
الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله وانما
نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا ان زاد اعل بعد
العلمية ومن ذلك ابان علم من يصرفه فان وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به وما من صرفه
فوزنه فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط
بكسر الميم فتصحيحه لانه لا قاصر او لعدم زيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر والالتفات لمن يكسر حرف
[illegible] الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة ولفظه له وكان حق مخيط
ان يعل لانه [illegible] وهو [illegible] بالاسم [illegible] تعلم الى بكسر حرف المضارعة الى تعلم
فزم التصحيح [illegible] لفظا ومعنى اما شبهه به لفظا فاصح واما شبهه به معنى
فلانه اذا امرنا يكون له وصفه مقصود بها المبالغة كمعطي لتكثير العطاء موسى بينهما في التصحيح
والمفعال من حيث البحث [illegible] الى الناظم وابنه للزم الاسم مثال كان ان لا يكون
[illegible] حرف مضارعة في نفسه [illegible] في زيادته وعلى الثاني واللازم باطل فالملزوم مثله
اما قال على سبيل الزيادة [illegible] الناظم وابنه من ان
زيادة [illegible] بالاسم ومشبه تعلم بكسر حرف المضارعة لم يجزم العرب [illegible] بلزوم فتح
حرف المضارعة فقط دون غيره وانما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط
[illegible] مختصر منه [illegible] اليه الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن قول الذي

شي بيتوه [illegible] مفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سوا وقد يعتوران الشي نحو
مخيط ومقول ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ومثل ذلك قال سيبويه وانما صحت لما زعم الخليل من انها
مقصورة من مفعال البنا المختص وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال نحلي لانه ليس
مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى التصحيح فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار
الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة
الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في
الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لمجانستها الفتحة فيلتقي الفان فيجب حذف احداهما
احدى الالفين لالتقا الساكنين واختلف النحويون في المحذوف فالصحيح انها الثانية لزيادتها
وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم
وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يجب
الحاق التا المعلل تعويضا عوضا من الالف المحذوفة سوا قلنا انها الاولى او الثانية ولكن انما المعهود
في التا انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش مثال اقامة واستقامة وقد
تحذف التا التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراه واجابه اجابا
حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل واقامة الصلاة فحذفت التا
لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتا الزكاة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال
واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة
نحو تعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقا الساكنين
والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى
ان المحذوفة عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب
ايضا في ذوات اليا قلب الضمة كسرة لئلا تنقلب اليا واوا فيلتبس ذوات اليا بذوات الواو مثال الواوي
مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول
فنقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين
الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال
اليائي بيا النصبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان
فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة [illegible]
ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى [illegible]
انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياس [illegible]
لا يحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لو فرضنا [illegible]
منه انما هو الميم بدليل ذلك لكونها علامة المفعول في المزيد [illegible] واو فان قيل [illegible]
به والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف
مد حذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل [illegible] الساكنين حرفا
صحيحا واما هنا فليس كذلك بل [illegible] وشذ التصحيح [illegible] دون ذوات الياء في
عليهم ما [illegible] مبيوع ومخيوط كما جوز مصون [illegible] عند بني تميم
بين الخمر [illegible] مطيوبة وكان [illegible] مطيبة [illegible]
[illegible] العباس بن مرداس فقد كان قومك يحسبون سيدا واخال انك سيد معيون وكان

القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعينه اصبته بالعين فانا عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخاك بكسر الهمزة دبنى اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب نيابين ذوات الواو وسمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اى مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر هذا باب الحذف وفيه ثلاث مسايل احدها تتعلق بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف فى امثلة مضارعه ومثالى وصفه اعنى وصف الفاعل والمفعول لان حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو اكرم ثم حملوا بقية اخواته عليه وصفى الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الرا ومكرم بفتحها واصلها اكرم ونكرم وتكرم ويوكرم وموكرم وموكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر فى مضارع وبنيتى متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسى فانه اهل لان يوكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل وهى المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف وفى كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفا مفتوح العين فى الماضى مكسورها فى المضارع فان فاه تحذف فى امثلة المضارع الاربعة وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفا وسكون العين ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول فى المضارع للغايب يعد والاصل يوعد حذفت فاوه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى اليا اخواته وهى تعد ونعد واعد وامره ومصدره الاتى على فعلة بكسر الفا وسكون العين تقول يا زيد عد عدة واصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاوه وحركت عينه بحركة فايه وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا تا التانيث ولذلك لا يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط احدها ان تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ تجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين ضم اليا وفتح العين وشذ يبيع من وجهين ... مكسور العين وكونه مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لانها فى الاصل بكسر العين فى المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كيوجيد شاذ يخطئ من وعد ولحذف الواو من فعله بكسر الفا شرطان احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف ... وشذ نحو رقه للفضة وحشة للارض الموحشة والثانى ان لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهى بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازنى والمبرد والفارسى فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازنى ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم تحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوايده وقيل وجهة ... المشلوبين الفرق بانه مصدر رفعا لان وجهة ووجها بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال فى جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه ... هذا الحذف ... بالاحد لم فى هذا ... الا ما شذ ... مضارع ييس اصله ييئس فحذفت الياء ... مضارعه يئس واصله ييئس وقد تقدم تا المصدر

اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابى لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذى وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة فشذ ذا وخرجه ابن ظلوم على انه عدى جمع عدوة والعدوة الناحية كانه اراد نواحى الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهى المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت فى ظللت استعملا وقرن فى اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل فى حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهى العين بالحذف لانها تدغم وقبل الحروف الثانية لان النقل انما يحصل عند هما اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الفا بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول فى ظلت وظللتا وظللتما وظللتم وظللن بلا فرق ويقال ظلت افعل بكسر الظا ظلولا اذ اعملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغى ان يكسر فان الفتح جا فى القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد فى كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا فى لفظين من الثلاثى وهما ظلت ومست فى ظللت ومسست وفى لفظ ثالث من الزايد على الثلاثى وهو احست فى احسست ومنهم من ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال فى التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانبارى الحذف فى لفظ من المفتوح وهو همت فى هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثى والمزيد وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفا نحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى القاف ولا يجوز فى نحو قل ان ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتدا وفى نحو فظللن رواكد بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل صل يصل ويصل قال فى الارتشاف الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح للقاف اصله اقررن بالمكان اقر به بكسر الماضى وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح فعمل فيه من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان المشهور قررت فى المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح نحو قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفا مثل عدن واجاز الناظم فى المضاعف ... المضموم العين بالمكسور فاجاز فى اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم ار منقولا هذا باب الادغام اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهى عبارة سيبويه واصحابه والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما فى الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين ها سكت فان كان ها سكت فانه لا يدغم لان الوقف عليها منوى وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى ان لا يكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا

احد فان الادغام فى ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة بالفا وجب الادغام نحو سآل والثالث ان لايكون
مدة فى اخر او مبدلة من غيرها دون لزوم كان كان مدة فى الاخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعى واقد ليلا تذهب
المد بالادغام فان لم تكن فى اخر او مبدلة من غيرها وجب الادغام نحو مغزو اصله مغزو وعلى وزن مفعول
واغتفر ذهاب المده فى هذه العقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب
الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اثاثا وريا فى وقف حمزة ويمتنع ان اللبس نحو قوول بالبنا للمفعول لانه
لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا لازما وجب الادغام نحو اوب اصله اأوب
بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك
اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب
ادغام اول المثلين المتحركين باحدى عشر شرطا احدها ان يكونا فى كلمة واحدة اسما كانت او فعلا
فالاول كضب وظب وحب والثانى كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم
فسكن اول المثلين وادغم فى الثانى فان كانا اى المثلان المتحركان فى كلمتين بان كانت اولهما فى اخر كلمة
وثانيهما فى اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لايكونا همزتين
نحو قرا اية فان الادغام فى الهمزتين ردى والثانى ان لايلى اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا
لايجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابى عمرو الادغام فى ذلك وتاولوه على اخفا الحركة واجازه
الفرا ادغامه الشرط الثانى من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اى المثلين كما فى ددن بدالين
مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لايجوز ادغامه لان الادغام يستدعى سكون
اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم
وفتح السين المهملة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما فى الثانى لان قبلهما مثلا اخر
مدغما فى اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان
لايكونا فى وزن ملحق سوا كان الملحق احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد
علما لامراة او غيرهما اى المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله او كلاهما اى احد المثلين وغيره
نحو اقعنسس اى تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول
او كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهى احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يجرون
المثنى بالالف مطلقا او على ان احد المثلين اسم كان موخرا والملحق خبرها مقدما فانهما اى قردد ومهدد
وهيلل واقعنسس ملحق بغيرها اما قردد ومهدد فان احد داليهما مزيدة للالحاق بجعفر
واما هيلل فان اليا مزيدة فيه للالحاق بنحو دحرج وهى غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد
السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم ولايجوز ادغام السينين المثلين فى الاخر فى
شى من الملحقات لانه يودى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس والسادس والسابع
والثامن ان لايكونا فى اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من اثار الديار
ومدد بالمهملة وهو كل شى زاد فى شى او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد
الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهى الستر الرقيق
يخاط كالبيت يتوقى به البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه
كدرر جمع درة وهى اللولوة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهى
الطريقة فى الجبل ومن هذه الانواع السبعة الاخيرة وهى ثلاثة الملحقة وهذه الاربعة
المذكوره فى الخامس والثامن ومابينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان

الادغام يفوت المقابلة فى الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فاسم وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على
فرعية الادغام فى الاسما واما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع الاظهار
مختص بالفعل لفرعيته ويتبع الفعل فيه ماوازنه من الاسما دون مالم يوازنه وكذا ماوزن هذه الامثلة
الاربعة بمصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششا لعظم خلف الاذن فانه موازن بمصدره لفعل بضم
اوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادى وفى الصحاح مايخالفه فانه قال اصله الخشا على فعلا
فادغم ونحو ردد دان من الود فانه موازن بمصدره لفعل بفتحتين نحو ذلل ونحو خببة جمع خبة فانه
موازن بمصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الاججان بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فانه
موازن بمصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هى ان لايكون حركة
ثانيهما عارضة نحو اخصص اى والكفف الشرط اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت
حركة الهمزة من ابى وهى الفتحة الى الصاد من اخصص وحركت الفا من اكفف بالكسر
لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لايعتد بها وان لايكون المثلان ياءين لازما تحريك ثانيهما
نحو حيى وعيى ولاتاءين فى افتعل كاستتر واقتتل فى تاءين تحتانيتين فى تاءين فوقانيتين
فهذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك من الستر والقتل وفى هذه
قال الله تعالى ويحيى من حى عن بينة ويقرا ايضا من حيى بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان
اجتماع المثلين من باب حيى كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والامر العارض لايعتد به غالبا
وكلاهما فصيح والفك اكثر فى كلامهم فلو كانت حركة ثانى اليائين غير لازمة نحو لن يحيى ورايت محييا
لم يجز الادغام خلافا للفرا وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت التا الاولى
الى القاف وهى السين او القاف واسقطت الهمزة اى همزة الوصل للاستغنا عنها بحركة مابعدها
ثم ادغمت التا فى الثانى لتا فتقول فى الماضى ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما وتقول فى
المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول فى المصدر ستارا
وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والامر المصدر ليبين ان ماصله التشديد
وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان اصله استتر ولايفرق بينهما الا
المضارع والمصدر فتقول فى مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة
احرف وفى مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفى مضارع الذى اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفى مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام
نقلت الحركة وطرحت الهمزة فيجوز الوجهان الادغام والفك فى تاءات مسائل اخر احدها ادغام التا
الفوقانيتين الزائد تاهما فى اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر مضارعى تجلى وتذكر وذكر
الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه فى شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التا الاولى فى
الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتا المسكنة للادغام فقلت فى تتجلى
اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يلحق الله احدا من الفصحا ادخل همزة وصل فى اول الفعل المضارع
وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتدا قال الجعبرى فى ثان وقف ابتدى بالاظهار
ولايجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لاتدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم
فى بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تا المضارعة فى تا اخرى بعدها اذا
حولة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى مما تقدم وبذلك قرا البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولاتبرجن
وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين ادغمت اولاهما فى الاخرى فان ادن

لان ... والبصريين
وفا قا لسيبويه التخفيف في الابتدا احذفت احدى القافين وهي الثانيه خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين
لا ستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة ويرد جائز في الوصل
ويحتمل ان الثانية في تفعل المعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى ولو كان ماضيا لقبيل تلظت
اتباعا لقوله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولقد كنتم تمنون الاصل تتمنون وقد يجي هذا الحذف
لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا وكذلك نجي المومنين
في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول الاظهر قراة ابن عامر وعاصم
بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون اليا اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة
مضارع نجي فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات وتقيت وتنزلت ونحوهن اذا
ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الاتى شذوذ كقراة بعضهم ونزل الملايكة تنزيلا بنصب
الملايكة وقيل الاصل نجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصه واجانه بتشديد
الجيم فيهما والاصل انجاصه وانجانه فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة
واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصارتيه يغسل ويعجن فيها ويقال
اجانة كما يقال انجاصه وهي لغة يمانية فيها انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون
في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا بجى بتخفيف عينه
وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبنى للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجا
وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذا لفتحت اليا لانه فعل ماض مبنى للمجهول نحو
قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالث انابة غير المفعول به
مع وجوده فالاول في المعنى ويجاب عن اولها بان تسكين اليا المفتوحة للتخفيف لغة ومنها قرا
الاعمش فنسى ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من الربا بسكون اليا فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى
وحيل بينهم فان النايب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسايل الثلاث التي يجوز فيها الادغام
والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك
والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام
وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم واهل
الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر
فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب
طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكساى انه سمع من عبد القيس ارد واغض وافر بهمزة
الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي
او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينيذ مبنى
على هذه العلامات ولبيني نحو يكبر بعارض واذا اتصل بالمدغم ها غايب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم
يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل ها الغايبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الها خفيفة ولم يعتد بوجودها
فكان الدال قد وليت الالف نحو رداد وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح
وذلك في مضموم الفا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل ها الغايب وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فصحيح
انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن نحو رد
القوم بالكسر لانها حركة التقا الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف

البيت

مخطوطات جامعة الرياض

البيت ولما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل
... متصلا بالفعل ها الغايبة وها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردوعض وفر
... لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردوعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفا نحو
رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب ومن كيفية تركيبها خلاف
قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه
... قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل
الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقا الساكنين ثم نقلت حركة
الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفرا مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقا
حركتها الى الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه في البسيط
والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي ومن ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها
الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه ما جاز في اخر نحو رد ويشدد من الضم للاتباع ومن الكسر
على اصل التقا الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل
بها ها الغايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وتختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة
ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم
يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جا التنزيل قال الله تعالى هلم
شهداكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ايت في اللازم واللغة الثانية
ان يلحقها الضماير البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي
لغة بني تميم وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب
الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار
واجيب بان التزام احدى الجايزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجايزين في كلام العرب كثير
ووجب في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سوا كان متصلا بالاسما ام لا
فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار
والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز
وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت
وقل ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام
ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة
بكر بن وايل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن ومدن وردت وهذه لغة
ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما وقد يفك
الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بكسر الحا المهملة اي لصقت بالرمص بفتح الميم
وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل السقا
تغيرت رايحته وضببت البلد اي كثر ضبابه ودبب الانسان اي نبت شعره في جبينه وصكك
الفرس اذا اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتد جعودته وغير ذلك مما جا بالاظهار
وهي ابي النجم العجلي لبيان الاصل كالقود بالتصحيح او لضرورة كقوله
الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد
لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز

لديه بمنه وكرمه قال مولفه رحمه الله وافق الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم عرفة
من شهور سنه ست وتسعين وثماني مائة من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل صلاة وازكى تحية وعلى اله واصحابه
البررة النقية ورحم الله مصنف هذا الكتاب
وغفر له امين
امين
تم

ووافق الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك في اليوم المبارك من الشهر المبارك بعد صلاة
العصر من نهار الخميس في العشر الاخير من شهر جماد الاول من سنة اثنين وتسعين والف احسن
ختامها امين على يد كاتبه لنفسه ولمن شا الله من بعده فقير عفو الله واحوجهم الى رحمة الله الشهاب
احمد بن خليل الرملي بلدا الشافعي مذهبا الاشعري عقيدة القادري طريقة الازهري نسبة
غفر الله له ولوالديه ومشايخه واخوانه ومحبيه ولجميع المسلمين بحرمة طه الامين امين امين
وكتبته من نسختين الغالب عليهما الصحة واسال الله سبحانه ان يقدرنا على مقابلته وقراءته كما
اقدرنا على كتابته انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث باشرف الخصال
وعلى اله واصحابه اولي الهمم العوالي وسلم تسليما وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا
والكريم يصلح وله الاجر واللئيم يفضح وعليه الوزر والكتاب يبلى لا يبقى غير القلم